جامـــــــعة محمد بن أحمد وهـــــران 2

كليــة العلـــوم الإقتصادية التجاريـــة و علوم التسيير

أطروحـــــــــة

للحصول على شهـــــادة دكتــوراه ل م د تخصص ماليــة و تجـارة دولية

واقــع و آفاق الشراكـة و التعاون التجاري بين الجزائـر و موريتانيـا

مقدمـة و مناقشـة علنا بتاريخ 2023/10/11 من طرف

السيـد : تارقــي محمد صالـح

أمام لجنـــــــــــة المناقشـــــــــة

اللقب و الإســـم	الرتبـــة	الصفـــة	الجامعـــة
شنوف صادق	أستاذ التعليم العالي	الرئيس	جامعة وهران 2
سالم عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	المقرر لمشرف	جامعة وهران 2
بن عبد العزيز سفيان	أستاذ التعليم العالي	المشرف المساعد	جامعة بشار
دحماني عزيز	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة بشار
رقيبة سليمة	أستاذة التعليم العالي	عضوا	جامعة وهران 2
براهامي محمد أمين	أستاذ التعليم العالي	عضوا	المدرسة العليا للإقتصاد– وهران

السنـة الجامعيـة 2023/2022م

جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

جامـــــــعة محمد بن أحمد وهـــــران 2

كليــة العلـــوم الإقتصادية التجاريـــة و علوم التسيير

أطروحـــــــــة

للحصول على شهـــــادة دكتـوراه ل م د تخصص ماليـة و تجـارة دولية

واقـع و آفاق الشراكـة و التعاون التجاري بين الجزائـر و موريتانيـا

مقدمـة و مناقشـة علنا من طرف

السيـد : تارقـي محمد صالـح

أمام لجنـــــــــــة المناقشـــــــــة

اللقب و الإســـم	الرتبـــة	الصفـــة	الجامعـــة
شنوف صادق	أستاذ التعليم العالي	الرئيس	جامعة وهران 2
سالم عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	المقرر لمشرف	جامعة وهران 2
بن عبد العزيز سفيان	أستاذ التعليم العالي	المشرف المساعد	جامعة بشار
دحماني عزيز	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة بشار
رقيبة سليمة	أستاذة التعليم العالي	عضوا	جامعة وهران 2
براهامي محمد أمين	أستاذ التعليم العالي	عضوا	المدرسة العليا للإقتصاد– وهران

السنـــة الجامعيـة 2023/2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله عدد ما كان الحمد لله عدد ما يكون

الحمد لله عـدد الحركـات و السكـون

و الصلاة و السلام على حبيبي و قرة عيني محمد" صلى الله عليه و سلم"

إلـى من تتضاءل الكلمات أمامهما ففضلهما عمني حتى أللجم

إلـى خير عون لـي فـي المهن و الـدي

إلى من تملك جنة تحت القدم والدتـي

لو جمعت كل معاني من عراب و عجم

لا توافي شكرهم لا تجاوز العدم

إلى أحبة قلبي إخوانـــي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من عرفت و صادقت و أحببت إلى كل من هو في ذاكرتـي

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث و لو بكلمة تشجيع أهدي لهم ثمرة جهـدي

تارقـــي محمد صالح

الشكر لله جل جلاله الذي لا يطيب الليل إلا بشكره و لا يطيب النهار إلا بطاعته..

و لا تطيب اللحظات إلا بذكره .. و لا تطيب الاخرة إلا بعفوه .. و لا تطيب الجنة إلا برؤيته....

و عرفانا مني بالجميل أتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذ المشرف" سالم عبد العزيز " الذي لم يبخل عليا بمساعدته و كان نعم المرشد بفضل توجيهاته القيمة و معلوماته النيرة

و إلى كل من أساتذتي بن عبد العزيز سفيان ، دحماني عزيز، علالي مخطار ، فراج طيب

إلى كل من ساعدني في اتمام هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

شكـــــــــــرا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز واقع وافاق الشراكة والتعاون التجاري بين الجزائر وموريتانيا من خلال الإتفاقيات المشتركة بين البلدين وكذلك المبادلات التجارية بينهم عن طريق المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد _تندوف شوم_ . حيث أن الدولة الجزائرية وبعد الأزمات المالية والنفطية المتتالية التي كبدت إقتصاديات الدول الريعية الكثير من الخسائر ، وفي إطار توجه السلطات العليا للإبتعاد عن الإقتصاد الريعي والتوجه نحو الإقتصادات المستدامة من خلال تنويع الاقتصاد الوطني والتوجه نحو الاسواق العالمية بتصدير المنتجات غير النفطية . بحيث تعتبر السوق الأفريقية من أولى الإهتمامات لما تحويه من أسواق قريبة وتعتبر دولة موريتانيا الشقيقة بوابة للسوق الإفريقية.

ولقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى تحليل المبادلات التجارية بين الجزائر وموريتانيا من خلال المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد ، بدراسة قياسية حيث إعتمدنا على برنامجEviews10 بطريقة بوكس جينكز لدراسة السلاسل الزمنية. حيث توصلنا إلى الارتفاع الملحوظ في كميات السلع المصدرة من مواد غذائية ومواد تجميل ومواد صناعية ولكن هذا الارتفاع لايغطي إلا جزء ضئيل من مستحقات السوق الموريتانية وذلك راجع لجائحة كورونا وعدم تعبيد الطريق وكذا إندلاع الحرب بالجوار خلال الفترة المدروسة .

الكلمات المفتاحية : تعاون تجاري . شراكة . مبادلات تجارية . معبر حدودي . الجزائر موريتانيا . منهجية بوكس جينكز.

Summary :

This study aims to highlight the reality and prospects of partnership and commercial cooperation between Algeria and Mauritania through joint agreements between the two countries as well as the commercial exchanges between them through the border crossing Mustafa Ben Boulaid _Tindouf Shoum. Whereas, the Algerian state, after the successive financial and oil crises that incurred many losses to the economies of rentier countries, and within the framework of the higher authorities' direction to move away from the rentier economy and to focus on sustainable economies through diversifying the national economy and heading towards global markets by exporting non-oil products.

So the African market is considered one of the first interests because of the nearby markets it contains, and Mauritania is considered a gateway to the African market.

In this study, we have dealt with the analysis of commercial exchanges between Algeria and Mauritania through the border crossing, Mustafa Ben Boulaid, in an econometric study, as we relied on the Eviews10 program using John Keynes's method for studying time series. Where we have reached a noticeable increase in the quantities of exported commodities such as foodstuffs, cosmetics and industrial materials, but this increase does not cover only a small part of the dues of the Mauritanian market, due to the Corona pandemic, the lack of paving the roads, as well as the outbreak of war in the neighborhood during the studied period.

Keywords:

Commercial cooperation, Partnership, trade exchanges, border crossing, Algeria, Mauritania.

Résumé :

Cette étude vise à une Mettant en lumière la réalité et les perspectives du partenariat et de la coopération commerciale entre l'Algérie et la Mauritanie à travers…une Accords conjoints entre les deux pays, ainsi que les échanges commerciaux entre eux à travers le poste frontière Mustafa Ben Boulaid –Tindouf Shom–. Comme l'Etat algérien, après les crises financières et pétrolières successives qui l'ont frappéune Les économies des États rentiers subissent de nombreuses pertesR. Et dans le cadre de la direction des autorités supérieuresune Restez à l'écart duune Économie de R. Sensibilisation et orientation Versleune Des économies durables grâce à la diversification de l'économie nationale et à l'évolution vers…une Marchés d'exportation mondiaux Les produits ne sont pasle Huile. Le marché africain est donc considéré comme l'un des premiersuneIntéressé par ce qu'il contientune Marchés à proximité, et le pays frère de la Mauritanie est considéré comme une porte d'entrée vers le marché Non une équipe Ouais.

Dans cette étude, nous avons analysé les échanges commerciaux entre l'Algérie et la Mauritanie à travers le poste frontière Mustafa Ben Boulaid, avec une étude standard oùune Nous nous sommes appuyés sur un programme Vues10 dans un sens Boîte Jenks Étudier des séries chronologiques. Nous avons atteint une augmentation notable des quantités de biens exportés, notamment des produits alimentaires, des cosmétiques et des matériaux industriels, mais cela…une Hauteur non Il ne couvre qu'une petite partie des cotisations du marché mauritanien, en raison de la pandémie du Corona et du manque de bitumage de la route, etc. une Le déclenchement de la guerre à proximité au cours de la période étudiée.

les mots clés: Coopération commerciale. Partenariat. Echanges commerciaux. Poste frontière. Algérie Mauritanie

الموضوع	رقم الصفحة
اهـــــداء	
شكــر و تقديــر	
ملخص البحــث	**III-V**
قائمـة المحتويات	**VI I - X**
قائمـة الجــداول	**XI-XII**
قائمـة الاشكـال	**XIII-XIV**
قائمـة الملاحق	**VIX**
المقدمـــــة	**أ- ط**
الفصـل الاول : الإطار النظري و الخلفية التاريخية للتجارة الدولية	**1- 87**
تمهيد الفصل	**01**
المبحث الاول: عموميات ومفاهيم حول التجارة الدولية	**2- 32**
المطلب الأول : ماهية التجارة الدولية وأهميتها	**2-9**
الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية	**2-4**
الفرع الثاني :مراحل تطور التجارة الدولية	**4- 6**
الفرع الثالث : أسباب قيام التجارة الدولية	**6**
الفرع الرابع: أهمية التجارة الدولية	**7- 9**
المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية	**10- 27**
الفرع الأول : نظريات التجارة الدولية قبل الكلاسيك	**10- 14**
الفرع الثاني: نظرية التوازن التلقائي " لدافيد هيوم	**14**
الفرع الثالث: النظرية الكلاسيكية	**15- 18**
الفرع الرابع : النظريات النيوكلاسيكية	**18- 21**
الفرع الخامس: النظريات الحديثة في التجارة الدولية	**22- 24**
الفرع السادس: نظريات التجارة الخارجية القائمة على أساس التفوق التكنولوجي	**24- 27**

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التجارة الدولية وأسباب التخصص الدولي	**32 -28**
الفرع الأول: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية	**29 -28**
الفرع الثاني: أسباب التخصص الدولي في الإنتاج	**30 -29**
الفرع الثالث: تحليل أهمية التجارة الخارجية في الإقتصاد الوطني	**32-31**
المبحث الثاني : الأسس النظرية والخلفية التاريخية لسياسات التجارة الدولية	**55 -33**
المطلب الأول : ماهية السياسة التجارية وأهدافها	**37-33**
الفرع الأول: ماهية السياسة التجارية	**34-33**
الفرع الثاني : أهداف السياسات التجارية	**37-35**
المطلب الثاني : لمحة تاريخية عن السياسات التجارية	**41-37**
الفرع الأول: واقع السياسات التجارية في الفترة من (1842-1873)	**38-37**
الفرع الثاني: السياسات التجارية خلال الحربين العالميتين	**39**
الفرع الثالث: الإيديولوجيات الاقتصادية الجديدة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية	**41-39**
المطلب الثالث : أنواع السياسات التجارية	**55-42**
الفرع الأول : سياسة التبادل الحر	**44-42**
الفرع الثاني : سياسة الحماية التجارية	**50-44**
الفرع الثالث : اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية	**51-50**
الفرع الرابع: تنوع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي	**52-51**
الفرع الخامس : معالجة البطالة وتحسن مستوى العمالة	**53**
الفرع السادس: تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج	**53**
الفرع السابع : الحماية كوسيلة لتحسين معدل التبادل	**54-53**
الفرع الثامن : الحصول على إيرادات لخزينة الدولة	**55-54**
الفرع التاسع : حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق	**55**
المبحث الثالث : نظرة المنظمات الاقتصادية الدولية للسياسات التجارة الدولية	**86-56**
المطلب الاول : نظرة منظمة التجارة العالمية للسياسات التجارية الدولية	**63-57**
الفرع الأول : منظمة التجارة العالمية	**61-57**
الفرع الثاني : السياسات التجارية الدولية للمنظمة العالمية للتجارة	**63-61**
المطلب الثاني : السياسات التجارية في ظل اتفاقيات بريتون وودز	**87-63**
الفرع الأول: مؤتمر بريتون وودز	**65-64**

الفرع الثاني: مؤسسات بريتون وودز	65-68
الفرع الثالث: السياسات التجارية لمؤسسات بريتون وودز	68-69
الفرع الرابع : مسار تطور مراحل التجارة الخارجية في الجزائر	69-79
الفرع الخامس: ترقية التجارة الخارجية في ظل الجهود الدولية	79- 85
الفرع السادس: هيئات دعم التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات	81- 85
الفرع السابع : نظام المعلوماتي"SALIMEX"- معلومات حول الأسواق الخارجية	86
خلاصة الفصل	**87**
الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للشراكة الأجنبية و واقعها في الجزائر	**93- 162**
تمهيد الفصـــل	**93**
المبحث الأول : الأدبيات النظرية و ماهية الشراكة الأجنبية	**94- 108**
المطلب الأول: ماهية و مزايا الشراكة الأجنبية	**94- 103**
الفرع الأول: مفهوم الشراكة الأجنبية والنظريات المفسرة لها	95- 101
الفرع الثاني : مزايا الشراكة الأجنبية و سلبياتها	101-103
المطلب الثاني : أنواع و خصائص الشراكـــة الأجنبية	**103- 108**
الفرع الأول : أنواع الشراكة الأجنبية	103-106
الفرع الثاني : خصائص الشراكة الأجنبية و آثارها	106-108
المبحث الثاني : تقييم الشراكة الأجنبية	**108-130**
المطلب الأول : متطلبات نجاح شراكة و معيقاتها	**108-125**
الفرع الأول: متطلبات نجاح الشراكة الأجنبية.	108-119
الفرع الثاني : المشاكل التي تتطرق إليها	119-125
المطلب الثاني : نتائج و آثار الشراكة الأجنبية	**125- 130**
الفرع الأول : نتائج الشراكة الأجنبية	125-128
الفرع الثاني :آثار الشراكة الأجنبية	129- 130
المبحث الثالث : واقع الشراكة الجزائرية الأجنبية	**131- 153**
المطلب الأول: العوامل المساعدة على دخول الجزائر في الشراكة الأجنبية	**131- 132**
الفرع الأول : العوامل الداخلية	131- 132
الفرع الثاني : العوامل الخارجية	132
المطلب الثاني: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأجنبية	**133- 146**

الفرع الأول : مفهوم المؤسسة الاقتصادية	**133**
الفرع الثاني: مفهوم التأهيل (la mise a niveau)	**135 -134**
الفرع الثالث: أهداف التأهيل و مبادئه	**139 -136**
الفرع الرابع : متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسة الاقتصادية	**142 -139**
الفرع الخامس: مكانة الشراكة الأجنبية في المساهمة في زيادة تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	**146-142**
المطلب الثالث :آفاق الشراكة الجزائرية الموريتانية	**153 -147**
الفرع الأول : تقييم الإقتصاد الموريتاني	**157-154**
الفرع الثاني : مستقبل الشراكة الجزائرية الموريتانية	**160-157**
خلاصة الفصل	**161**
الفصل الثالث: التبادل التجاري بين الجزائر و موريتانيا عبر المعبر الحدودي تندوف – شوم	**280 -163**
تمهيد الفصل	**163**
المبحث الأول: تجارة الحدود والمناطق الحرة – المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد	**204-164**
المطلب الأول: نظرة عامة حول مفهوم المناطق الحدودية و تجارة الحدود	**168-164**
المطلب الثاني : المناطق الحرة	**173-168**
المطلب الثالث: نظرة عامة حول المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد	**177-174**
المبحث الثاني :الاطار النظري لطريقة بوكس جينكز لدراسة السلاسل الزمنية	**198-178**
المطلب الأول: مفاهيم عن السلاسل الزمنية	**189-178**
المطلب الثاني: النماذج المستعملة في منهجيةBox-Jenkins	**195-190**
المطلب الثالث: مراحل تطبيق منهجية Box-Jenkins	**204-196**
المبحث الثالث : تطبيق طريقة بوكس جينكز على المعبر الحدودي تندوف –شوم	**279-205**
المطلب الأول :تطبيق منهجية Box-Jenkins للتنبؤ بصادرات المواد الغذائية	**219-205**
المطلب الثاني : تطبيق منهجية Box-Jenkins للتنبؤ بمبيعات المنتجات الصناعية	**241-220**
المطلب الثالث: تطبيق منهجية Box-Jenkins للتنبؤ بمبيعات مواد التجميل والتنظيف البدني	**256-242**
المطلب الرابع : تطبيق منهجية Box-Jenkins للتنبؤ بإجمالي الصادرات	**279-257**

خلاصة الفصل	280
الخاتمـــــة	286-282
المراجـــع	303-287

رقم الجدول	العنـــــــوان	الصفحة
1-1	التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2004-2008)	09
2-1	المدخلات والمخرجات للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1948	21
3-1	الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الجات	58
4-1	الدول المشاركة في مؤتمر بريتون وودز	65
1-2	نتائج و آثار الشراكة بين المؤسسات غير التنافسية	127
1-3	نوع النموذج تبعا دالة الارتباط الذاتي	194
2-3	القيمة الإجمالية لصادرات المواد الغذائية عبر معبر الحدودي- مصطفى بن بولعيد	205
3-3	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Alim	208
4-3	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Alimt	211
5-3	نتائج معايير المفاضلة بين النماذج المرشحة	214
6-3	التنبؤ بمبيعات المواد الغذائية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022	218
7-3	القيمة الإجمالية للصادرات عبر معبر الحدودي تندوف – شوم	220
8-3	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Indu	223
9-3	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة d(Indu)	226
10-3	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة d(Indu,2)	229
11-3	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Indul	230
12-3	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Indult	232
13-3	نتائج معايير المفاضلة بين النماذج المرشحة	235
14-3	نتائج معايير المفاضلة بين النماذج المرشحة	235
15-3	التنبؤ بمبيعات المواد الصناعية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022	240
16-3	القيمة الإجمالية لصادرات مواد التجميل والتنظيف البدني عبر معبر الحدودي تندوف-شوم	242
17-3	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Deter	247
18-3	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة d(Deter)	249
19-3	نتائج معايير المفاضلة بين النماذج المرشحة	250
20-3	التنبؤ بمبيعات مواد التجميل والتنظيف البدني من أفريل 2022 إلى جويلية 2022	255

21-3	القيمة الإجمالية للصادرات عبر معبر الحدودي تندوف – شوم	257
22-3	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Expo	261
23-3	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة d(Expo)	264
24-3	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة d(Expo,2)	267
25-3	نتائج معايير المفاضلة بين النماذج المرشحة	272
26-3	التنبؤ بالصادرات الإجمالية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022	276
27-3	حصيلة الاستيراد عبر المعبر الحدودي الشهيد مصطفى بن بولعيد	278

رقم الشكل	عنـــوان الشكـــل	الصفحـة
1-1	مراحل دورة حياة المنتج الجديد	27
2-1	حماية القطاعات الوليدة بواسطة التعريفة على الوارد	50
3-1	تأثير الضريبة الجمركية على الإيراد الكلي	55
1-3	منهجية مبسطة لاختبارات الجذر الوحدوي	185
2-3	دالة الارتباط الذاتي و الجزئي ل AR	191
3-3	دالة الارتباط الذاتي والجزئي لـ MA	193
4-3	مراحل منهجيةBOX JENKINS	196
5-3	الهدف من طريقة المربعات الصغرى	201
6-3	التمثيل البياني للسلسلة Alim	206
7-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة Alim	207
8-3	تقدير النموذج الثاني لسلسة Alim	210
9-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للسلسلة Alimt	212
10-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة البواقي	216
11-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة مربعات البواقي	216
12-3	معاملات التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي	217
13-3	التنبؤ بمبيعات المواد الغذائية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022	219
14-3	التمثيل البياني للسلسلة Indu	221
15-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة Indu	222
16-3	تقدير النموذج الثاني لسلسةIndu	225
17-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة d(Indu)	225
18-3	تقدير النموذج الثاني لسلسة d(Indu)	228
19-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة d(Indu,2)	228
20-3	تقدير النموذج الثاني لسلسةIndul	231
21-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للسلسلة Indult	233
22-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة البواقي	237
23-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة مربعات	238
24-3	معاملات التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي	239

25-3	التنبؤ بمبيعات المواد الصناعية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022	241
26-3	التمثيل البياني للسلسلة Deter	244
27-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة Deter	245
28-3	تقدير النموذج الثاني لسلسةDeter	247
29-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة d(Deter)	248
30-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة البواقي	252
31-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة مربعات البواقي	253
32-3	معاملات التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي	253
33-3	التنبؤ بمبيعات مواد التجميل والتنظيف البدني من أفريل 2022 إلى جويلية 2022	256
34-3	التمثيل البياني للسلسلة Expo	259
35-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة Expo	260
36-3	تقدير النموذج الثاني لسلسةExpo	262
37-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة d(Expo)	263
38-3	تقدير النموذج الثاني لسلسة d(Expo)	265
39-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة d(Expo,2):	266
40-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للسلسلةd(Expo,2)	268
41-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة البواقي	274
42-3	التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة مربعات البواقي	274
43-3	معاملات التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي	275
44-3	التمثيل البياني التنبؤ بالصادرات الإجمالية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022	277
45-3	التمثيل البياني التنبؤ بالصادرات الإجمالية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022	277

المقدمة العامـــة

مقدمـــــــــة :

تكمن أهمية التجارة الدولية من خلال الدور المهم الذي تلعبه في العلاقات الاقتصادية الدولية، بالإضافة الى تأثيرها المباشر على جل مجالات الحياة الاقتصادية من إنتاج واستهلاك بالإضافة إلى الاستثمارات، فمن الصعب أو من المستحيل على أي دولة من الدول العيش في عزلة اقتصادية دون وجود تجارة دولية، فبالتبادل التجاري تطورت أشكال تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية من تطبيق سياسات مختلفة لتحقيق أهداف تنموية مسطرة من طرف هذه الأخيرة سواء بتقييدها أو بإقرار نوع من الحماية للسلع والخدمات المحلية لتقوية المنتوج الوطني و المحلي وحتى يكون ميزان المدفوعات متوازن.
فقد شهدت التجارة الدولية ازدهارا واضحا في بدايات القرن الماضي ما أدى إلى زيادة التبادل التجاري بين جل دول العالي مما أعطى تطور واضح في العلاقات التجارية الدولية، الا ان الكساد الذي عقب هذا الازدهار دفع الكثير من الدول إلى تبني سياسات حمائية حفاظا على مقومات الاقتصاد المحلي، مما ساهم في تراجع التجارة الدولية.

بعد ذلك سعت الكثير من الدول رغم اختلاف أنظمتها من أجل المساهمة في تكوين منظمة دولية للتجارة اول مهامها تنظيم السياسة التجارية الدولية، والمساهمة في تسهيل التجارة بين الدول المنظمة لها، والتخفيف من السياسات الحمائية، فكان مؤتمر "**هافانا**" سنة 1979أول مشروع لتجسيد هذه المنظمة غير أنه باء بالفشل غير أنه بعد محاولات لتجسيد المشروع توصلت هذه الدول إلى إبرام اتفاقية دولية حول التعريفة الجمركية للتجارة "**الجات**" جاءت للتخفيض التدريجي لمعدلات الضرائب والرسوم الجمركية بالإضافة إلى تشجيع حرية التبادل بكل أنواعه، من خلال عولمة إقتصادية واسعة الأبعاد ، تسعى جل الدول النامية إلى بناء إقتصاديات متينة تكسبها مكانة تنافسية في السوق الدولية ، ولتحقيق هذه الإقتصاديات لابد من العمل على جلب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات التي تعتبر من أهم مصادر التنميـة.

لقد اعتمدت العديد من المؤسسات الاقتصادية والشركات الرائدة استراتيجية التحالف والشراكة كألية للنمو والتوسع الخارجي وتبديل العلاقات التنافسية بالتعاون، ومن ثم تحقيق تكامل وتعزيز الميزة التنافسية، بحيث انتشرت هذه الاخيرة بسرعة فائقة بين الشركات العالمية الرائدة التي تسعى للبقاء والسيطرة على الامكانيات والموارد. ولم يبقى أمام البلدان النامية ذات الاقتصاديات المتدهورة سوى فتح اقتصادياتها للاستثمار الأجنبي بكل اشكاله واعتماده مصدر للتمويل.

تنبع استراتيجية الشراكة من فكرة متأصلة في المجتمع الدولي وهي فكرة التعاون التي تبنى على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين البلدان اذ تعتبر الشراكة الاجنبية فرصة هامة تفتح الابواب أمام المؤسسات الاقتصادية للحصول على مصادر جديدة للربح والتطور، بحيث تكثر تكسب من خلالها

الخبرة التكنولوجية التي تستطيع تطبيقها فعليا خارج المشروع المشترك اي خارج اتفاق أو عقد الشراكة فهي بذلك تعتبر ممرا إجباريا للمؤسسات الاقتصادية للمحافظة على بقائها في السوق لتحقيق المنافسة.

تمكن الشراكة الاجنبية المؤسسات الاقتصادية من التحكم في الأسواق واكتساب الأرباح والمخاطر المرتبطة بالنشاط المشترك كما تمكن من جلب التكنولوجيا لمتطورة للدول المضيفة، إذ أن هذه المميزات أعطت للشراكة اهمية اهلتها لتكون الوسيلة المنتهجة من طرف الدول وبالأخص الدول النامية لتحقيق التنمية من خلال جعلها اطار للعلاقات شمال جنوب فمفهوم الشراكة حاليا لم يعد ينحصر في المجال الاقتصادي فقط بل يشمل الميادين الاخرى.

بما ان الجزائر ليست في عزلة عن كل هذه المتغيرات التي تحدث وتماشيا معها استحدثت الجزائر عدة اصلاحات على مستوى هياكلها الاستراتيجية، بحيث جسدت برامج اصلاحية واسعة تهدف من خلالها الى انتقال نحو اقتصاد السوق والانفتاح اكثر على الشراكة الاجنبية، وتم تدعيم هذه الاصلاحات بجملة من هذه القوانين قصد تسجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتطبيقا لهذه القوانين والاجراءات فان التحركات الجزائرية تمضي بخطى ثابتة لتحقيق اهدافها واستعادة دورها في القارة الافريقية، بانخراطها في العديد من القضايا والملفات التي تشكل أجندات دول القارة السمراء، لتعلن عن بداية عهد جديد في العلاقات معها، خاصتا في ظل العلاقات التاريخية والمصالح الاقتصادية بينها والمحيط الافريقي، كما تواصل الاهتمام بتعزيز اواصل التعاون مع دول المنطقة بصورة شاملة لتركز على المشروعات الاقتصادية بصفة اساسية.

ويتجلى اهتمام الجزائر المتزايد بمحيطها الافريقي بالنية الصادقة لدى القيادة العليا بشأن توجيه المزيد من الاهتمام بالقارة في مجال الشراكة الاقتصادية المبنية على اساس المصلحة المشتركة.

إذ تعتبر دولة موريتانيا الشقيقة احد مكونات هذا العمق الافريقي التي تربطها مع الجزائر اتفاقيات شراكة ومبادلات تجارية بحيث حققت العلاقات الجزائرية الموريتانية عدة مكتسبات وهي تستحق توفير شروط ترقيتها وتذليل الصعوبات للوصول الى التنمية المشتركة المستدامة التي يتطلع الطرفان والتي عززتها الزيارات المتبادلة لوزراء ولجان مشتركة وكذلك الزيارة الاخيرة لرئيس الموريتاني للجزائر التي اسفرت عن توقيع اتفاقيات تعاون في عدة مجالات اخذ منها المجال الاقتصادي حصة الاسد.

يعتبر المعبر الحدودي تندوف–شوم احد الادوات الفعلية الكفيلة بضمان التوجه الجزائري نحو السوق الافريقية بحيث انشأ هذا المعبر لتسهيل حركة مرور الاشخاص والسلع ومضاعفة المقدرات التصديرية للجزائر نحو إفريقيا حيث يربط هذا المعبر ولاية تندوف الجنوب الغربي الجزائري بولاية

ازويرات شمال شرق موريتانيا واطلق عليه إسم الشهيد مصطفى بن بولعيد أين افتتح بتاريخ 19 اوت 2018 ومرت من خلاله الكثير من القوافل التجارية المحملة بالسلع نحو العمق الافريقي.

يعتبر المعبر الحدودي نحو افريقيا بمثابة لبنة اساسية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية

إشكالية الدراسـة:

في إطار التوجه الاقتصادي الذي تبنته الجزائر و المتمثل في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و عقد الشركات الأجنبية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالأسواق الإفريقية و ذلك يتضح جليا بالاهتمام المتزايد بالمعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد و ما يصدر عبره من السلع الى دولة موريتانيا.

و كل هذا يقودنا إلى طرح الإشكالية لهذه الدراسة :

كيف يمكن تقييم الشراكة الأجنبية بين الجزائر و موريتانيا في إطار المبادلات التجارية بين البلدين؟

بناءا على هذا السؤال يمكن طرح الأسئلة الفرعية :

ما المقصود بالتجارة الدولية و ما أهميتها الإقتصادية ؟

ما المقصود بالشراكة والمبادلات التجارية ؟

ما هو واقع التعاون التجاري بين الجزائر وموريتانيا ؟

ماهي سبل و آفاق التعاون بين الجزائر و موريتانيا ؟

ما مدى مساهمة المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد في تطوير التعاون التجاري بين البلدين ؟

فرضيات الدراسـة:

من أجل الإلمام بإشكالية البحث و محاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات كالتالي :

- ان الوجهة الافريقية تعد واحدة من بين الوجهات الاقتصادية التي وجب على الجزائر الاستفادة منها.
- يعتبر المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد نحو افريقيا بمثابة لبنة اساسية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية .
- تعتبر دولة موريتانيا بوابة لسوق السلع والخدمات نحو العمق الافريقي .
- يتسم سلوك الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا عبر المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد بالتزايد الطردي عبر الزمن .
- تتربع المواد الغذائية على رأس إجمالي الصادرات نحو موريتانيا.

أهمية الدراسـة:

- بالرغم من تعدد الدراسات التي عالجت موضوع الشراكة و التعاون التجاري بين الجزائر و العديد من البلدان و الإتحادات إلا أن أغلب هذه الدراسات لم يتطرق إلى واقع و آفاق الشراكة و التعاون التجاري بين الجزائر و موريتانيا و على هذا الأساس تستمد هذه الدراسة أهميتها من حيث محاولة تقديم قراءة تحليلية قياسية لواقع المبادلات التجارية بين الجزائر و موريتان من خلال المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد .

أهداف الدراسة :

أهداف الدراسة تتم صياغتها كما يلي :

- تسليط الضوء على أهمية الشراكة و التعاون التجاري بين الجزائر و موريتانيا .
- إبراز المقدرات الإقتصادية لكل من الدولتين الجزائر و موريتانيا.
- إبراز الأهمية الإستراتيجية للشراكة الجزائرية الموريتانية بإعتبارها بوابة للأسواق الإفريقية .
- تقييم الشراكة الجزائرية الموريتانية و دراسة إمكانية مراجعة بنود هذه الإتفاقيات على ضوء النتائج المحققة على أرض الواقع .

أدوات ومنهج الدراسـة:

من أجل الإجابة على الإشكال الجوهري لموضوع البحث انتهجنا المنهج الوصفي ، التاريخي عند استعراضنا للشراكة والمبادلات التجارية ، و استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي عند الإشارة إلى الاحصائيات للسلع المصدرة ، كما أخذ المنهج التحليلي الاستقرائي حظه من الاستعمال خاصة عند توضيح الشراكة والمبادلات التجارة الدولية بين الجزائر وموريتانيا وعند إسقاط الدراسة النظرية كذلك على الإقتصاد الجزائري، كل ذلك باستعمال جملة من البيانات الإحصائية لأهم المبادلات التجارية و أدوات القياس الإقتصادي مثلEVIEWS10 بإستخدام منهجية بوكس جينكز. بالإضافة الى بعض الأدوات على غرار:

- المسح المكتبي وذلك بالإطلاع على مختلف المراجع التي توصلنا إليها ولها علاقة بالموضوع.
- المقابلات والزيارات الميدانية والاتصالات المباشرة مع مجموعة من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في مجال التصدير إضافة إلى مفتشية أقسام الجمارك و مديرية التجارة و ترقية الصادرات بولاية تندوف .
- المصادر الأخرى كالمقالات ذات الصلة المباشرة بالموضوع والملتقيات العلمية وشبكة الانترنت.

حدود وإطار الدراسـة:

ان تعدد وتنوع عقود الشراكة والمبادلات التجارية للجزائر مع الدول الاخرى. يعد موضوعا شاسعا . لذلك إن الاشارة الى كل ما يتعلق بهذه العلاقات قد لا تستطيع الدراسة على هذه المستوى استيعابه بشكل كلي، لذلك سنكتفي فهذه الدراسة الى الاشارة للشراكة والتعاون التجاري للجزائر وموريتانيا كما سنركز عن الاشارة الى المقدرات التصديرية للجزائر من مواد غذائية ومواد تجميل ومواد صناعية و عمليات الإستيراد الضئيلة .

الدراسات السابقة

سوف نتطرق إلى الدراسات التي سبقنا لها بعض الباحثين و التي لها علاقة بموضوع الدراسة حتى تنطلق دراستنا من أين توقف الباحثون الذين سبقونا و نأتي على النقاط التي لم يعالجوها بحيث تصبح هذه الدراسة تكملة لسلسلة الدراسات التي سبقتنا و الدراسات السابقة على النحو التالي :

الدراسـة الأولـى: عمورة جمال : تحت عنوان : دراسة تحليلية و تقنية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو – متوسطية سنة 2006.

هي عبارة عن أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأثار الإقتصادية لإتفاقيات الشراكة على الدول العربية التي وقعت عليها ، و ذلك من خلال بعض التجارب السابقة كتجربة تونس ، الغرب ، مصر التي بدأت بالفعل تنفذ الإلتزامات المترتبة على تلك الإتفاقيات ، بعد الاستفادة منها في تجربة الجزائر ، و يهدف إلى تشريح محتوى هذه الإتفاقيات و تحديد أثارها على صادرات الإستثمار الأجنبي المباشر ، و آثارها على موارد ميزات الدول .

بحيث و في الأخير توصل الباحث إلى أن إتفاقيات الشراكة تهدف إلى تعزيز العلاقات السياسية و الدبلوماسية و إقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوربي و الدول العربية الموقعة لهذه الإتفاقيات ، و خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة ، و كذا التحرير التدريجي للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال و جلب الاستثمارات و زيادة الدعم المنتوج من طرف الاتحاد الأوربي ، و الإستفادة من الخدمات العلمية و التكنولوجية و تحسن المستوى المعيشي .

الدراسة الثانيــة: بو فقرة ناصر : تحت عنوان : استراتيجية الشراكة الأجنبية و دورها في تفعيل الإقتصاد الدولي – حالة الشراكة الأورو – جزائرية

هي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، هدفت هذه الدراسة للإدلاء بمفاهيم حول الشراكة و كيفية التطرق إليها في ظل إقتصاد السوق الحر و كذا تحديد مضمون الشراكة إنطلاقا من إعلان لشبونة و سعت إلى إبراز الأثار المترتبة على الشراكة الأجنبية و تحليلها و تحديد إتفاقية الجزائر للدخول في إتفاقيات شراكة مع المؤسسات الأجنبية خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية و توقيع إتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي و تحديد كذلك مدى قدرة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على الإستفادة من الشراكة الأجنبية و اقتناص فرص الرقي و التطور و الأداء المميز .

حيث استنتج الباحث في الأخير بأن تغير الشراكة إحدى العوامل الإستثمارية التي تتركز عليها الدول من أجل النهوض بالبنية الإقتصادية و و سيلة جد فعالة للإندماج في الإقتصاد الدولي و توصل كذلك إلى أن إتفاق الشراكة الأورو – جزائرية بقي متقدما على المبادلات التجارية بين الطرفين مما نتج عنه زيادة الواردات من أوروبا .

الدراسة الثالثــة: زيرمي نعيمة : تحت عنوان : أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر سنة 2016.

هي عبارة على أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية .

بحيث تهدف هذه الدراسة إلى التذكير بنظريات التجارة الدولية ، و النمو الإقتصادي و العلاقة بينهما و تقييم التجارة الدولية في ظل الجات و المنظمة العالمية للتجارة.

و كذا تقييم الإصلاحات الخاصة بالتجارة الخارجية الجزائرية و مدى نجاح سياسة التحرير و تحليل مراحل النمو الإقتصادي في الجزائر و الوقوف على ملف إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

توصل الباحث في نهاية المطاف إلى محاولة الجزائر نحو تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاح الإقتصادي ، و كذا إتباع الجزائر استراتيجية النمو غير المتوازن و ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من المجهودات المبذولة ، بقاء الجزائر حبيسة الاقتصاد الريعي رغم الكثير من المحاولات لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات . بالرغم من الاصلاحات المطبقة إلا أن النتائج الموقعة المستوى ، بعد مضي عدة سنوات على إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي اتضح أن الجزائر أصبحت منفذا لتخزين المنتجات الأوربية .

الدراسة الرابعـة: زيتوني صابرين تحت عنوان : الشراكة الأجنبية و أداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة الجزائر – سنة 2017.

هو عبارة عن أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم التجارية ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إبراز دورها في التنمية الإقتصادية و محاولة فهم عملية التأهيل و الوقوف على أهمية و مختلف برامجه و مدى تطبيقها .

تحديد اتفاقية دخول الجزائر في إتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية خصوصا في ظل تحرير التجارة الخارجية ، تحليل أهداف و إرادات تأهل المؤسسات الإقتصادية من خلال برامج التأهل المسطرة و تحيد نتائج هذه البرامج .

و من أهم ما تم استخلاصه من هذه الدراسة أنه على الرغم من اختلاف المعايير الدولية المحددة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنه هناك إجماع على احتلالها حيزا منهما و كبيرا في النشاط الاقتصادي الدولي و اسهامها في خلق مناصب شغل و المساهمة في رفع الصادرات رغم المنافسة الشديدة أمام اكتساح الأسواق العالمية .

و تعتبر برامج لتأهيل التي قامت بها السلطات الجزائرية جد محفزة للمؤسسات الجزائرية من أجل تحسين تنافسيتها و رفع كفاءتها بالرغم من أن النتائج المحققة من هذه البرامج تعد قليلة بالمقارنة بأهميتها.

الدراسة الخامسـة: وليد عنابي تحت عنوان : حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر – سنة 2019.

هي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية بحيث تهدف إلى تحليل التطور التاريخي لتعزيز التجارة الخارجية و التطرق إلى مسار تحرير واقع التجارة الخارجية في الجزائر و الوضع البيئي و سياسات حماية من الجزائر و اهم المعايير النسبية و كذا أهم الخطوات المتبعة لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة و الإنعكاسات المحتملة من هذا الانضمام .

توصل الباحث في نهاية هذه الدراسة إلى أن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر معبر دولي شامل يتم من خلاله التفاوض على تحرير التجارة الخارجية من كل القيود و أن العلاقة بين تحرير التجارة و البيئة علامة نسبيا بكمية تفاعلية ، كما توصل بأن توجه الجزائر نحو إقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية كان نتيجة الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني سنوات الثمانينات ، إن عملية

الإنضمام للمنظمة يعني فتح أسواق الجزائر أمام منتجات الدول الأعضاء و ما يمكن أن ينجز عنه من سلبيات أو إيجابيات .

الدراسة السادسـة: بن عبد العزيز سفيان تحت عنوان : التجارة الخارجية الجزائرية نحو الدول الإفريقية عبر المعابر الحدودية – المعبر الحدودي بين الجزائر و موريتانيا نموذجا سنة 2021.

هذه الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور مجلة التكامل الاقتصادي.

بحيث تهدف هده الدراسة إلى التعرف على الشراكة و مفهوم التعاون التجاري و الاقتصادي و كذا التعرف على المعبر الحدودي و أهمية الامكانيات التصديرية نحو موريتانيا

و خلص الباحث إلى الاستنتاجات التالية :

حجم المبادلات التجارية الجزائرية الموريتانية ضعيفة جدا بالمقارنة إلى التقارب الجغرافي للبلدين ، المبادلات التجارية بين البلدين خلال الفترة المدروسة تكاد تعتمد في غالبيتها على المنتجات ، خارج قطاع المحروقات .

و هو مؤشر جيد النسبة للجزائر .

المعبر الحدودي تندوف – شوم الذي يربط الجزائر و موريتانيا يعتبر خطوة جد هامة أقدم عليها البلدين لكن مرهون نجاحها بتحويلها إلى منطقة تبادل حرة.

أسباب اختيار الدراسـة:

هناك جملة من الاعتبارات دفعتنا إلى اختيار الموضوع لغرض الدراسة ولعل مجملها يعود لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية نذكر منها:

الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع في حد ذاته، وحداثته من ناحية الطرح العلمي والأفكار الأكاديمية.
- قلة وشح الدراسات المتعلقة بموضوع الأطروحة إلا ما أشير فيها فقط إلى التجارة الدولية.
- ضرورة الإهتمام بالتوجه نحو تصدير السلع الجزائرية إلى الأسواق الإفريقية..

الأسباب الذاتية:

- رغبة منا في البحث في مواضيع التجارة والمالية الدولية بحكم التخصص من جهة، ودعما وتحفيزا من الأستاذ المشرف من جهة أخرى.
- طبيعة التخصص التي تفرض علينا معرفة كل ما يتعلق بتطور المعاملات والعلاقات التجارية الدولية وروح الفضول في اكتشاف الفرص المتاحة للإقتصاد الوطني وإماطة اللثام عنها.

- إيماننا العميق لما يمكن أن تلعبه مختلف القطاعات الوطنية في الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري خاصة إذا عمل المسئولين على إعطائها العناية الكافية والدعم المناسب.

محاولة منا لإثراء المكتبة الجامعية الجزائرية بموضوع حديث في العلاقات التجارية الدولية.

صعوبات انجاز الدراسـة :

- واجهتنا صعوبات عديدة في انجاز هذا البحث نذكر منها:
- صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع خاصة الحديثة منها.
- قلة الإحصائيات و ذلك راجع إلى حداثة إنشاء المعبر.
- صعوبة تناول هذا الموضوع وتحليله بعمق علمي ومنهجي خاصة بسبب حداثته، وذلك لأن تحقيق هذا الهدف يتطلب من أي باحث قدرات ومهارات فنية وغيرها.
- تزامن فترة جمع بيانات الدراسة مع جائحة كوفيد 19 و ما إنجر عنها من عمليات إغلاق للمعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد طوال سنة 2020 مما تسبب لنا في تولد قيم مفقودة تمت معالجتها و تلا فيها.
- كل هذه الصعوبات الموضوعية إلى جانب معوقات أخرى ما كانت لتثني عزيمتنا وإصرارنا على إنجاز هذا العمل بالشكل الذي هو عليه، والذي نعتقد بأنه لا يخل من بعض النقائص كأي جهد بشري.

مضمـون ومحتويـات الدراسـة:

تم تقسيم البحث إلى **ثلاثة فصول** بحيث، في الفصل الأول الذي اخترنا له عنوان "**الإطار النظري والخلفية التاريخية التجارة الدولية**" حاولنا من خلاله إبراز التطورات الاقتصادية للتجارة الدولية ، فهو يشتمل على ثلاثة مباحث تم من خلالها استعراض لمحة تاريخية التجارة الدولية ، بالإضافة الى أنواعها من الناحية النظرية مع الإشارة إلى ماهية وخصائص التجارة الدولية .

أما الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان "**الإطار المفاهيمي للشراكة الأجنبية**" ، فقد قمنا من خلاله بعملية إماطة اللثام عن الشراكة الأجنبية ومقومات الشراكة وكذا إيجابيات وسلبيات الشراكة .

ثم تناولنا في الفصل الثالث والأخير من البحث "**التبادل التجاري بين الجزائر نحو موريتانيا عبر المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد**" إذ حاولنا في هذا الفصل الإشارة الى المعبر الحدودي تندوف شوم وكمية السلع المصدرة من خلاله إلى دولة موريتانيا.

الفصـــــل الأول

الإطار النظري و الخلفيـة التاريخيـة للتجـارة الدوليــة

تمهيـــد الفصـل :

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة الإنطلاقة الأساسية لها، حيث زادت الحاجة للمواد الأولية وازداد التصنيع بواسطة المكننة وازداد الإنتاج و ظهرت الحاجة لأسواق تصريف المنتجات وهنا بدأ استعمار الدول من أجل فتح أسواق جديدة للحصول على المواد الأولية و من أجل تصريف فوائض الإنتاج .

أما في أيامنا هذه فيعود تطور التجارة الدولية إلى تطور كافة مناحي الحياة من وسائل النقل بالدرجة الأولى إلى مختلف العلوم التقنية والتكنولوجية وتطور السياسات المالية و النقدية و ظهور الاتحادات و التكتلات الاقتصادية و ظهور العديد من المفاهيم العالمية الداعمة لآلية عمل المنظومة التجارية العالمية مثل البنك الدولي للتجارة و التمويل وغيره.

تعتبر التجارة الخارجية عصب الاقتصاد الوطني ، إذا تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات الاقتصاد وكذا الحصول على العملة الصعبة وهذا من خلال عمليات الإستيراد والتصدير ومع ظهور الازمات المالية والنفطية وعدم إستقرار سعر الصرف ومشاكل المديونية هذا كله أثر على الدول ذات الإقتصاديات النفطية.

إن التجارة الدولية هي دراسة لجميع أوجه النشاط الإقتصادي بين مختلف دول العالم وهذا ما يعرف إصطلاحا بالمعاملات الاقتصادية الدولية ، وتتمثل هذه المعاملات في تحركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج أي اليد العاملة ورؤوس الاموال . وتكمن أهمية التجارة الدولية بالنسبة الدول النامية على الخصوص في إرشادها وامدادها بمقومات النهوض لهذه الدول ، عن طريق ما توفره بشكل أساسي من العملة الصعبة لتحويل إستيرادها ، أما بالنسبة للدول المتقدمة ، فتسمح لها بالحصول على السلع المميزة أو تلك التي تنتجها بتكاليف أعلى ،وبالتالي يمكن الهدف النهائي من قيام التبادل بين الدول في الحفاظ وزيادة الدخل الوطني للدول المتقدمة أو تحقيق النمو الإقتصادي بالنسبة للدول النامية.

المبحث الأول: عموميات ومفاهيم حول التجارة الدولية :

منذ بداية القرن السابع عشر احتل موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية حيزا متميزا في الأدبيات الاقتصادية، فقد اهتم العديد من الاقتصاديين بالتجارة الخارجية للدولة لذا أدرج كل من **آدم سميث ودافيد ريكاردو** وغيرهم أبوابا في مؤلفاتهم الاقتصادية لمعالجة هذا الموضوع إلى أن أصبحت تخصص لها مؤلفات خاصة في عصرنا الحديث، كما أصبح من أهم اهتمامات الكتاب في العلاقات الاقتصادية الدولية دراسة تلك القواعد والإجراءات والأدوات والأساليب التي تقوم عليها التجارة الدولية والمتمثلة في السياسات التجارية التي تهدف إلى تنشيط وزيادة التبادلات التجارية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية وأهميتها

الفرع الأول- تعريف التجارة الدولية:

تمثل التجارة الدولية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيا ورأس مال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم .

إن قيام التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية هو نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجته المتنوعة، فحتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره[1]. هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة ما واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم. إذن فالمقصود بالتجارة الدولية• أنها " **عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل** "[2].

---

[1] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1993، ص12.

• يفرق الاقتصاديون بين مفهوم **التجارة الخارجية** و**التجارة الدولية**، فال**تجارة الخارجية** تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أو مجموعة دول فيما بينها. أما **التجارة الدولية** فتشير الى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة. للمزيد انظر الى: حسام داوود، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص12.

[2] حمدي عبد العظيم، "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، دار النهضة العربية، 2000، ص 13.

كما يقصد بها اختصارا تلك " العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي"[1].

- حيث تعتبر التجارة الدولية على أنها : كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة [2]. ويمكن تعريف الإستيراد –الواردات– بأنها مجموع السلع أو الخدمات التي يتم الحصول عليها من الدول الأجنبية نظير مقابل نقدي لتحقيق أغراض معينة من بينها تغطية إحتياجات المستهلكين في الدولة المستوردة نظرا لعدم إنتاج مثيل للسلع المستوردة, أما التصدير يمثل المظهر الفعال في العلاقات الإقتصادية الخارجية للدولة وتتركز فاعليته في كونه مرآة تعكس نشاط قطاعات الإنتاجية، إلى جانب كونه مصدرا رئيسيا للمتحصلات من الصرف الأجنبي مما يجعله عنصرا مؤثرا في ميزان المدفوعات[3].

- كما عرفة التجارة لدولية بأنها : مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم الأعمال التجارية، التي تقوم على أساس التدفقات المالية, المادية والخدماتية التي تتبادل بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن قدرة الإقتصاد الإنتاجية والتي يمكن أن تتحول إلى دول أخرى، بينما تعتبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الإقتصاد الوطني في تغطية جزء الطلب الكلي [4].

- كما يوضح الإقتصاديون الفرق بين فهومي التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعني القيام بالتجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أو مجموعة من الدول فيما بينها. أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة[5].

---

[1] صلاح الدين نامق،" **التجارة الدولية**"، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1967، ص10ص 12.

[2] سامي حاتم عفيفي، "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** "،الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية. القااهرة ، مصر1993 ص6.

[3] سامي حاتم عفيفي، "**محاضرات في إدارة التجارة الخارجية**"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر 1986ص9.

[4] طارق عيشوش ، "**تمويل التجارة الخارجية**"، رسالة ماجستير، تخصص مالية، المركز الجامعي الوادي، الجزائر2009 ص8.

[5] أحمد الهزايمة، وآخرون، " **إقتصاديات الجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2002ص14ص 15.

ويمكن تعريف التجارة الدولية كذلك من زاويتين:

المعنى الضيق: ويشمل الصادرات والواردات المنظورة مثل السلع وغير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع: ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة.
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- الهجرة الدولية، عن طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

ويعد هذا التعريف الأخير وبالمفهوم الواسع هو الأنسب لمصطلح "**التجارة الدولية**" خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركات السلع والخدمات، الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، حركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات[1].

الفرع الثاني – مراحل تطور التجارة الدولية:

لقد مر تطور التجارة الدولية بمحطات تاريخية عديدة يمكن إيجازها في المراحل الأربعة التالية: [2]

2-1- المرحلة الأولى (1498 – 1763):

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة وغزو القارات الذي قام به التجار الأوروبيون، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح *من طرف **بارثولو ميودياز** "Bartholomew Diaz"• (1488) واكتشاف كريستوف كولومبس♦ "Christophe Colomb " لأمريكا [1]، وفتح

---

[1] بلقاسم زايري ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص13.

[2]Jacques B.Gélinas, **La globalisation du monde**, Laisser faire ou faire ?, Montréal, éd ecosociété , 2000,p 22-38.

* إذا فهم المغزى العميق لقول آدم سميث " أن اكتشاف أمريكا واكتشاف الطريق الى الهند الشرقية عبر **رأس الرجاء الصالح** هما اكبر الأحداث المسجلة في تاريخ البشرية" يمكن بسهولة فهم التحول النوعي في السلوك الاقتصادي للرأسمالية التجارية، حيث يشكل مصدرا أساسيا للتراكم الأولي لرأس المال التجاري في تمويل احتياجات الثورة الصناعية. للمزيد انظر: عبد الأمير السعد، **العولمة والاقتصاد العالمي – قضايا راهنة**، دار الفكر المصري، مركز البحوث العربية والإفريقية، ط1، القاهرة، 2008، ص 128.

• **بارثو لوميو دياز** (بالبرتغالية:Bartolomeu Dias أو Bartholomew Diaz): حياته تقريبا من 1450 الى 29 ماي 1500 م مستكشف برتغالي أبحر حول رأس الرجاء الصالح، القمة الجنوبية لقارة إفريقيا في عام 1488 م، فكان أول أوروبي يقوم بهذا العمل.

الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكو دوقاما♠ "Vasco de Gama" عام 1498 ومنه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

2-2- المرحلة الثانية (1763-1883):

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي، في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان مركزه " إنجلترا "والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي؛ ويتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات والتي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية؛ وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة مابين الدول الأوروبية والدول المستعمرة[2]، والتي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ "L'échange inégal" والذي يعتبر منبع التخلف الذي وقعت فيه هذه الدول المستعمرة.

2-3- المرحلة الثالثة (1883 -1980):

ظهرت هذه المرحلة مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات " **Standard Oil Tust** " لـ جون روكفلر "**John D.Rockefeler**" ، وعليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات متعددة الجنسيات وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

♦ **كريستوف كولومبس** (1451 - 1506م): رحالة إيطالي مشهور، ينسب إليه اكتشاف العالم الجديد (أمريكا). ولد في مدينة جنوه في إيطاليا ودرس في جامعة بافيا الرياضيات والعلوم الطبيعية وربما الفلك أيضاً. عبر المحيط الأطلسي ووصل الجزر الكاريبية في 12 أكتوبر 1492م. لكن اكتشافه لأرض القارة الأمريكية الشمالية كان في رحلته الثانية عام 1498 م.

[1] فؤاد محمد الصقار،" **جغرافية التجارة الدولية**"، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1997 ، ص 12- 19.

♠ **فاسكو دوغاما:** هو نبيل وبحار برتغالي مشهور جدا حيث استطاع من خلال رحلاته العثور على طريق الهند الحقيقي وذلك بالتفاف القارة السوداء (الإفريقية) مروراً برأس الرجاء الصالح. انطلق **فاسكو دوغاما** من ليشبون في 8 جويلية 1497 م ووصل إلى رأس الرجاء الصالح في 22 نوفمبر ثم وصل ميناء سماه **(دوغاما) الناتال** في25 ديسمبر من نفس العام ثم أبحر بشكل كبير حتى تمكن من الوصول إلى موزنبيق وممباسة.

[2] صوايلي صدر الدين، "**النمو والتجارة الدولية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص 77.

2-4- المرحلة الرابعة من سنة 1980 الى يومنا هذا:

اتسمت هذه المرحلة بزيادة انتشار الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها، المتمثلة في إمكانياتها المالية والتكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان وسلطة الدول؛ بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، والتي من شروطها سياسة الانفتاح وتبني اقتصاد السوق، وفي هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية[1]، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها.

الفرع الثالث - أسباب قيام التجارة الدولية:

هناك عدة أسباب كان لها الدور والأثر الكبير في قيام التجارة الدولية نذكر منها:

- الحاجة إلى العملة الصعبة .
- اختلاف في الظروف الفنية مثل اليد العاملة المؤطرة.
- تفاوت عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى والاختلاف في طبيعة الأسواق.[2]
- شيوع ظاهرة التخصص الدولي.
- الحاجة الى المادة الأولية وإلى الأسواق الخارجية لتصريف الإنتاج.

[1] شاهد يوسف، تغيرات في مشهد التنمية، " **مجلة التمويل والتنمية** "، العدد4 ، المجلد36 ، ديسمبر1999 ، ص15 .

[2] سليم الحجار، "**العلاقات الاقتصادية الدولية** "، الطبعة الأولى، مجد للطباعة والنشر، لبنان، 2003، ص 19.

الفرع الرابع– أهمية التجارة الدولية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها لو لم يقم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها إختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة[1]، لذلك فإن للتجارة الخارجية فوائد عديدة سواء على الفرد أو المجتمع نوجز بعضها فيما يلي:

– تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على اكبر ناتج كلي ممكن[2].

– ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.

– تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة ، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الإستيراد و إنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية[3].

– تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب[4].

– توفر للأفراد ما لا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلة.

– تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.

– تعتبر إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه التبادل.

– تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات[5].

---

[1] بن عبد العزيز سفيان ومجاهد سيد أحمد،" **ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات** "**زراعة التمور نموذج**": الملتقى الوطني الأول حول " **اقتصاديات التمور في الجزائر**"، المركز الجامعي الوادي، أيام 11 و12 أفريل، الجزائر، 2011، ص 04.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون،" **التجارة الخارجية**" ،الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،2001 ، ص13 ص 16.

[3] رشاد العصار وآخرون، "**التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للتوزيع، عمان، 2000، ص 16.

[4] رعد حسن الصرن، "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** "، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000، ص 57.

[5] بلقاسم زايري ، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

– تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وإنتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع **بتكاليف أقل•** نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال فقد حققت التجارة الإجمالية العربية في عام 2008 زيادة من جانب الصادرات بنحو 32.5 في المائة لتصل إلى نحو 1.050 مليار دولار، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة المفرطة في أسعار النفط العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام. كما سجلت الواردات الإجمالية العربية زيادة هي الأخرى بنسبة 32.2 %، لتبلغ قيمتها حوالي 702 مليار دولار، ولقد أتت زيادة الواردات العربية لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي في ضوء استمرار النمو في معظم الدول العربية. وارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى 6.7 %، كما ارتفع وزن الواردات العربية في الواردات العالمية إلى 4.3 %[1].

• La libéralisation des échanges réduit le coût de la vie.

[1] **الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009**، ص 135.

الجدول (1-1): التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2004-2008)

	القيمـــة (مليار دولار)					معدل التغيير السنوي(%)					معدل التغير السنوي ل 2004-2008
	2004	2005	2006	2007	2008*	2004	2005	2006	2007	2008*	
الصادرات العربية	403.3	559.6	681.0	792.3	1.049.8	31.9	38.7	21.7	16.3	32.5	27.0
الواردات العربية	288.5	348.9	400.6	530.7	701.6	34.2	20.9	14.8	32.5	32.2	24.9
الصادرات العالمية	9.133.2	10.370 5.	12.005 2.	13.808 9.	15.735.4	16.8	13.5	15.8	15.0	14.0	14.6
الواردات العالمية	477.9	10.747 9.	12.448 9.	14.092 5.	16.169.1	16.9	13.4	15.8	13.2	14.7	14.3
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية%	4.4	5.4	5.7	5.7	6.7						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية%	3.0	3.2	3.2	3.8	4.3						

- **بيانات أولية.**

المصادر: - الاستبيان الإحصائي للتقرير العربي الموحد لعام 2009.

- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، جوان 2009.

المطلب الثاني : أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية

إن قيام التبادل أمر طبيعي لتلبية حاجيات الإنسان ولذا انصب الإهتمام حول كيفية تطوير هذا التبادل حتى تعم الفائدة أكثر خاصة فيما بين الدول، مما أدى إلى ظهور مفكرين يدرسون ظاهرة التخصص وقيام التبادل الدولي لكي يضعوا نظريات يمكن أن توجه هذا النشاط المهم، والذي يساهم في بناء اقتصاديات الدول. وسوف نحاول في هذا المطلب تناول مختلف المدارس التي درست التجارة الدولية بشقيها القديم والحديث.

الفرع الأول – نظريات التجارة الدولية قبل الكلاسيك:

– إنّ أهم ما ميّز فترة الرّأسماليّة التّجاريّة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثّامن عشر، هو انتصار مبدأ السّياسة القوميّة، وظهور الدّولة الوطنيّة، وانطلاق الكشوف الجغرافية، وبداية المنافسة الاستعمارية على المجالات الحيوية فيما بين الدول الأوروبية.

في ظلّ هذه التّطوّرات الحاصلة والتّغيّرات المتسارعة ، تبلور في بادئ الأمر ومن النّاحية الفكريّة، المذهب التّجاري الميركانتيلي ثمّ حلّ بعده المذهب الطبيعيّ الفيزيوقراطي، بالإضافة إلى إنتشار بعض الأفكار الاقتصادية المستقلّة لبعض الكتاب الاقتصاديين آنذاك أمثال "**جيمس ستيوارت**"،"**دافييد هيوم**"• و"**وليام بيتي**"* وكانت نظرياتهم المفسرة للتجارة الدولية على النحو التالي:

• **ديفيد هيوم (David Hume)**: (ولد في 26 أبريل **1711** – توفي في 25 أوت **1776م**)، فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ التنوير الاسكتلندي.

* **وليام بيتي (William Petty)**: يعرف أيضاً بلقب إيرل شيلبورن **(Earl of Shelbourne)** سياسي بريطاني (2 ماي **1737** – 7 ماي **1805**) تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا من 2 جويلية 1782 إلى 2 أبريل 1783.

1.1. نظرية التجاريين في التجارة الدولية:

يعتبر المذهب الميركانتيلي المرجع الأوّل للفكر التّجاري الّذي عمّ القرنين السّادس عشر والسّابع عشر، و الّذي نتج عن تطبيقه تدخل الدّولة في الحياة الاقتصادية ، وخضوع التّجارة الخارجيّة لشتّى العقبات الحمائيّة حيث يعتقد أتباع هذا المذهب أنّ ثروة الأمّة تقاس بما لديها من الذهب والفضّة ، دون النّظر إلى مواردها وثرواتها الطبيعية الأخرى[1]. ولقد مرت نظرية التجاريين في تفسيرها للتجارة الدولية عبر ثلاث فترات:

أ. الفترة الأولى: اصطلح على هذه الفترة اسم "**السّياسة التعدينيّة** " حيث يتطلب فيها على الدوّلة الاحتفاظ برصيد من المعدن النّفيس، مع العمل على إحداث رقابة مباشرة على تحركات المعدن النفيس الى الخارج.*

ب. الفترة الثانية: وفيها عملت الدوّلة آنذاك على تحقيق فائض تجاري مع كل دولة على حدى ، ومن ثمّ لم تصبح الرّقابة المباشرة ضروريّة لكلّ عمليّة من عمليات انسياب المعدّن النّفيس إلى الخارج ، بينما أقتصرت الدولة على الرّقابة غير المباشرة على إجمالي تعاملاتها مع كل دولة.

ج. الفترة الثالثة: في هذه الفترة تبيّن للدّولة أنّ مركزها الختامي هو مرتبط بمجموع صادراتها ومجموع وارداتها♦، ويكفيها أن تحقّق رصيدا إيجابيّا في معاملاتها مع بقيّة العالم في نهاية السّنة. وعلى ذلك فهي ليست ملزمة أن تكون معاملاتها مع كل دولة إيجابيّة، فالعبرة هنا هي بمجموع المعاملات.

لكن ومع مشارف القرن 18. أخذ المذهب التجاري يؤول الى الزوال نتيجة لتراكم بعض الأحوال الاقتصادية الوخيمة في تلك الفترة، وبالنظر كذلك الى بعض الثغرات الهائلة التي اتصف بها مما

---

[1] أسامة المجذوب، **الجات ومصر والبلدان العربية: من هافانا الى مراكش**، الدار المصرية، القاهرة، 1997، ص26.

* وتبعا لذلك كانت بريطانيا آنذاك تمنع خروج الذهب والفضة بشكل كلي، وتخضع كل عمليات صرفها الأجنبي لرقابة صراف المملكة.

♦ في هذا الإطار لابد من الإشارة الى ملحوظة هامة مفادها أن بعض التجاريين في ذلك الوقت قد تكلموا على ما نسميه في وقتنا الراهن بالصادرات والواردات غير المنظورة، كنفقات النقل البحري وغيرها، وهذا له دلالة على أنهم كانوا يسجلونها عند حساب رصيد الميزان التجاري.

عرضه لانتقادات شديدة على غرار اهتمام التجاريين بقطاع التجارة الخارجية دون القطاعات الأخرى ، حدوث الأزمات وتعاقبها نتيجة تدفق المعادن النفيسة من بينها البطالة، التضخم، الكساد وغيرها[1].

2.1. الطبيعيون والتجارة الدولية:

تبعا لما صاحب نظرية التجاريين من مساوئ وما اعتراها من نقائص أثناء تفسيرها للتجارة الدولية[2]، ظهر عقبها مذهب اقتصادي جديد هو " **المذهب الفيزيوقراطي**" والذي أسسه الطبيعيون في فرنسا في النّصف الثّاني من القرن الثامن عشر، حيث انكب رواده من أمثال" **فرانسوا كيناي**"*(1694-1778)، و"**تورجو**• **وميرابو**♦" وغيرهم، على الإهتمام بالتجارة الدّاخلية والأنشطة الإنتاجيّة خاصة

[1] في الواقع وبالرغم من كل ما تعرض له مذهب التجاريين من انتقادات، إلا انه ومن وجهة نظر اقتصادية معاصرة لم يتلاشى تماما وإنما تحول بمضي الوقت الى مجموعة من القواعد التي تتبع في اطار السياسة العامة للدولة بحثا عن مصالحها الذاتية. وهذا ما تجلى بوضوح في بداية أزمة الكساد الكبير مطلع عام 1929. عندما ظهرت دولة الرعاية " "**L'état providence** والتي نادى بها الاقتصادي المشهور " جون مينا رد كينز"

للمزيد من التفاصيل ارجع الى: أسامة المجذوب، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

[2] سعيد سعد مرطان، **مدخل الى الفكر الاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص 26.

* **فرنسوا كيناي (François Quesnay)**: يعتبر زعيم المدرسة الطبيعية أو المذهب الطبيعي، التي تأسست قبل الثورة الفرنسية بوقت قليل في القرن الثامن عشر. ولد كيناي عام **1694م**، ودرس الجراحة وحصل على إجازة في علوم الطب وهو في الخامسة والعشرين من عمره، ثم ترقى لمنصب طبيب الملك لويس الخامس عشر من بعد، وبفضل تفوقه الفكري أستطاع أن يجتذب قلوب رجال البلاط الملكي والبارزين في الدولة حيث كان يعقد معهم ندوات في مجلسه بداره، ويرى **كيناي** أنه في ظل النظام الطبيعي (نظام الفيزيوقراطية)، تكون أسعار السلع الصناعية أعلى من أثمان المواد المصنوعة منها وذلك بنسبة ما يستهلكه العمل المخصص لها من نفقة. وعلى ذلك يجب أن تكون الأسعار على أساس نفقة العمل. وقد مهدت هذه الأفكار الطريق لنظرية الاقتصاديين الكلاسيكيين. ومن أشهر مؤلفات كيناي كتابه **(الجدول الاقتصادي)** الذي ضم شرحا وافيا لدورة الدخل أو ما يطلق عليه في الوقت الحاضر الدخل القومي وطريقة توزيعه. وتوفي فرنسوا كيناي في عام **1778**م.

• **تورجو (Turgot , Anne Robert Jacques)**: ولد في باريس عام 1139هـ **(1727م)** وتوفي بها عام 1195هـ **(1781 م)** فيلسوف فرنسي تخصص في الاقتصاد والقانون والفلسفة الدينية ، تخرج من جامعة السوربون ، كان عضواً في المجلس النيابي في باريس ، تولى مناصب أخرى، جمع بين الفكر المادي والإلهي حيث كان يرى أن الله مصدر للوجود ، وكان من أوائل من وضع نظرية المراحل الثلاثة للتقدم الاجتماعي : الدين، التنظير والعلم ، وكان يرى أن السياسة والاقتصاد هما اللذان يوحدان العالم ، شارك في وضع موسوعة فلسفية، له مؤلفات منها : نظرة في تكوين وتوزيع الثروة ، وكتاب رسائل في حرية تجارة الحبوب.

الزّراعية منها، والّتي تخدم الإقتصاد المحلي، عوض التركيز على القطاع الخارجي "التجارة الخارجية " فقط كما فعل التّجاريون.

ولقد ابتدأ تحليلهم التّجاري من فكرة أنّ فرض قيود على تصدير المواد الغذائيّة سيؤدي إلى انخفاض ثمنها ومن ثمّ إنخفاض مستويات الأجور، وما قد ينشأ عنه من إنخفاض في نفقة الإنتاج الصّناعي وتشجيع الصّادرات الصناعية . من هذا التحليل المنطقيّ ، اهتدى الطبيعيّون إلى أنّ قيود التّصدير كانت هي السّبب الرّئيسي في انخفاض أثمان الحاصلات الزّراعية .

3.1. آراء جيمس ستيوارت ونظرية "التوازن التلقائي" في التجارة الدولية:

لقد شهدت النظريات المفسرة للتجارة الدولية ظهور أفكار وآراء تجارية مستقلة والتي في الحقيقة لم تنطو تحت لواء الفكر التجاري ولا الفكر الطّبيعي، وإن كانت قد تتفق مع هذا الفكر أوذاك في بعض الأمور. من أهمها آراء "**جيمس ستيوارت**" في التجارة الدولية ونظرية التوازن التلقائي لـ " **دافييد هيوم**".

1-4: آراء "جيمس ستيوارت" في التجارة الدولية:

في كتابه الّذي نشره عام 1767، والّذي حمل عنوان " أساسيات الإقتصاد السّياسي" جمع فيه "**جيمس ستيوارت**" مختلف آرائه الاقتصادية والتّجاريّة ، والّتي كان لها الأثر البالغ في بلورة الفكر التّقليدي فيما بعد. واستهلّ ستيوارت أفكاره هذه، بأنتقاد نظريّة "**دافيد هيوم**"،- والّتي سنراها في الفرع القادم – من منطلق عدم وجود ارتباط بين كمية النّقود ومستوى الأسعار. ومن ثمّ فإنّ من مصلحة الدّولة – حسبه- تقييد تجارتها الخارجيّة حتّى تحصل على رصيد إيجابي في ميزانها التّجاري، وهذه هي نفس الفكرة الّتي توصّلت إليها المدرسة التّجاريّة. كما ساهم "جيمس ستيوارت" في التّمييز بين ثلاث مراحل للتجارة وهي :

<u>المرحلة الأولى</u>: مرحلة الّتجارة الّناشئة:

حيث يقتصر نشاط الدّولة فيها على التّبادل الدّاخلي.

♦ **ميرابو (Mirabou)** : هو ميرابو اونريه جابرييل ريكتي كونت دي 1163 . 1206هـ (1749 . 1791م) سياسي فرنسي ، دخل البرلمان الفرنسي نائباً عن الطبقة العامة ، وكان خطيباً بارعاً ، حاول أن يضع للملكية الفرنسية دستوراً على النمط البريطاني ولم يفلح.

المرحلة الثانية: مرحلة التجارة الخارجية:

وتنطلق سلبية في الأول*، لكن سرعان ما تصبح ايجابية♦ إذا توفرت السياسة الاقتصادية الرشيدة.

المرحلة الثالثة: مرحلة التجارة الداخلية:

تتجّسد في آخر المطاف إذ أنّ المنافسة الشّرسة بين الدّول سينتج عنها انكماش للأسواق الخارجيّة. ولذلك قد تعم البطالة إلاّ إذا لجأت الدّولة إلى تشجيع الهجرة.

الفرع الثاني: نظرية التوازن التلقائي " لدافيد هيوم":

تدور نظريّة "**دافيد هيوم**"* على فكرة أساسيّة مفادها أنّ المعدن النفيس يتوزّع تلقائيّا على البلاد المشاركة في علاقات التّبادل الدّولي دون اللّجوء إلى تدخّل من طرف الدّولة، كما صرّح بذلك التّجاريون، فكلّ زيادة تحصّل للدّولة من المعدن النّفيس عن القدر الّذي يتناسب مع نشاطها الإقتصادي. هذه الزّيادة السّابقة ستؤدّي إلى ارتفاع أثمان السّلع في تلك الدّولة بالنّسبة لأثمان السّلع في البلاد الأخرى مما يعجل في حدوث تناقص في صادراتها و زيادة وارداتها ، وهذا ما يؤدي إلى حدوث رصيد تجاري سالب الّذي ينجر عنه خروج الذّهب إلى بقية العالم. أما إن حدث العكس فسيحدث فائض في الميزان التّجاري. مما يؤدي إلى انسياب الذهب من العالم الخارجيّ إلى داخل الدّولة. وفي الأخير استنبط "**هيوم**" من خلال هذه العلاقة بين كمية المعدن النّفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والارتباط بين مستوى الأثمان فيه ومستوى الأثمان في بقيّة العالم، أنّه لا ضرورة لفرض القيود على التّجارة بغرض زيادة حصيلة الدّول من المعدن النّفيس.

---

* وهي التي تقوم أي التجارة الخارجية السلبية على الصناعات التي تعتمد أساسا على ما ينتجه عنصر الطبيعة وليس على عنصر العمل أي تكون الدولة في هذه المرحلة تتميز بخاصية **الميزة النسبية** فقط.

♦ وهي تلك التي تستند على صناعة قائمة بحيث يعتمد التصدير فيها بصفة رئيسية على ما ينتجه عنصر العمل وليس عنصر الطبيعة أي تقترب الدولة في هذه المرحلة من الاتصاف بخاصية **الميزة التنافسية**.

* **دافيد هيوم (David Hume)**: ولد في 26 أبريل 1711 وتوفي في 25 أوت 1776، فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ التنوير الاسكتلندي. اشتهر كمؤرخ بداية، لكن الأكاديميين في السنوات الأخيرة ركزوا على كتاباته الفلسفية. وكان كتابه تاريخ إنكلترا مرجعا للتاريخ الإنكليزي لسنوات طويلة. قال عنه **كانت**، لقد أيقظني هيوم من "السبات الدوغمائي". ويعتبر **دافيد هيوم** صاحب النظرية النفعية (Pragmatism) .

الفرع الثالث– النظرية الكلاسيكية:

ظهرت النظرية التقليدية " **الكلاسيكية**" في الفترة الممتدة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وفي ظل هذه الحقبة التاريخية ترعرعت هذه النظرية داعية الى حرية التجارة كونها – حسب روادها– بمثابة السبيل الأمثل لزيادة الثروة الحقيقية للأمة، من أهم روادها آدم سميث، ريكاردو، جون استيوارت ميل وغيرهم.

1.2. نظرية القيمة المطلقة لآدم سميث:

إن "**آدم سميث**"• يرفض وجود عوائق مهما كان نوعها أمام قيام مبدأ التخصص وتقسيم العمل في الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول، ولقد أبرز ذلك في كتابه ' **ثروة الأمم**'[1] الذي كان له إسهام كبير وبارز في مجال التجارة الدولية، ودراسته هذه تأتي كنتيجة حتمية وطبيعية لنظريته حول الثروة، فهي تعمل على تبادل الفائض الموجود أي تحويل فائض دولة ما إلى دولة أخرى، فيكون من الأفضل للدولة أن تستورد السلعة التي يتم إنتاجها في الخارج بكفاءة أكبر من كفاءة إنتاجها في الدولة بنفسها[2]. يوضح سميث فكرة التخصص وتقسيم العمل من خلال الميزة المطلقة في إنتاج السلعة (التكلفة المطلقة لإنتاج سلعة ما بالنسبة لإنتاج نفس السلعة مع دولة أخرى) ، ثم تبادل هذه الدولة ما يفيض عن حاجتها من هذه السلعة التي تتمتع في إنتاجها أيضا بميزات مطلقة.[3]

• **آدم سميث Adam Smith** (1723– 1790): فيلسوف وباحث اقتصادي اسكتلندي، اشتهر بكونه من منظري العلم الاقتصادي المعاصر ويبقى كتابه الشهير ثروة الأمم واحدا من أسس الليبرالية الاقتصادية المعاصرة، عمل سميث أستاذا لمادة الفلسفة الأخلاقية بجامعة جلاسجو باسكتلندا، وكرس عشر سنين من حياته في التحضير لكتابه والذي كان بمثابة مصدر إلهام لأكبر الاقتصاديين من بعده والذين عرفوا فيما بعد بالكلاسيكيين حيث اهتموا بوضع أهم مبادئ الليبرالية الاقتصادية.

[1] Adam Smith, **The Wealth of Nation**, Copyright The Pennsylvania State University, Vol I, 2005, P 20.

[2] عبد الرحمن زكي إبراهيم، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، دار الجامعات العربية، القاهرة، بدون سنة إصدار، ص18.

[3] محمود يونس، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

2.2. نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو :

إن الفرضية الأساسية التي اعتمدها آدم سميث في طرح نظريته وهي وجود دولتين تتمتعان بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة لاقت نقدا كبيرا حتى من طرف مفكرين تبنوا أفكاره ودافعوا عنها لأنه أهمل قضية الدولة التي ربما تفتقد لهذه الميزة في إنتاج أي سلعة، فهل تبتعد عن التجارة الخارجية وتمتنع عن التبادل، فتكتفي بمنتوجاتها الداخلية ؟ الأمر الذي يكاد يكون مستحيلا لأن الاكتفاء الذاتي أمر يصعب تحقيقه مهما كانت الدولة تحتوي من ثروات .

فحسب **ريكاردو•**، التبادل أساسا هو تبادل كميتين متساويتين في الكمية لكنهما تختلفان في قيمة الاستعمال*، أي أن الأشياء موضوع التبادل تحتوي على نفس الكمية من العمل وبالتالي تكون لهما طبقا لنظرية العمل في القيمة قيمة واحدة، لكنهما تمثلان قيم استعمال مختلفة، وهذا الاختلاف في قيم الاستعمال بالنسبة لطرفي التبادل هو أساس ما يحققاه من نفع، والتبادل اللامتكافئ يعني أن المنتجات لا تتبادل عند قيمتها[1].

3.2. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارث ميل :

إن ريكاردو وعند تقييم السلعتين المتبادلتين اعتمد على عدد ساعات العمل كوحدة لحساب التكاليف، الأمر الذي لا يتماشى والواقع باعتبار أن عنصر العمل لا يستعمل بنسبة ثابتة لإنتاج كافة السلع، فهو لا يتكون من وحدات متجانسة بل من متغيرات يمكن أن تزيد وتنقص بالنسبة لكل سلعة، زيادة إلى أن عنصر رأس المال متغير حسب نوع السلع المنتجة.

• **دافيد ريكاردو(David Ricardo)** :اقتصادي انجليزي، ولد عام 1186هـ (1772م) وتوفي عام 1239هـ (1823م) صاحب النظرية المعروفة «قانون تناقص الغلة» قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي، كما أنه أسهم في تطوير نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث الى نظرية النفقة النسبية في عناصر الإنتاج، ولقد كان لمساهمته هذه دورا كبيرا في تطوير العلاقات التجارية الدولية.

* أي أن أساس التبادل هو التباين في النفقات النسبية، حيث أن تساوي هذه النفقات لإنتاج السلعتين في كلا الدولتين سوف يكون عائقا أمام قيام تجارة خارجية بينهما.

[1] شرفاوي عائشة،" **تطور التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية** "، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 18.

يتضح أن ريكاردو ترك ثغرة كبرى تمثلت في العجز عن بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي ويرتبط به من طرق تحديد المكاسب الناشئة عند عمليات التبادل الدولي[1]، فنجد أن **جون ستيوارث ميل*** على العكس من ريكاردو يسلط الضوء على إبراز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية[2]. فريكاردو يعطي تصوره للنفقة النسبية بتثبيت كمية الإنتاج لإظهار الفروق في النفقة، أما جون ستيوارث ميل فلقد نادى بضرورة التفرقة بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي.

وطبقا لنظرية جون ستيوارت ميل في القيم الدولية فإن نسب التبادل الفعلية أو شروط التبادل الدولي تتحدد طبقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى .

[1] سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، 1991، ص 105.

* **جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill)**: فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام **1806 م**، وكان البكر لأسرة كبيرة أنجبت تسعة أولاد، وكان والده جيمس ميل أحد كبار أهل العلم والمعرفة في القرن الثامن عشر. عاش بعيدا عن تأثير التيارات الرومانتيكية الجديدة، وترك فيه بنثام والماديون الفلاسفة الفرنسيون أثرا كبيرا. وقد أنشأ ابنه جون ستيوارت في عزلة عن بقية الأطفال، فنال تربية عقلانية. تعلم **جون** الإغريقية في السنة الخامسة من عمره، حيث اطلع على أعمال هيرودوت وأفلاطون، وتعلم اللاتينية في التاسعة، وفي الثانية عشرة درس أرسطو ومنطق هوبز، وفي الثالثة عشرة قرأ مبادئ ريكاردو، كان غذاؤه الفكري موجها بعناية من قبل أبيه وخليطا من العلم الطبيعي والآداب الكلاسيكية، وحين بلغ جون الرابعة عشرة، كان له من المعرفة والاطلاع ما كان لرجل في الثلاثين. لقد نجح والده في أن يجعل منه كائنا عقلانيا مزودا بمعلومات واسعة. اقتبس فلسفته من مذهب **يوم** التجريبي ومذهب **بنثام** القائم على مفهوم المنفعة، ومذهب والده **جيمس ميل** الترابطي، وشدد على المدى المحدود الذي وصلت إليه نظرياتهم. له كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي، توفي عام **1873م**.

[2] أبو بكر متولي ، " **الاقتصاد الخارجي** "، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 1980 ، ص 123 ص 124 .

4.2. منحنيات الطلب المتبادل لألفرد مارشال :

هي دراسة بيانية للعرض والطلب على سلعتين مختلفتين لبلدين يمارسان التبادل فيما بينهما. ولقد وضع **مارشال•** نظريته وفقا لفرضية تكافؤ الأطراف المتبادلة إضافة لفرضيات الفكر الكلاسيكي التي رأيناها مع المفكرين الذين سبقوه .

ومنحنى الطلب المتبادل لدولة معينة يبين الكميات من السلعة التي تعرضها الدولة لمبادلتها بكميات من السلعة الأخرى عند كل معدل من معدلات التبادل الدولية الممكنة[1]، أي الكميات من السلعة الثانية التي تكون الدولة على استعداد لطلبها مقابل التخلي عن كميات من السلعة الأولى التي تنتجها.

الفرع الرابع – النظريات النيوكلاسيكية:

تقوم النظريات النيوكلاسيكية في تفسيرها للتجارة الدولية على منطقية وواقعية الاعتماد على قانون النفقات النسبية كأساس مفسر لنمط واتجاه وشروط التجارة الدولية[2]، وتأخذ على عاتقها تحرير التحليل الكلاسيكي لقانون النفقات النسبية من القيود التي فرضتها عليها نظرية العمل في القيمة.

1.4. نظرية نفقة الاختيار لهبلر:

إن هذه النظرية تقدم تفسيرا حديثا لنظرية الميزة النسبية، حيث أنها انتقدت أساس الفكر الكلاسيكي في اعتماد عنصر العمل لحساب القيمة واعتمدت نفقة الاختيار لتفسير التجارة الدولية، وتتلخص النظرية في أن تكلفة إنتاج سلعة تعتمد على استخدام موارد اقتصادية، وكان بالإمكان استخدام هذه الموارد لإنتاج سلعة أخرى ، إذا فالتكلفة البديلة هي تكلفة إحلال سلعة محل أخرى ، وهي البديل المتنازل عنه.

•**ألفرد مارشال(Alfred Marshal)** : اقتصادي بريطاني ولد في 26 يوليو 1842 في لندن وتوفي في 13 يوليو 1924 في كامبريدج ، أصبح من الاقتصاديين الأكثر تأثيرا في عصره، كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" (1890) أصبح كتاب تدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا.

[1] زينب حسين عوض الله ، " **الاقتصاد الدولي** "، الدار الجامعية، بيروت ،1992، ص64 .

[2] سامي عفيفي حاتم، **مرجع سبق ذكره،** ص 113ص 114.

2.4. نظرية التوافر النسبي لهكشر وأولين :

في مؤلفه "التجارة الإقليمية والدولية" عام 1933.قدم الاقتصادي السويدي **برتل اولين•** تفسيرا للتقسيم الدولي للعمل وللقانون الكلاسيكي الخاص بالتكاليف النسبية، كما أوضح أن كثيرا من القضايا المطروحة في مؤلفه تفسر مقال أستاذه ومواطنه "**ايلي هكشر**" الذي طبع في عام 1919. (وظل عمليا طي النسيان الى أن ترجم الى الانجليزية عام 1950)[1]. ومنذ ذلك الحين كثر الحديث عما يسمى نظرية **هكشر–اولين** حسب تعبير ساموبلسون أو نظرية التوافر النسبي للإنتاج.

لقد خلصت النظرية الكلاسيكية في دراستها لظاهرة التجارة الدولية أن التبادل الدولي يكون وفقا لاختلاف النفقات النسبية، ولكنها لم توضح أسباب اختلاف هذه النفقات من دولة لأخرى، فبحث الأمر العالم السويدي **ايلي هكشر** وتلميذه **أولين**، اللذين تناولا دراسة أسباب قيام التجارة الدولية وركزا على العوائد النسبية لعوامل الإنتاج وأسعار العوامل بين البلدان كأهم سبب للتجارة. وتتنبأ هذه النظرية بأن كل قطر سوف يصدر السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملا وفيرا ورخيصا ونسبيا ويستورد السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملا أكثر ندرة وتكلفة نسبية.[2]

وعليه فإن النظرية ترتكز على الفرق بين العوائد النسبية لعوامل الإنتاج وأسعار العوامل بين البلدان باعتباره أهم سبب لقيام التجارة الدولية وتذهب هذه النظرية إلى أن كل دولة سوف تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يدخل في إنتاجها عناصر إنتاج متوفرة، وبالتالي تكلفة منخفضة ومنه كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتلاءم مع ظروف وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج في ظل التنافس الحر.

• **برتل اولين (Bertil Ohlin)**: هو اقتصادي سويدي ولد في قرية جنوب السويد في أبريل **1899**. درس في جامعة لوند الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وشملت دراساته الفرنسية والروسية، ثم انتقل إلى كلية الفلسفة بجامعة ستوكهولم وأصبح عضوا في "نادي الاقتصاد السياسي" وفي **1919** قدم ورقة عن نظرية التضخم في الاقتصاد السياسي خصوصا في حالة التوازن بين إجمالى العرض والطلب على حجم القوة الشرائية،. وفي عام **1924** حصل علي الدكتوراه في رسالة عن التجارة الدولية. وقد قدم مع كينز "النظرية العامة للتوظيف " جزء كبير من المحاضرات نشرت في مجلة الاقتصادي **1937** تحت عنوان ستوكهولم نظرية الادخار والاستثمار. كتب اولين للصحف السويدية حوالي **1200** مقالة منها حوالي **700** ظهرت في السنوات من **1931** إلى **1943**. توفى اولين عام **1979**.

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، " **العولمة والتجارة الدولية** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 85.

[2] دومنيك سلفادور، " **الاقتصاد الدولي** "، سلسة شوم، دار ماكروهيل للنشر، بدون سنة إصدار، ص 29.

3.4. مفارقة (لغز) ليونتيف:

في أبحاثه المتعلقة حول تقنية العلاقات بين الصناعات المطبقة في الاقتصاد الأمريكي[1]، ومتبنيا لنموذج هكشر – أولين كمحاولة لتجسيده على أرض الواقع ، تقدم الاقتصادي **ليونتيف*** عام 1954 بدراسة نموذجية محاولا تطبيق النموذج على تجارة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها حسب نظرية التوافر النسبي بلدا يتمتع بوفرة نسبية لعنصر رأس المال، ولذا من المفروض أن تكون صادراتها سلعا كثيفة عنصر رأس المال .

اعتمد **ليونتيف** جدول المدخلات والمخرجات الذي يتضمن أهم الاحتياجات الداخلة في إنتاج السلع كثيفة رأس المال لمختلف القطاعات بالنسبة للصادرات أما فيما يخص الواردات وأمام صعوبة الحصول على هذه البيانات استخدم ليونتيف تكلفة بدائل الواردات الأمريكية التي يتم إنتاجها محليا .

---

[1] Brahim Guendouzi , **les relations économiques internationales** , édition El Maarifa, Alger , 1998 , p18 .

* **فاسيلي ليونتييف** (Wassily Leontief): (5 أوت 1905 — 5 فبراير 1999) اقتصادي أمريكي، حائز على **جائزة نوبل في الاقتصاد**. ولد عام 1905 بميونخ بألمانيا، ثم قضى فترة طفولته وصباه في سانت بطرسبرغ حيث كان والده أستاذ الاقتصاد في جامعة سانت بطرسبرغ. التحق بجامعة سانت بطرسبرغ عام 1921 حيث درس الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد عام 1924. تابع دراساته في جامعة برلين وحصل على درجة الدكتوراه حول موضوع نظرية "Wirtschaft Als كريسلاوف" .عمل في معهد الاقتصاد العالمي في جامعة كييل من 1927 إلى 1930 حيث شارك في البحوث الإحصائية لاستخلاص منحنيات العرض والطلب، ولكن هذا العمل الأكاديمي توقف في عام 1929 ثم انتقل إلى المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في نيويورك في عام 1931 ثم إلى وزارة الاقتصاد في جامعة هارفارد في عام 1932 أصبح أستاذا للاقتصاد في عام 1946. بعد نشره لبحثه عن بنية الاقتصاد الأمريكي في فترة (1919–1929) في عام 1941. استمر في العمل على تطوير نظرية **المدخلات** و**المخرجات** وتطبيقاتها المختلفة، وكان عضو ورئيس للرابطة الاقتصادية الأمريكية عام 1970، حصل على العضوية الفخرية من اليابان من مركز البحوث الإقتصادية بطوكيو، كما كان عضواً بالجمعية الملكية الإحصائية وزميل في الأكاديمية البريطانية عام 1970، وعضو في معهد فرنسا عام 1968. حصل على العديد من الجوائز الفخرية من جامعة بيزا عام 1953، والدكتوراه الفخرية من جامعة بروكسل عام 1962، و"دكتوراه الجامعة" من جامعة يورك عام 1967 وحصل على رتبة فارس عام 1968، كذلك حصل على جائزة برنارد في الاقتصاد من ألمانيا الغربية عام 1970، ودكتوراه فخرية من جامعة لوفين عام 1971، ودكتوراه فخرية من جامعة باريس الأولى (السوربون) عام 1972. توفى فاسيلي ليونتييف في نيويورك عام 1999.

الجدول رقم (2-1): المدخلات والمخرجات للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1948

الصـــــادرات		بدائل الواردات
رأس المال	2.55	3.09
عنصر العمل	182	170
العمل في السنة	14	18

القيمة بآلاف الدولار لكل عامل

المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، دار الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 158.

الجدول يوضح أن أمريكا تصدر سلعا كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، فهناك تناقض مع الفرضيات التي انطلق منها نموذج **هكشر- أولين** وهذه النتيجة هي ما يعرف بلغز **(مفارقة)** ليونتيف[1].

وبالتالي نجد أن لغز ليونتيف ظل قائما ولم يضع له حل حسب نظرية التوافر النسبي حتى سنة 1965 حيث قدم "**كينن**" **kenen** دراسة مفادها أن النتائج الخاطئة التي وصل إليها ليونتيف تعود إلى اعتماده في دراسته على بدائل للواردات وليس على بيانات للواردات مما أدى به إلى الوقوع في الخطأ وهذا أمر طبيعي لأن هذه البدائل هي سلع كثيفة رأس المال لأنها إنتاج أمريكي يمتاز بهذه الخاصية.[2]

[1] W. Leontief, **Domestic Production and Foreign Trade: The American Capital Position Re-examined**, in Economica Internazionale, vol. VII, N°1, 1954.

[2] للمزيد أنظر:

Bernard Guillochon et Anne Kawecki, **économie international (commerce et macroéconomie)**, 5é édition, Campus – Dunod, paris, 2006, P 45.

الفرع الخامس– النظريات الحديثة في التجارة الدولية:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اجتهد بعض الاقتصاديين في تحليل التبادل الدولي والتوسع في نظريات التجارة الدولية ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة، وكان هذا التوسع نتيجة لما أغفلته المدارس والنظريات السابقة كالكلاسيكية منها والسويدية. فلجأ الاقتصاديون إلى دراسة التجارة الدولية من منظور ديناميكي حديث يأخذ في الحسبان تطور الوضع الإقتصادي وكذا التبادل الدولي[1].

1.5. نظرية لندر في تشابه هياكل الدخل أو"التفضيل"•:

انطلق لندر في تحليله لنظريته من فرضية تقول بأنه من الخطأ اعتبار أن الدول التي تمارس التجارة الدولية متجانسة[2].

فهو يفرق بين نوعين من الدول:

- دول تتميز اقتصادياتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد استجابة لأي تغير في هيكل الأثمان و فرص التجارة.
- دول اقتصادياتها على درجة عالية من الجمود ، وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد .

فالأولى يعتبرها متقدمة والأخرى متخلفة .

وخلص لندر إلى أن التجارة الدولية لا تحقق الكسب لجميع الدول خاصة المتخلفة منها، التجارة الدولية ليست ضمانا للكسب كما هو الحال في ظل النظرية الراهنة ولكنها مجرد دعوة للكسب[3]. ويتمثل أهم شيء جديد جاءت به هذه الدراسة عن سابقاتها في إيضاح اثر قيام التجارة الدولية على البلدان النامية أو المتخلفة كما يسميها لندر، حيث يترتب على قيام التجارة الخارجية ارتفاع مستوى الدخل في قطاع التصدير وانخفاضه في قطاع منافسة الواردات . ولهذا يعتبر لندر رائد التحليل الديناميكي حيث وضع

---

[1] شنيني سمير،" **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة (2004-1989)** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص04.

• تعود هذه النظرية الى الاقتصادي **ليندر** وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل ستكون متشابهة الأذواق. وتمثل نظرية تشابه الدخل أو التفضيل تحديا كبيرا لنموذج هكشر اولين لنسب عناصر الإنتاج. فلقد قدم الاقتصادي السويدي ليندر نموذجا لتفسير التجارة الخارجية يختلف من ناحية المنهج والمضمون عن النموذج الكلاسيكي. للمزيد من المعلومات ارجع الى : بلقاسم زايري، **مرجع سبق ذكره**، ص 181 وما بعدها.

[2] جودة عبد الخالق ، **الاقتصاد الدولي** ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 56.

[3] **المرجع السابق**، ص 68.

تحليلا أكثر واقعية وتلاؤما مع الواقع المعاش إذ انه أوضح علاقة التجارة بالنمو الاقتصادي، ووضح الفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة واختلاف مستويات الدخل بين دول العالم.

2.5. نظرية التنوع كأساس للتجارة الدولية:

ركزت " **نظرية التنوع**"•بصفة أساسية على تأثير الدخل على حجم التجارة الدولية. ويعني ذلك انه عندما ترتفع مستويات الدخل فانه بإمكان المشترين الحصول على نوعيات مختلفة من السلع ذات الخصائص و الصفات التي تحقق بعض الأهداف التي يرى المشترون أهمية وضرورة توافرها[1]. وعلى هذا الأساس تزداد الواردات مع زيادة الطلب على هذه المواصفات والخصائص من السلع المختلفة كلما ارتفعت مستويات الدخول.

3.5. اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية:

عندما يتم الإنتاج تحت ظروف غلة الحجم المتزايد، فإن التبادل المفيد بين البلدين يأخذ مكانه، حتى لو كانت الدولتان المتاجرتان متشابهتين مع بعضهما بعضا في جميع النواحي. وهذا النمط من التجارة لم يتناوله نموذج هكشر – أولين بالشرح والتوضيح.

إن غلة الحجم المتزايد Increasing Returns to Scale تشير الى الأوضاع الإنتاجية التي يتم عندها زيادة المدخلات أو عوامل الإنتاج بنسبة معينة، لكي تؤدي الى زيادة المخرجات (الإنتاج) بنسبة أكبر. ومن الممكن أن تحدث حالة تزايد غلة الحجم في العمليات الإنتاجية الكبيرة الحجم التي تساعد على تقسيم أكبر للعمل، وكذلك على التخصص، إذ يقوم كل عامل بالتخصص في عمل بسيط، يكرره مرات عديدة في اليوم، مما يساعده على إتقان هذا العمل ورفع إنتاجية العمل[2].

وعلاوة على ذلك فإن العملية الإنتاجية كبيرة الحجم تمكن من إدخال آلات أكثر تخصصا وإنتاجية.

• لقد أصبح الحديث عن ظاهرة "**تنوع المنتجات**" من المواضيع الهامة في مجال تحليل الأسواق مباشرة بعد صدور كتاب الاقتصادي الأمريكي ادوارد شامبرلن Edward Chamberlin حول "**نظرية المنافسة الاحتكارية**" في سنة 1933. وعلى هذا الأساس رأى بعض الكتاب إمكانية تطبيق هذا المفهوم في مجال تحليل المبادلات التجارية الدولية، ولكن لم تصبح هذه الفكرة عملية إلا مع ظهور "**النظريات الحديثة في التجارة الدولية**".

[1] بلقاسم زايري، **مرجع سبق ذكره**، ص 199.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار،" **الاقتصاد الدولي** "**نظريات وسياسات**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 149.

أما "**وفورات الحجم**"♦ فإما أن تكون وفورات داخلية Internal، والتي تعتمد على حجم المنشأة الذي يساعد على خفض متوسط تكلفة الإنتاج. فالتكلفة الثابتة لها شكل مستقيم أفقي دلالة على أنها مستقلة عن الإنتاج، أما التكلفة المتغيرة فتشير في البداية الى تزايد الغلة ثم الى تناقصها[1]. وإما أن تكون وفورات خارجية External، فإن المنشأة بمفردها لا تستطيع التأثير على متوسط تكلفة الإنتاج فيها نتيجة للوفورات الخارجية ، ولكنها تعتمد في ذلك على حجم القطاع الصناعي الذي تنتمي اليه المنشأة.

الفرع السادس– نظريات التجارة الخارجية القائمة على أساس التفوق التكنولوجي:

إن قانون المزايا النسبية في التجارة الدولية يأخذ في تقسيم الدول على أساس تخصصها في المنتجات من حيث كثافتها ومدى وفرتها في البلاد، وهذا ما كان معمول به في المدارس الاقتصادية السابقة، أما الآن وقد تغير الوضع وتطورت الأساليب الإنتاجية الجديدة لتصبح التكنولوجيا هي المحدد أو الميزة النسبية التي تحدد تخصص الدول في مجال التبادل الدولي[2]، فالتطورات التكنولوجية في هذا الميدان يمكن أن تأخذ أشكالاً عدة إما في شكل اختراع أو اكتشاف في تحديث النشاطات الاقتصادية أو تجديدها، و منه وعلى هذا الأساس يكون قيام التخصص وتقسيم العمل والتبادل الدولي، إذ يتحقق نتيجة لهذا الاستخدام انخفاض في كلف الإنتاج[3]، وإلا فلن يكون هناك مبرر اقتصادي لاستخدام الاكتشاف أو الاختراع. ومنه فإن الدول التي تخصصت في مثل إنتاج هذه السلع بتصديرها إلى الأسواق الخارجية بحيث تتمتع بطابع الاحتكارية في الإنتاج لفترة زمنية محدودة تعرف بالفجوة

♦ يجب التمييز بين نوعين من اقتصاديات الحجم. هناك ما يسمى باقتصاديات الحجم الداخلية واقتصاديات الحجم الخارجية (أو الوفورات الخارجية). فالأولى تشير الى الانخفاض في متوسط تكاليف الإنتاج عندما تتوسع المنشاة في الإنتاج، فاقتصاديات الحجم الداخلية أو زيادة عائد التوسع إنما هو شيء داخلي متعلق بالمؤسسة فهو وفرات داخلية. أما الوفورات الخارجية فتتحقق نتيجة نمو الصناعة التي تنتمي إليها تلك المؤسسات. فعندما تنمو الصناعة يؤدي ذلك الى تحقيق الكثير نمن التغييرات الصغيرة كانخفاض أسعار بعض المدخلات وارتفاع الإنتاجية الطبيعية لبعض المخرجات. لمزيد من المعلومات، راجع بلقاسم زايري: **مرجع سبق ذكره** ، ص 191ص 192.

[1] عمر صخري، " **التحليل الاقتصادي الوحدوي**"، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001 ، ص 86.

[2] عن طريق استخدام طرق جديدة في الإنتاج، أو استخدام وسيلة جديدة من وسائل الإنتاج، أو التوصل إلى استبعاد سلعة جديدة، أو اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، أو سوق جديدة أو إعادة تنظيم صناعة ما.

[3] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 79.

التكنولوجية[1]، أين تحقق فيها عوائد عالية ومرتفعة، ومن بين أشهر هذه النماذج نجد نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر، ونموذج دورة حياة المنتوج لفرنون .

1.6. نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر (Bosner):

هذا النموذج قدمه الاقتصادي **بوسنر**[2] عام 1961 ويقوم على أساس أن الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يؤثر على هيكل التجارة الخارجية، فالأولى تحصل على ميزات نسبية مكتسبة بالشكل الذي يجعلها تتفوق على الثانية، مما يتيح لها أن تقود التجارة لصالحها، وبالتالي فإن هذا النموذج يرتكز على وجود فجوة تكنولوجية بين النوعين من الدول، والذي ينعكس أثره على حركة التجارة الدولية، كما أن هذا التحليل يستند على وجود فجوتين[3]:

أولا: فجوة الطلب: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاجه وتصديره•.

ثانيا: فجوة التقليد: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك في الإنتاج.

ومنه طالما أن المنتجين في البلاد الأخرى لم يكتسبوا بعد التكنولوجيا الجديدة فهناك فجوة تكنولوجية تحدد نمط التجارة، ونوعية السلع المتبادلة والمزايا النسبية التي تتمتع بها الاقتصاديات المتقدمة، وهذه الفجوة تستمر إلى أن تتمكن الدول الأخرى من الوصول إلى المنتج أو مثيله أو متفوق عليه عن طريق الاختراع الداخلي (عن طريق الزيادة في نفقات البحث والتطوير) أو عن طريق نقل التكنولوجيا♦.

---

[1] بلقاسم زايري، **مرجع سبق ذكره**، ص 235.

[2] يتمثل العمل الذي قدمه **بوسنر** فيما يلي:

M.V.Posner, **International Trade and Technological change**, Oxford, economic paper 1961.

[3] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

• في هذه المرحلة عادة ما تكون الدول المقلدة تعاني مما يعرف **بالقصور الابتكاري** أي ذلك الوقت الذي ينقضي بين تحويل الفكرة الجديدة الى منتج مبتكر يشبع الاحتياجات التي من أجلها تم القيام بالعملية الابتكارية. للمزيد ارجع الى مؤلف: طارق طه، **إدارة العولمة في بيئة البنوك والانترنت**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 189.

♦ **التكنولوجي** :هي أفضل ما توصل اليه العلم من معرفة يمكن تطبيقه في مجالات الحياة المختلفة.

2.6- تحليل فرنون : (دورة حياة المنتوج)

وضع **فرنون** تحليلا من خلال ملاحظته للفجوة التي ظهرت بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة بالنسبة لاستهلاك المنتوج الجديد . فعند ظهور منتوج جديد في السوق نتيجة الاختراع وبحوث ميدانية مما يحدث تغييرا في الوضع الاقتصادي لدى البلدان الصناعية الكبرى.

وهذا المنتوج عندما يظهر للوجود يمر بثلاث مراحل وهي[1] :

المـرحلة الأولى: مرحلة الانطلاق

تثمثل في ظهور المنتوج وهي مرحلة الانطلاق يتمتع فيها المنتوج بكثافة تكنولوجية عالية وبالتالي قيمة عالية ، استهلاكه محليا ، حيث يتم اختباره ومدى تجاوب المستهلكين معه .

المـرحلة الثانية: مرحلة النمو

وتتمثل في استقرار المنتوج من الناحية التكنولوجية وبذلك ينقص ثمنه فيعرف المنتوج رواجا في الأسواق الخارجية ويتخلى البلد المنتج عن تكنولوجية تصنيعه للبلدان الصناعية الأقل تقدما منه، فيكتسب بذلك صفة النمطية.

المـرحلة الثالثة: مرحلة النضج

يصبح المنتوج معروفا حيث تصل تكنولوجية تصنيعه إلى الدول المتخلفة التي تصبح ذات ميزة نسبية في إنتاجه في حين يفكر البلد المخترع لهذا المنتوج في إنتاج منتوج جديد يحل محله لان المستهلك يبحث دائما عن الأحسن وعن الجديد في السوق. والشكل رقم (1-1) يوضح هذه المراحل داخل السوق بيانيا:

[1] جون هدسون ومارك هرندر، " **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، ترجمة: طه منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 135.

الشكل رقم (1-1): مراحل دورة حياة المنتج الجديد

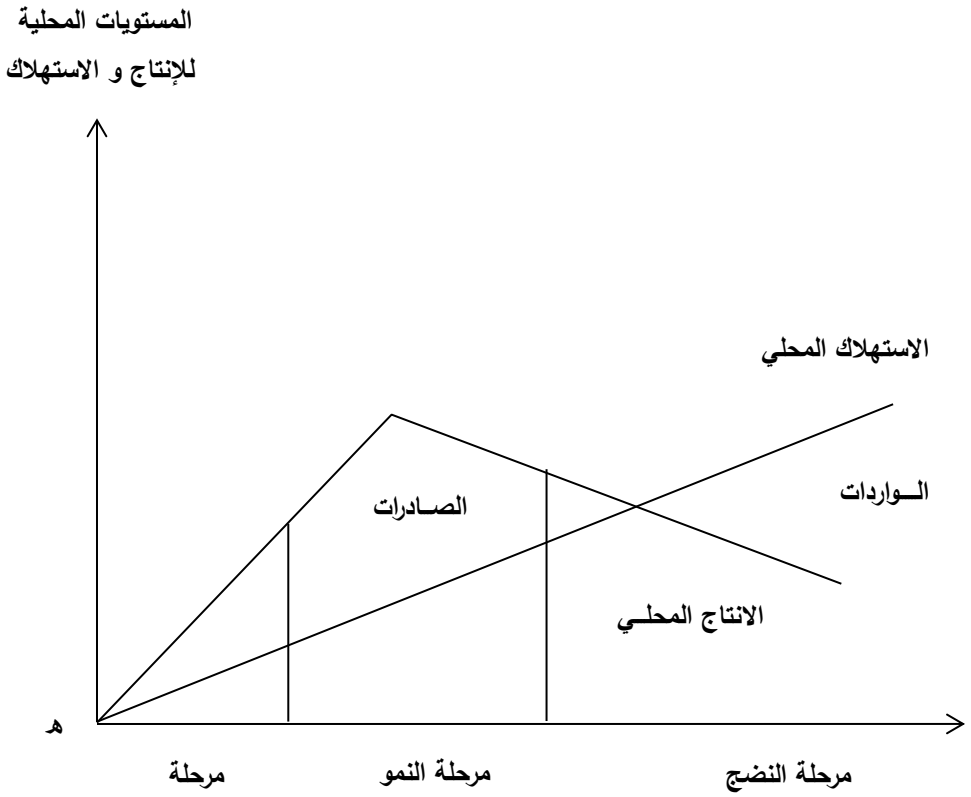

المصدر : زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار المعرفة الجامعية،1992، ص82.

3.6. تحليل جونسون :

في سنة 1968 قام جونسون باستخلاص النتائج التي توصل إليها كل من لندر وفرنون في حركية التبادل الدولي، إذ اخذ بعين الاعتبار العوامل المفسرة لهياكل التبادل كالمنافسة الاحتكارية لحجم الإنتاج والتقدم التكنولوجي وأضاف بأن النمو يرتكز على عاملين هامين هما :

- تراكم رأس المال .
- تدخل الدولة لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات الخدمات كالتعليم، الصحة، البحث العلمي.

لأن رأس المال البشري يؤثر على دوال الإنتاج والاستهلاك وهو بذلك يضيف عنصر النفقات البشرية لنموذج هكشر – اولين . انتهت دراسته بتقسيم رأس المال إلى مادي وهي الموارد الطبيعية وبشري وهي مجموع النفقات التي تنفق على اليد العاملة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية وأسباب التخصص الدولي

هناك جملة من الأسباب والدوافع التي تؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة في التجارة الدولية، كما لها إسهام كذلك في تخصص الدول في الإنتاج. تتمثل هذه الأسباب غالبا في مجموعة من العوامل التي تؤدي الى إنتاج السلعة المتاجر بها دوليا بكفاءة اقتصادية وإنتاجية مرتفعة•، وذلك دون غيرها من السلع.

وتتمثل العوامل المؤثرة في التجارة الدولية والداعية الى التخصص الدولي فيمايلي:

الفرع الأول– العوامل المؤثرة في التجارة الدولية:

نظرا لما تلعبه التجارة الدولية من دور هام على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية فهي تتأثر بما يلي:

1.1– أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:

إذ تؤثر هذه الأوضاع مجتمعة في مسار التجارة الدولية، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى سلع خامة ووسيطة لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الدولية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

وبخصوص الاقتصاد العالمي الدولي فإن تغير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضغط استهلاكها من جهة أخرى[1].

• **الكفاءة الاقتصادية** تعني إنتاج السلع والخدمات التي تلبي رغبات الأفراد في المجتمع، بينما **الكفاءة الإنتاجية** تعني الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة. للمزيد انظر: حسام علي داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن، 2002، ص18.

[1] عبد الباسط وفا،" **سياسات التجارة الخارجية** "، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص 14ص15 .

2.1- مستويات التنمية الاقتصادية:

حيث تشكل مستويات التنمية الاقتصادية حيزا هاما في تشكيل وتسيير وتوجيه السياسة التجارية الدولية للبلد، إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما عادة ما يجعلها حريصة على تقييد تجارتها الخارجية وبالتالي بقائها منغلقة على نفسها. أما من الجانب الآخر نجد أن الاقتصاديات المتطورة والمتقدمة ذات المستويات المرتفعة في التنمية الاقتصادية تشهد مرونة في سياستها التجارية الخارجية.

الفرع الثاني- أسباب التخصص الدولي في الإنتاج:

إن وراء عملية التخصص الدولي في الإنتاج دوافع وأسباب عديدة جعلت الدول تركز على صناعات معينة في اقتصادياتها وذلك حتى تستفيد مما تتوفر عليه من مزايا وفقا لما تسمح به طبيعتها وظروفها الاقتصادية. ومن بين أهم الأسباب الداعية الى التخصص الدولي في الإنتاج رغبة الدول في توطيد العلاقات فيما بينها وزيادة درجة الاعتماد المتبادل (interdépendance)، بالإضافة الى الحاجة للاستعمال الأمثل للموارد وزيادة الإنتاج الإجمالي وتحسين جودته، التقليل من ضياع الوقت الناتج عن الانتقال والتحول من قطاع إنتاجي الى آخر، تشجيع عملية الابتكار وابتداع طرق جديدة أكثر فعالية للعمل[1]. هذا ولعملية التخصص في الإنتاج أسباب أخرى منها:

1.2. الظروف الطبيعية:

توفر دولة ما على موارد طبيعية يجعلها تتخصص في إنتاج سلع معينة دون الأخرى مثلا الدول العربية النفطية تتخصص في قطاع المحروقات لأنها غنية بالبترول والغاز بينما دولة تمتاز بتربة خصبة وأراضي فلاحية شاسعة تتخصص في إنتاج المنتجات الفلاحية.

2.2- التقدم التكنولوجي:

إن البلدان المتقدمة تكنولوجيا تتخصص في قطاعات إنتاجية لا يمكن للبلدان المتخلفة أن تغور فيها لأن ذلك يتطلب استيراد تكنولوجيا معينة، الأمر الذي يمكن أن يكلفها رؤوس أموال ضخمة تكون مرتفعة أكثر مما يكلف استيراد السلع جاهزة .

[1] قاشي فايزة،" **الاقتصاد الدولي**"، منشورات دار الأديب، وهران، 2007، ص23.

3.2-الاختلاف في توفر رأس المال و اليد العاملة:

فعادة ما تتخصص الدول الغنية في قطاعات إنتاجية لا يتسنى للبلدان الفقيرة أن تستثمر فيها لأنها تتطلب رؤوس أموال مرتفعة كما أن وفرة اليد العاملة يوجه الدول نحو التخصص. فالدول التي بحوزتها يد عاملة ذات مهارة تتجه إلى قطاعات دون الأخرى لأنها تخفض في تكاليف الإنتاج ، ويمكن للدولة الواحدة أن تتوفر على هذين الشرطين معا أو الواحد دون الآخر أو تفتقدهما معا.

4.2-القوانين والتشريعات:

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة، تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي[1]. ويقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك[2]، وكلما كانت الإجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة.

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، " **الاقتصاديات الدولية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 152.

[2] حمدي عبد العظيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 23 .

فرع الثالث– تحليل أهمية التجارة الخارجية في الإقتصاد الوطني:

لقد أدى التطور التكنولوجي الحاصل إلى إزالة الحدود وتقصير المسافات حتى أصبح العالم اليوم يعرف بقرية صغيرة، وهذا ما يزيد من أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للإقتصاد الوطني في ما يلي:

❖ المساهمة في تنفيذ التنمية الإقتصادية و الإجتماعية عن طريق الحصول على المزيد من العملات الأجنبية، نتيجة تصريف الفائض من الإنتاج المحلي إلى الأسواق الخارجية لتوفير المبالغ اللازمة للإستيراد[1].

❖ التجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض, إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة[2].

❖ تساعد التجارة الخارجية في نقل التكنولوجيا والأفكار, الخبرات, المهارات, القدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات [3]والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة .

❖ التجارة الخارجية تؤدي دورا أساسيا في التنمية الإقتصادية, وتعد مصدرا هاما لتمويل الواردات من السلع والخدمات وتكوين رأس المال.

❖ يساعد قطاع التجارة الخارجية في زيادة مستوى رفاهية البلاد من خلال توفير السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا أو التي يمكن الحصول عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا[4].

❖ التجارة الخارجية مؤشر جوهري للقدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير وقدرتها كذلك على الإستيراد و إنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الاجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري[5].

---

[1] هناء يحي سيد أحمد، "**دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الإقتصادية والسكانية خلال الفترة (1980–2005)** "، أطروحة دكتوراه, قسم الإحصاء و البرمجية, كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، سوريا 2007 ص91.

[2] جمال جويدان،" **التجارة الدولية** "، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2010 ص12.

[3] زايري بلقاسم، "**إقتصاديات التجارة الدولية** "، دار الأديب للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007 ، ص 31.

[4] محمد أحمد السريتي السيد، " **إقتصاديات التجارة الخارجية** "، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ، مصر2009 ص09.

[5] يوسف مسعداوي ، "**دراسات في التجارة الدولية**"، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر2010 ص12.

❖ تقاس أهمية التجارة في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

أهمية التجارة الخارجية في الدولة =[(الصادرات +الواردات)/الناتج المحلي]*100.

كلما ارتفعت هذه النسبة، فإن هذا يدل على إرتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة والعكس صحيح، وقد إزدادت هذه الأهمية على المستوى العالمي، إذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى الدولي خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشريين بحوالي (6.5%) في المتوسط سنويا، وبما يفوق بكثير معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي، وبالتالي لم يزد الحجم المطلق للتجارة على المستوى العالمي فقط ، ولكن إزدادت أهميتها النسبية أيضا في النشاط الإقتصادي العالمي، وتختلف أهميتها من دولة إلى أخرى[1].

[1] محمود يونس واخرون،" **التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية** "، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر 2015 ص24.

المبحث الثاني: الأسس النظرية والخلفية التاريخية لسياسات التجارة الدولية

تعد السياسات التجارية الدولية والتي تتبناها دول العالم اليوم بشطريه المتقدم والنامي متأصلة تأصلا فكريا من فترات تاريخية سابقة،[1] بل يمكن إرجاعها بقليل من التدقيق إلى توجهات تلك المذاهب الاقتصادية التي سادت عصور تاريخية خلت، نذكر منها تلك السياسات التي اعتمدت على التجارة الخارجية والتي كانت تهدف إلى تنشيط وزيادة التبادلات التجارية والتي ثمنت بإنشاء فكرة **الجات** *سنة1947 ثم قيام منظمة التجارة العالمية في يناير1995.

المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية وأهدافها

الفرع الأول- ماهية السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية " تلك المجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الخارجية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها"[2].

وتختلف السياسات التجارية باختلاف النظم الاقتصادية ، فهي في الدول الصناعية المتقدمة غيرها في الدول المتخلفة، فلكل دولة أهدافها الاقتصادية ولكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق هذه الأهداف. فالدول المتقدمة مثلا تأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية بكل ما تتضمنه هذه الحرية من مفاهيم وبالتالي فالسياسة التجارية التي ترسمها هذه الدول لابد وأن تتضمن بعض أو كل المظاهر الاقتصادية التي يقوم عليها نظام اقتصاديات السوق من حيث منع التدخل الحكومي في التجارة الخارجية، إلا في أضيق الحدود على اعتبار أن حق قيام التبادل بين الأفراد عبر الحدود الإقليمية لا يختلف عن هذا الحق بين المواطنين داخل الدولة الواحدة.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية: تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، النزهة الجديدة،القاهرة،2009، ص09.

* مفردة " **الجات**": هي النطق العربي المباشر للمختصر الأجنبي **(GATT)** والذي يمثل الاختصار بتجميع أحرف بداية كلمات عبارة باللغة الانجليزية « **General Agreement on Tariffs and Trade**» ، وتعني باللغة العربية «الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة» . وهو اتفاق تجاري « متعدد الأطراف *Multilatéral*»، ابرم بالعاصمة السويسرية «جنيف» بين 23 دولة يوم 30 أكتوبر 1947 وادخل حيز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر (أي 01 جانفي 1948)، بمرتجى إعادة النظر في وضع «التجارة الدولية» السلعية بين تلك «الدول المتعاقدة » ومحاولة ترميم الأعطاب التي أحدثتها «الحرب العالمية الثانية » .

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

ويقصد بالسياسة التجارية Commercial policy في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف معينة[1] ".

وتعرف السياسة التجارية كذلك على أنها " مجموعة التشريعات و اللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم و السيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهها على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول"[2].

كما تعرف **السياسة التجارية** أيضا على أنها " **مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق تنمية إقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة** " [3].

أما السياسة التجارية في الدول التي انتهجت التخطيط المركزي فقد كانت جزء لا يتجزأ من التنظيم الاشتراكي العام الذي نظم على أساسه الجهاز الاقتصادي بأكمله، وطالما أن الدولة هي المسيطرة على الاقتصاد الوطني بأسره فإن التجارة الخارجية وبالتالي السياسة التجارية الخارجية تخضع للتوجيه الحكومي للخطة الاقتصادية التي ترسمها الدولة وتنفذها على مراحل زمنية معينة[4]. وتتعدد وسائل تلك السياسة، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة، تبعا للنظام الاقتصادي السائد، فيمكن التمييز بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية[5] ، وتلك الوسائل تميز في الواقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق.

---

[1] رعد حسن الصرن، **مرجع سبق ذكره**، ص 276 .

[2] محمد أحمد السريتي، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية،2008، ص 197ص198.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الاقتصادية**"، على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة الدول العربية، 2003، ص124.

[4] عادل أحمد حشيش وآخرون،" **أساسيات الاقتصاد الدولي** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص197 ص198.

[5] زينب حسين عوض الله، " **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 285ص286.

الفرع الثاني – أهداف السياسات التجارية:

إن الهدف الجوهري الذي ترمي إليه السياسات التجارية عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن[1]، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات، وما إلى ذلك.

وفي الواقع إن السياسة التجارية ليست إلا وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق مثل هذه الأهداف، لذلك لابد من إجراء تنسيق لهذه الوسائل حتى تعزز بعضها بعضا ولا تتعارض فيما بينها وبالتالي هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية، ولعل أكثر الأهداف انتشارا هو تحقيق موارد للخزانة العامة، وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج المحلي وحماية الصناعة الناشئة وإعادة توزيع الدخل القومي وحماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية، بالإضافة إلى أهداف إستراتيجية ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث مجموعات رئيسية[2]: اقتصادية، اجتماعية وإستراتيجية.

1.2. الأهداف الاقتصادية:

1.1.2 تحقيق موارد للخزانة العامة :

قد يكون الحصول على موارد للخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد عن هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر قبول سياسي من بين الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة.

وعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة العامة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها من هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب، على أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

[2] عبد الخالق جوده، "**الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ**"، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة،1992، ص155ص 158.

هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا، كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية، وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب وعرض هذا النوع من السلع ضعيفة.

2.1.2. تحقيـق توازن ميزان المدفوعات:

يقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، وبالتحديد المنتجات الجاهزة، المنتجات الوسيطة والمواد الأولية العابرة للحدود.

3.1.2 حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة وهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة فالأول مقبول من بعض الاعتبارات الاقتصادية أما الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع[1]. ويتمثل في عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر على الإنتاج المحلي في بعض الفروع فالحفاظ على الإنتاج المحلي أمر ضروري، ومثال ذلك ما تقوم به دول غرب أوروبا مثل بريطانيا من إجراءات حماية للإنتاج الزراعي فيها من المنافسة، وكذلك ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية إنتاجها الصناعي في بعض المجالات مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الخفيفة من المنافسة الأجنبية وهذا يتضمن حرص الحكومات في هذه الدول على ضمان حد أدنى لدخل المنتجين الزراعيين وكذلك ضمان التشغيل للقوة العاملة المستخدمة في هذه الصناعات.

2.2. الأهداف الاجتماعية:

تعمل الدولة على إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة بحيث تلجأ إلى أدوات السياسة التجارية لتحقيق حماية مصالح فئات معينة عن طريق فرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على الواردات.

[1] شوفاوي عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

1.2.2. زيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني:

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة السياسة التجارية سواء الحمائية منها أو سياسة الحرية، فسياسة الحماية تخلق أنواعا جديدة من الفرص التي تستخدم مزيدا من العمالة أو زيادة مستوى التشغيل[1]، في حين أن سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في إطار التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.

3.2. الأهداف الإستراتيجية:

يقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فمن الجانب الغذائي يجب العمل على ترقية الإنتاج المحلي مهما كانت التكلفة مرتفعة، كما يجب توفير الحد الأدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن، ويجب إتباع إستراتيجية مثلى بالنسبة للنشاط الاقتصادي أي توفير مقادير كافية من المصادر الطاقوية مثلا.

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن السياسات التجارية

الفرع الأول- واقع السياسات التجارية في الفترة من (1842-1873):

تعتبر الفترة من 1842الى 1873 فترة رواج وتدعيم لمذهب الحرية الاقتصادية، وأيدت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة مبدأ حرية التبادل التجاري سواء في الداخل أو الخارج، واعتنق الكثيرون مذهب آدم سميث الخاص بترك النشاط الاقتصادي للأفراد يديرونه طبقا لما تمليه عليهم مصالحهم الشخصية، واعتبر أنصار هذا المذهب أن التقسيم الدولي للإنتاج هو المبدأ الأساس في العلاقات الاقتصادية بين الدول ولا عجب أن سادت هذه الآراء في كل من انجلترا وفرنسا إذ تمتعت هاتان الدولتان بالتفوق الصناعي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص128.

وكانت التجارة الخارجية بما أتاحته من اتساع أسواق لتصريف المنتجات الصناعية وكذلك إمداد الصناعة بمستلزماتها من المستعمرات التي تخصصت في ظل هذه الظروف في إنتاج الحاصلات الزراعية والمواد الأولية هي خير سند لنمو الصناعة، وكان إلغاء قوانين الغلال في ماي 1846 العمل الذي اظهر اعتناق انجلترا بصفة قاطعة لمبدأ حرية التجارة•.

وفي عام 1860 عقدت معاهدة كوبدن " Cobden " بين فرنسا وانجلترا والتي أنهت سياسة الحماية التي كانت فرنسا قد اتبعتها آنذاك، فمع ظهور تيار فكري لصالح حرية التجارة في النصف الثاني من القرن 18 تحت تأثير كتابات الطبيعيين، فان قيام الثورة الفرنسية وما تلاها من حروب وأحداث لم يهيئ الجو المناسب لتطبيق مبدأ حرية التجارة، وقد ساعد مبدأ حرية التجارة في تلك الآونة على ربط الاقتصاد العالمي بشبكة من التبادل متعدد الأطراف المتحرر من القيود فأخذت التجارة صبغة عالمية وخاصة في ظل قاعدة الذهب كأساس لتسوية المبادلات.

وقد نتج عن التجارة هذه أن استغلت الدول المتخلفة في مجال التصنيع لصالح الدول المتقدمة آنذاك انجلترا وفرنسا، لذلك نادى الاقتصاديون في كل من الولايات المتحدة وألمانيا بضرورة حماية منتجات الصناعة الوطنية من غزو السلع الانجليزية والفرنسية[1]. ولقد تميزت هذه الفترة بحدوث انخفاض عام في الأثمان امتد من عام 1873 وحتى عام 1896 ثم أخذت الأثمان ترتفع ببطء تخللته فترات هبوط في عامي 1901 و1907 للأثمان والذي أثر على أثمان صادرات كثير من الدول. بالإضافة إلى حاجة الحكومات الأوربية إلى مزيد من الأموال لتمويل سياساتها الاستعمارية والتوسعية، ثم لتمويل سباق التسلح استعدادا للحرب. وقيام الحرب العالمية الأولى يفسر الاتجاه إلى الأخذ بسياسة الحماية خلال هذه الفترة.

• فرضت انجلترا قوانين الغلال عام 1815 وذلك لحماية إنتاج القمح وغيره من الحبوب من المنافسة الأجنبية، لكن مالبثت أن ألغت هذه القوانين في عام 1846 بالإضافة الى قوانين الملاحة التي حظرت نقل التجارة البريطانية الى السفن الأجنبية. للمزيد انظر: أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، 2006، ص98.

[1] زينب حسين عوض الله، " **الاقتصاد الدولي** "، نظرة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص286.

الفرع الثاني- السياسات التجارية خلال الحربين العالميتين:

لقد كان للحرب العالمية الأولى أثر كبير في سيادة مبدأ الحماية التجارية بصفة عامة، فقد حرمت الدول الأوروبية التجارة مع أعدائها وراقبت بدقة تجارتها مع الدول المحايدة. إلا أن مرور العالم بفترة رواج فيما بين عامي 1923 و 1929 أدى إلى المناداة بعدم التدخل وترك الحماية والعودة إلى عهد المعاهدات التجارية وشرط الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي وحدة المعاملة الجمركية ما بين مختلف الدول.

فقد تأثرت الولايات المتحدة كثيرا نتيجة لتطبيق نظام الإنتاج الكبير، كما زاد الطلب على منتجات الدول الصناعية وزاد بالتالي الطلب على المواد التي تنتجها الدول الأخرى. كل هذا أدى إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف عام 1927 لبحث مشروع معاهدة لتنمية التجارة الدولية عن طريق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية.

لقد كان الكساد الذي انتاب العالم الرأسمالي بعد انهيار عام 1929 سببا في إهمال مشروع تلك المعاهدة، وبلغت سياسة الحماية التجارية ذروتها خلال الثلاثينات وتعددت أساليبها، فبالإضافة إلى الرسوم الجمركية فرضت الدول القيود الكمية على وارداتها وانتهجت سبيل رقابة الصرف، ولم تنجح مجهودات عصبة الأمم وغيرها من المجهودات الدولية في إشاعة جو أقل تقليدا في مجال سياسة التجارة الخارجية.

ومع الحرب العالمية الثانية عادت سياسة حظر التجارة مع الدول الأعضاء ومراقبتها بدقة مع الدول المحايدة القليلة، وزاد على ذلك تأميم التجارة الخارجية ووضعها في يد الدولة. وقد تم هذا في فرنسا بواسطة القانون الصادر في 11 جويلية 1938 الخاص بتنظيم الأمة في حالة الحرب.

الفرع الثالث- الإيديولوجيات الاقتصادية الجديدة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

تجاوزا لمشكلات الحماية وتجنبا للسياسات السابقة فيما بين الحربين حدث تحول كبير باتجاه سياسات الحرية[1]، حيث بانتهاء الحرب العالمية الثانية وإعادة تنظيم الاقتصاديات القومية في السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة، ونجاح الدول في إعادة الحرية النسبية إلى حركة التجارة الدولية والاعتماد على الرسوم الجمركية لتنظيم هذه التجارة، أصبح الجو مهيأ لتنظيم التبادل الدولي ولوضع مجموعة

[1] معروف هوشيار، " **تحليل الاقتصاد الدولي** "، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 372.

قواعد متناسقة تكون أساسا لتحرير أكبر ولتنمية أسرع لحركة التجارة الدولية مع تعاون أوثق بين الدول في هذا المجال.

حيث أن هناك آثار تنشأ عن التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة نتيجة للتخفيضات الجمركية وإزالة القيود الكمية في إطار الجهود المبذولة بعد الحرب العالمية الثانية لتحرير التجارة الخارجية، ولعل أهم المحاولات تلك التي انتهت إلى وضع ميثاق هافانا وتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة – **الجات**– في عالم اليوم تتأثر التجارة الدولية بما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية وبتطورات فترة ما بعد الحرب، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل من بينها:

- سيطرة احتكار الأقلية والتجارة البينية فيما بين الشركات متعددة الجنسيات وفروعها الدولية.
- تكثيف التبادل التجاري فيما بين الدول الصناعية نفسها وازدياد حصتها من التجارة الدولية للمنتجات تامة الصنع.
- سيطرة عدد محدود من الدول الصناعية منها على التجارة الدولية في السلع الغذائية الأساسية.

بفضل الثروة العلمية والتكنولوجية والطبيعة الدولية للرغبة المتزايدة لاكتساب رأس المال اكتسبت التجارة الدولية أهمية خاصة في عملية التكيف والتصحيح وتصدير الأزمة إلى البلدان النامية.

فمن جانب يزيد الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا الغربية، بحيث أن تقلبات الدورة الاقتصادية وتزامنها في هذه المراكز قد جعلا من التجارة الدولية وسيلة هامة لنقل التضخم والركود إلى الدول النامية. ومن جانب آخر فإن الأسواق الدولية التي زادت من دورها في التدفق الصافي للموارد المالية جعلت الدول النامية أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصادرات والواردات، وبالتالي أكدت من قوة التأثير الذي يمارسه أصحاب رؤوس الأموال الدولية على التجارة.

كما جعلت لحركات أسعار الصرف أهمية كبرى في التجارة والإنتاج والعمالة، في الوقت الذي ازدادت فيه عوامل الخلل في التنبؤ بحركة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الخدمات، عمدت البلدان الصناعية إلى الاستخدام المتزايد للتدابير التجارية، الكمية وشبه الكمية، لحماية المنتجين المحلين من الصدمات خارج نطاق الجات. تمكنت البلدان الصناعية بفضل الثروة العلمية والتكنولوجية من خلق قاعدة عريضة من الخامات الصناعية البديلة، وهكذا تراجع الطلب على الخامات الطبيعية و الموارد الأولية والتي تخصصت فيها البلدان النامية نتيجة ثلاثة عوامل:

1- الهبوط المستمر لمعايير استهلاك الخامات الطبيعية في الوحدة الواحدة من الناتج النهائي.

2- الاستخدام الواسع للبدائل الصناعية محل الخامات الطبيعية.

3- محاولات البلدان الصناعية "**الاكتفاء الذاتي**"• في الزراعة والمعادن.

وهكذا تراجعت أهمية البلدان النامية كمصدر للخامات والمواد الأولية فيما عدا النفط وحتى التحسن النسبي الذي طرأ لعدة سنوات على شروط التبادل نتيجة ارتفاع أسعار النفط فإنه لم ينشأ عن أي تحسن في الهياكل الاقتصادية للبلدان النفطية. وبالتالي تميزت العلاقات بين البلدان النامية والبلدان الصناعية بعدم الاستقرار الذي انعكس في صورة تقلبات في الطلب على صادرات البلدان النامية وعدم استقرار أسعار الخامات نفسها، ولقد تأثرت هذه الأسعار مباشرة بعد التقلبات الجارية في النشاط والأعمال في البلدان الصناعية، وأيضا وبشكل غير مباشر بتقلبات أسعار الصرف على أسواق الخدمات، ومن هنا تدهورت شروط التبادل للبلدان النامية.

• يقصد بمصطلح **الاكتفاء الذاتي** هو أن يعتمد بلد ما على إمكانياته الخاصة للحصول على احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، بهدف التقليل من مستوى التبعية السياسية والاقتصادية للدول الأخرى وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في قراراته ومواقفه الدولية والداخلية.

المطلب الثالث: أنواع السياسات التجارية

لقد جرت عادة الاقتصاديين على تقسيم السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية، ويطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية أما سياسة الحماية فتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها على المبادلات الدولية. كما يمكن القول أن السياسات التجارية المتبعة من طرف الدول تختلف باختلاف النظم الاقتصادية المتبعة في هذه الدول.

الفرع الأول – سياسة التبادل الحر:

لقد اعتبر "**آدم سميث**" وأتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال "ريكاردو، جون ستيوارت ميل" أن الفرد هو أساس العملية التجارية الوحيد أو الرئيسي لها، وأن تنافس الأفراد يؤدي إلى رخاء الجميع ولا يتم ذلك إلا عن طريق التسهيلات التي تقدمها الدولة كالتخفيض أو الإلغاء الكلي للتعريفة الجمركية، لذا قاموا برفع شعار" **دعه يعمل أتركه يمر**"[1].

وانتشر هذا المذهب في غالبية الدول الأوروبية قبل أن يصيبه الوهن أثناء مرحلة ضعف الاقتصاد العالمي بين 1919–1929، وقد استند هذا النظام على العديد من الحجج من بينها:[2]

1.1. الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج :

يرى أنصار الحرية أنها تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، وتقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق، حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، فتتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية[3] ، وتقوم بمبادلة ذلك الفائض من هذه السلعة إلى دولة أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من قصور نسبي في إنتاجها.

---

[1] أحمد السباعي، " **الوسيط في القانون التجاري المغربي المقارن** "، الجزء الأول، مكتبة المعارف، الرباط، 1983، ص28. وفي ما يخص المقولة الشهيرة " دعه يعمل أتركه يمر Laissai faire les hommes, Laissai passer les marchandises » « فهي تعود للفزيوقراطي **فانسان دي جورني** "Vincent de Gournay" وليس **لآدم سميث** كما هو شائع.

[2] عادل أحمد حشيش وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص199ص202.

[3] رعد حسن الصرن، **مرجع سبق ذكره**، ص 287 .

أما إذا أقيمت العقبات في وجه التجارة الدولية واضطرت كل دولة إلى الاكتفاء الذاتي، فإن هذا سيؤدي إلى إفقار العالم من حيث ضعف حجم المنتج وارتفاع تكلفة إنتاجه مما قد يؤدي إلى الإضرار برفاهية كل دولة، ويرجع ذلك إلى أن تقييد التجارة يؤدي إلى تخصيص بعض موارد الدولة في إنتاج سلع كان الأفضل لها نظرا لضعف إنتاجها فيها أن تستوردها من الخارج مقابل بيع منتجات تملك فيها ميزة ارتفاع الإنتاجية[1]، وبالتالي فإن مشاركتها في التجارة الدولية الحرة استنادا إلى تخصصها في فروع الإنتاج سيؤدي إلى تعظيم منفعته.

2.1. الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية :

طبقا لانتشار مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي، فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، وفي هذا وفرة للدولة وزيادة لدخلها الحقيقي. ويعود ذلك بالمنفعة على المستهلك والمنتج في الوقت ذاته فالمستهلك يستطيع أن يحصل على أجود أصناف السلع بأحسن ثمن أما المنتج فيمكنه التوسع على أقصى حد في نواحي الإنتاج الأخرى التي توفر له أسباب التفوق فينتفع بمزايا التخصص انتفاعا كاملا وينتج عن ذلك استغلال الموارد في العالم على أحسن وجه.

3.1. الحرية تشجع التقدم الفني:

يرى أنصار الحرية أن الحرية تؤدي إلى التنافس بين الدول في إنتاج السلع وهذا يعمل على زيادة وتنشيط الإنتاج وتشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج ومنه يضمن المستهلك جودة في إنتاج السلع وانخفاض في قيمتها، كما يعمل المنتج على تطوير وتحسين إنتاجها لكسب السوق بصفة دائمة ومستمرة.

[1] طاهر حمدي كنعان، " **هموم اقتصادية عربية** "، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 227.

4.1. الحرية تحد من قيام الاحتكارات:

يرى البعض أن حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة مما لو كنا في حالة الحماية، فلو أن الدولة عزلت الأسواق المحلية كليا أو جزئيا عن الخارج بأي وسيلة كفرض حماية جمركية مثلا، فإن ذلك يساعد تلك المشروعات على البقاء ويمكن لها السيطرة على السوق المحلية سيطرة احتكارية دون أن تخشى منافسة المنتجات المماثلة الأجنبية التي تباع بسعر أقل. أما حرية التجارة فإنها تمنع من قيام احتكارات في الداخل إذ يستطيع المستهلك أن يدافع عن نفسه ضد استغلال المحتكر بشراء سلع من الخارج.

5.1. الحرية تساعد على الإنتاج:

يرى أنصار الحرية التجارية أنه لو سادت سياسة التجارة الحرة بين الدول لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى حجومها المثلى، وأساس هذه الحجة يتلخص في أنه قد لا تتمكن بعض المشروعات الإنتاجية في كثير من الدول الصغيرة أن تصل إلى أحجامها المثلى بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، ومن هنا فهي لا تستطيع أن تخفض التكاليف إلى أقصى حد ممكن[1]. فالطلب الآتي من الخارج يؤدي إلى إنعاش المشروع وزيادة الإنتاج.

الفرع الثاني – سياسة الحماية التجارية:

تعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الإقتصادي[2]، وتلجأ إليها الدول كتيار ونظرية اقتصادية وسياسة تجارية حسب ما تمليه عليها الضروريات الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها.

فتعرف سياسة الحماية على أنها "تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال سن التشريعات Législation والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الأجنبية. وقد تتم تلك السياسات التقييدية في شكل فرض ضرائب جمركية Custom Taxes للحد من دخول السلع الأجنبية حيث ترتفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد الاتفاقيات الدولية International Treaties لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها. وقد

[1] عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص 215 ص 216.

[2] مصطفى رشدي شيحة،" **المعاملات الاقتصادية الدولية** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 62.

يصل الأمر إلى حد حظر Prevention دخول السلعة الأجنبية للسوق المحلية كلية. كما قد تأخذ الحماية شكل تقديم دعم Subsidies أو إعانات إلى المنتجين المحليين لتشجيع السلعة المحلية على منافسة الأجنبية وقد تقدم ما يعرف بدعم الصادرات، أو استخدام سعر الصرف كأداة تجارية. كما أن هناك أساليب إدارية وتنظيمية وعديدة تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم*.

وتعرف أيضا:" أنها مجموع الإجراءات والعراقيل التي تفرضها الدولة على سلع مستوردة لهدف حماية المنتوج المحلي من هذه السلع المستوردة"[1].

1.2. حجج أنصار الحماية:

ينادي هذا المذهب بتقييد التبادل مع الخارج ولاسيما تيار استيراد السلع الأجنبية ويستند أنصاره على حجج مختلفة تنقسم عادة إلى حجج اقتصادية و حجج غير اقتصادية، أما الأولى فتهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي للاقتصاد الوطني ومعالجة اختلاله، وأما الأخرى فرغم اعترافها بصحة ما قد ينادي به مذهب حرية التجارة إلا أنها ترى أن هناك أهدافا أخرى غير الرفاهية المادية يجب على الدولة أن تراعيها.

1.1.2. الحجج غير الإقتصادية:

من أهم ما يذكر في شأن هذه الحجج، الخوف من الحرب، حماية القطاع الزراعي والمحافظة على الهوية الوطنية.

1.1.1.2 الخوف من الحرب:

من الحجج التي يسوقها أنصار الحماية والتي تلقى قبولا يكاد يكون اجماعيا في العصر الحديث قولهم إن الحماية تساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وقت السلم وإعداد البلاد لخوض غمار حرب قد تساق إليها في أي لحظة.

فقد تؤدي الحرية التجارية إلى ارتباط الدولة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي من حيث تمويلها بسلع أساسية كالمواد الغذائية أو السلع الاستهلاكية، الصناعات الثقيلة، وفي ذلك ما يضعها في مركز حرج إذا ما نشبت حرب وانقطع عنها مورد تمويلها بهده السلع، لذا يجب على الدول أن تحافظ على فروع الإنتاج الأساسية فيها .

---

* تفصيل هذه الأساليب الحمائية التقليدية والأسس التطبيقية لها موجود في المبحث **الأول** من الفصل **الثاني**.

[1] عادل أحمد حشيش، " **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 194.

2.1.1.2 حماية القطاع الزراعي:

قد تؤدي الحرية في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها، نظرا لأن ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية يقضي على الزراعة الوطنية مما قد يضر بطبقة المزارعين، وهذه الطبقة تمثل قطاعا هاما في الهيكل الاجتماعي إذ تحافظ على توازن الإنتاج في الدولة.

لذلك يجب أن تبق هذه الطبقة دون أن يصيبها أي ضعف اقتصادي أو اجتماعي، وهذا يحتم على الدولة أن تحمي الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية ومن الاندثار، ومن الأمثلة الدالة على ذلك تعهد الحكومة البريطانية بحماية الإنتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية، وذلك بدفع معونة سنوية للزراع لتعويض الفرق بين تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية محليا وثمن المحاصيل الزراعية المستوردة. فضلا عن ذلك فان حماية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن سياسة توفير المواد الغذائية لمواجهة احتمالات الحرب وهو أمر يدخل حاليا في نطاق ما يعرف **بالأمن الغذائي**•.

3.1.1.2 المحافظة على الهوية الوطنية:National Identity

لكل مجتمع عاداته وتقاليده التي تتوارثها على الأجيال جيلا بعد جيل ولم يحدث هذا التوارث إلا أن الأجيال المتعاقبة حافظت على تقاليد أجدادها وموروثاتها الحضارية . وحرية التجارة قد تؤدي إلى انتقال عادات مجتمع إلى مجتمع آخر وربما الطغيان والقضاء على عادات البعض.

الآن توجد مخاوف كبيرة لدى الأوربيين أنفسهم خاصة الانجليز والفرنسيين من الغزو الأمريكي، فلقد غزت السلع الأمريكية مثل كنتاكي و ماكدونالد السوق الأوربي وتقلد الكثير من الأوربيين وحتى الشرقيين بالعادات الأمريكية وفي سبيل ذلك تنمحي من عالم الوجود عادات وقيم أخرى عاشت لقرون. كل ذلك بسبب حرية التبادل. فقديما كان من الممكن بمجرد النظر إلى الشخص يمكن التعرف إلى أي

• **الأمن الغذائي:** يقصد به توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والحيوية وبصورة مستمرة لكل أفراد البلد اعتمادا على النشاط المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية، ولقد ظهرت عدة مصطلحات لها نفس سياق الأمن الغذائي على غرار المشكلة الغذائية، الأزمة الغذائية، الاكتفاء الغذائي، المخزون الغذائي الاستراتيجي وغيرها. للمزيد انظر: عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

بلد ينتمي ، وربما إلى أي عشيرة ينتمي[1]، ولكن بعد التقليد والمحاكاة للموضة الغربية لم يعد من اليسير تمييز الإنسان العربي المستغرب عن ذلك الذي يعيش في قاع الريف العربي.

2.1.2. الحجج الاقتصادية:

هناك فريق آخر من الكتاب الاقتصاديين حاول تأسيس الحماية على حجج اقتصادية ونظريات كثيرة ومتشعبة، ويمكن إيجاز أهم هذه الحجج فيما يلي:

1.2.1.2. حماية الصناعات الناشئة (الوليدة):

ربما من المستحسن مؤقتا "حماية الصناعة في طفولتها"[2] حتى تكون قادرة على التطور بسرعة كبيرة عن طريق الرسوم الجمركية.

وتعتبر حجة حماية الصناعة الوليدة أو الناشئة Infant Industry من أشهر وأقوى الحجج الاقتصادية على الإطلاق لتبرير تقييد التجارة، كما أن هذه الحجة من أكثر الحجج قبولا لدى أنصار مذهب حرية التجارة أنفسهم[3]، وهي حجة قديمة ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر وقد اشتهرت بنسبتها إلى الكاتب الألماني "**فردريك ليست**"* إذ استعملها للمناداة بضرورة تصنيع وطنه وحمايته من المنافسة الانجليزية. وقد بسطها في كتابه المشهور (النظام الوطني للاقتصاد السياسي عام 1841). وبالرغم من أن حجة حماية الصناعة الناشئة تعتبر من أقوى الحجج التي يستند إليها أنصار تقييد التجارة الخارجية إلا أنها يجب أن تناقش تفصيلا. وسوف يتضح لنا أن هناك حالات للصناعات الناشئة تستوجب فعلا اللجوء إلى أسلوب الحماية، بينما هناك حالات أخرى لا يمكن الموافقة على حمايتها [4].

---

[1] رضا عبد السلام، " **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق** "، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2007، ص97.

[2] بول صامويلسون، " **العلاقات التجارية والمالية الدولية** "، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1993،ص143.

[3] أحمد جامع وصفوت عبد السلام، " **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار النهضة العربية، 1992، ص126.

* **فريدريك ليست Frederik Liste** (1789-1846): اقتصادي ألماني يعتبر الأول من لجأ إلى حجة الصناعة الناشئة وذلك للتأكيد على ضرورة حماية الصناعة الناشئة الألمانية من المنافسة الانجليزية الحادة.

[4] هشام محمود الاقداحي، " **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 460.

وتتلخص هذه النظرية في أنه يجب على الدولة أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها وإلا ما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه منافسة الصناعات الأجنبية البالغة التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة المدربة والظروف الملائمة، مما يمكنها من أن تتمتع بمزايا الإنتاج الكبير والإنتاج بنفقة أقل من نفقة الصناعات الناشئة في البلدان التي بدأت نهضتها الصناعية متأخرة.

ولكن هذه الصناعات الناشئة سوف تكون قادرة على منافسة صناعة البلد الأسبق في النهضة الصناعية، إذا هي وصلت إلى نفس درجتها من النمو فلكي تشجع الصناعات الناشئة (Infant Industrie) على اكتمال نموها حتى تستطيع منافسة الصناعة القوية الأجنبية يجب حمايتها عن طريق فرض رسوم جمركية، إذ أن فرض هذه الرسوم يترتب عليه ارتفاع سعر السلعة في الداخل عنه في الخارج. فتستطيع الصناعة الناشئة بيع منتجاتها بثمن يغطي نفقة الإنتاج المرتفعة، وتتمكن من أن تنموا وأن تستكمل المزايا الخاصة، حتى تتمتع بها الصناعات المتطورة في الخارج. ويجب أن تبقى هذه الحماية طوال دور الحضانة حتى تبلغ الصناعات الوطنية الناشئة أو الوليدة[1] ويكتمل كيانها فتصل إلى درجة من القوة تستطيع معها أن تقف مع الخارج على قدم المساواة.

وقد اشترط ليست **(liste)** عدة قيود لتطبيق مبدأ حماية الصناعات الناشئة أهمها الشروط التالية:

أولا: يجب أن لا تحمي الدولة الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية، لأن الدولة إما أن تكون مهيأة بطبيعتها للتخصص في إنتاج زراعي معين، أو العكس و فرض الحماية بالطبع لن يؤدي إلى جعل الدولة أقدر على الزراعة إذا لم تكن مهيأة لها.

يضاف إلى ذلك أننا لو فرضنا الحماية لصالح الزراعة في الوقت الذي يحمي فيه الصناعة، لارتفعت أثمان المنتجات الغذائية والمواد الأولية، مما يترتب عليه ارتفاع الأجور وبالتالي ارتفاع نفقة الإنتاج الصناعي، فيقضي ذلك على الربح الذي تنتجه الصناعات الناشئة من ارتفاع الأثمان الناتج عن حمايتها.

[1] محمد زكي الشافعي، " **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** "، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1970، ص191.

ثانيا: إن الحماية يجب أن لا تفرض إلا بالنسبة للصناعات المهيأة بطبيعة الظروف الاقتصادية في البلد للتقدم و للبقاء و المقدرة على منافسة الصناعات الخارجية مستقبلا.

فلا يجوز مثلا حماية الصناعات التي لن تستطيع أبدا منافسة الصناعة الخارجية المتطورة، فالنظرية توجب حماية الصناعات الناشئة في طور نشأتها فقط[1]، حتى تستكمل نموها، وتصل إلى مرحلة الرشد وهي المرحلة التي يمكن من خلالها منافسة الصناعات الأجنبية.

أما إذا كانت الصناعة بسبب الظروف الاقتصادية والفنية وغيرها من الظروف الخاصة بالإنتاج في البلد غير مهيأة مطلقا لأن تنتج بتكاليف تنافس بها الصناعات الأجنبية، فإن مثل هذه الصناعة سوف تبقى دائما متخلفة عن غيرها من الصناعات الأجنبية وبذلك لا يجب حمايتها.

ثالثا: يجب أن تكون الحماية مؤقتة وأن تغطي فقط الفترة اللازمة لنمو الصناعة الناشئة، وأن تلغى بمجرد وصول هذه الصناعة لمرحلة اكتمالها، ويمكن في هذه الحالة تخفيض الرسوم الجمركية بالتدريج وبنسبة تتماشى مع درجة تحسن الصناعة الناشئة بحيث تتلاشى هذه الرسوم عندما تحقق الصناعة المزايا المتوفرة للصناعات الأجنبية وتستطيع منافستها في الداخل.

إلا أنه يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة وهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة فالأول مقبول من بعض الاعتبارات الاقتصادية، أما الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع[2] .

فمثلما يبين الشكل (2.2)، أن الصناعة الحديثة في المرحلة الأولى (T0T1) ليست قادرة على منافسة المنتجين للسلعة المماثلة باعتبار أنها لم تحصل بعد على التجربة اللازمة و الكفيلة بتقديم سلعة بسعر تنافسي. وبوجود التعريفة الجمركية على الوارد، فان إنتاج الصناعة الحديثة يكتمل، وتتحسن جودته وتنخفض تكاليفه (T1T2).

عند النقطة A يقترب السعر الداخلي للسلعة Pd من السعر العالمي Pw وتتلاشى التعريفة الجمركية .بفتح السوق للمنافسة الأجنبية، تواصل الصناعة الحديثة رفع جودتها (T2T3) وينخفض السعر الداخلي حتى مستوى اقل من العالمي مما يمكن للدولة من بدء القيام بتصدير سلعة هذه الصناعة إلى الخارج[3].

---

[1] محمد نجيب شقير،" **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص289.

[2] شوفاوي عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[3] قاشي فايزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

شكل (2-1): حماية القطاعات الوليدة بواسطة التعريفة على الوارد

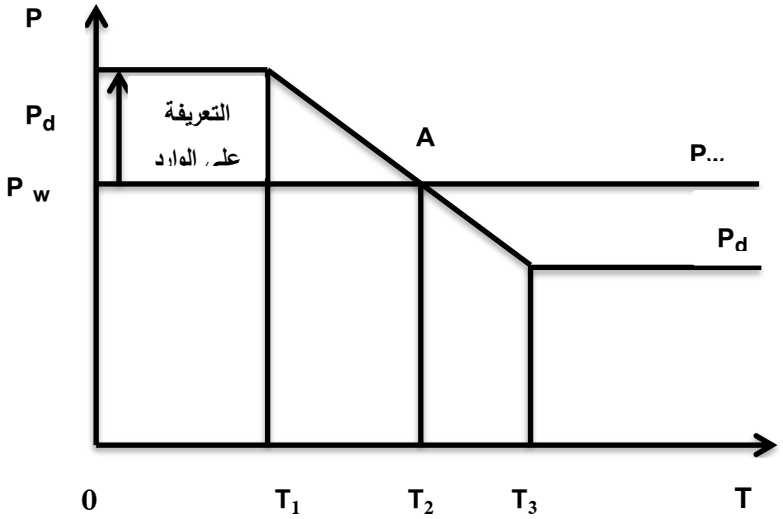

المصدر : قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي، منشورات دار الأديب، وهران، 2007، ص94 .

الفرع الثالث – اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:

إن سياسة الحماية التجارية هي عبارة عن وسيلة مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، فبالرغم من احتمال قيام إشكالية متناقضة ما بين عملية حماية وتقييد التجارة وفي ذات الوقت محاولة جذب رؤوس الأموال إلا أن هناك من الاستثمارات التي تبحث عن الأسواق المحمية Protected Markets، حيث أنه إذا ما قام بالاستثمار سيكون بمنأى من المنافسة ويكون هو المسيطر على السوق بالدولة التي تطبق سياسات الحماية، وبالتالي يمكنه الإنتاج والتوسع وتحقيق أرباح عالية.[1]

وبالتالي سياسة حماية الأسواق الوطنية قد تشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة، فإذا كان بلد ما في حاجة إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة ما فمن الممكن أن يفرض الحماية لهذه الصناعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي فيها. فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة وتترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من الربح المرتفع.

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص85.

الفرع الرابع- تنوع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يميل أنصار الحماية لهذه الحجة على أساس أن تنوع الاقتصاد الوطني وعدم تخصصه في ناحية واحدة من نواحي الإنتاج تعتبر ضمان لأخطار الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالية.

تستطيع دولة ما من خلال فرض الحماية تنويع هيكلها الاقتصادي بأن يصير زراعي صناعي أو صناعي زراعي و هذا ما ينادي به مروجو إستراتيجية الاعتماد على الذات.[1] فاعتماد الدولة على نوع واحد أو بضعة أنواع من المنتجات تصدرها وتستورد باقي احتياجاتها من الخارج تحمل خطر إخضاعها لحالة الأسواق العالمية، ويعرضها للتأثر بما يطرأ على هذه الأسواق من تقلبات، وفي هذه الحالة قد تصاب الدولة بما يعرف **بالعلة الهولندية*** في اقتصاديات التجارة الدولية الناجمة عن

[1] **المرجع السابق**، ص84.

* **العلة الهولندية**: أو **المرض الهولندي (Dutch Deasease)**، هو تعبير يشير على نطاق واسع الى العواقب الضارة لحدوث زيادات كبيرة في دخل بلد ما نتيجة لاعتماده على تصدير منتج واحد، فقد شهدت هولندا في السبعينيات من القرن العشرين زيادة كبيرة في ثرواتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال، وعلى غير ما كان متوقع، فقد كان لهذا التطور الجلي انعكاسات خطيرة على الاقتصاد، حيث أصبح "**الجيلدر**" (العملة الهولندية آنذاك) أكثر قوة وجعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة، وقد أصبحت هذه المتلازمة تعرف باسم **المرض الهولندي**. وبالرغم من أن المرض ارتبط بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي فانه يمكن أن يحدث من أي تطور ينتج عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل، ويشمل ذلك حدوث ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد استخدم الاقتصاديون نموذج ***المرض الهولندي*** لدراسة مثل هذه الوقائع بما في ذلك اثر تدفق الثروات الأمريكية الى اسبانيا في القرن السادس عشر واكتشافات الذهب في الخمسينيات من القرن 19. وكذلك الحال الآن بالنسبة للدول المصدرة للنفط فإنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري مقارنة بالدول التي لها قاعدة صناعية متنوعة، ولهذه التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني وبالتالي على الميزانية العامة، ولذلك فنظرية **المرض الهولندي** تركز على إعادة تخصيص عوامل الإنتاج والذي يحدث استجابة لصدمة ايجابية مثل ما هو الحال في الدول المصدرة للنفط وارتفاع أسعار هذا الأخير. وعلى هذا الأساس يشير بعض الاقتصاديين الى الخطورة الممكن حدوثها في حالة التخصص الكبير في سلعة أولية حيث يرتفع أو ينخفض سعرها بصورة مفاجئة، وهذا التسلسل في الآثار السلبية قد يؤدي الى إفقار الدولة كما حدث لهولندا. فالتزايد السريع في السعر العالمي لمادة أولية قابلة للتصدير سيؤدي الى ارتفاع مفاجئ في الإنتاج والى حركة عوامل الإنتاج نحو هذا القطاع، مما يؤدي الى إضعاف قطاعات أخرى معرضة للمنافسة الخارجية، إضافة الى ذلك الطلب الكبير للسلعة الأولية والذي يسهم في ارتفاع سعر العملة المحلية على مستوى أسواق الصرف. مما يخفض تنافسية باقي القطاعات التصديرية. للمزيد أنظر: بن عبد العزيز سفيان، **العلة الهولندية في اقتصاديات التجارة الدولية**، مجلة اكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، السنة الثانية، العدد العاشر، سوريا، فيفري 2011، ص 48.

الأحادية في التصدير مما يعرضها الى تقلبات كبيرة في ميزانها التجاري مقارنة بتلك ذات القاعدة الصناعية المتنوعة.

فعلى سبيل المثال، أدى التخصص في إنتاج نوع معين من السلع دون الأخرى الى إلحاق العديد من الاقتصادات بأضرار كبيرة خاصة في حالة كساد أسواق تصريف المنتجات في الخارج:

فقد شهدت **مصر** رواجا كبيرا عند ارتفاع الأسعار العالمية للقطن الذي يشكل 75% من صادراتها عام 1951. بسبب توقع قيام الحرب الكورية، لكن بمجرد زوال شبح الحرب انخفضت الأسعار بدرجة كبيرة مما اضطر بالحكومة المصرية للتدخل لحماية الأسعار في الداخل وتحمل فروق الأسعار الباهظة، وذلك حتى تمنع تضرر دخول الفلاحين الذين يكونون نسبة كبيرة من تعداد السكان.

كما أن دولة **كوبا** المتخصصة في إنتاج السكر فقد تضررت كثيرا بعد الحرب العالمية الأولى بسبب زيادة الإنتاج العالمي للسكر وبدأت تعاني من انخفاض الدخل مرة أخرى.

وعند امتناع **انجلترا** والتي كانت من كبار مستوردي الأقطان المصرية عن شراء هذه الأخيرة عام 1954 بسبب رغبة **مصر** بجلاء القوات الانجليزية عن قناة السويس، تسبب ذلك في خفض الصادرات المصرية فاضطرت مصر للبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها من القطن.

فقد تعود حالة التخصص على الاقتصاد القومي بالنفع في بعض الأحيان كحالة زيادة أسعار الصادرات، ولاسيما إذا أضفنا ما قد يكون لهذا الاقتصاد من مزايا في فروع الإنتاج المتخصص فيها كالقدرة على الإنتاج بنفقات أقل نسبيا. لكن في نفس الوقت قد يلحق التخصص بالاقتصاد القومي ضررا كبيرا في أحوال أخرى مثل كساد أسواق تصريف المنتجات في الخارج فإن الضرر يفوق النفع في المدة الطويلة. كما أن التخصص في الإنتاج الأولي قد لا يتيح فرصة لنمو الناتج القومي بنفس المعدلات التي يتيحها التخصص في الصناعة[1]، فضلا عن ذلك فإن اقتصاديات التخصص، وهي عادة اقتصاديات زراعية، تتأرجح بين فترات تضخم ناشئ عن زيادة الدخول بها لارتفاع أسعار صادراتها، وفترات كساد عميق ينعكس عليها من الأسواق العالمية.[2]

[1] هشام محمود الاقداحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 466.

[2] حسين وجدي محمود، " **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار الجامعة المصرية، القاهرة، 1998، ص 202.

الفرع الخامس – معالجة البطالة وتحسن مستوى العمالة:

يرى أنصار الحماية أنه يمكن استخدامها كعلاج لحالة البطالة في الاقتصاد الوطني، فما لاشك فيه أن فرض ضريبة على سلعة معينة يحول الطلب على غيرها، مما يمكن إحلاله محلها سواء كانت الاستعاضة مباشرة أو غير مباشرة. لذلك فإن الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات تحول الطلب الوطني إلى السلع المحلية، والذي يساعد على انتشار العمالة ويزيد من فرص الاستثمار والربح في الداخل، فالمنشآت المحلية تحاول نقل عملياتها خارج الحدود الوطنية لغرض استخدام العمالة الرخيصة[1]. فسياسة الحماية تخلق أنواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة أو زيادة مستوى التشغيل[2].

وجملة القول فإن الحماية التي تفرضها الدولة بإقامة العوائق أمام المنافسة الأجنبية تجعل الصناعات المحلية في مركز ممتاز تستطيع معه النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية وتوظيف عدد كبير من العمال مما يؤدى إلى التخفيض من حدة البطالة ورفع كفاية العمل الوطني.

الفرع السادس – تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج:

يرى البعض أن تستخدم الحماية كوسيلة للمساواة بين تكاليف الإنتاج المحلية المرتفعة وتكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج، فقد تطالب بعض فروع الإنتاج بالحماية بحجة أن الخارج يتمتع بميزة تجعلها لا تقدر على منافسته. تكون وظيفة الحماية في هذه الحالة هي تحميل المنتج الأجنبي من العبء عن طريق الرسوم الجمركية ما يجعله على قدر للمساواة مع الصناعة الوطنية في الأسواق المحلية.

الفرع السابع – الحماية كوسيلة لتحسين معدل التبادل:

يمكن للدولة أن تستفيد من فرض الضرائب الجمركية على وارداتها وذلك لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي سيقع عليه في النهاية عبء مثل هذه الضريبة لأنه سيضطر إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدولة. وبهذا تحصل الدولة على وارداتها بأثمان أقل من ذي قبل، مما يعني تحسنا في معدل تبادلها التجاري الخارجي وذلك طالما أنها ستتمكن من الحصول على كمية معينة من الواردات في مقابل كمية من الصادرات.

---

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 294.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص128.

وتفترض هذه الحجة أن الدولة التي ستفرض ضريبة جمركية على السلعة التي تستوردها إنما تشترى الجزء الأكبر من هذه السلعة[1]، ولما كان من أثر فرض هذه الضريبة نقص الكمية المشترات من السلعة فإن منتجها سيضطر إلى تخفيض ثمنها ومن تم يقع عبء الضريبة الجمركية، جزئيا على الأقل، على عاتق المنتج الأجنبي.

لكن هذه الحجة هي مؤقتة في الأصل حيث من الممكن أن تصير دائمة في انتظار تساوي ظروف أو شروط منافسة دولية[2].

الفرع الثامن – الحصول على إيرادات لخزينة الدولة:

يعتقد أنصار هذه الحجة أنه بفرض ضريبة على الواردات فإنه يمكن تموين جزء من نشاط الدولة بواسطة الدول الأجنبية المصدرة لهذه الواردات وذلك على أساس أن مثل هذه الضريبة ستؤدي إلى إجبارها على تخفيض أسعار بيع صادراتها وبهذه الطريقة تخفيف العبء الضريبي الواقع على المواطنين في الدولة المذكورة.

حيث تلجأ الكثير من الدول النامية أو التي تعاني من العجز في ميزان المدفوعات، إلى تطبيق سياسة الحماية للحصول على إيرادات الخزينة من خلال الرسوم الجمركية[3] . إلا أن المغالاة في فرض التعريفة الجمركية والضرائب على الصادرات تؤدي الى نقص حقيقي في الإيراد الكلي جراء المعاملة بالمثل من طرف الدول الأخرى[4].

فالرسوم الجمركية حتى أوائل الحقبة الرابعة من القرن الحالي كانت تؤلف نسبة كبيرة من إيرادات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ومازالت تكون معظم إيرادات الحكومات في العديد من الدول النامية[5]. وكثيرا ما تؤدى المغالاة في فرض الرسوم إلى تقليل الواردات والى نقص حقيقي في الإيراد الكلي كما يتضح من الشكل التالي :

---

[1] وجدي محمود حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 204.

[2] Michel Rainelli, **le commerce international**, édition la découverte, Paris, 1996, p78.

[3] جاسم محمد،" **التجارة الدولية** "، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 128.

[4] علي سالم عبير، " **دور السياسات الجمركية في حماية وتطور الصناعات المصرية بالتطبيق على صناعة الجرارات في مصر** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 1998، ص 10.

[5] أشرف أحمد العدلي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 111.

الشكل رقم (3-1): تأثير الضريبة الجمركية على الإيراد الكلي

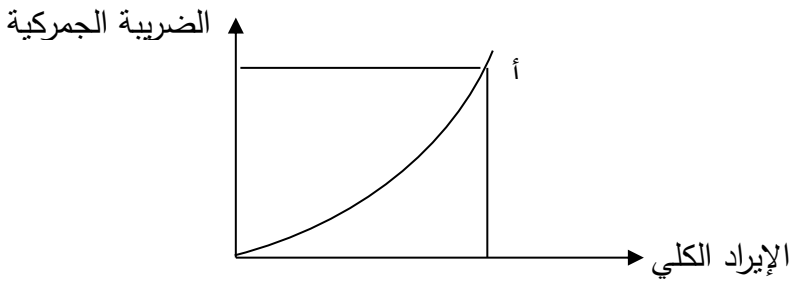

المصدر: أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة1، المعمورة،2006، ص 111.

فعند النقطة أ يبلغ الإيراد الكلي من الضرائب الجمركية حده الأقصى ثم يأخذ بعد ذلك في التناقص بزيادة الضريبة والسبب في ذلك يرجع إلى أن ارتفاع الضريبة عن ذلك الحد يؤدي إلى نقص الطلب على السلع الأجنبية بنسبة أكبر. كذلك تؤدي المغالاة في فرض الرسوم إلى إتباع الدول لنفس المعاملة من قبل الدول الأجنبية .

الفرع التاسع – حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق:

يقصد بسياسة "**الإغراق**"•بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية[1]، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج.

وعلى هذا الأساس جاءت جولة الأورغواي و**الجات** سنة 1994 ومنظمة التجارة العالمية بإجراءات وقوانين تكفل حق الحماية ضد الدول التي تمارس سياسة الإغراق.

• للإشارة فانه سيتم التطرق الى سياسة **الإغراق** بشكل مفصل في الفصل الثاني من الدراسة وذلك كونه من الأساليب الحمائية المؤثرة كثيرا في التجارة الدولية بسبب ممارسات التمييز السعري.

[1] زينب حسين عوض الله،" **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، الإسكندرية للطباعة والنشر، 1998، ص203 .

المبحث الثالث: نظرة المنظمات الاقتصادية الدولية والاقتصاد الإسلامي لسياسات التجارة الدولية :

تحتل التجارة الدولية مكانة هامة في العلاقات الاقتصادية العالمية، وذلك لما توفره من مكاسب متنوعة للأطراف المشكلة للمسرح الاقتصادي العالمي. ومن أجل توفير أكبر قدر ممكن من الشفافية فيما يتعلق بالسياسات والممارسات التجارية للعضو مع باقي الأعضاء المشكلة للنظام التجاري الدولي، كان لابد من استحداث منظمات وهيئات تكفل هذه العملية. من أجل ذلك تم إنشاء منظمات دولية مهمتها تسهيل التجارة بين الدول وضبط أسسها الاقتصادية وذلك مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتلا ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نصف قرن تقريبا، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي[1]. فكيف تنظر هذه المؤسسات الدولية للسياسات التجارية؟

وما موقف الاقتصاد الإسلامي من هذه السياسات خاصة لما تشهده المنظومة الاقتصادية العالمية من انضمام لدول إسلامية عديدة في حلقة التبادل التجاري الدولي؟

المطلب الأول: نظرة منظمة التجارة العالمية للسياسات التجارية الدولية

لقد شهدت الفترة السابقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية صراعات تجارية بين شتى دول العالم بسبب غياب القواعد العادلة التي تنظم التنافس على الأسواق العالمية، إضافة الى غياب التنظيم الذي يراقب حركة التجارة الدولية ويسهر على حسن تطبيق قواعدها[2]. تبعا لذلك ومباشرة بعد أعقاب الحرب العالمية الثانية أعلنت الدول المتقدمة عن الحاجة إلى إنشاء منظمة دولية تحكم آليات تحرير التجارة وفقا لاعتبارات الكفاءة والمزايا النسبية[3]، فتمخض عن ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية.

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، " **العولمة والتجارة الدولية** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص15.

[2] عبد الملك عبد الرحمن مطهر،" **الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية**" ، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2009، ص17.

[3] محمد عمر حماد أبو دوح، "**منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** "، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص19.

الفرع الأول – منظمة التجارة العالمية:

لقد ظهرت فكرة إنشاء **منظمة التجارة العالمية** لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل **الجات**، حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام 1945 مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة، على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ولكن الكونغرس الأمريكي رفض هذا المشروع، وكان ذلك عام 1950. ومع مرور الوقت وتشعب عمليات التجارة الدولية وتطورها خاصة في الثمانينات، نادى البعض بإنشاء منظمة التجارة الدولية في **جولة الأورجواي***، وعلى الرغم من المعارضة الأمريكية، إلا أنها وافقت في آخر المطاف تبعا للمكاسب المستقبلية التي سوف تجنيها من إنشاء المنظمة.

وتتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية 16مادة عامة تغطي مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل هذه المنظمة.

1.1. تعريف المنظمة:

المنظمة العالمية للتجارة هي النظام الدولي الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان، في قلب هذا النظام نجد اتفاقيات OMC التي تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة، هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية، والعقود التي على أساسها ستبني الدول سياستها التجارية داخل الحدود المتفق عليها، بهدف مساعدة المنتجين للسلع والخدمات، المصدرين والمستوردين في ممارسة نشاطاتهم.[1]

وقد تأسست منظمة التجارة العالمية (OMC)• في الأول من يناير 1995 وذلك بعد المصادقة على كل من نتائج جولة الأورغواي والبيان الختامي في مراكش، وقد تمخض عن ذلك إنشاء هذه المنظمة لكي تخلف اتفاقية ألـ GATT. ويمكن توضيح أهم الاختلافات بين OMC وGATT في الجدول الموالي:

---

* للمزيد حول ظروف انعقاد جولة أوروجواي ونتائجها ارجع إلى :

عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات– الفرص والتحديات**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 61.

[1]Organisation mondial du commerce , **division de l'information et des relation avec les médias** , 2ème édition, Genève, Suisse ; 2001. P 04.

• بالفرنسية:OMC « l'Organisation Mondial du Commerce » . أما المصطلح الانجليزي:WTO « World Trad Organisation »

الجدول (3-1): الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الجات

OMC	GATT
- **يوجد بها أعضاء**	- **يوجد بها جهات متعاقدة**
- **منظمة مبنية على قواعد قانونية صلبة**	- **فيها نص قانوني**
- **تهتم بتجارة السلع والخدمات والملكية الثقافية**	- **تهتم بتجارة السلع فقط**
- **نظام وتسوية الخلافات أكثر سرعة وديناميكية**	- **نظام تسوية الخلافات أقل سرعة.**

المصدر: مغربي عبد القادر وديب سليم، المعاصر في الاقتصاد و المانجمنت، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، ص 69.

ومنظمة التجارة العالمية تحضى بعضوية عدد أكبر من الأعضاء مقارنة بأعضاء الجات والبالغ عددهم 128 عضواً في نهاية عام 1994. كما أنها تغطي مجالات أوسع مما تغطيه الجات من حيث النشاط التجاري والسياسات التي تحكم التجارة، فالجات تنطبق فقط على التجارة في السلع بينما تشمل منظمة التجارة العالمية التجارة في السلع والتجارة في الخدمات وكذلك التجارة في الأفكار وحقوق الملكية[1]. وقد تضاعف عدد أعضاء المنظمة بحلول ماي 2009 الى 153 بلدا[2].

2.1. أهداف منظمة التجارة العالمية:

يمكن القول أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحرير التجارة العالمية و في هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأهداف التالية:[3]

- تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وغير الجمركية بتوفير نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر قدرة على البقاء وقائم على تبادل المزايا التجارية وتجنب المعاملات التجارية التمييزية.

- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

---

[1] نبيل حشاد،" **الجات والمنظمة العالمية للتجارة، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**"، النشر الذهبي للطباعة، القاهرة، 1996، ص107.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، " **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية** "، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص 182.

– زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي و ذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة.

– الزيادة في الإنتاج والتجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.

– توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.

– توفير البيئة العالمية المناسبة والملائمة للتنمية المستدامة والزيادة في حجم التجارة والاستثمار.

– إشراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.

– زيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أسس وقواعد وفقا لاتفاقيات الأوروغواي.

– ضمان التوظيف الكامل: وهذا بزيادة وسائل الإنتاج واستغلال كل الطاقات في حدود الإمكان لتحقيق التوازن الإقتصادي.

– التنسيق والتعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بصناعة السياسات الاقتصادية الدولية[1].

– إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء والتي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة، (كل عامين للدول النامية، وكل أربعة أعوام للدول المتقدمة) بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار، ومدى توافقها مع أحكام "**الجات**" وتعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها والقدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.

– تحقيق التنمية المستديمة وحماية البيئة[2] .

[1] عيسى صالح محسن، "**عولمة اقتصاديات البلدان النامية والأقل نموا وتبعاتها على الصناعات اليمنية** "، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، 2002، ص88.

[2] نبيل حشاد، **مرجع سبق ذكره**، ص110.

3.1. ايجابيات وسلبيات المنظمة العالمية للتجارة:

1.3.1. ايجابيات المنظمة العالمية للتجارة:[1]

1- المنظمة تساهم في ترقية السلم والأمن الدوليين.

2- الخلافات تعالج بطريقة بنّاءة.

3- القواعد تبسط من تعقد المبادلات والعراقيل التجارية بين الدول.

4- تحرير المبادلات يحقق تكاليف أقل خاصة للمستهلكين.

5- توسع تشكيلية المنتجات والنوعيات المقترحة.

6- التجارة تزيد من الدخل.

7- التجارة تنعش النمو الإقتصادي.

8- المبادئ الأساسية للمنظمة تزيد من الفعالية.

9- المنظمة تساعد الحكومات في تبني تصميم متزن للسياسات التجارية.

10- تعطي أكثر تأكيد وأكثر شفافية للتبادلات التجارية.

2.3.1. سلبيات المنظمة العالمية للتجارة:[2]

1- المنظمة تملي على الحكومات السياسات الواجب إتباعها.

2- المنظمة تطالب بالتبادل الحر مهما كان الثمن.

3- المنظمة لا تنشغل إلا بالمصالح التجارية التي تتصدر التنمية.

4- المصالح التجارية فوق حماية المحيط .

5- المصالح التجارية فوق المصالح الأمنية والصحية.

6- المنظمة تؤثر على توفير مناصب الشغل وتعمق الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية.

7- البلدان الصغيرة ليسوا أقوياء في المنظمة.

8- المنظمة عبارة عن مجموعة من الضغوطات القوية.

---

[1] **Dix avantages du système commercial de l' OMC**, publication de l'OMC, Genève, Suisse, Juillet 2000 ; P 01.

[2] **Dix malentendus fréquents au sujet de l' OMC**, publication de l' OMC, Genève, Suisse, Juillet 2000 ; P 01.

9- المنظمة غير ديمقراطية.

10- البلدان الضعيفة تواجه قيود للإنضمام إلى المنظمة.

الفرع الثاني – السياسات التجارية الدولية للمنظمة العالمية للتجارة:

1.2. آلية مراجعة السياسة التجارية في المنظمة العالمية للتجارة:

يقصد بمراجعة السياسة التجارية للبلاد الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة:" أن يكون مجموع سياسات وممارسات العضو في تجارته مع باقي الأعضاء في كافة المجالات الثلاثة للتجارة متعددة الأطراف، السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية محل رقابة المجلس العام.. مجتمعا في هيئة جهاز مراجعة السياسة التجارية"[1]

إن مراجعة السياسة التجارية تعتبر أحد الوظائف الأساسية الخمس لمنظمة التجارة العالمية الواردة في المادة (4) من اتفاقية إنشائها، حيث يتم في هذه المراجعة فحص وتقييم السياسات التجارية– للدول الأعضاء في المنظمة– ذات العلاقة بالاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وتتم هذه المراجعة على فترات فاصلة يتم من خلالها مراقبة التطورات التي قد يكون لها أثر على النظام التجاري العالمي[2].

2.2. السياسات التجارية وفق منظور المنظمة العالمية للتجارة:

تقوم منظمة التجارة العالمية بمحاربة السياسات التجارية ذات النظام الحمائي وفق طرق عديدة. فالدول المنتمية إلى عضوية المنظمة تلتزم التقيد بقواعد التجارة التي وضعتها بهدف محاربة السياسة الحمائية، ومن وقت لآخر تحاول هذه الدول التفاوض بشأن زيادة الاتفاقات والأنظمة التي تقلص الحواجز الحمائية.

تستخدم الدول نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية من أجل التطبيق القصري لهذه الاتفاقيات والأنظمة، كما تراقب الأعضاء الجدد من حيث الالتزام بالتخلص من النظام الحمائي. وتقوم

[1] أحمد جامع، " **اتفاقيات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)** "، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص1485.

[2] عبد الملك عبد الرحمن مطهر، **مرجع سبق ذكره**، ص483.

منظمة التجارة العالمية بأكثر بكثير من مجرد تنظيم التجارة العالمية، فهي تشجع تحرير التجارة وتحارب الحمائية[1] ، وذلك من خلال:

- المبادئ والأنظمة.
- جولات المفاوضات التجارية المستمرة.
- تسوية المنازعات.
- عملية القبول في المنظمة.

وبالتالي ووفق ما تمليه شروط المنظمة العالمية للتجارة فإنه ليس بإمكان العضو فيها تطبيق ضرائب محلية أو أي تكاليف محلية أخرى أو قيود كمية بهدف توفير حماية للمنتج المحلي.

إلا أنه هناك استثناء مهم في إطار نظرة منظمة التجارة العالمية للسياسة التجارية الداعية إلى الحرية ويتمثل هذا الاستثناء في التدابير الوقائية التي يحظى بها أعضاء المنظمة، وهذه التدابير هي عبارة عن إجراءات تجارية وقائية تتخذ بشكل مؤقت من قبل الدولة العضو في منظمة التجارة العالمية للتخفيف عن الصناعة المحلية في الحالات التي يلحقها الضرر من زيادة الواردات. حيث أنه في أحوال معينة يمكن للدولة العضو اللجوء إلى اتخاذ تدابير تجارية تقيد وارداتها على منتج ما حتى تتحقق الوقاية للصناعة المحلية، ويطلق أحيانا على تدابير الوقاية "**شرط الهروب**"[2] حيث أنها تمكن العضو من التهرب من التزاماته في أوضاع معينة.

المطلب الثاني: السياسات التجارية في ظل اتفاقيات بريتون وودز

لقد كانت تتمتع المبادلات التجارية والاستثمارات الدولية بالحرية من دولة إلى أخرى وكان تمويل التجارة الدولية تضمنه الإئتمانات التي تقدمها البنوك في صورة ذهب أو عملة وطنية، كما كانت العملات مغطاة بوزن من الذهب أو الفضة كل هذا كان حتى سنة 1914 قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية .

---

[1] بها جيراث لالداس،" **منظمة التجارة العالمية دليل الإطار العام للتجارة الدولية** "، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، الرياض 2006، ص65.

[2] بها جيراث لالداس، **نفس المرجع** ، ص109.

أما في فترة ما بين الحربين فقد عرفت اضطرابات عديدة دفعت الدول إلى اللجوء إلى تقنيات جديدة على غرار الرقابة على الصرف وتسوية التجارة الخارجية، وأمام هذا الوضع المتأزم وبعد أن عرف العالم حربا عالمية ثانية أكثر تدميرا من سابقتها، عمدت الدول صاحبة القرار في المنظومة الدولية إلى تنظيم التجارة العالمية، وبدافع من الولايات المتحدة الأمريكية تم إنشاء مؤسستين دوليتين إحداهما تهتم بالمسائل التجارية ألا وهي منظمة التجارة العالمية أما الأخرى فتهتم بالمشاكل النقدية والمالية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في ظل ما يعرف باتفاقية **بريتون وودز**.

الفرع الأول– مؤتمر بريتون وودز:

يعتبر المؤتمر بمثابة الركيزة الأساسية التي إنبثقت عنها مؤسسة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي•، وذلك من خلال المشروعين اللذين تقدم بهما الانجليزي "**كينز**"* والأمريكي "**هوايت**"، فبعد

• ولقد أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في يوليو 1944، وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945، وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 8 مارس 1946. أما البنك فهو كذلك احد مؤسسات اتفاقية بريتون وودز، وقد أنشئ عام 1945، وبدأ في ممارسة نشاطه في يونيو 1946. وقد جاء إنشاء البنك الدولي لتلبية حاجة ماسة الى رأس المال لتمويل أعمال إعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة. للمزيد انظر: محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 102.

* **جون مينارد كينز (John Maynard Keynes)**: اقتصادي إنجليزي (5 جوان **1883** – 21 أبريل **1946**) اشتغل في بداية حياته في الهند وألف كتابا عن الإصلاح فيها واشترك في مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى. و كتب كتابا بعنوان (الآثار الاقتصادية للسلام). هو ابن **جون نيفي كينز**، أستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج، وكاتب في الإصلاح الاجتماعي. ولديه أخ وأخت، الأخ هو **جيفري كينز** 1887–1982 وكان يحب جمع الكتب، وأخته **مارجريت** تزوجت الفائز بجائزة نوبل في الفسيولوجيا **ارشيبالد هل**. كان مستثمرا ناجحا وبنا ثروة ضخمة، إلا أنه وفي إنهيار 1929 أشرف على الإفلاس ولكنه عاد ليبني ثروته من جديد. كانت بداياته في **ايتون** حيث كشف عن موهبة عظيمة خاصة في التاريخ والرياضيات، ثم التحق بكلية كينج بجامعة كامبردج لدراسة الرياضيات، ولكن إهتماماته بالسياسة قادته إلى دراسة الاقتصاد حيث درس على يدي **آرثر بيغو** و**ألفرد مارشال**. مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) 1936 وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت.

من أهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية. وله كتب أخرى في نظرية النقود ونظرية الاحتمالات الرياضية.

كانت **لكينز** مساهمة كبيرة سنة 1929 أزمة الكساد العالمية. حيث أنه حاول تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة وما هو المخرج منها.

عرض أهم المقترحات التي وردت في مخططي المشروعين تم عرض الاجتماع التمهيدي لمؤتمر **شونبير بريتون وودز** المحدد من 1 إلى 21 جويلية 1944 بحضور 44 دولة من أجل مناقشة **المشروعين السالفين.**

وتم انعقاد المؤتمر تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، ولقد جاءت إتفاقية هذا المؤتمر خصيصا لإبراز قوة الولايات المتحدة الأمريكية ليس عسكريا وفقط، وإنما اقتصاديا وماليا من خلال عملتها الدولار[1].

والجدول الموالي يبين الدول التي شاركت في أعمال هذا المؤتمر:

الجدول رقم (4-1): الدول المشاركة في مؤتمر بريتون وودز

الصين كولومبيا كوستاريكا كوبا بريطانيا	الهند العراق إيران أيسلندا تشيكوسلوفاكيا سلفادور	بنما البرغواي هولندا البيرو الفيليبين بولونيا	أستراليا بلجيكا بوليفيا كندا الشيلي هندوراس	ليبيريا ليكسنبروغ المكسيك نيوزيلندا نيكارانموا النرويج	إفريقيا الجنوبية الاتحاد السوفياتي الأورغواي فنزويلا يوغسلافيا الدانمرك

المصدر: الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر ، 1996، ص49.

وقد تم إنعقاد المؤتمر تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وبعض المشاورات والمناقشات تم البحث في سبل وضع القواعد الرئيسية والظروف الملائمة للنظام النقدي والمالي الدولي .

الفرع الثاني- مؤسسات بريتون وودز:

المؤسسات المالية والنقدية الدولية أو مؤسسات بريتون وودز عبارة عن كيانات تعمل في مجال الاستثمار العام والتنمية، وهي ممولة للدول الأعضاء بها وتعمل على توفير التمويل والمعونة الفنية والمشورة في مجال السياسات والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم للحكومات في الدول كما تعمل على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار خاصة بالعالم النامي، وتتمثل هذه المؤسسات في كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

[1] Chehrit Kamel, **Histoire de la monnaie et de la finance**, M.L.P. éditions, Alger, 1999, P45.

2.1 صندوق النقد الدولي:

1.2.1 تعريف صندوق النقد الدولي:

هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 185 بلدا حاليا.

وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه – كما يتضح من اسمه – صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات .

2.1.2 – أهداف صندوق النقد الدولي:

حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للصندوق أهدافه على النحو التالي:[1]

– تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف ما بين الدول، الأمر الذي يعني إمكانية تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية دون حرية كل دولة.

– إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية.

– توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها في ظل الضمانات الضرورية وإتاحة الفرصة لإصلاح الاختلالات التي قد تصيب ميزان مدفوعاتها، وتقديم المعونة الفنية والمالية لهذه الدول[2].

[1] زينب حسين عوض الله، " **الاقتصاد الدولي** "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 112.

[2] محمد دويدار،" **الاقتصاد الدولي** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 182.

– توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل نمو التجارة العالمية.

– تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية، عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول إطار للتشاور والتفاوض فيما بينها لحل المشاكل النقدية الدولية.

للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف فان صندوق النقد الدولي يقوم بإمداد الدول بالعملات الأجنبية عن طريق بيعها لهم بعملاتهم الوطنية كي تتغلب على تلك الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات. كما يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق سياسة إعادة الجدولة بمعالجة ديون الدول التي تواجه صعوبات كبيرة في تسيير اقتصادياتها لمبالغ المدفوعات فهي عبارة عن مجموعة من التقنيات تهدف إلى الحصول على تخفيضات لمبالغ مدفوعات الدورية وذلك بتعويض وسيلة اقتراض بأخرى أكثر مرونة مع البقاء على أمل إلغاء جزء من هذه الاستحقاقات.

2.2– البنك الدولي:

1.2.2 – تعريف البنك الدولي:

هو أحد الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، اتفق على إنشائه مع صندوق النقد الدولي في المؤتمر الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأميركية في جويلية 1944 بحضور 44 دولة، وقد بدأ البنك أعماله في ماي 1964. يعمل في مقر البنك الدولي في واشنطن ثمانية آلاف موظف بالإضافة إلى نحو ألفين يتوزعون في مكاتب البنك في مختلف أنحاء العالم. يبلغ عدد الأعضاء في البنك الدولي 184 دولة حاليا، تصب مصالحها وآراؤها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة ومقرّه واشنطن، ولكي تصبح أية دولة عضواً في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يجب أن تنضم أولاً إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التحويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.

2.2.2. أهداف البنك الدولي: عندما تم تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في العام 1944 والذي هو أحد وكالات البنك العالمي[1]، كانت المهمة الرئيسية المحددة له حينذاك إعمار أوروبا، بعد ذلك بدأ تطبيق المبدأ القائل بضرورة عمل البلدان الغنية على تحسين المستويات المعيشية في البلدان الفقيرة، وفي العقود التالية تطور فهم المجتمع الدولي للعلاقات بين تخفيف حدة الفقر والنمو الاقتصادي، وبات يشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويمكن إبراز أهم أهداف البنك الدولي في النقاط التالية :[2]

- إعادة بناء اقتصاديات الدول الأعضاء بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية، وذلك بتوفير رؤوس الأموال للاستثمارات الإنتاجية سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- التشجيع على الاستثمار الدولي لتحقيق النمو وفقا للشروط التجارية في أقاليم الدول الأعضاء وتقديم المساعدات للتحول من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام، والعمل على ربط دول العالم الثالث باقتصاد السوق.
- تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء بهدف الوصول إلى مرحلة النمو المتوازنة للتجارة الدولية في الأجل الطويل والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات.
- إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض.

تستهدف قروضه وضماناته إلى إقامة وتطوير مشروعات البنية التحتية الأساسية في بلدان العالم الثالث وإلى إعادة هيكلة وتطوير القطاعات الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يقوم البنك الدولي بتزويد الدول الأعضاء بقروض متوسطة أو طويلة الأجل.

---

[1] بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير"**BIRD** "، يضم البنك الدولي وكالات أخرى وهي: مؤسسة التمويل الدولية"**IFC**"، المؤسسة الدولية للتنمية"**IDA**"، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار"**ICSID**"، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار"**MIGA**".

[2] مدني بن شهرة، "**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** "، مطبعة دار هومة، بوزريعة، الجزائر،2008، ص 67 ص67.

الفرع الثالث– السياسات التجارية لمؤسسات بريتون وودز:

يمكن إيضاح وجهة نظر هذه المؤسسات المالية الدولية إزاء السياسات التجارية لدول العالم خاصة منها الدول النامية، ولعل الاتجاه الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية يكمن في إلغاء أو تخفيض القيود التي كانت تعترض التجارة الدولية والاستثمارات، ولتحقيق هذا الهدف استعملت عدة آليات تمثلت في الإصلاحات في السياسات التجارية.

فمنذ أواسط الثمانينات هناك ترويجا متناميا لفكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا، وهذا في إطار دعوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان يعد بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية، كما يساهم في الاندماج الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية وهذا عن طريق إصلاحات اقتصادية وهيكلية بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق[1]، فضلا عن تحقيق مكاسب من التخصص واقتصاديات الإنتاج الموسع.

لقد اتخذت عدة بلدان نامية خطوات مهمة نحو تحرير أنظمتها التجارية مرتبطة بتبني برامج التكييف الهيكلي، وفي العديد من الحالات كان تحرير التجارة عنصرا مهما ضمن جهود التكيف المدعومة من برامج الصندوق والبنك الدوليين، فعلى سبيل المثال قلصت الكثير من البلدان النامية الحواجز غير الجمركية وأزالت الحماية عن الصناعات المحلية وقامت بترشيد هيكل التعريفات، ومن جهتها قامت بلدان أخرى بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السواء[2].

عموما دفعت برامج التكييف الهيكلي البلدان النامية إلى تبني سياسة الإنتاج الموجهة للتصدير بدلا من إحلال الواردات مرفقة بتبني سياسات تجارية ومالية مساندة وذلك رغبة منها في الاستفادة من رفع نصيبها في التجارة الدولية وجلب الاستثمارات الأجنبية وما يترتب عنها من نمو وتنمية لاقتصادياتها. لكن ما هو واضح أنه ستكون هناك حاجة أكبر من أي وقت مضى للمؤسسات المالية الدولية لتقديم النصح حول السياسات، ذلك أن البنك الدولي ووكالات التنمية الأخرى يمكن أن تقدم

---

[1] إبراهيم مرعى العتيقي، " **سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم** "، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص100.

[2] محمد حشماوي، "**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006، ص201.

النصح حول الاستراتيجيات الكلية للتنمية[1]، كما يستطيع صندوق النقد الدولي أن يساعد البلدان على صياغة وإدارة إطار طويل المدى للسياسات الخارجية.

الفرع الرابع – مسار تطور مراحل التجارة الخارجية في الجزائر:

تمثل التجارة الخارجية همزة الوصل بين الدولة والعالم الخارجي, لدى حرصت الدولة الجزائرية منذ السنوات الأولى للإستقلال على وضع هذا القطاع الحيوي تحت دائرة الرقابة، ولكن إبتداءا من سنة (1971) إنتقلت الدولة إلى إحتكاره ومع بداية الأزمة النفطية لسنة (1986)، والمشاكل الإقتصادية التي رافقتها، إضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية والشروع في الإصلاحات التي شهدها الإقتصاد الجزائري والتي مست جميع القطاعات، بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الإنفتاح الإقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق.

البند الأول: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية (1962-1970)

إلتزمت الدولة بمبدأ مواصلة العمل بالتشريعات الفرنسية, ما لم تكن مخالفة للسيادة الوطنية والذي تضمنه القانون رقم (166-62 المؤرخ في 1962/12/31م), حيث تقوم هذه التشريعات على مبدأ حرية الصناعة والتجارة الذي نادى به فلاسفة النظام الرأسمالي ومن بينهم الإقتصادي أدم سميت والذي يعود أساسه القانوني في الأصل إلى القانون المؤرخ في (1791/03/17)*.

تحققت فكرة الرقابة على التجارة الخارجية من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات والتي تمثلت في نظام الحصص والتجمعات المهنية للمشتريات, التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف ، وهذه الإجراءات كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية وبالخصوص الواردات.

[1] بيترس هبلر، "**جعل المعونة مجدية**"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 3، سبتمبر 2005، ص 13.

* **القانون المؤرخ في (1791/03/17)**: مشتق من المرجعية المذهبية للثورة الفرنسية, تعرف المادة السابعة منه مبدأ حرية الصناعة والتجارة على أنه يعني حرية كل شخص في التفاوض أو ممارسة المهنة التي يرغب فيها دون إكراه من الغير(سلطة عامة أو خاصة) لكن لا يعني ذلك حرية مطلقة وإنما مقيدة بقواعد الضبط العمومي المحددة في عناصر النظام العام من أمن, صحة عامة وسكينة.

أ- الرقابة من خلال تطبيق نظام الحصص:

طبقت الدولة هذا النظام بموجب المرسوم (188-63 المؤرخ بتاريخ 1963/05/16م) المتعلق بوضع الإطار العام لنظام الحصص بحيث يحدد المرسوم قوائم وعدد وطبيعة المنتجات القابلة للإستيراد حسب إحتياجات الإقتصاد الوطني ومتطلبات حماية الإنتاج الوطني[1].

حيث أن الجدوى من فرض إجراء نظام الحصص هو تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة مسبقا،فلا يحق للمستورد أن يستورد أية كمية تزيد عن الحصة التي تقدرها الدولة من خلال فترة زمنية معينة عادة ماتكون سنة مع إمكانية تحديد الناحية والمنطقة الجغرافية لمصدر الإستيراد. ونظام الحصص كان يهدف إلى الحد من إستيراد السلع الكمالية، بالإضافة الى أن السياسة التجارية للدولة كانت تعمل على توجيه عمليات الإستيراد نحو البلدان التي تربطها علاقات سياسية و إتجاهات مشتركة، والتي تعامل المنتجات الجزائرية بالمثل[2].

ب- الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء

بموجب المرسوم رقم (64-223 المؤرخ 1964/08/10م) تم إنشاء التجمعات المهنية للمشتريات (Groupments Professional Acheter)، وهي عبارة عن جمعيات للمستوردين الخواص تعمل تحت إشراف ومراقبة الدولة مهمتها وضع برامج الإستراد وتحديد الإتجاهات الخاصة بعملية الإستيراد وتتمتع بحق إمتلاك تراخيص التوريد وعقود الشراء التي تبرم لحساب الأعضاء وتأخذ هذه التجمعات المهنية خمسة فروع من أنشطة الإقتصاد الوطني [3] وتتمثل في: إستيراد منتجات الخشب ومشتقاته (Boimex)، إستيراد منتجات النسيج الصناعي والقطن (Gitexal)، استيراد منتجات الحليب ومشتقاته (Gairlac) وإستيراد المنتجات الجلدية ومشتقاتها (Gicp).

---

[1] جيلالي عجة،" **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر2007 ، ص30

[2] مصطفى خامد،" **واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها**"-دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة (2001-2014)- رسالة ماجستير، علوم إقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016 ، ص27.

[3] محمد الأمين زاهي، "**الإصلاحات الإقتصادية على التجارة الخارجية و إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التحليل المالي, جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر3،2009 ص38.

تخضع هذه التجمعات المهنية لرقابة الدولة ويتم ذلك حسب مستويين [1]:

- **المستوى الإداري:** يتم عن طريق الحضور الدائم لممثلي الوزاة الوصية على مستوى الإدارة، لضمان إحترام التطبيق الحسن للبرنامج العام للإستيراد الذي أعد من طرف الدولة، بالإشتراك مع مختلف الأجهزة المعنية بعملية الإستيراد (الجمارك, البنك المركزي, وزارة المالية) والتجمعات المهنية للشراء.

- **المستوى المالي:** يتم عن طريق عون محاسب مكلف من طرف الوزارة الوصية على كل تجمع والذي تعتبر مهمته متابعة وإتمام كل العمليات المالية.

كما أقامت الدولة مؤسسات وطنية في إطار عملية التأميم لسنة 1966 غرضها النهوض بالاقتصاد الوطني وإحلال الواردات للكف من الإستيراد الذي يكلف خزينة الدولة مبالغ ضخمة من العملة الأجنبية.

ت- الرقابة من خلال الرسوم الجمركية:

تم إنشاء نظام خاص بالتعريفة الجمركية* بموجب الأمر(404-63 المؤرخ في 1963/10/28) والذي يميز بين السلع المستوردة حسب طبيعتها من جهة (10 % تخضع لها سلع التجهيز والمواد الأولية، ما بين (5 % إلى 15%) تخضع لها منتجات نصف مصنعة، وما بين (15 % إلى 20%) تخضع لها المنتجات تامة الصنع, من هذا نلاحظ أن الجزائر عملت على تشجيع إستيراد السلع التجهيز والمواد الأولية وذلك من أجل إعادة هيكلة الإقتصاد والتصنيع معا، كما نلاحظ أنه بفرض رسوم جمركية مرتفعة على المنتجات تامة الصنع بهدف حماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات المستوردة، ومن جهة أخرى حسب الدولة الوارد منها، فقد وضعت الجزائر نظاما تفضيليا خصت به أربعة مناطق أساسية وكل منطقة وضعت لها تعريفة جمركية خاصة بها تعريفة لفرنسا، تعريفة

[1] فتيحة قشرو،" **استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل العولمة الإقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)**"، أطروحة دكتوراه, جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر3، 2017، ص07.

* **التعريفة الجمركية:** هي ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها الحدود الوطنية دخولا وخروجا, وفي الغالب تفرض هذه الرسوم على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق الحماية التجارية وناذرا ما تفرض على الصادرات.

جمركية تخص بها المجموعة الإقتصادية الأوربية من دون فرنسا، تعريفة الحق المشترك يتم تطبيقها على الدول التي تمنح الجزائر الدولة الأكثر رعاية، تعريفة عامة على باقي الدول[1].

ان التعريفة الجمركية لسنة(1963م) سرعان ما فقدت فعليتها الجمركية اذ من بين الاسباب في ذلك عدم تنوع تشكيلتها حيث صنفت التعريفات عل اساس الدول وليس على اساس السلع بالإضافة الى عرقلة تنوع الشركاء و تم اصدار تعريفة جمركية جديدة ، بموجب الامر رقم (68-35 المؤرخ في 02 فيفري 1968 م) و الهدف من راءها بناء اقتصاد مستقل و توجيه الواردات لخدمة الاستراتيجية الوطنية[2] و الحفاظ على القوة الشرائية للطبقات العامة و ذلك بتحقيق التوازن بين الطلب و العرض[3].

ث-الرقابة على الصرف : تم انشاء البنك المركزي في (13 /1963/10م) بغرض الرقابة على كل العمليات المصرفية و التحويلات الخاصة بالعملة ، و إبرام كل الصفقات التجارية مع الخارج من خلال وضع معدل واحد للصرف يتحكم في كل التقلبات النقدية في السوق الدولية ، و كان هدف الدولة من هذا هو تحقيق توازن في ميزان المدفوعاتو حسب دراسة محمود حميدات[4]... فرضت السلطات الرقابة على الصرف على أي عمليات تجارية و مالية مع دول العالم للحد من انتقال رؤوس الأموال إلى الخارج بكل حرية و ذلك بعد خروج الجزائر من منطقة الفرنك فرنسي .

تميزت مرحلة رقابة الدولة على التجارة بظهور مشاكل[5] والتي نجد منها غياب برامج للاستيراد من طرف المؤسسات المحتكرة للنشاط التجاري، تدني نوعية المواد المستوردة و عدم الاهتمام بخدمات ما بعد البيع ، الأمر الذي كلف المؤسسات الوطنية مبالغ مرتفعة نتيجة للممارسات البيروقراطية عند الاستيراد ، و هيمنة الشريك التقليد للجزائر على المبادلات التجارية نجد ان (60 %) من السلع

---

[1] غانم جلطي، " **ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع**"، رسالة ماجستير، علوم إقتصادية ، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر3 ،2001 ص50.

[2] زينب يعلي، " **تكور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2010-2000)**"، رسالة ماجستير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر3، 2012ص167.

[3] سلمى سلطاني، " **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية-حالة الجزائر-** ،رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر2003 ، ص40.

[4] محمود عبيدات،" **مدخل للتحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000، ص173.

المستوردة تأتي من فرنسا و (70%) من السلع المصدرة توجه إلى أسواقها . كما يشار إلى أن هذا الاستقرار في سعر الصرف كان ضروريا و خاصة في المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني، و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة .

البند الثاني : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971 -1989)

بدأت الجزائر في الانتقال تدريجيا نحو مرحلة جديدة يغلب عليها تكريس طابع الاحتكار، وهذا إبتداءا من منتصف سنة (1971) ، حيث تميزت هذه الفترة بمرحلتين ، مرحلة الاحتكار المسير من قبل المؤسسات الوطنية على حساب الدولة (1971-1977 م) ، و مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1989م) . بهدف تحقيق رقابة صارمة على التجارة الخارجية لاسيما الواردات ، و هذا الاحتكار تجسد عن طريق إصدار مجموعة من القوانين و المراسيم .

أولا : مرحلة الاحتكار المسير من قبل المؤسسات الوطنية لحساب (1971-1977م)

استكمالا للإجراءات المتعلقة بإحتكار التجارة الخارجية قامت السلطات الحكومية في (جويلية 1971م) بإصدار عدة تعليمات تمنح من خلالها المؤسسات العمومية حق الامتياز في إحتكار العمليات التجارية أو المنتوجات المتعلقة بنشاطاتها . و كان الهدف من هذا الإجراء تنظيم و ضبط أفضل للتدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي .

و قد نصت [1] المادة الأولى من الأمر (72-74) على إنشاء البرنامج العام للاستيراد ,كما تم خلال هذا الأمر إحداث موضوع الرخص الإجمالية لاستيراد و التفرقة بينت أنواعها في المادة الخامسة و تكون هذه الرخص لفائدة :

أ - **هيئات القطاع العمومي الحائزة على ميزة الإحتكار** : هذا النوع من الرخص يمنح للمؤسسات المستوردة لسلع الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الإنتاجي .

ب - الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط : رخص تستفيد منها المؤسسات العمومية غبر الحائزة على احتكار الاستيراد بغرض إستيراد مستلزماتها الإنتاجية و لإنجاز برنامجها الخاص بإنتاج و دعم المشاريع المخططة التي تتولى مسؤوليتها.

[1] **الجريدة الرسمية** 1974 ص21.

ث- الرخصة الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع الخاص : لا تمنح هذه الرخص إلا لمؤسسات القطاع الخاص الهامة التي تطبق برنامجا سنويا للتموين، أي المؤسسات التي تساهم في رفع و تطوير الاقتصاد الوطني .

أما فيما يخص الصادرات أن الأمر (11-74) الصادر بتاريخ (30جانفي 1974م) ، يؤكد و يكرس الحرية في ممارسة هذا النشاط و يمنع الاحتكار من قبل المؤسسات إلا فيما يخص المنتجات المحددة من طرف السلطة المعنية حيث خلق هذا التقسيم جوا من الفوضى ، إذ يمكن أن يتم إستيراد نفس السلعة من طرف مؤسسة بغرض الإنتاج و أخرى بغرض التوزيع ، و هذا ما يؤثر على القدرة التفاوضية للمؤسستين الوطنيتين، لان التفاوض يتم بصورة فردية مع المصدرين الأجانب مما ينعكس على أسعار المنتجات المستورة فوجد آنذاك في السوق الوطنية منتوج مستورد بأسعار مختلفة بسبب تباين أسعار الحصول على هذا المنتوج من الخارج .

ثانيا : مرحل إحتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1989 م)

عززت الدولة الجزائرية موقفها الاحتكاري بشكل جيد فيما يخص نشاطات التجارة الخارجية ، و ظهر ذلك في قانون (02-78 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978 م) . و الذي نص على : " أن تسيير الواردات و الصادرات من مهام الدولة " و حسب الميثاق الوطني الذي يقرر ما يلي : "إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية يشكل مكسبا ثمينا لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية و توجيهها حسب ما تمليه المصلحة الوطنية ، و أن ممارسة هذا الاحتكار و كذا طرق تنظيمه و تسيره ينبغي أن تكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تظهر في سيره و القضاء على التعقيدات البيروقراطية و ضمان التموين السليم لاقتصاد الوطني بأقل التكاليف ".

كما أن الدستور قد نص على مبدأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، فأصبحت عمليتي التصدير و الاستيراد م إختصاص الدولة و تهدف من هذا الاحتكار في إطار النظام الوطني للتخطيط إلى تكييف إجراءات ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية لتحقيق ما يلي:(دليل الجزائر، 1989 ، ص210 ص 211).

- تنظيم الاختيارات و الأولويات في المبادلات الخارجية .
- تشجيع وتطوير و تكامل الإنتاج الوطني.

- تنظيم دخول المؤسسات العمومية و الخاصة إلى الأسواق العمومية .

حسب ما جاء في قانون (02-78)* ، اتجهت الدولة نحو تأميم قطاع التجارة الخارجية و تأكيد احتكارها سعيا منها لتحقيق جملة من الأهداف ، ومن بينها حماية الاقتصاد الوطني ، تنويع العلاقات مع الخارج ، إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير ، مراقبة حركة رؤوس الأموال ، تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية ، و ضمان حقيقي لنقل التكنولوجيا وحسب المادة الأولى من نفس القانون فان عمليتي استيراد وتصدير البضائع و السلع و الخدمات بجميع أنواعها من إختصاص الدولة وحدها ، و هذا يعني أنه لا يجوز إبرام العقود والصفقات الخاصة باستيراد أو تصدير مع المؤسسات الأجنبية إلا من قبل الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها.

و بعدها في سنة (1986م) وقعت الأزمة البترولية حيث انخفضت أسعار البترول مما إنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني و على ميزانية الدولة ، مما إضطر إلى إصدار تعليمات تحفيزية في قانون المالية لسنة (1986م) المتعلق بالإعفاء الضريبي [1].

و في (24 ديسمبر 1986م)، تم إصدار المرسوم (89-46)المتعلق بدعم و ترقية الصادرات (AMIPEX) و فتح حسابات للمصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل (EDAC). بالإضافة إلى إصدار العديد من المراسيم و التعليمات من أجل ترقية الصادرات الجزائرية. بعدها شرعت السلطات بالقيام بالعديد الإصلاحات الاقتصادية. ترافق ذلك مع صدور قانون (29-88)*، الذي يكرس إحتكار الدولة للتجارة الخارجية . و الذي نص على أن ممارسة الإحتكار يكون عن طريق الوكالات التي تمنحها الدولة للأعوان و الهيئات العمومية و المجموعات ذات المصالح المشتركة .

وتماشيا مع القانون المذكور أعلاه تم إصدار المرسوم رقم (167-88)[2] الذي يحدد شروط برمجة المبادلات الخارجية للسلع و الخدمات سواء عند الاستيراد أو التصدير و يحدد كيفية إيجاد الميزانيات بالعملة الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية.

---

* **القانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فبراير 1978م:** المتضمن تأميم التجارة الخارجية

[1] محمد حشماوي،" **التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الإهتمام بحالة الجزائر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية ، الجزائر 1994,ص169.

* **القانون 88-29 المؤرخ في 19 جويلية 1988م:** المتعلق بممارسة إحتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة.

[2] **الجريدة الرسمية رقم 36:** المادة الأولى من المرسوم 88-167 الصادر بتاريخ06 سبتمبر1988م,ص72.

تميزت مرحلة إحتكار التجارة الخارجية في الجزائر بتطبيق الحماية على الاقتصاد الوطني و التحكم في قطاع التجارة الخارجية بإعتباره قطاع إستراتيجي محرك لعجلة التنمية الاقتصادية ، غير أنها لم تتمكن من الوصول إلى الأهداف المرسومة ضمن المخططات التنموية، و بهذا تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية وأنواع الإجراءات التعسفية التي عطلت برامج التنمية اللازمة وفشلت دون النهوض بالاقتصاد الوطني .

البند الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية (2009-1989م)

لقد عملت الجزائر على فرض الإحتكار على التجارة الخارجية في الفترة السابقة حفاظا على السيادة الوطنية، لكن أزمة النفط في منتصف الثمانينات كشفت عن سلبيات نظام الإحتكار الذي أفرز ظاهرة ندرة المواد الأساسية ونقص المواد الأولوية الضرورية لإستمرار عمل المصانع والتبعية للخارج خصوصا في مجال السلع الغذائية وسلع التجهيز الصناعي مما أدى إلى انتهاج سياسة تجارية جديدة ظهرت معالمها بصدور القانون رقم (29-88) المتعلق بممارسة الدولة لإحتكار التجارة الخارجية، الذي يهدف إلى ترقية الصادرات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيض فاتورة الاستيراد وتشجيع التعاون الاقتصادي الدولي.

وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية تم تكريس مبدأ تحرير التجارة الخارجية تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية وقد تم التأكيد على كسر الاحتكار في قانون المالية التكميلي لسنة (1990م) الذي سمح للمتعاملين الاقتصاديين القيام بعمليات التجارة المتعلقة بالسلع والخدمات باستثناء قائمة المحظورات المحددة من طرف وزراة التجارة، إلا أن هذا القانون قيد التجارة الخارجية لأنه إقتصر على فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين -الوكلاء المعتمدين وتجارة الجملة- وأكد على ضرورة توفر رصيد معين من العملة الصعبة لتسديد قيمة السلع المستوردة, كما أنه يقيد نشاط الوكلاء وتجار الجملة بموافقة بنك الجزائر وليس وزارة التجارة وهذه الموافقة تقتضي الإلتزام بالإستثمار مستقبلا في مجال إنتاج السلع والخدمات وأصبح تحرير التجارة الخارجية خاليا من هذه القيود بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم(91-173) المؤرخ في(1991/02/13م) المتعلق بشروط التداخل في التجارية الخارجية، الذي سمح بحرية الاستيراد والتصدير لكل متعامل طبيعي أو معنوي سواء كان مقيما أو غير مقيم في الجرائر دون قيد أو شرط باستثناء شرط وحيد، والمتمثل في التوطين البنكي الذي يتطلب تمرير كل عملية تجارية عبر البنك تجاري معتمد لدي بنك الجزائر.

ولقد سعت الجزائر إلى القيام بتحرير التجارة الخارجية على مراحل حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي [1].

أولا: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية :

لقد أقر قانون المالية التكميلي لعام (1990م) الصادر بتاريخ (07 أوت 1990م) لأول مرة منذ تكريس الإحتكار على التجارة الخارجية مبدأ تحريرها، إذ أصبح إستيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف أمر مسموح به للمتعاملين الخارجيين الذين يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر، وهذا بفضل قانون النقد والقرض الذي صدر في(14 افريل 1990م) وأصبح لكل متعامل اقتصادي مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في إستيراد السلع لإعادة بيعها ولمستوردي البضائع الحق في الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الرسمي وهذا حسب الأنظمة(02-90، 03-90، 04-90) التي أصدرها بنك الجزائر في سبتمبر (1990م). كما أدى هذا التنظيم إلى إلغاء الإجراءات التنظيمية المتعلقة بحسابات المصدرين بالدينار القابلة للتحويل ، كما ألغيت جميع القيود على تراخيص الإستيراد بالرغم من أن بعض الواردات ظلت خاضعة للرقابة الإدارية بسبب قيود التجارة المحلية .

وخلال عام (1990م) بخصوص الصادرات تم تطبيق نظام حصر العملات الأجنبية بنسبة (100%) لأغلب الصناعات والخدمات, كما تم تخفيض هذه النسبة إلى (50%) بالنسبة لمصدري المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد ونسبة (20%) بالنسبة للسياحة وإنتاج الخمور,و(10%) بالنسبة لخدمات النقل وخدمات التحويل والضمان الإجتماعي. كما أنه يمكن للمؤسسات العمومية المصدرة في إطار هذه الآلية أن تحتفظ بمكتسباتها من العملات الأجنبية. و إستعمالها لتمويل وارداتها ضمن إطار البرنامج العام للإستيراد. غير أن هذا النظام لا يطبق على المؤسسات التي تعمل في مجال المحروقات أو في قطاع المناجم. وفي عام (1992م) أدى تجدد الإختلالات المالية إلى قيام السلطات بإعادة القيود على النقد الأجنبي مع تجديد الحظر على الوردات ، كما بدأت السلطات في تطبيق قواعد صارمة على التمويل بحيث تخضع العملات التي قيمتها أكثر من (100000 دولار) لموافقة اللجنة الخاصة وتمول من الإحتياطات الرسمية للنقد الأجنبي .

[1] عائشة قادري،" **الذكاء الإقتصادي وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات**"، دراسة حالة مؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة بالجزائر– أطروحة دكتوراه, تخصص الذكاء الإقتصادي وإدارة الأعمال, جامعة بشار,الجزائر,2021ص71-72.

ثانيا : مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية :

لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية إبتداء من عام (1994م) إجراءات واسعة التحرير التجارة الخارجية، وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الإقتصاد الوطني للإنفتاح أكثر على العالم الخارجي, من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الدولية ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات الاجنبية وكذا في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تم ذلك من خلال التعليمة (20/94) المؤرخة في (12 افريل1994م) والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصدرها بنك الجزائر وإعادة الإعتبار للبنك التجاري كمصدر رئيسي لتمويل التجارة الخارجية، وبالتالي تم تجسيد حرية الحصول على العملة الصعبة لكل المتعاملين الاقتصاديين الحاملين لسجل تجاري, في حدود الإحترام التام للتنظيم المتعلق بالتجارة الخارجية والصرف، حيث يجب على البنوك المعتمدة التأكد من أن للمستورد القدرة المالية الكافية أو الضمانات الملائمة تسمح بتسديد الواردات. وقد تم بموجب هذه التعليمة إلغاء كل الأحكام المخالفة السابقة لاسيما تلك الواردة في التعليمة رقم (92-58) المؤرخة في (أكتوبر 1992م). ولزيادة الإنفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية ، في عام (1996م) إنخفضت من (60% إلى 50%) على التوالي ثم إلى(45% في أول جانفي 1997م).

وبالنسبة للصادرات فإنها تخضع عمليات التصدير في مجال المحروقات, المواد المنجمية إلى أحكام خاصة تعزز ممارسة إحتكار الدولة ، أما خارج المحروقات المبدأ العام هو حرية التصدير مع بعض الإستثناءات ذات طابع محدود ويتوجب على المنتجون المصدرون من إنتاجهم الخضوع لمعاينة بنكية عبر الحدود، كما يسمح بإبرام عقود يتم تسديدها في(120يوم) من يوم عرض السلعة, ويكون بالعملة الصعبة في بنك معاين أو معتمد, كما يستفيد المصدرون بمردود(50%) من العملة الصعبة للمنتج .

ومن أجل تجسيد مبدأ الحرية في القوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية الجزائرية تم إصدار الأمر رقم(04-03 المؤرخ في 19 جويلية2003م), والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع وتصديرها.

ويعد هذا القانون الأول في هذا المجال منذ قانون عام (1978م)، والذي كان ينظم التجارة الخارجية في ظل النظام الإشتراكي، حيث نصت المادة الثانية منه في الفقرة الأولى* على انه " تنجز عمليات إستيراد المنتوجات وتصديرها بحرية ".

ثالثا: ميكانيزمات ترقية الخارجية الجزائرية تسعى السلطات الحكومية إلى ترقية التجارة الخارجية، ويكون هذا من خلال وجود ميكانيزمات، من أهمها تكاثف الجهود الدويلة مع توفير هيئات دولية تدعم التجارة الخارجية وتوفير نظام معلوماتي للتصدير .

الفرع الخامس: ترقية التجارة الخارجية في ظل الجهود الدولية

قامت الدولة الجزائرية بإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم وذلك من أجل تنمية وترقية التجارة الخارجية .

1.5- ميثاق الاتحاد المغاربي (UMA) : صادقت الجزائر في (01افريل 1989م) على ميثاق الإتحاد المغاربي(UMA)، يتم الإندماج بموجبه على أربع مراحل:(تكوين منطقة للتبادل الحر، إتحاد جمركي، سوق مشتركة، إتحاد إقتصادي) والهدف يكمن في توسيع السوق الوطني إلى مستوى المغرب العربي عن طريق التوسيع في المبدلات التجارية البينية مغاربية يظهر كوسيلة للتنمية، التي تعطي إمكانية لتحرير السلع, الخدمات وعوامل الإنتاج، وخاصة تقوية القدرة التفاوضية بإتجاه العالم الذي أصبح يعج بالتكتلات الإقتصادية.

2.5- الإتحاد الإفريقي : تم التوقيع على ميثاق الإتحاد الإفريقي عام (1991م) في أبيدجان "نيجيريا", هذا الميثاق وضع لغرض إحداث إندماج إقليمي على المدى المتوسط في عدة مراحل:

* تعزيز المجموعة الإفريقية الإقليمية (05أعوام).
* إنشاء منطقة التبادل الحر على مستوى كل مجموعة إقليمية (10أعوام).
* إحداث توازن وإنسجام للأنظمة التعريفية بين المجموعات الفرعية(عامين).
* سوق إفريقي موحد(04أعوام).
* المجموعة الإقتصادية الإفريقية.

* **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:** الأمر رقم 03-04 مؤرخ في 19جمادى الأول عام 1424هـ الموافق ل19يوليو 2003م, يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع وتصديرها(الجريدة الرسمية),العدد 43,الصادرة بتاريخ 20يوليو 2003م ص34.

3.5- الإتفاقية التجارية بين الجزائر والأردن : تم التوقيع على إتفاقية التعاون التجاري الجزائري الأردني في (19 ماي 1997م) بالجزائر العاصمة والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم(98-252 المؤرخ في 1998/08/08م) ، والتي دخلت حيز التنفيد في (1999/01/13 م) وستند إتفاق التعاون التجاري الجزائري الأردني على منح الإمتيازات في الرسوم الجمركية والضريبية بمعادلة هذه الاخيرة.

4.5- اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية : تدرج هذه الإتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض إنشاء "منطقة إزدهار مشتركة" على المدى الطويل. تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا "إسبانيا" في شهر افريل (2002 م) لا تنحصر على إنشاء منطقة تبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك الجوانب الاقتصادية (الفرع التجاري, التعاون الاقتصادي, والمالي التدفقات الاستثمارية) والجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية الضرورية للتنمية المستدامة. وتتمثل أهمية هذه الإتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة (60%) مع المجموعة الأوروبية .

ودخلت إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في(01 سبتمبر 2005م) ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به السلطات الحكومية بشأن هذا الملف من خلال إقامة لجنة دائمة مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذها، تشرف عليها وزارة الخارجية بتاريخ (30 ديسمبر 2004م)، وإقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة وإقامة منطقة التبادل الحر في هذا الإطار بتاريخ (23 أوت 2005م), والتي تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

5.5- مساعي الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة : أبدت الجزائر عام (1987م) نيتها في الإنظمام لنظام التجارة المتعددة الأطراف، أين قدمت الجزائر طلبا من أجل الإنضمام إلى الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة في(27أبريل 1987م)، ولم يتم الرد على هذا الطلب وتتمتع الجزائر بصفة عضو غير مشارك أو منتدب في الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة لكونها حديثة الإستقلال طبقا (للمادة 26) من هذه الإتفاقية. غير أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعرف عدة صعوبات:

✓ الصعوبة الأولى تأتي من ضرورة تكييف المنظومة التجارية الجزائرية بالتدريج مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة والتي تترجم بتحولات عميقة ثم الإلتزام ببعضها على مستوى مجموع المنظومة الإقتصادية.

✓ الصعوبة الثانية تتعلق بضآلة المنافسة الداخلية والتي يمكن أن تؤدي إلى إختلالات كبيرة على الإنتاجية والتي تذهب إلى حد تهديد المؤسسة والنشاطات.

6.5- الإتفاق التجاري بين الجزائر وتونس : إنطلقت الدول منذ عام(2008م) في بعث منطقة للتبادل الحر من خلال إمضاء إتفاق تجاري لم تتم المصادقة عليه إلا في عام (2010م). وبمقتضى ذلك الإتفاق فإن عدة منتجات أصبحت تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخولها تراب البلدين. ويعتبر سريان مفعول تلك الإتفاقية التجارية التفاضلية بداية شهر (مارس 2014م)، تقدما في بناء الفضاء الإقتصادي المغاربي .

الفرع السادس: هيئات دعم التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات : إعتمدت السلطات الجزائرية في تنظيم وتأطير قطاع التجارة الخارجية على إنشاء وإستحداث مؤسسات إقتصادية تشرف على تسيير وتحسيين الإجراءات المتعلقة بعمليات التبادل مع الدول الأخرى، بحيث تعمل تنمية وتطوير الصادرات الغير نفطية ويسهر كذلك على تطبيق السياسات الحكومية في جال تنويع الصادرات ومن بين هذه المؤسسات نذكر مايلي:

1.6- وزارة التجارة في إطار ترقية المبادلات التجارية الخارجية : تعتبر وزارة التجارة أحد الدوائر الحكومية المكلفة بالإشراف على تسيير ومتابعة قطاع التجارة الخارجية بالإضافة إلى ترقية ومتابعة المبادلات التجارية الدولية, وتزامنا مع التوجه نحو تحرير هذا القطاع عرفت هذه الوزارة عدة تغييرات في مهامها أساسها ما ورد في المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي(207/94) الصادر بتاريخ (16 جويلية 1994م)[1]. ولضمان نجاح كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة فإنها تأخذ في مهامها تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف, والمساهمة في إعداد الإتفاقيات التجارية والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها وإعطاء الأولوية للصادرات وبعث الإنتاج الوطني من السلع والخدمات إلى الخارج, ووضع نظام معلومات للعلاقات والمبادلات الخارجية، والتنشيط بالترابط مع الهياكل المعنية. الخدمات الموضوعية قرب

[1] **الجريدة الرسمية الجزائرية**،1994، ص 06.

الممثليات الدبلوماسية للجزائر والمكلفة بالشؤون التجارية الخارجية، وتشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية والمساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية والقانونية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية والسهر على التسيير النشيط للميزان التجاري الإجمالي.

من خلال هذه المهام تلعب وزارة التجارة عدة أدوار في تسيير وترقية ومتابعة المبادلات التجارية الخارجية ولضمان نجاح هذه المهام فهي تمتلك هيئتين الأولى خاصة بالإدارة العامة للتجارة الخارجية والهيئة الثانية لها مهام تحت سلطة الوزارة هي ديوان ترقية التجارة الخارجية لتسيير المبادلات التجارية الخارجية.

2.6- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات(CAGEX) : أنشئت الشركة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (205/06) المؤرخ بتاريخ(05 جوان 1996م), حيث كان تأمين وضمان الصادرات يتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة مثل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة, وبعدها تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية سنة(1996م)، تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات.

وضعت كإستراتجية جديدة من السلطات الحكومية للتقليل من الإرتباط شبه الكلي بمبيعات البترول والغاز في الأسواق العالمية, وتم إعتمادها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم (235/96) الصادر في(1996/07/02م) طبقا للمادة الرابعة من الأمر رقم(96/06) الصادر في (1996/01/10م) المتعلق بتأمين القرض عند التصدير والمحدد للشروط التي يمكن للصدرين فيها من أن يستفيدو من هذا النوع من الخدمات. وهي شركة أسهم ذات رأس مال يقدر ب(250 مليون دج) موزعة بصفة متساوية بين (05 بنوك 05 شركات تأمين), وتتمثل مهمة هذه الشركة في ضمان القرض, بجمع وإستحداث المعلومات لتخفيف أهم المخاطر التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية التي يواجهها المصدرين كعدم القدرة على التسديد وعدم تقبل المشتري السلع أو الخدمات التي طلبها من المصدرين, بالإضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية وإستكشاف أسواق جديدة.

3.6- الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX): أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم (96/327) المؤرخ بتاريخ (1996/10/01م), وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية مستقلة ماليا، وضع تحت وصاية وزارة التجارة وتحدد المادة الرابعة المهام الأساسية لهذا الديوان منها إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق الدولية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها وتكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات، لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية ووضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات مع إنجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية وتطوير الإستراتجية الخاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية، مع إحياء البرامج الخاصة بالتبادلات التجارية .

وفي سنة (2004م) تم تحويل الديوان إلى وكالة, طبقا للمرسوم التنفيذي رقم(04-174 الوؤرخ في12 جوان2004م) يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهي مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة التجارة وقد كلفت هذه الوكالة بالمساهمة في تطوير المنتجات المحلية وتنويع الصادرات الجزائرية من خلال المهام المكلفة بها، يتمثل أهمها في المشاركة في وضع إستراتجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات، وتحليل ودراسة الأسواق العالمية وإعداد دراسات إستشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية، مع وضع نظام رصد ومتابعة حول الأسواق الخارجية وتداعياتها على المبادلات التجارية للجزائر.

4.6- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX) : الغرض منها التعريف بالمنتوج الجزائري، وإنشاء الديوان الوطني للأسواق والتصدير(ONAFEX) طبقا للأمر (71/61 المؤرخ بتاريخ 05أوت 1971م)، الذي يقوم بتنظيم وتنشيط الأسواق والمعارض والتظاهرات الأخرى ذات الطابع الإقتصادي والتجاري التي كانت تتم في الجزائر وخارجها. وتم إنشاء الديوان الوطني للأسواق والتصدير بعد الحل المتلاحق لكل من الديوان الجزائري للتنشيط التجاري سنة (1974م)، والمعهد الوطني للتجارة الخارجية سنة (1978م) وقد وضع تحت الوصاية لوزارة التجارة في (06نوفمبر 1989م), وبعد إجتماع ومداولات الجمعية العامة للمساهمين في الديوان تم تقرير إسم الديوان في تاريخ(24 ديسمبر 1990م) ليصبح الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير, وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي شركة بالأسهم برأس مال قدر ب(630مليون دج وتوظف 500عامل).

ويأتي الديوان لتحقيق هدف تنمية النشاطات التجارية[1] أهمها: ترقية الصادرات الجارية نحو الخارج بكل الطرق الممكنة، كدراسة السوق، تقديم المعلومات العامة والوثائق الإشهارية وتشجيع المتعاملين الإقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة للتصدير من حيث النوعية، الكمية وتخطيط عمليات التصدير مع تزويدهم بمختلف المعلومات والإستشارات لحل مشاكلهم، بالإضافة إلى ضمان التنسيق بين المتعاملين المكملين لعملية التصدير (البنوك, شركات التأمين, شركات النقل،أعوان العبور ،مصالح الجمارك).

5.6- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) : أنشت بموجب المرسوم التنفيذي رقم (93/96) المؤرخ بتاريخ(03 مارس 1996م)، والمتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة[2]،والغرفة عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتتكون من(21غرفة محلية) مجهزة بإختصاص وطني ولها دور في تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية ومواكبة المؤسسات الأجنبية في الجزائر والمؤسسات الجزائرية في الخارج ، تتمثل بعض مهامها حسب المادة السادسة في: تنظم كل التظاهرات الإقتصادية مثل المعارض والملتقيات التي تهدف خاصة إلى ترقية النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها، وتزود المستثمرين الأجانب والجزائريين بكل المعلومات والمعطيات المطلوبة. وأنها تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتنميتها مع المبادرة بالمشاركة في التظاهرات الإقتصادية الوطنية أو الدولية بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة، إضافة إلى توطيد العلاقات وعقد إتفاقيات تعاون ومبادلات تعاونية مع المؤسسات الأجنبية المماثلة, والعمل على تحقيق كل عملية من الممكن أن تساعد في ترقية المنتجات والخدمات الوطنية.

[1] **الجريدة الجزائرية الرسمية**،1987، ص 241.

[2] **الجريدة الجزائرية الرسمية**،1996، ص11.

6.6- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(ALGEX) : تعد هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تم تأسيسها سنة (2004م) بموجب المرسوم التنفيذي رقم(04-174) المؤرخ في(12 أوت 2004م), من أهم مهامه:

* تعتمد الوكالة سياسة توسع المبادلات التجارية والإندماج الدولي، مع أن الوكالة تتكفل بالمشاركة في تحديد إستراتجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانيا بعد الموافقة عليها من طرف السلطات المعنية.

* تسيير آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة، وتحليل ودراسة الأسواق العالمية وإعداد دراسات إستشرافية شاملة حول الأسواق الخارجية.

* إعداد تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات مع وضع وتسيير نظام إعلامي إحصائي شامل حسب القطاعات وحول القدرات الوطنية للتصدير إتجاه الأسواق الخارجية.

* وضع نظام رصد ومتابعة حول الأسواق الخارجية وتداعياتها على المبادلات التجارية للجزائر، وإعداد ونشر مطبوعات متخصصة وأخرى مناسباتية متعلقة بالتجارة الخارجية.

* مرافقة وتأطير مشاركة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين في مختلف التظاهرات الإقتصادية، المعارض، والصالونات المتخصصة التي تنظم في الخارج. كما يمكن لهذه الوكالة أن تضمن تنظيم نشاطات مدفوعة في مجال التحسين والتكوين في تقنيات التصدير وقواعد التجارة, وكل الخدمات الأخرى في مجال المساعدة أو إعداد دراسة الخبرة للإدارات والمؤسسات ذات العلاقة مع مهام الوكالة.

7.6- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين(ANEXAL) : أنشئت هذه الجمعية في نفس مقر الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية بموجب القانون رقم(31/90) في (2011/06/10م)، من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، وتسهيل الإجراءات المرتبطة بالتصدير الجزائري وتتمثل مهامها حسب هذا القانون فيما يلي:

- جمع أكبر عدد ممكن من المصدرين الجزائريين .
- حماية المصالح المعنوية والمادية للمصدرين على المستوى الوطني .
- المشاركة في وضع برامج لترقية الصادرات.
- المساندة في تحسين وسائل الإنتاج لتطوير القدرة على التصدير وتبادل الخبرات بين مسؤولي المؤسسات.

الفرع السابع : نظام المعلوماتي"SALIMEX"– معلومات حول الأسواق الخارجية

تعتزم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(CACI,2020), إنشاء منصة مختصة في خدمات المعلومات حول الأسواق الخارجية تحت تسمية "SALIMEX"، أو النظام الجزائري للمعلومات حول الأسواق الخارجية حيث تستند هذه الخدمة على تكنولوجيا الإعلام والإتصال بالإضافة إلى المعلومات الاقتصادية التي توفرها السفارات الجزائرية بالخارج.

ويهدف النظام"**SALIMEX**" لتوفير أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية للبلدان من أجل تسهيل عملية دراسة والولوج لهذه الأسواق من طرف المستخدمين والمصدرين الجزائريين بصفة خاصة. كما سيعمل النظام على توفير المعلومات اللازمة للمؤسسات والمنظمات الجزائرية التي تعمل على دعم الصادرات خارج المحروقات, فيما يخص العلاقات الثنائية للجزائر على المستوى الاقتصادي والتجاري. وأن نظام "**SALIMEX**" يعمل أساسا على دعم وتوجيه المصدرين الجزائريين خلال عملية البحث وتحديد المعلومات المطلوبة حول الأسواق الخارجية خصوصا وأن المصدرين والمستخدمين الجزائريين يتجهون غالبا إلى إستعمال مواقع حكومية لدول أجنبية للحصول على أجوبة لإنشغالاتهم وتساؤلاتهم التي توفر قدر من المعلومات المرجوة.

ويكمن الغرض من إنشاء نظام"**SALIMEX**" في تحسين خدمات المعلومات المقدمة من طرف جهاز دعم ومساعدة المصدرين حول الأسواق الخارجية, من خلال إنشاء نظام معلوماتي ونظرة تجارية على الأسواق بمشاركة كل من المصالح الاقتصادية لممثلي الدبلوماسية في الخارج وبالتركيز على إستعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال وإنشاء نظام الرصد المعلوماتي.

هذا نظام "**SALIMEX**"، صمم كونه شبكة تواصل داخلية تربط بين المصالح الاقتصادية للسفارات بالخارج والشبكة المتواجدة لدى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة, بحيث تعمل المصالح الاقتصادية تلك على جمع المعلومات عن البلد بالإستناد إلى أطر محددة مسبقا. وبعد التأكيد على البيانات تنقل على الشبكة وفقا للإجراءات المحددة وتقوم الغرفة على مستوى الخلية المشغلة لنظام"SALIMEX" بتلقي جميع البيانات وتحليلها قبل التأكيد على الصيغة النهائية التي تنشر على الموقع الإلكتروني للشبكة, للإطلاع وتصفح المعلومات من طرف جميع رواد الأنترنت بشكل مجاني وبكل حرية ما عادا بعض الخدمات التي تخصص لفئة المصدرين الجزائريين المسجلين مسبقا.

خلاصـــة الفصـــل:

لقد تبين من خلال هذا الفصل عند استعراض ماهية وأهمية التجارة الدولية في الجزء الأول منه أن هناك اتفاق شبه كلي على مدى أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، بالإضافة الى دورها الفعال في ترقية الصادرات ونشر المعرفة التكنولوجية بين الدول وهذا ما لمسناه في المبحث الأول من خلال دراسات ونظريات مختلف مدارس ورواد التجارة الدولية. أما في المبحث الثاني والذي خصص لدراسة تطور السياسات التجارية فقد تبين أن هذه السياسات والأساليب تتغير استخداماتها تبعا لظروف التطور التاريخي للاقتصاد القومي وعلاقته ببقية الاقتصاديات، حيث في البداية وجدنا أن حرية التجارة الدولية هي التي كانت سائدة خاصة في حقبة الثورة الصناعية، لكن سرعان ما أعادت العديد من الدول توجيه سياساتها التجارية نحو الحماية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، ثم وبانتهاء هذه الحرب والى ما بعد الحرب العالمية الثانية تلونت السياسات التجارية ما بين الحماية والحرية تبعا لظروف كل دولة وحاجياتها وهذا كان مجمل ما تم التطرق له في المبحث الثاني. وبخصوص الجزء الثالث من هذا الفصل فقد تم التطرق من خلاله الى نظرة المؤسسات الاقتصادية الدولية والاقتصاد الإسلامي الى سياسات التجارة الدولية، حيث تبين أن هذه المؤسسات تدعم وبشكل كبير سياسة الحرية التجارية ولو على حساب الحلقات الأضعف في التبادل التجاري، بينما يحث الاقتصاد الإسلامي على تبني سياسة الحرية التجارية في ظل ضوابط الشرع الإسلامي دون إغفال سياسة الحماية التجارية وذلك في أطر معينة بقدر ما تحمي به الدولة نفسها من الممارسات المجحفة وغير العقلانية من الدول الأخرى.

وبالرغم مما ترمي اليه وتطالب به المؤسسات الدولية وبالخصوص منظمة التجارة العالمية من انتهاج لسياسة الحرية التجارية من أجل ترقية التبادل التجاري الدولي، إلا أن الحمائية التجارية لم تستبعد بصفة نهائية سواء ما تعلق بأساليب الحماية التقليدية متمثلة في الحواجز التعريفية، أو ما يصطلح عليه بالأساليب **الحمائية الجديدة** والتي سوف تكون محل الدراسة في الفصل القادم بسبب ما أصبحت تشهده من أهمية متزايدة في اقتصاديات التجارة الدولية.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للشراكة الأجنبية

تمهيـد الفصــل:

إن التغيرات الاقتصادية العالمية والتوجه الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل في العولمة، واشتداد حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية يفرض تفاعل الاقتصاديات المختلفة "متقدمة أو نامية" مع هذا التوجه الجديد، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ناميا يجب أن يبحث عن الكيفية المثلى التي تجعله يتعامل مع هذه الظاهرة والاستفادة منها. الانشغال الذي يطرح هو كيف يمكن تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمواجهة هذه المنافسة؟، ولعل الإجابة تكمن في إيجاد استراتيجية تسمح بتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحقيق تنافسيتها، وعليه يمكن اعتبار صيغة الشراكة الأجنبية من أنسب الصيغ التي تسمح بتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن طريق الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية والتعاون معها مما يسمح باعتماد المعايير الدولية، سواء تعلق الأمر بالمردودية، الانتاجية، الجودة ومن ثم إمكانية تأهيلها.

ولإبراز ذلك سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول : الأدبيات النظرية و ماهية الشراكة الأجنبية

تعتبر الشراكة الأجنبية فرصة هامة تفتح الطريق على مصادر جديدة للربح والتطور، فتكتسب المؤسسات الاقتصادية من خلالها الخبرة والتكنولوجيا التي تستطيع تطبيقها فعليا خارج المشروع المشترك، فهي بذلك تمثل ممرا ضروريا للمؤسسات الاقتصادية للمحافظة على بقائها في السوق ومواجهة المنافسة، والشراكة لا تحمي المؤسسة فقط من الزوال بل تمكنها من التصرف بحرية ومرونة.

كما إن فكرة الشراكة الأجنبية قد صاحب التغيرات الحاصلة في مختلف اقتصاديات الدول و أصبحت هذه الشراكة تشكل عاملا أساسيا في تطور و تنمية المؤسسة الإقتصادية خاصة بالنظر إلى التطور السريع للمحيط العام للاقتصاد الدولي الذي تعيش فيه هذه المؤسسات ، و يمكن تقديم الشراكة الأجنبية كفرصة و بديل استراتيجي متاح يجب استغلاله و ذلك لتحقيق أهداف مشتركة لطرفين أو أكثر، و بذلك تعتبر الشراكة الأجنبية من الناحية الإستراتجية مرتبطة بالتكامل بين مؤسسات الدول ، وقد يلجأ إليها في ظل الركود الاقتصادي لإعادة انتعاشه و اكتساب المهارات و الخبرات المتوفرة.

المطلب الأول: ماهية الشراكة الأجنبية

شهد العالم في العقدين الأخيرين تحولات سريعة، لاسيما النمو السريع في التجارة الدولية، حيث أحدثت هذه التحولات نقلة نوعية على مستوى نظام العلاقات الدولية، وتعد الشراكة الأجنبية من أبرزها ، و عليه نحاول في هذا المطلب تبيان مفهوم و أسباب اللجوء إلى الشراكة الأجنبية .

الفرع الأول: مفهوم الشراكة الأجنبية والنظريات المفسرة لها:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا ، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية ،" نظام يجمع المتعاملين الإقتصاديين و الإجتماعيين"[1]، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات [2].

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا ، و في هذا الإطار يقترح B .Ponson " أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها " ، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الاستراتيجي ، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف و الاندماج و الاقتناء و الشراكة ، فيعتبر B .Garrette Et P.Dussage أن الاندماج و الاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة ، أما في التحالف و الشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف و المصالح الخاصة و تقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

غير أن تعاريفها قد تعددت، وفي هذا الصدد سنعرج على تحديد مفهوم الشراكة أولا ثم سنقوم بتحديد مفهوم للشراكة الأجنبية.

1- مفهوم الشراكة الأجنبية:

1.1- مفهوم الشراكة: يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين المؤسسات وباختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة.

في هذا الشأن فإنه في حال إشراك طرف آخر أو أكثر مع طرف محلي أو وطني للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو

[1] Marie Francoise Labouz,Le partenarial de L'union Europèene avec Les pays tiers, Conflis et convergences,Bruylant,Bruxelles,P 48.

[2] Bruno Ponson,Nguyen Van chan, Georges Hirsh, partenarial d'entreprise et Mondialisation,Karthala, paris,1999,p 14.

بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تمييزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج، حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع.[1]

عقد شراكة هو إلتزام بين طرفين يتطلب حشد التعاون والتضامن لتحقيق أهداف مجتمعيه عامه وهو أسلوب يمكن من إشراك الطرفين الفاعلين كل حسب قدراته الحقيقي وما يجب الإشارة إليه أن كل التعاريف السابقة تتعلق بالمستوى الجزئي للإقتصاد, أما على المستوى الكلي فان مفهوم الشراكة (أو المشاركة كما يسميها البعض) في العلاقات الاقتصادية بين الدول يطرح تساؤلا أساسيا هو أين تقع الشراكة من سلم التدرج في التكامل الاقتصادي الذي يعتبر من أشهر صيغ العلاقات الاقتصادية بين الدول ,حيث مرت أشكال التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية بعده تطورات, فقد إنتقلت من اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في تلبيه متطلباتها إلى الشراكة في ما بينها بغرض تفعيل مبادئ تحرير التجارة إعادة تقسيم العمل الدولي على نحو يتفق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

وفي هذا الإطار يمكننا تعريف الشراكة على المستوى الكلي على أنها:

تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي ,حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال. العمل .التنظيم)وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمه فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة,ولا يقتصر الأمر في الشراكة التي دعا إليها الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط,بل تعداها ليشمل الجوانب الأخــرى (السياسية. الاقتصادية. والثقافية) [2] .

عرفت Gerry Johnson الشراكة بأنها "تعاون بين مؤسسات غير متنافسة فيما بينها"[3]

---

[1] شاهين محمد، حدوش شروق، " **تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الدوائية في تونس بالشراكة بين القطاعين العام والخاص** "، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية، الواقع والآفاق، يومي 21، 22 فيفري 2017، أدرار، ص 102.

[2] منصور خلدون الهياتي، " **لشراكة التعريف والأهداف والأسس** "، دار الآن ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى الأردن 2018، ص10ص11.

[3] مراد حطاب، فاطمة محبوب، " **تأثير التحالفات الاستراتيجية على ربحية مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية، الواقع والآفاق، يومي 21، 22 فيفري، أدرار، 2017 ، ص 236.

وهناك من يعرفها على أنها شكل قانوني وتنظيمي، باعتبار العقد شريعة المتعاقدين يكون في تنظيمه مطبقا لاستراتيجية معينة من الشراكة، كاكتساب الخبرات والتقنيات والتجارب مع التطور التكنولوجي.[1]

تعريفا للشراكة، فالشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، و يتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري، و على أساس ثابت و دائم و ملكية مشتركة، و هذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال و إنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج و استخدام الاختراع و العلاقات التجارية و المعرفة التكنولوجية؛ والمساهمة كذلك في كافة العمليات و مراحل الإنتاج و التسويق، و بالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع و الأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية و الفنية[2].

بعد أن تعرضنا لمفهوم الشراكة، سنحاول الآن التمييز بينها وبين المصطلحات المشابهة لها كالتحالف، الاندماج والتعاون، فكلها مصطلحات متداولة بشكل كبير خاصة على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

يعرف الاندماج على أنه عملية قانونية تتوحد بمقتضاها مؤسستان أو أكثر لتكوين مؤسسة واحدة عملاقة، وهو الدارج في الأسواق العالمية، ويتم الاندماج إما بذوبان إحداهما في الأخرى، وتسمى طريقة الضم، أو بمزجهما معا في مؤسسة جديدة تحل محلهما، وتنتقل كافة حقوق والتزامات المؤسسات المندمجة وكذلك مساهموها أو شركاؤها إلى المؤسسة الجديدة.[3]

أما بالنسبة للتحالف فيعتبر استراتيجية للتعاون التنافسي في عالم يتميز بالطبيعة التعاقدية الصناعية، تسعى من خلاله المؤسسات إلى رفع تنافسيتها نظرا لما يوفره من إمكانيات وموارد أساسية تعجز المؤسسات عن توفيرها وتدبيرها انفراديا. إذ يعرفه JONES GARETH بأنه اتفاق

---

[1] أونيس عبد المجيد، " **دور الشراكة الصناعية الاستراتيجية في دعم وتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات**"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية، الواقع والآفاق، يومي 21، 22 فيفري، أدرار، 2017 ، ص 205.

[2] كمال رزيق, مسدور فارس،"**الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة, بكلية العلوم الإقتصادية, جامعة سعد دحلب,البليدة ، ص05.

[3] مراد حطاب، فاطمة محبوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 236.

يلزم مجموعتين من المؤسسات أو أكثر للمشاركة بمواردهم لتطوير مشروع مشترك لاستثمار فرص الأعمال.

كما يجب التفرقة بين مصطلح الشراكة ومصطلح التعاون ، حيث ينطوي هذا الأخير على مجموعة كبيرة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين المؤسسات، وتنطوي هذه العلاقات على عدة نشاطات اقتصادية متنوعة ومتخصصة (بحوث وتطوير، إنتاج، توزيع، ...الخ)، ويستند التعاون أساسا إلى عنصر الثقة بين الأطراف المتعاونة.

يعني مصطلح الشراكة بشكل عام بأنها تلك العملية التي يتفاعل عن طريقها نشاط القطاع الاقتصادي العام والقطاع الخاص و بمفهوم آخر أنها تعني التعاون والتكامل بين القطاعين من عدة جوانب أهمها: المتعلقة بتوظيف الموارد البشرية، المالية، الإدارية التنظيمية، التكنولوجية والمعرفية. هذا التفاعل يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية التي تهم عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية، والتي من خلالها تتمكن من تحقيق أهدافه

الاقتصادية وتحقيق وضع تنافسي أفضل. من هذا المنطلق يتبين لنا أن الشراكة بمفهومها الحديث مرتبط بأبعاد عديدة منها الأبعاد الإدارية، التنظيمية، الاقتصادية، السياسية وحتى الاجتماعية والقانونية...الخ.[1]

2.1- مفهوم الشراكة الأجنبية

تعتبر الشراكة الأجنبية من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية المعاصرة في العالم، حيث وضعت هذه المعطيات أسس ومبادئ التعاون والاتحاد في عدة مجالات.

سنتطرق إلى أهم تعاريف الشراكة الأجنبية كما يلي:

تعرف الشراكة الأجنبية على أنها مشروع يشارك في امتلاكه طرفان من دولتين مختلفتين، كما تعرف على أنها تجمع واتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة ومحددة الزمن، تبنى على أساس الثقة المتبادلة وحسن النية في التعامل بين الأطراف.[2]

---

[1] بحيح عبد القادر، يحياوي سليمان،" **دوافع تطبيق ادارة الشراكة الصناعية في ضوء الركائز والتوجهات الاقتصادية الجديدة**"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية الواقع والآفاق، يومي 21، 22 فبراير، أدرار، 2017 ، ص 270.

[2] أوشن ليلى، " **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** "، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص: قانون التعاون الدولي، تيزيوزو، جامعة مولود معمري،2011، ص 11.

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED الشراكة الأجنبية على أنها تلك العقود التي تبرم على عدة سنوات بين متعاملين اقتصاديين ينتمون إلى أنظمة مختلفة، تذهب إلى أبعد من الشراء البسيط للأشياء والخدمات لتشمل مجموعة عمليات تكاملية وتضامنية.[1]

تعتبر الشراكة الأجنبية بمثابة عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون بين الشركاء، وتتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدماتي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما برأس المال أي (الملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية ، و المساهمة كذلك في كافة عمليات الإنتاج والتسويق، ويتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى المساهمة المالية والفنية لكل منهما[2].

تعتبر الشراكة الأجنبية بمثابة روح التعاون بين طرفين لهما أهداف محددة تقوم أساسا على الثقة المتبادلة فيما بينهما ويتم تجسيد ذلك في اتفاق معين، وتفترض إقامة علاقة شراكة ما يلي:[3]

- المعرفة المشتركة و المتبادلة للشركاء؛
- الإدارة في العمل والتعاقد بصورة دائمة؛
- إمكانية استعادة الحرية المطلقة في التصرف في حالة إنهاء العلاقة.

2- النظريات المفسرة للشراكة الأجنبية:

في الواقع لا توجد نظرية خاصة بالشراكة الأجنبية، إلا أن هذه الأخيرة تعد إحدى قنوات تدويل الإستثمار، لذلك سنحاول تفسير لجوء الشركات للشراكة الأجنبية استنادا إلى مختلف النظريات والآراء الاقتصادية التي حاولت تفسير ظاهرة أسباب لجوء الشركات للإستثمار خارج الدولة الأم، لذلك حاولنا التركيز على أهمها.

---

[1] هاجر بريطل، " **دور الشراكة الأجنبية في تمويل و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر –دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية** "، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاديات النقود والبنوك، والأسواق المالية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2016، ص34.

[2] بربري محمد أمين، بورزاق أسية، حديدي أمنة، "**عقود التصنيع كاستراتيجية المحيط الأزرق للمؤسسة في ظل المنافسة**"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية، الواقع والآفاق، يومي 21،22 فبراير ، أدرار، 2017، ص 117.

[3] أوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

1.2- نظرية عدم كمال السوق: ظهرت هذه النظرية سنة 1960 على يد " هايمر"،[1] إذ تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها. كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يخص متطلبات ممارسة نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال.[2]

2.2- نظرية الحماية: يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار أو عقود التراخيص و الإنتاج...الخ. أو أي شكل آخر وهذا لأطول فترة ممكنة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.[3]

3.2- نظرية توزيع المخاطر: ركز "كوهين" (1975) على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار المباشر. فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والولوج إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى.[4]

وفقا لنظرية توزيع المخاطر، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها. فتوزيع الأنشطة من دولة إلى أخرى يعمل على تقليل المخاطر، إضافة إلى استفادة الشركات من اختلاف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية أخرى.[5]

4.2-**نظرية الموقع:** من اسم النظرية يتضح أنها تهتم بكيفية انتقاء واختيار موقع الاستثمار، أي أنها تتعلق بكيفية اختيار الدولة المضيفة اعتمادا على دراسة العوامل الخاصة بموقعها، وتركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسية بالاستثمار

---

[1] هاجر بريطل، **مرجع سبق ذكره** ،ص 41.

[2] عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، الطبعة الأولى، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 2003،ص 393.

[3] عبد السلام أبو قحف، **مرجع سبق ذكره**، 2003، ص 399.

[4] رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**"، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، المكتبة العصرية، سنة 2007،ص 47.

[5] هاجر بريطل، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة[1]، كذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة. ويضيف "دننج" أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة...الخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق.[2]

5.2-**نظرية الموقع المعدلة:** يوضح اسم النظرية على أنها امتداد وتطوير لنظرية الموقع[3]، وهي تتشابه معها في الكثير من الجوانب، غير أنها تتصف ببعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى "**روبوك و سيموندس**"، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل (العوامل الشرطية، العوامل الدافعة والعوامل الحاكمة).[4]

- **الفرع الثاني : مزايا الشراكة الأجنبية و سلبياتها**

بالرغم من كون الشراكة الأجنبية نوع من علاقات التعاون بين الدول إلا أنها ما مرت إلا وتركت أثرا سواء إيجابيا أم سلبيا، سندرج ذلك كالآتي :

1- مزايا الشراكة الأجنبية

عموما تقدم الشراكة الأجنبية لكل شريك فرصة للاستفادة من الميزات التي يمتلكها الشريك الأخر ، بالإضافة إلى ذلك نجدها تقدم العديد من المزايا للدول المضيفة و للمشروع المشترك في حد ذاته، نوجزها في النقاط التالية [5]:

✓ لوحظ لأول مرة في العمل الكلاسيكي ل Benjamin Ward سنة 1958 أن المؤسسة تتخذ قرارات وفقا لنية تعظيم الأرباح، في حين أن الشراكة الأجنبية من شأنها تحقيق أقصى قدر من الأرباح لكل شريك.

---

[1] أميرة حسب الله محمد ،"**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** "، دون ذكر الطبعة، مصر، الدار الجامعية، 2005 ، ص 32.

[2] عبد السلام أبو قحف، **مرجع سبق ذكره**، ص 403.

[3] هاجر بريطل، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[4] عبد السلام أبو قحف، **مرجع سبق ذكره**، ص 404.

[5] هاجر بريطل، مرجع سبق ذكره، ص 37ص 39.

✓ سرعة انتقال المعرفة والتكنولوجيا الحديثة بين مختلف الدول: حيث تعتبر الشراكة الأجنبية أهم قناة لتبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات الأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول المضيفة.

✓ تؤثر الشراكة الأجنبية على مستوى تدريب العمال و تأهيل المؤسسات، كما أنها ذات صلة وثيقة بجوانب نقل التكنولوجيا خاصة فيما يتعلق برفع مستوى مهارات العمال.

✓ تعمل الشراكة الأجنبية على اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق الأجنبية، والإنتاج بتكاليف منخفضة.

✓ تمكن الشراكة الأجنبية من زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال في الدولة المضيفة، وتشجيع الأفراد والمستثمرين فيها على عدم تهريب أموالهم للخارج.

✓ يعمل المشروع المشترك على تحقيق أهداف الاقتصاد المضيف له، على عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول الأم أساسا.

✓ تساعد الشراكة الأجنبية في تخفيف العبء على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، حيث يتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على مدخرات الدول المضيفة، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد المضيف.

✓ تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي، وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير و تقليلا للمخاطر.

2- سلبيات الشراكة الأجنبية

لقيت الشراكة الأجنبية نصيبها من الانتقادات، لاسيما من قبل المؤلف M. Porter الذي اعتبرها عند حد قوله بأنها حركات انتقالية غير مستقرة عادة ما تنذر بالفشل.

نفس وجهة نظر وزير العمل في الحكومة الأمريكية Robert Reich بوصفه للشراكة في كتاباته عن الشراكة بين الأمريكيين و اليابانيين، كون أن اليابانيين يستخدموا الشراكة على طريقة حصان الطراودة، ويقصد بذلك أن اليابانيين يلتقطون خفية المؤهلات التكنولوجية و الصناعية و التجارية لشريكهم الأمريكي.

كما انضم الكاتب Richard D'Aveni إليهما بالقول أن الشراكة فرصة لكنها هم أكبر.

وصل هؤلاء الكتاب لفكرة مفادها أن الشراكة الأجنبية وسيلة تساعد في تقوية أحد الشركاء لخسارة الطرف الآخر بحجة أنها لا تساعد في تحقيق الأهداف المشتركة.[1]

المطلب الثاني : أنواع و خصائص الشراكـــة الأجنبية

الفرع الأول : أنواع الشراكة الأجنبية

1- أنواع الشراكة الأجنبية

يمكن أن تتخذ الشراكة الأجنبية عدة أنواع تبعا لعدة تصنيفات نذكر منها:

1.1- أنواع الشراكة الأجنبية حسب القطاعات

تكون الشراكة في شكل[2]:

1.1.1- الشراكة تجارية : تقتصر الشراكة التجارية على القيام بأعمال تجارية مشتركة، أي أن أحد الأطراف يقوم بشراء وبيع منتجات الطرف الآخر، لهذا فإنها تكتسي طابعا خاصا حيث أنها ترتكز على تقوية و تعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استعمال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتجات، تؤدي الشراكة التجارية دورا ديناميكيا في مجال نشاطات بيع وشراء المنتجات داخل الأسواق المحلية والدولية، فهي تحقق مزايا لكلا الطرفين، ففيما يخص الشريك المحلي فإنها تسمح له بتقليص تكاليف المعاملات التجارية عن طريق وضعها لشبكة التوزيع المتخصصة لاسيما المتعلقة بالتصدير، أما بالنسبة للشريك الأجنبي فهي تعد مجالا للدخول في الأسواق الموجودة محليا أو الأسواق الجديدة، عن طريق فتح شبكات جديدة للتوزيع، وهناك أشكال عديدة لهذا النوع من الشراكة نذكر منها :

- اتفاقية التوزيع.
- اتفاقية التموين.
- اتفاقية التعاون.

2.1.1- الشراكة الصناعية :تتعلق الشراكة الصناعية بالمجال الصناعي فتجتمع الأطراف وتتفق على إنجاز مشروع معين، وذلك من خلال دمج ومشاركة التجهيزات والوسائل المختلفة، وكل عوامل الإنتاج التي يمتلكها الأطراف، ويمكن تعريفها على أنها تطور لعلاقات المناولة الصناعية أو التعاقد الصناعي فيتم من خلالها قيام شراكة بين طرفين أو أكثر للتعاون على خدمة المصالح المتبادلة

[1] هاجر بريطل، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[2] أوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص31-33.

كأن يكون أحد الأطراف منتج لمستلزمات الإنتاج والآخر مصنع المنتجات النهائية ويترتب على ذلك توفر مجموعة من الشروط وأهمها الثقة المتبادلة والتحلي بروح المساواة وأيضا ببعد النظر وخصوصا عند التعرض لمعوقات ظرفية المصاحبة للاستثمار الصناعي الذي يتصف أيضا بالتعقيد ويتطلب تجهيزات ووسائل متطورة، إضافة إلى ضخامة التكاليف المخصصة له، فتصبح الشراكة الصناعية ذات جدوى اقتصادية عندما يمتلك كل طرف أو شريك ما لا يمتلكه الطرف الآخر وبتكاملهما تتحقق الفائدة المرجوة من هذه الأخيرة.

يتمثل الغرض من هذه الشراكة بالنسبة للدولة المستقبلة في اكتساب خبرات جديدة ونقل التكنولوجيا المتطورة بهدف الاستعمال الأمثل لمواردها المختلفة، أما بالنسبة للدول المستثمرة فهدفها هو اقتحام الأسواق الجديدة وتطويرها مما يسمح لها بتطوير منتجاتها. هناك عدة أشكال للشراكة الصناعية [1]:

- عقود التصنيع.
- اتفاقية المقاولة من الباطن.
- عقود تقسيم الإنتاج.
- عقود المفتاح في اليد.
- عقود بسيطة.
- عقود ثقيلة.
- عقود الإنتاج في اليد.

3.1.1- الشراكة التقنية أو التكنولوجية: تتمثل الشراكة التقنية في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج، فهي تهدف إلى تطوير المنتجات وتحسينها مع تقليص التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة فتعطي المؤسسة الأفضلية عن باقي المؤسسات المنافسة لها، ومن بين الاتفاقيات المخصصة للقيام بهذه الشراكة نجد [2]:

- اتفاقية التعاون في مجال البحث و التطوير؛
- اتفاقية الترخيص؛

[1] أوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

[2] أوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

- اتفاقية نقل المعرفة الفنية.

4.1.1- الشراكة المالية: يظهر هذا الشكل من الشراكة في مساهمة مؤسسة معينة في رأسمال مؤسسة أخرى، فهي بذلك تأخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار، هذا ما يميزها عن باقي أشكال الشراكة الأخرى سواء من حيث وزن الشريك أو مدة الشراكة وأيضا من حيث تطور المصالح لكل طرف لأن المؤسسة تلجأ إلى هذا النوع من الشراكة عندما تعاني من صعوبات مالية تهدد استقرارها وبقائها وتعيق تحقيق أهدافها الاقتصادية، فالشراكة المالية إذن هي عبارة عن ارتباط الشركاء بحركة رأس مال لتحقيق استثمارات مشتركة تسعى من ورائها المؤسسة إلى الاستفادة من الموارد و الأساليب التسييرية الموجودة لدى الطرف الأجنبي وغالبا تأخذ هذه الشراكة شكلين [1]:

- الاندماج.
- المؤسسة المختلطة.

5.1.1- الشراكة الخدماتية : تعد هذه الشراكة إحدى الأشكال الاقتصادية التي ميزت عشرية التسعينات في إطار التنافس الحاد بين المؤسسات والشركات العالمية في البحث عن الوسائل اللازمة للتمكن من توظيف رأسمالها في قطاع الخدمات، تتنوع العقود المبرمة في هذا القطاع بتنوع الخدمات فنجد:[2]

- عقود التسيير.
- عقود الاشتراك.

2- أنواع الشراكة الأجنبية حسب مشاركة الأطراف: يمكن أن يكون الشركاء أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية و قد تكون الاتفاقية بين شريكين أو أكثر كما يمكن أن تكون المشاركة إما:[3]

1.2 - الشراكة التعاقدية :الشراكة التعاقدية هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشركة وهذا النوع من الشراكة يظهر كثيرا في مجال الاستغلال المشترك للمواد المنجمية والتعاون في مجال الطاقة.

---

[1] **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2] أوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

[3] عبد الكريم سهام، " **دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "- دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، البليدة، جامعة سعد دحلب، ص 6.

2.2 - المشاركة بحصص رأس المال: في هذه الحالة يملك كل طرف من الأطراف المتعاقدة حصة من رأس المال المصدر والمصرح به لتأسيس الشركة المشتركة وهذه الشركة يمكن أن تأخذ شكل شركة مساهمة أو شركة أشخاص...

3- أنواع الشراكة الأجنبية حسب الأطراف المتعاقدة

تتخذ الشراكة الأجنبية ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المتعاقدة فنجد:[1]

- الشراكة العمومية : هي الشراكة التي تتم بين دولة وأخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية.
- الشراكة الخاصة : والتي تتم بين شركات خاصة.
- الشراكة المختلطة : تتم بين شركات خاصة وأخرى عمومية.

[1] هاجر بريطل، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

الفرع الثاني : خصائص الشراكة الأجنبية و آثارها

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية) ، فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي :[1]

- التقارب والتعاون المشترك ، أي لا بد الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة (Les références communes) تسمح بالتفاهم و الاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة (Les partenaires) .
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين .
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة .
- هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف .
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة .
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال ، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو معرفة .... إلخ.
- لابد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة) ، التقارب و التعاون المشترك على أساس الثقة و تقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف و المصالح المشتركة.
- التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) و التي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل (**Complémentarité**) و المعاملة المماثلة (**Réciprocité**) على مستوى مساهمات الشركاء و المتعاملين .
- تنسيق القرارات و الممارسات المتعلقة بالنشاط و الوظيفة المعنية بالتعاون (**Coordination et Harmonisation**) .[2]

[1] Marie Françoise labouz, op.cit,pp 39-40.

[2] Bruno ponson, op. cit, p 26.

و من هذا المنطلق يمكننا القول أن الشراكة الاقتصادية تختلف في أسسها عن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على الانفراد بالإنتاج و الملكية الكاملة لرأس المال ، بالرغم من أن الشراكة هي وجه من أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في اقتصاد آخر ، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة ، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة" [1].

ففي هذا الإطار نمت الاتجاهات نحو تحرير التجارة و المبادلات الدولية و توسيع الأسواق ، بالإضافة إلى أن التقسيم الدولي للعمل يفترض تنمية و تطوير الأقاليم و الدول المختلفة و ذلك بخلق أنشطة إنتاجية و صناعية بها لرفع قدرتها الإنتاجية و بالتالي الطلب المحلي و رفع طاقتها التصديرية .

المبحث الثاني : تقييم الشراكة الأجنبية

أصبح من الضروري في وقت لا مكان فيه للممارسات الانفرادية اتخاذ الشراكة الأجنبية كخيار استراتيجي تنتهجه معظم المؤسسات الاقتصادية للاستفادة من الإمكانيات المشتركة وتحقيق الصالح العام الذي يعود بآثاره الإيجابية على الجميع، ويتم ذلك بتوفير الإطار والعوامل التي تنظم علاقات الشراكة وإيجاد المناخ الذي لا يكبح رغبة المؤسسات نحو الشراكة.

ومن خلال هذا المبحث سنعرض أهم متطلبات نجاح الشراكة الأجنبية التي تساهم في إنجاح وتفعيل مشروع الشراكة و نعرض مختلف المشاكل والاختلافات التي تعترض الشراكة الأجنبية لتجنبها إضافة إلى عرض الآثار المترتبة عل قرار الشراكة الأجنبية.

المطلب الأول : متطلبات نجاح شراكة و المشاكل التي تطرق إليها

الفرع الأول: متطلبات نجاح الشراكة الأجنبية.

في سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، و الذي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من الفاتح سبتمبر 2005 ، تعتبر الشراكة اتفاق بين طرفين او اكثر لتحقيق اهداف معينة و محددة الزمن ، و تركيز الشراكة على الثقة و حسن النية بين الأطراف المعنية ، و تتضمن الإلغاء

[1] بن عزوز محمد ، " **الشراكة الأجنبية في الجزائر ، واقعها و أفاقها**" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001، ص 12.

التدريجي للرسوم الجمركية على مدى 12 سنة أي إلى غاية سنة 2017، قصد إقامة منطقة تبادل حر ، و تقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج MEDA قصد تأهيل المؤسسات الجزائرية . إلا أن هذا الإتفاق يتم بين إتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا و فنيا و ماليا و منتجات ذات قدرة تنافسية عالية ، بينما نجد الإقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات (97% من إجمالي الصادرات) ، و تشتغل طاقاته الإنتاجية أقل من 50 % ، كما انه يعاني من مشاكل هيكلية و أزمات خانقة تعكس الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية.

و من هذا التباين الذي يميز الطرفين يتطلب إتفاق الشراكة ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي توفر عدة عناصر النجاح على جميع المستويات ، في هذا المجال نتساءل عن الإجراءات التي يجب اتخاذها لضمان نجاح إتفاق الشراكة الأورو جزائري ؟

من خلال هذه الدراسة سنتطرق إلى العناصر التالية :

- ❖ تأهيل المؤسسات الجزائرية
- ❖ تأهيل محيط المؤسسة
- ❖ تأهيل التكوين
- ❖ الإجراءات المرافقة

أولا : تأهيل المؤسسات الجزائرية

نقصد بالتأهيل على انه تحضير و تكييف المؤسسة و محيطها وفق متطلبات التبادل الحر ، مع إدخال آليات للتقدم قصد تقوية نقاط القوة و إمتصاص نقاط الضعف التي تتعلق بالمؤسسة[1].

و يعمل التأهيل على تحسين أداء المؤسسة من خلال القضاء على نقاط الضعف ، و تحسين نقاط القوة و هذا يستدعي اتخاذ مجموعة من الإجراءات في ظل المنافسة الدولية ، و التكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية قصد الإندماج في الإقتصاد الدولي ، و الاستعداد للمنافسة التي ستنتج عن الدخول الحر للسلع الأوروبية نحو السوق الجزائري ، و بذلك تصبح المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة تنافسية على مستوى الأسعار و الجودة و قادرة على مواكبة تطور الأسواق ، و في هذا المجال يجب مراعاة ما يلي :

- الإنتاج بالمواصفات الدولية

[1] www. mir – algeria 3org , la mise à niveau des entreprises, site web de ministère de 1'in–dusrie, consulté le 13/09/2008.

- إعتماد المنافسة الشديدة كمتغير ضمن إستراتيجية المؤسسة .
- الإهتمام بالتصدير و الإندماج في السوق الدولي.

لتنفيذ برنامج التأهيل يجب توفر إرادة قوية للتغيير ، بالإضافة إلى امكانية تحسين الوضع المالي و الاقتصادي للمؤسسة ، أي يجب أن يكون تقرير الخبير الخاص بتشخيص المؤسسة إيجابي ، زيادة على ذلك يتوقف نجاح التأهيل على إتخاذ عدة إجراءات تتمحور في العناصر التالية :

- ✓ تجديد أساليب الإنتاج و التنظيم ، الإستثمار و التسويق ، و أيضا التحكم في التكاليف و الجودة وفق قواعد السوق.
- ✓ إنجاز برنامج و هياكل كفيلة بتنفيذ التأهيل .
- ✓ الإهتمام بالموارد البشرية من خلال التركيز على التكوين الذي يعمل على الإنتاج بالمقاييس الدولية، و بالتالي زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة .
- ✓ تحسين عناصر المؤسسة في ظل التسيير اللامركزي .
- ✓ مرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي و برامج إعادة التأهيل قصد تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية .
- ✓ التحكم في أساليب التسيير و التسويق مع إستيعاب التكنولوجية المتطورة .
- ✓ ترقية الإستثمار المباشر و الشركة الصناعية

و يسعى برنامج التأهيل إلى تحقيق ما يلي :

- تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية .
- تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و ترقية الصناعات المنافسة.
- تحديث القطاع الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا[1].
- نقل المؤسسة من وضعية أقل تنافسية إلى وضعية أفضل و أقدر على الاستمرار في ظل تنافسي يتميز بالفرص ، فالتاهيل يسمح للمؤسسة بتجنب التهديدات التي تؤثر على إستمرارها [2].
- ضمان شروط الإنتاج و بالتالي تحسين الإنتاجية و جعلها أكثر تنافسية سواء على المستوى المحلي أو الدولي بالإضافة إلى المساهمة في النمو الإقتصادي .

---

[1] قصاب سعدية ،" **الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي** "، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003.

[2] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان بابنات ، "**دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر**" ، مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي ، العدد الثالث ، المدرسة العليا للتجارة ، 2007، ص 48.

و يتطلب تأهيل المؤسسة إتخاذ عدة إجراءات و التي تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة و تمكين نظام الإنتاج من التكيف مع متطلبات السوق الدولي ، و تشمل هذه الإجراءات ما يلي :

- إعداد سياسة إقتصادية تعمل على رفع المستوى التأهيلي للمؤسسات.
- توفير الآليات الضرورية التي تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية القيام بإجراءات على المستوى القطاعي و الجزئي.
- تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني [1].
- تحسين طرق الإنتاج و المراقبة و التخطيط.
- عصرنة طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد التحكم في تقنيات و أساليب التسيير وفق المعايير الدولية.
- تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها و هيكل أسعارها و إعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية .
- تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة الشاملة ، و الحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية ISO، و الذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات و قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية .
- إعتماد المنافسة الشديدة كمتغيرة يجب مواجهتها ، مع ضرورة الإهتمام بالتصدير كهدف أساسي و إستراتيجي للمؤسسة [2].
- تحويل التكنولوجيا و إقتناء رخص الإختراعات .
- إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.
- تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء .
- تجديد التجهيزات و تحديث تقنيتها و التي تؤدي إلى تخفيض في التكاليف و تحسين الإنتاجية .
- دعم الإمكانيات المالية الذاتية .
- الحرص على التوازن المالي .
- التحكم في حجم و نوعية الديون مع ترشيد إستعمال القروض .

---

[1] زايري بلقاسم ، " **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر**" ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، جامعة الشلف ، 2005، ص 49.

[2] بن عزوز محمد ، " **الإقتصاد الجزائري بين تفعيل الإصلاحات الإقتصادية و الشراكة الأجنبية** "، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة ، واقع و رهانات ، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2005.

بالإضافة إلى الإجراءات السابقة يجب قياس و تحليل أداء كافة أفراد المؤسسة [1] قصد التحسين المستمر للنتائج في جميع المجالات و الوصول إلى التميز و التفوق مما يؤهلها إلى تحقيق ميزات تنافسية .

و لقد قامت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية و الخاصة ، و الذي ينقسم إلى ثلاثة مراحل حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002 ، و الثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى 2005 ، و الثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005 إلى 2008 [2]، و يهدف هذا البرنامج إلى تحديث أنظمة الإنتاج و تكييفها مع التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة حتى تكون في مستوى مواجهة المنافسة العالمية ، و على هذا الأساس يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية عملية ضرورية لحمايتها من المنافسة الشديدة ، و تحقيق بعض المزايا التنافسية التي تضمن لها البقاء و النمو .

ثانيا: تأهيل المحيط

تتميز القدرة التنافسية بطبيعة محيطها لذلك يجب إتخاذ عدة اجراءات على مستوى المحيط لتمكين المؤسسة بمواكبة تحولات المحيط المحلي و الدولي ، تتمحور هذه الإجراءات فيما يلي :

- تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنى التحتية الضرورية لإستغلال المؤسسة.
- إعادة النظر في محيط المؤسسة و ذلك بتجديد وظيفة الإنتاج ، وظيفة التسويق و وظيفة التمويل و ذلك وفق قواعد إقتصاد السوق .
- تهيئة مناخ استثماري محفز من خلال القضاء على البيروقراطية و إدخال المرونة على قوانين الإستثمار بما يشجع الإستثمار المحلي و الأجنبي .
- تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنى التحتية الضرورية لإستغلال المؤسسة.
- وضع محيط ملائم للمبادرة الفردية قصد حث و تنويع الإنتاج الموجه للسوق المحلي و الدولي[3].

---

[1] Lamiri Abdelhak , **la mise à niveau** : Enjeux et pratiques des entreprises algériennes , revue des sciences commerciales et de gestion, N2. ESC, Alger , 2003 , p48.

[2] كوبالي بغداد ، " **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**" ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 08 ، 2005 ، ص 66.

[3] زعباط عبد الحميد ، " **الشراكة الأورو متوسطية و أثرها على الإقتصاد الجزائري**" ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 00، جامعة الشلف ، 2004 ، ص 60.

- تجديد و توسيع شبكات المواصلات و ذلك بإحداث خدمات جديدة مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية و السعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي.
- تطوير قطاع النقل و تحسين مستوى البنية الأساسية للطرقات و الموانئ البحرية و الجوية.
- إشراك القطاع الخاص في الإنتاج و الصيانة في البنية التحتية و الخدمات العامة الحضرية .
- مراجعة الإطار القانوني في إتجاه تشجيع الإستثمار و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالإضافة إلى التبادل التجاري.
- مراجعة التشريع الجزائري قصد ملائمته مع التشريع الدولي و الذي يشمل القانون التجاري و القانون الضريبي و القانون الجمركي .
- ضرورة مرونة القوانين الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إصلاح النظام المالي و المصرفي مع ضرورة تبني الشراكة المالية قصد تفعيل البورصة و تنمية نشاط المؤسسات المالية .
- الحفاظ على البيئة حيث أن نمو إقتصادي على حساب تدمير الموارد الطبيعية يشكل خطرا على التنمية.
- تطوير قطاع الإعلام الإقتصادي قصد توفير المعلومات لمختلف الأعوان الإقتصادية.

تبين مما سبق أن نجاح إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يتطلب تحضير محيط إقتصادي واسع يشمل جميع المجالات ذات الصلة بنشاط المؤسسة كإصلاح المنظومة النقدية و المالية و الجبائية و إصلاح القطاع المؤسساتي وفق قواعد إقتصاد السوق .

ثالثا : تأهيل التكوين

يشكل التكوين الركيزة الأساسية لعرض يد عاملة مؤهلة لذلك يجب الإهتمام بالتكوين و الإستفادة من المساعدات التقنية و المادية و المالية في إطار برامج MEDA ، و التي تعمل على تكوين اليد العاملة قصد تأهيلهم ، و بالتالي جلب رؤوس الأموال الأجنبية و إستقطاب الأسواق ، في هذا المجال يجب إتخاذ الإجراءات التالية :

- إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة .
- التركيز على الموارد البشرية باعتماد عامل التكوين المستمر و الذي يدفع المؤسسة للمنافسة و الإنتاج بالمقاييس الدولية .
- تحسين التكوين وفق متطلبات السوق لتوفير يد عاملة مؤهلة .
- الإهتمام بمراكز البحث العلمي و الجامعات و المعاهد و ذلك من خلال تسخير كافة الشروط الضرورية لترقية الخدمات المقدمة .

- تشجيع الاستثمار في مجال البحث و التطوير .
- إحداث مراكز فنية و تأهيل مخابر التحليل .
- تكوين أخصائيين في الجودة لتمكين المؤسسات الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية ISO
- الاهتمام بالمعرفة و العنصر البشري الذي أصبح أهم عنصر لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة .
- إستخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم عملية صنع القرار ، و البحوث و التطوير ، و تصميم و تطوير المنتجات .
- تدعيم البحث و الإستغلال الأفضل لسياسات البحث و الإبداع و التطوير التكنولوجي قصد تحسين القدرة الصناعية .
- ضرورة التعاون مع الشركاء الأوروبيين من خلال إسهامهم في برامج التكوين و الرسكلة الموجهة لعمال المؤسسة في سياق تعزيز دورهم كشركاء ماليين و فنيين للمؤسسة .
- إعداد برامج واسعة للتكوين و الرسكلة الموجهة لإطارات المؤسسة ، و الذي يرقى إلى مستوى الشراكة الفعلية بين الطرفين [1].

رابعا : الإجراءات المرافقة

في ظل إتفاق الشراكة الأورو جزائري يستوجب على المؤسسات الجزائرية تطوير قدراتها و التكيف مع التحولات التي سيولدها إتفاق الشراكة ، لذلك تحتاج هذه المؤسسات إلى مرافقة من طرف السلطات العمومية لمساعدتها في تحمل الصدمة و مواجهة تحديات منطقة التبادل الحر .

في هذا المجال يجب إتخاد الإجراءات التالية :

- محاربة جميع أشكال الفساد الإداري خاصة الرشوة و المحسوبية .
- ضرورة محاربة البيروقراطية من خلال تبسيط و تحديث الإجراءات الإدارية .
- زيادة مردودية النظام الضريبي لتعويض الإنخفاض في الحصيلة الضريبية نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية [2] من الإيرادات الجبائية و التي ستنخفض تدريجيا إبتداءا من سنة 2006إلى غاية 2017.
- الإستقرار السياسي و الأمني ، و الذي يعتبر عاملا هاما في عملية الشراكة .
- وضوح و شفافية القوانين و السياسات الإقتصادية مع إستقرارها.

---

[1] قصاب سعدية ، **مرجع سابق**، 2003.

[2] **تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004**، الجزائر ، جويلية 2005، ص 95.

- تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الإستثمار الأجنبي المباشر و قطاع الخدمات .
- تحديد سياسات و إستراتيجيات واضحة تتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر ، و وضعه ضمن المهام الرئيسية للحكومة ، و تشجيعه بمختلف الوسائل ، و توجيهه إلى خدمة تنافسية الإقتصاد الوطني [1].
- تشجيع الشراكة مع المؤسسات الأوروبية و الاستفادة من الخبرات في المجالات التسييريـة و التسويقية و التكنولوجية .
- إصلاح القطاع العام و توسيع الخوصصة بما يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد.
- تفعيل خوصصة المؤسسات الأقل كفاءة بما في ذلك البنوك.
- تعزيز المنافسة في النظام المصرفي و إستخدام أنظمة متطورة لأسواق المال و الأوراق المالية .
- تغيير الذهنيات لدى المسؤولين في جميع المجالات خاصة تلك التي تتعامل مع الأجانب.
- توفير الظروف الملائمة لتنمية الصادرات خارج المحروقات .
- تعزيز الإستقرار المالي و إنضباط الميزانية مع تبني سياسة مرنة لأسعار الصرف ، لتحقيق سعر صرف يتميز بالإستقرار و القدرة الحقيقية على المنافس[2].
- تقليص حجم المديونية الخارجية قصد كسب ثقة المتعاملين الإقتصاديين ، و جذب المستثمرين.
- إقامة شبكة أمان إجتماعية لمساعدة الفئات الإجتماعية الأكثر تضررا لإنعكاسات تحرير الاقتصاد.

سيؤدي اتخاذ الإجراءات السابقة إلى :

- إعادة بناء النسيج الإقتصادي من خلال بعث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تفعيل مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها الخدمات .
- توفير مناصب الشغل و تقليص حدة البطالة .
- التحكم في التسيير و إستيعاب التكنولوجية المتطورة بما يسمح بالإنخراط في الأسواق الخارجية.
- توسيع النسيج الصناعي الوطني و المساهمة في النمو الاقتصادي .
- الانضمام في المنظمة العالمية للتجارة .
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية و الاندماج في الإقتصاد العالمي .

---

[1] قاش عبد الله ،" **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري** "، مجلة علوم إنسانية ، العدد 29، 2006،ص 23.

[2] زايري بلقاسم ، **مرجع سابق** ، ص 74.

البند الثاني: شروط نجاح الشراكة الأجنبية.

لنجاح الشراكة الأجنبية يتطلب الأمر توفر مجموعة من الشروط، وهذا لترغيب الشركات والدول الأجنبية في التعاقد وقبول الإستثمار عن طريق الشراكة داخل الدولة، وتتمثل هذه الشروط في: تحسين البنية القاعدية وهي ضرورية لإتمام عملية الإستثمار مهما كان نوعه، ومحفز لإغراء المستثمرين الأجنبيين، كما يعد الاستقرار السياسي والأمني عامل حاسما في نجاح عملية الشراكة أو فشلها، بالإضافة إلى وضوح وشفافية القوانين والسياسات الاقتصادية واستقرارها[1].

كما أن نجاح أي نوع من أنواع الشراكة الأجنبية يتوقف على مدى توفر المناخ الملائم لذلك، لأن المؤسسات العاملة في الخارج يعترضها نوعان من المخاطر السياسية [2]:

-الخطر السياسي أو خطر البلد الذي يهدد مردودية واستمرار الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في البلدان ذات الوضع الساخن.

-الخطر الإداري والناتج عن الإجراءات الحكومية الرامية إلى الحد من حرية المؤسسات الأجنبية.

يجب احترام قواعد لنجاح الشراكة الأجنبية و من بين هذه القواعد :

أولا: التخطيط الجيد.

تتم في البداية دراسة الشكل المناسب الذي ستكون عليه علاقة الشراكة، والذي يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المشتركة، ثم يتبع هذا الإجراء بتحديد الوسائل المساعدة واللازمة، وفي المرحلة الموالية يتم وضع مخطط يقارن فيه بين المساهمات التي ستقدمها المؤسسة وما ستحصل عليه من امتيازات ومنافع، إضافة إلى أن هذا المخطط يعطي صورة لتلك العلاقات الموجودة بين المشروع والنشاطات الأخرى.

كما يمكننا القول أن هذا المخطط يعتبر الركيزة الأساسية والمرجعية الهامة لتقييم مشروعات الشراكة، لكونه يتضمن الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة كالنتيجة المالية والمبادلات التجارية، وأهم النشاطات التي يمكن أن تكون محل تعاون، إضافة إلى تحديد الشركاء المحتملين ومواصفاتهم ومختلف

---

[1] قلش عبد الله، "**أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، مجلة علوم إنسانية ،29 جويلية 2006 ، ص 03.

[2] قدي عبد المجيد، " **الإقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد**"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23أفريل 2003، ص2 ص4.

المخاطر التي يمكن أن تحدث وكيفية تقليلها، ومن خلال هذا المخطط أيضا يمكن توجيه كل العمليات والأنشطة نحو الأحسن [1].

ثانيا: الثقة المتبادلة.

تتعزز الثقة المتبادلة بين الأطراف بإقامة علاقات حسنة سواء كانت شخصية أو عملية، وهذا لتجنب الصعوبات والمشاكل التي قد تنشأ بين الشركاء، وللوصول إلى حل للمشاكل والنزاعات المستقبلية بصفة ترضي كل الأطراف في ظرف قياسي، ينصح بإدراج النقاط التي يمكن أن تكون محل نزاع ومن تم الإستعداد المسبق لمواجهتها في إطار الإتفاق التقاعدي، وتتجسد الثقة المتبادلة من خلال المعرفة الجيدة والدقيقة لاستراتيجيات الشريك ومناهجه التسييرية وأهدافه.

ثالثا: توقع النزاعات.

كثيرا ما تنشأ النزاعات في علاقة الشراكة نتيجة التصرفات الإنتهازية، والتي ترجع أساسا إلى تزايد المنافسة، لذا يجب على كل مؤسسة تدخل مجال الشراكة الأجنبية أن تتوقع نزاعات وخلافات يمكن أن تحدث من حين لآخر، ثم الإستعداد للتفاعل معها، والتحكم فيها عن طريق إجراء مفاوضات مستمرة ودائمة.

ومما يساعد على توقع المخاطر والنزاعات و الإستعداد المسبق لمعالجتها مراعاة المبادئ التالية:

- فهم الأهداف و الإمتيازات التي يرغب الشريك في الحصول عليها وتحقيقها على المدى البعيد.
- وضع آلية لحل هذه الخلافات.

رابعا: انسجام الثقافات.

يعد انسجام الثقافات عاملا مهما في نجاح أو فشل علاقات الشراكة، ونعني بانسجام الثقافات تغطية تلك الفوارق و الإختلافات الموجودة بين المؤسسات المتحالفة، وتظهر تلك الفوارق من خلال اختلافات في مناهج التسيير المناسبة للمنتجات أو الأسواق حسب مرحلة دورة الحياة، اختلافات طرق تسيير بين المؤسسات الكبيرة من جهة والمؤسسات الصغيرة من جهة أخرى، اختلافات في النشاط من بلد لآخر... وللتوصل إلى حالة من الإنسجام بين الثقافات لابد من التدرج في معرفة طرق التسيير والمبادئ والقيم والعادات التي يتميز بها الطرف الآخر، إضافة إلى إعطاء أولوية

[1] Timothy. M Collins et Thomas L – Doorley, Op.Cit, pp. 128-129.

للعلاقات الشخصية وهذا بغية توسيع دائرة الإحتكاك وتبادل مختلف المعلومات.

خامسا: التوازن والتكامل

يقصد بالتوازن هنا مراعاة التساوي والإنصاف في الرقابة واتخاذ القرارات وحق المشاركة وإبداء الرأي وإن كان الشريك يساهم بالأقلية، أي أن التوازن المطلوب بين الأطراف لا يعني بالضرورة المساهمة المالية المتساوية فقط، بل يتعداه إلى كل الجوانب المشتركة، وهذا ما يعطي دفعا لتطور العلاقات وتعزيز الثقة بين الشركاء[1]. هذا عن التوازن، أما فيما يخص التكامل فيكون في مختلف النشاطات والمنتجات والمناهج وغيرها، بمعنى أن الشراكة الناجحة هي التي تكون صرحا وجسرا لتبادل الكفاءات والخبرات وكل الإمكانيات والوسائل سواء المادية أو التقنية، وهذا ما يجنب المؤسسات مخاطر المنافسة التي يحل محلها التعاون والتحالف.

سادسا: جلب أكثر قدر ممكن من التكنولوجيا المتطورة

يرتبط نجاح الشراكة بمدى قدرتها على جلب تكنولوجيات وتقنيات حديثة من وإلى أحد الأطراف وهو ما يعطي للمؤسسة فرصة للتطور، ومن تم تدعيم قدرتها التنافسية، وللوصول إلى هذا المبتغى لا بد من وضع آليات خاصة في المخطط الأولي كتنظيم ملتقيات، تبادل وتداول التقارير، تعيين فرص خاصة لها الدراية الكافية بالمعارف التقنية على مستوى إدارة كل شريك لتكون المفتاح في استقبال الأساليب الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، وحتى المعارف التقنية[2] ،ولتكون أيضا الجهاز المنفذ لما يعرف باليقظة التكنولوجية وهي استغلال الفرص الموجودة في سوق التكنولوجيا.

لكن عمليات نقل التكنولوجيا بين الشركات المتحالفة غالبا ما تتم بين الشركات متعددة الجنسيات أو التي تقدم من الدول الصناعية المتطورة من جهة، والشركات المحلية في الدول النامية التي هي في حاجة ماسة لتلك التكنولوجيا، وفي الحقيقة تصطدم عمليات التحويل بمشاكل أهمها:

- عدم أوتوماتيكية التحويل لكون اغلب الدول الصناعية لازالت تحافظ على مكتسباتها التكنولوجية.
- تكلفة التحويل التكنولوجي المرتفعة الناتجة عن التفوق العلمي للدول الصناعية التي تفرض لأسعار.
- عدم ضمان ملاءمة التكنولوجيات المحولة لواقع الدول النامية وعدم تلاؤمها مع ظروف وعوامـــل

[1] A.Deysine et j.Duboin, s'internationaliser stratégies et techniques, édition Dalloz, Paris, 1995, P 667.

[2] Timothy, M.Collins et Thomas L.Doorley, Op.cit, P141.

الإنتاج المحلية.

سابعا: المرونة.

تتميز علاقات الشراكة باحتمال وجود أهداف متضاربة ومختلفة، وهذا بسبب حدوث مشاكل قد تؤدي إلى الإنشقاق والتباعد بمرور الوقت، لهذا يتم التركيز دوما على المفاوضات في كل خطوة وقبل اتخاذ أي قرار، لكن ولتكون تلك المفاوضات فعالة ومستمرة تحتاج إلى مرونة كافية يتميز بها الأطراف، مع مراعاة المصالح الخاصة بكل طرف، وهذا لا يتم إلا إذا اتصف المفاوض بالذكاء.

ثامنا: وضع إجراءات لتسيير الشراكة

لتنفيذ ما جاءت به اتفاقيات الشراكة يتعين وضع إجراءات دقيقة وشاملة وصارمة في نفس الوقت، يلتزم بها كل الأفراد داخل المؤسسة، ويستحسن أن تنشر هذه الإجراءات في لوحة القيادة لتكون متاحة للجميع، ولكي تسهل عملية قياس الانحرافات أثناء التقييم .

إضافة إلى العوامل السابقة هناك عوامل أخرى ذات أهمية في إنجاح مشروع الشراكة نوجزها في النقاط التالية:

- وجود ثقافة التعاون والعمل المشترك.
- بناء تنظيم قوي يتناسب مع التغيرات العالمية وله قابلية للدخول في هذه الإستراتيجيات.
- الوضوح في القرارات وكيفية الإختيار بين البدائل، وطرق التعامل مع المخاطر، مع أساليب حسم المنازعات وحدود السلطة.

كما يجب عند اختيار الشريك مراعاة عدة عوامل تتعلق بالقدرة المالية والتكنولوجية والقدرة على التسيير و الإبتكار ومختلف الإمكانيات والمزايا التي يمكن أن يوفرها الشريك الأجنبي[1].

الفرع الثاني : المشاكل التي تتطرق إليها

تتميز الشراكة بوجود علاقات غامضة بين المؤسسات، و يرجع ذلك إلى أن هذه العلاقة يختلط فيها التعاون بالتنافس، مما يطغي على تسيير إدارة هذه العلاقة طابع لتعقيد، وما يزيد أيضا من صعوبة التحكم في هذه الرابطة هي تلك الأهداف الخاصة بكل شريك والتي قد تكون غير ظاهرة من طرف أحد الأطراف مقارنة مع تلك الأهداف المشتركة. كما أن العمل على تحقيق تلك الأهداف غير

[1] فريد راغب النجار، "**إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة** "، مؤسسة الجامعة، القاهرة، ،1999ص 80.

الظاهرة من طرف أحد الأطراف على حساب مصالح الطرف الآخر [1]كثيرا ما تؤدي إلى الخلافات و لمنازعات من حين لآخر و في مسائل متعددة.

تشير بعض الدراسات حول مشاريع الشراكة الأجنبية أنه قد تنشأ مشاكل أثناء المفاوضات حول المشاريع و مشاكل أخرى تظهر أثناء تنفيذها.

-المشاكل التي تظهر أثناء المفاوضات حول المشاريع

إن طول مدة التفاوض في اتفاقيات الشراكة أو قصرها لا يؤثر بالضرورة على رضا أو عدم رضا الشركاء على سير المشروع فيما بعد. أما عن المشاكل التي تكون لها أهمية معتبرة في المفاوضات فنجد منها اثنان هما:

1- في حصص رأس المال: بحيث ترجع الصعوبة لكون التحكيم في المشروع ليس مسلما به بسهولة خاصة و أن ملكية أغلبية أسهم المشروع المشترك لا تخول بالضرورة التحكم في كل جوانب عملياتها.

2- في مجموعة الشروط المتعلقة بنقل التكنولوجيا: تنشأ الصعوبة خاصة و أن كلا الشريكين يعرف أن المبالغ التي تنفق على التكنولوجيا تعد وسيلة هامة لنقل المزايا المترتبة عن المشروع و الاحتفاظ بالسيطرة بشكل غير مباشر عليه. و في مثل هذه الوضعية يهتم مقدموا التكنولوجيا بحماية ملكياتهم الفكرية، و يضعون قيودا على استعمال تلك التكنولوجيا من طرف المشروع و قيودا أخرى على من يتحكم في التكنولوجيا المشتقة بغض النظر عن المكان الذي نشأت فيه ،أما الشركاء في البلدان النامية و هم المتلقون للتكنولوجيا فيرجون التخفيف من المبالغ التي سيقومون بدفعها مقابل التكنولوجيا، و خاصة بعد أن تصبح تلك التكنولوجيا قديمة نسبيا. كما يريدون التوسيع من إمكانيات استخدام المشروع لتلك التكنولوجيا[2].

[1] Alain Noël et Pierre Dussange, Perspectives en management stratégique ,édition economica, Paris, 1994,P186 .

[2] قادري عبد العزيز ،" **الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات**"، دار هومه، الجزائر، 2004، ص86 ص 87.

- **الشفافيـة :**

يعتبر عدم توفر البيانات الدقيقة التي يتأسس عليها التقييم من الصعوبات التي تواجه الشراكة بين المؤسسات في بعض البلدان النامية، وهذا خاصة عندما تكون تلك البلدان تستخدم معايير محاسبية تختلف عن المعايير الدولية.

- **حل النزاعات :**

من المسائل الهامة التي تحتوي عليها اتفاقيات الشراكة نجد الطريقة التي يحل بها النزاع بين الشركاء.

- **سياسة توزيع الأرباح و قضايا مالية أخرى :**

قد تختلف أهداف الشركاء بين توسيع اكتساب نصيب من السوق بسرعة و بين تحقيق زيادة سريعة في الأموال السائلة التي يستطيع استخدامها لتدعيم عمليات أخرى و منه يصبح هذا الاختلاف في الأهداف من المسائل الهامة التي يجب بحثها أثناء التفاوض.

- **تقييم مسؤولية الإدارة و درجة استقلالها :**

من المسائل التي تطرح على الشراكة نجد محاولة إبعاد تدخل الشركة الأم في شؤون المشروع المشترك، و بذلك يتم الاكتفاء بتوجيهات واضحة تم ترك إدارة المشروع حرة تتحمل مسؤولية نجاحها أو فشلها.

- **التسويق و قضايا العمالة:**

من المسائل الصعبة التي تطرح أثناء التفاوض حول إبرام اتفاقية الشراكة، نجد مسألة التسويق، و ذلك أن الشريك المحلي يريد من جهة السيطرة الكاملة على قنوات التوزيع و التسويق.أما الشريك الأجنبي فيرى، من جهة أخرى، أن ذلك يتعارض مع خطته الإستراتيجية التي عادة ما يكون المشروع المعني بالنسبة لها مجرد جزء من إستراتيجية أكبر للدخول في أسواق البلدان النامية. أما عن العمالة فهي تشكل إحدى المسائل الصعبة بدورها مادام الشريك الأجنبي يريد، في العادة، السيطرة على المناصب الرئيسية في المشروع. أما الشريك المحلي فيرى ذلك شيئا مكلفا ومحاولة لتهميشه

كما أن الأطراف المتعاقدة في الشراكة الأجنبية قد تواجه صعوبات و اختلافات حول مسائل متعددة ، نذكر منها ما يلي [1]:

- اختلاف حجم الشركاء :

قد يؤدي اختلاف حجم بين الشريكين)المحلي الصغير و الأجنبي الكبير(إلى اختلاف في النظر إلى أهمية المشروع. بل أنه يحدث أن يرى الشريك المحلي أن الشريك الأجنبي لا يعبر اهتماما كبيرا للمشروع خاصة عندما يعين الشريك الأجنبي مسيرين للمشروع على أساس نظام التعاقب بين الموظفين التابعين له، وهو ما لا يسمح لأولئك المسيرين بالحصول على وقت الكافي ليصبح عملهم فعالا بعد السيطرة على كافة جوانب المشروع.

- حقوق التصدير:

غالبا ما يفضل الشريك الأجنبي عدم تصدير المنتجات التي تكون جودتها أقل من جودة مثيلاتها المصنعة في بلدان أخرى إلى أسواق أخرى توزع فيها منتجات مصنعة من طرف فروع أخرى من الشركة الأجنبية، ومن ثم تعمل هذه الشركة على تضمين الاتفاقية قيودا صارمة على التصدير. أما الشريك المحلي فينظر إلى المشروع كوسيلة للتوسع في الأسواق الخارجية .

- استيراد المواد و المكونات:

يحدث أن يعتمد المشروع في بدايته على استيراد مكونات من الخارج إلا أن ظهور مصادر محلية لتلك المكونات يدفع الشريك المحلي إلى تفضيلها، بطبيعة الحال، خاصة و أنها تكون في العادة أقل سعرا، إلا أن الشريك الأجنبي لا يتبع الشريك المحلي في التوجه الجديد و يظل متمسكا بالمصادر الأولية للاستيراد.

- مشاكل ثقافية:

قد يؤدي الاختلاف في مصادر ثقافات الشركاء إلى حدوث سوء تفاهم بينهم، إذ قد يصف المديرون المحليون نظرائهم الأجانب بالاستعلاء و عدم بذل جهد لفهم الثقافة المحلية. أما المديرون الأجانب فقد يرفضون بعض ممارسات المحليين و خاصة الفساد و الارتشاء المتأصل لدى أولئك المحليين.

[1] قادري عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص 88 ص 91.

- **تغيير العلاقات:**

هناك صعوبات تنشأ أثناء سير المشروع ناتجة عن تغير نظرة أحد الشريكين إلى الآخر، ذلك أن نظرة الشريك الأجنبي إلى مساهمة الشريك المحلي باعتباره مساهما بما يعرفه عن الممارسات المحلية قد تتغير بتطور معرفته بالأوضاع المحلية و يحدث أن تتغير نظرة أحد الشريكين إلى الآخر عند ملاحظته التطور غير المتوقع في التكنولوجيا.

و هذا التطور قد يلغى الحاجة الأولية للمشروع المشترك. و يحدث أيضا أن يتطلب المشروع تكنولوجيا جديدة ترتب حاجة لرأسمال أضخم بهدف المحافظة على القدرة التنافسية، و هو ما يراه أحد الشريكين

ضروريا و لا يوافقه الشريك الآخر فيه.

هذا و قد يؤدي تطور الأوضاع الاقتصادية إلى تغيير نظرة أحد الشريكين إلى الآخر لاختلافات في توقيعات غالبا ما ينتظر المتشاركين الكثير من هذا التعاون و هذا التوقع يكون مصدرا للعديد من المشاكل، و يكون هذا التفاؤل ناتجا من مرحلة التفاوض التي يقوم خلالها المتشاركين بتعظيم التوقعات، و أحيانا يكون التفاؤل أكثر من اللازم و هذا ما يؤدي إلى فتح المجالات واسعة الاختلاف. و قد يؤدي إلى انحلال التعاون قبل الأوان. فعلى الأطراف أن يكونوا واقعيين في عملية تقييم نتائج الشراكة، وتعتبر فعالية هذا التقييم بمثابة ضمان لعملية تحقيق أهداف هذه الشراكة.

- **محتوى تنظيمي مختلف:**

وجود اختلافات في الهياكل و أحجام المؤسسات يخلق ضغوطات بين الشركاء هذا، ما يؤدي إلى عرقلة عملية أخذ القرار المشترك. ولكن يبقى هذا التعاون ممكنا، شرط معرفة هذه الاختلافات و الفروقات و التمكن من تفاوتها بطريقة تدريجية.

-عدم وجود الثقة

إن القيام بإنشاء علاقة شراكة لا يعني تلقائيا إلى وضع ثقة فيما بين المتشاركين الذين يتولون تسييرها. و يرى البعض أن هذه الشراكة خطر للشركات، خاصة إذا ما تم اللجوء

إليها بسبب مواجهة المؤسسة مشاكل لم تتمكن من حلها لوحدها.

و يظهر مثل هذا رد الفعل عندما يكون الشريك الذي يتعامل معه منافسا، أو سيكون كذلك في المستقبل، و يخشى أن التعاون فيما بينهم لا يحتوى على كيفية العمل المهم. فالتعاون

في اختصاص ما يفرض التخلي عن استقلالية المؤسسة لهذا تخشى الشركات و الشركاء أن يصبحوا غير قادرين عن الابتعاد عن الشريك الجديد و بالتالي تحدث أزمة ثقة بين الشركاء. و بالتالي إذا أراد الشركاء التعاون في ظل شروط جيدة يجب عليهم تفاوت أزمة الثقة

عدم الفهم المتبادل لكيفية العمل إذا تم تنفيذ علاقة شراكة و بعد مرور بضعة أشهر، تظهر بعض المشاكل التي تعرقل هذا التعاون و من بينها عدم التناسق بين كيفيات العمل بين الشريكين، فلا تتلاءم هذه الكيفية مع الفكرة المكونة لديهم، و يتسبب هذا الفرق في إعادة نظر أحد الأطراف في عملية تقييم قدرات الطرف الأخر و التحقيق إن تم تقييمه أكثر من اللازم أثناء عملية المفاوضات.

ومن أجل التفاهم الجدي يجب البدء بالمعرفة الجيدة لأساسيات طريقة عمل الشريك، مما يجنب التواجد في وضعية يكون فيها الطرفان غير قادرين على ربط قدراتهما الخاصة.

-معلومات غير متبادلة

التعاون يرتكز على تقسيم المعلومات، و بصفة عامة يبدأ التعاون بمجرد إنهاء الاتفاق، و لكنه نادرا ما يتم تكوين مفاوضات مرضية لأنه لا يتم اقتسام المعلومات بشكل منفتح، بحيث أن المفاوض الجدي يحاول دائما معرفة أكثر عدد ممكن من المعلومات حول الطرف الآخر ولا يظهر إلا القليل المفيد.

-عدم التجانس

إن مشكل عدم التناسق ناتج عن الاختلاف الموجود بين الشركاء عند قيامهم بتسديد التكاليف و جني الأرباح من الشراكة و كلما كان الفرق واضح، كلما كان التعاون معقد. و في بعض الأحيان، إن هذا الاختلاف متعمد فيه بين وقت الاستثمار و وقت جني الأرباح و ذلك من شريك لأخر. فقد يريد الشركاء أن يمهل فرصة أكيدة و آتية من أجل تأمين أخرى لها أهمية أكبر لكن على المدى الطويل، هذه التطبيقات تضع بعض المساوئ في الثقة الموجودة بين الشركاء و يحرضهم إلى التفرقة[1].

و للتغلب على كل تلك الصعوبات و الاختلافات، يرى الخبراء أن على الشريكين اعتبار الاتفاق بينهما "وثيقة حية" ، و يعنى ذلك أن يحتوي ذلك الاتفاق على الإجراءات الضرورية لتغييره. كما لا يجب أن يقتصر قرار الشراكة على المعرفة الكبيرة بشؤون الحكومة أو المعرفة بالأسواق المالية

[1] Yves Doz gay Hamel, l'avantage des alliances, édition dunod, 2000, pp. 170-186.

المحلية، إذ قد تتضاءل القيمة الملموسة للمساهمة بمرور الزمن. ومن ثم يجب الاعتماد على عناصر أكثر أهمية مثل التكنولوجيا و التحكم في قنوات التوزيع. ...

كما يجب أن تحتوي الاتفاقيات على بنود مفصلة نسبيا حول حل النزاعات و عدم الاكتفاء بالاعتماد على الإحساس المتبادل بتوقع استمرار العلاقات الحسنة، و هذا لتفادي حل النزاعات بطريقة ارتجالية قد تؤدي إلى صعوبات جد كبيرة.

المطلب الثاني : نتائج و آثار الشراكة الأجنبية

الفرع الأول : نتائج الشراكة الأجنبية

تتميز الشراكة بتعدد كبير للمعايير التي من خلالها يمكن الحكم على نجاحها أو فشلها، فبالإضافة إلى المعايير الكلاسيكية لنجاح أي مشروع كالمردودية، المعايير التسويقية، المعايير المحاسبية، هناك معايير أخرى تخص طبيعة الشراكة، كدرجة التقدم التي يمكن أن تصطحبها صيغة الشراكة و كذا الوضعية الإستراتيجية للأطراف و الناتجة عن المشروع المشترك، فهذا التعدد الكبير في معايير الحكم يعطي لنجاح المشروع المشترك طابعا نسبيا، لهذا فإن إعطاء الحكم يخضع لتحليل شامل لنتائج المشروع نفسه و وضعية المؤسسات المشاركة على المدى الطويل و القصير [1] . و بالرغم من تعدد أشكال الشراكة ، إلا أن نتائجها تتشابه و تتقارب على المدى المتوسط و المدى البعيد، و من النتائج المشتركة أو المتشابهة التي تحدثها مختلف أشكال الشراكة نجد: نجاح المنتوج، تخفيض التكاليف، تحقيق الكفاءة في العمل، تحقيق أرباح إضافية...، لكن يعتبر مسيروا تلك المؤسسات التي تبنت إستراتيجية الشراكة أن هذه النتائج لن تتحقق إلا على المدى البعيد[2] ،إضافة لذلك يتميز كل شكل من أشكال الشراكة بنتائج خاصة، و هذا راجع لطبيعة العلاقة التي تربط الأطراف و مدى احترام القواعد الأساسية المساعدة على إنجاح الشراكة.

---

[1] بارك بلالطة، "**أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**"، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 13-14نوفمبر ،2006 ، ص04.

[2] B. Garrette, P Dussange, OP cit, P 258 .

البند الأول: نتائج شراكة المؤسسات غير التنافسية

عرفت الأنواع الثلاثة للشراكة بين المؤسسات غير المتنافسة تطورات متباينة، فالمشاريع المشتركة الدولية حققت معدلات نجاح مرتفعة، تعود إلى الإدارة القوية، و المشاركة الفعالة للشريك المحلي في تطوير هذه المشاريع من جهة، و مشاركة الشريك الأجنبي بخبرته و مهارته في تسيير الفرع المشترك من جهة أخرى، و رغم ما تعرفه هذه المشاريع من صعوبات و مشاكل خاصة في السنوات الأولى إلا أنها تتواصل و تعتبر جسرا هاما لتحويل التكنولوجيا و عوامل الإنتاج، زيادة على نقل المهارات و الكفاءات مما يدعم الميزات التنافسية [1].

أما الشراكة العمودية فإن لها آثار مشتركة للطرفين معا، و تظهر نتائجها من خلال تحسين جودة المنتجات و تخفيض التكاليف، و تشجيع الإبداع، مما يرفع معدلات النمو في القطاع الصناعي، هذا و تعتبر الشراكة العمودية خيارا يفتح المجال لجلب موارد جديدة ذات مردودية تسمح للطرفين بغزو الأسواق، و هي فرصة حقيقية للتعلم و انطلاقة فعلية لتكوين و أداة فعالة لرفع مستوى الأداء للموردين من خلال تحسين الإنتاجية.

و فيما يخص النوع الأخير من أنواع الشراكة بين المؤسسات غير التنافسية، و المتمثل في الاتفاقيات ما بين القطاعات، فإنه يسجل معدلات نجاح ضعيفة مقارنة بالأنواع السابقة، و يرجع ذلك لحالات عدم التأكد التي تميز جل النشاطات الجديدة، و رغم ذلك فقد عرفت بعض الحالات نجاحا و تطورا للشراكة و هي الحالات التي يكون فيها مشروع الشراكة مستقل من الشركاء و يتجسد ذلك في مؤسسة ذات حصة كاملة أو تلك الحالات التي يكون فيها الشريك يبحث عن تطوير نشاط جديد في ظل المنافسة الخفية من خلال الاتفاقيات ما بين القطاعات .

[1] **Ibid, P 259.**

و يمكن تلخيص نتائج وآثار الشراكة بين المؤسسات غير التنافسية في الجدول التالي:

الجدول (2-1): نتائج و آثار الشراكة بين المؤسسات غير التنافسية

شكل الشراكة	تطور الشراكة	النتائج الإستراتيجية	الأثر على القطاع و المنافسة
المشاريع المشتركة الدولية	إخفاقات كبيرة في السنوات الأولى بعدها يسود الاستقرار	استقرار في الوضعيات	عولمة القطاع
الشراكة العمودية	علاقة طويلة المدى بين الشركاء	مساهمات جديدة في القيم المضافة للفرع	تركيز القطاع
الاتفاقيات ما بين القطاعات	عدم تحقيق الطموحات الأولية لكل الأطراف	استقلالية المشروع المشترك أو تطور المنافسة بين الشركاء	خلق نشاطات جديدة و دخول منافسين جدد

Source : B.Garrette , P.Dussange, op cit, P261.

البند الثاني: نتائج شراكة المؤسسات التنافسية

تؤدي شراكة التكامل المشترك في أغلب الحالات إلى ظهور نتائج متوازية بين المؤسسات المتشاركة، و لكنها لا تؤثر تأثيرا معتبرا على الوضعية الإستراتيجية لهذه المؤسسات، و بالتالي لا تؤدي إلى النمو و لا إلى تخفيض عدد المنافسين في السوق، كما أن هذا الشكل من الشراكة لا نلمس له أي أثر بخصوص تنويع المنتجات المعروضة في السوق [1].

[1] **B.Garrette, P. Dussange, OP cit, P 262.**

و فيما يخص شراكات شبه التركيز فهي تعتبر مسلكا هاما للوصول إلى التخصص على المدى البعيد، و ذلك من خلال ارتفاع مستوى التأهيل في عمليات الإنتاج لكل طرف من الأطراف، لكن في نفس الوقت يؤدي هذا النوع من الشراكة إلى الفقدان التدريجي للمهارات الخاصة بكل طرف، كما يؤثر تأثيرا مباشرا على استقلالية المتشاركين خاصة في النشاطات المعنية بالتعاون، و هذا ما يحول العلاقة بين الطرفين إلى ترابط متبادل مما يحصر مجال المنافسة و يحد من تنوع المنتجات.

أما بالنسبة للشركات التكاملية لوحظ أنها تسبب ضررا لأحد الأطراف، و غالبا ما يتم تطوير المشروع المشترك من طرف أحد الشركاء بطريقة مستقلة و منفردة، وهو ما يؤدي إلى خلق نشاط مماثل لذلك المشروع المشترك.

إضافة لتلك النتائج الخاصة بكل نوع من أنواع الشراكة، هناك نتائج مشتركة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1-الحصول على موارد تكميلية: أي أن الشراكة هي وسيلة لتبادل الموارد و الإمكانيات، و هذا لأن الدافع الأساسي لهذه الإستراتيجية هو الفوارق و الاختلافات بين طرفي التعاون و الشراكة و تسمى هذه العلاقة بتعاون الاختلاف.

2-من الناحية التسويقية: تجنب الشراكة كل أطراف العمل في سوق محدودة، و ذلك من خلال فتح السوق المحلي للعديد من المنافسين الجدد[1]. إضافة إلى ذلك تساهم الشراكة في تشجيع الإنتاج المحلي، و خلق جو التنافس و هو ما يؤدي إلى تقليص الاستيراد.

3-الحيازة عل التكنولوجيات المتطورة : و التي هي ليست في متناول المؤسسة أو تجد صعوبات في توفيرها و شرائها في ظل المنافسة العالمية الشرسة، و لا نقصد بتحويل التكنولوجيا هنا تلك العملية البسيطة أو الكلاسيكية، و إنما يتعدى الأمر إلى بناء للتعلم التنظيمي، و لتحويل كل ما أمكن تحويله من المهارات و توفير فرص للاحتكاك بأصحاب تلك التكنولوجيات و هو سبيل لا بد منه لتفعيل مشروعات الشراكة [2].

4- قد تؤدي الشراكة إلى حدوث اختلالات مالية لأحد الأطراف إذا قام هذا الأخير باستثمارات ضخمة لرفع كفاءاته و قدراته حتى يظهر بصورة الشريك الفعلي أو الأمثل .

---

[1] فريد النجار،" **التحالفات الإستراتيجية**"، نفس المرجع السابق، ص79.

[2] **B.Aliouat, op cit, p 133.**

الفرع الثاني :آثار الشراكة الأجنبية

إن التغييرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسات الاقتصادية و حافزا للدخول في مجال الشراكة الأجنبية والتعاون مع المؤسسات الأخرى، لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة الاقتصادية، وتبرز آثار الشراكة الأجنبية من خلال الآثار العامة، الآثار على مستوى المؤسسة المحلية الآثار على المؤسسة الأجنبية و كذلك الآثار على مستوى الدولة المضيفة. لكن سنقتصر في دراستنا على الآثار على مستوى المؤسسة المحلية والمؤسسة الأجنبية كما يلي:[1]

1- آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسات المحلية:

تتمثل أهم آثار الشراكة الأجنبية والتي تنعكس على المؤسسات المحلية فيما يلي[2]:

- ❖ الإستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد.
- ❖ تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة.
- ❖ ضمان الديمومة والمصداقية نتيجة لجودة المنتجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلك ووفائه للمنتج.
- ❖ الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب، إضافة إلى أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إليها.
- ❖ تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج التدريب والتنمية الإدارية في الداخل و في الدول الأم.[3]
- ❖ خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و تنمية قدرات الطبقة الحالية.
- ❖ استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية أو متعددة الجنسيات بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد أو المحاكاة.

---

[1] أونيس عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 208.

[2] **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[3] عبد السلام أبو قحف، **مرجع سبق ذكره**، ص 461.

تجدر الإشارة إلى أن الشراكة الأجنبية يمكنها تحقيق هذه الآثار للدول المضيفة، لكن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الاستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية، تخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية و التنظيمية.

2- آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة الأجنبية:

تتمثل أهم الآثار التي تحققها المؤسسة الأجنبية في إطار الشراكة مع مؤسسة محلية في الآتي [1]:

- ❖ في حالة نجاح مشروع الشراكة فإن المؤسسات الأجنبية وفي إطار الامتيازات الممنوحة من طرف الدول المضيفة يمكنها امتلاك تلك المشاريع.
- ❖ الاستفادة من نقص تكاليف اليد العاملة ووفرة المواد الأولية في الدول المضيفة.
- ❖ وفرة الأسواق وقلة المنافسين يتيح لها السيطرة على السوق وتحقيق مستويات أعلى من الأرباح.
- ❖ تساعد التسهيلات الممنوحة للشركات الأجنبية من معرفة السوق المحلية وإنشاء قنوات توزيع جديدة بأقل التكاليف ومن ثم الاستفادة من امتياز دخول السوق المحلية بتكاليف ومخاطر أقل.
- ❖ إزالة القيود البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف الشريك حكومة أو مؤسسات محلية عمومية.

[1] أونيس عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 209.

المبحث الثالث : واقع الشراكة الجزائرية الأجنبية.

المطلب الأول: العوامل المساعدة على دخول الجزائر في الشراكة الأجنبية.

لقد سعت الجزائر منذ بداية الاستقلال إلى تحسين مناخها الاستثماري من خلال سياسة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الشراكة الأجنبية ولقد ساعدها في ذلك جملة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية نوضحها فيما يلي :

الفرع الأول : العوامل الداخلية

تتمثل أهم العوامل الداخلية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الآتي:[1]

- **الإصلاحات الاقتصادية:**

لقد باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات قصد التكيف مع المستجدات العالمية والدولية الجديدة، حيث فتحت الباب على عمليات الخوصصة والشراكة والانفتاح على الأسواق العالمية، الانتقال من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال منذ سنة 1988 وذلك من أجل فتح فضاء معتبر للشركاء الأجانب، فضاء خال من العراقيل والبيروقراطية.

- **المؤهلات الذاتية للجزائر:**

لقد تميزت الجزائر في السنوات الأخيرة بالديناميكية وسرعة الحركية كما تميزت بالاستقرار، الأمن والنمو الاقتصادي خاصة مع القوانين المتعاقبة التي تكرس تحرر السوق، مما فسح المجال للمنافسة بين السلع سواء من حيث الجودة أو من حيث السعر، مما انعكس إيجابا على مصلحة المستهلك، الأمر الذي جعل السوق الجزائري من أنشط الأسواق في المنطقة الع ربية والأورو متوسطية.

تتوفر الجزائر على شبكة كثيفة من المنشآت القاعدية، وتزخر بمصادر معتبرة في مجال الطاقة والمناجم والصيد البحري، إضافة إلى تربعها على مساحة شاسعة لا تحتاج سوى إلى توزيع السكان عليها على نحو أمثل، كما تتميز بمنظومة قوية في حقل التعليم العالي والتكوين مقارنة مع الغالبية من البلدان الإفريقية والنامية الأخرى.

[1] عبد الكريم سهام، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

وعليه تعتبر الجزائر دولة غنية تتمتع بثروات مادية، مالية وبشرية هائلة تحتاج إلى الاستغلال الأمثل، وبالتالي تُوفر الجزائر الجو الملائم لاستقطاب أنظار الشركاء الأجانب وفي مختلف المجالات.[1]

الفرع الثاني : العوامل الخارجية

تتمثل أهم العوامل الخارجية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الآتي:[2]

- **العولمة:** إن تنامي ظاهرة العولمة يعتبر سببا رئيسيا لاعتماد الشراكة الأجنبية، حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول، والجزائر قصد اندماجها في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات ومواجهة التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة فإنها فتحت الباب لتشجيع عمليات الشراكة الأجنبية باعتبارها ضرورة حتمية في ظل التغيرات والظروف الحالية.
- **توقيع اتفاق الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي:** إن الجزائر وعلى غرار أغلب الدول المتوسطية هي دولة نامية تعاني من مشاكل الديون الخارجية ومن المشاكل الاجتماعية من فقر، بطالة، تخلف تكنولوجي وضآلة معدلات الاستثمار، لذا فهي تنظر إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كطوق نجاة يساعدها في زيادة تنافسيتها واستغلال اقتصاديات الحجم بالشكل الأمثل ومن أجل جذب الشركات الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا.
- **الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة:** إن رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي وبناء على قناعتها الراسخة في ضرورة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فقد سعت جاهدة من أجل ضمان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال تقديمها لطلب الانضمام ودخولها في مفاوضات عديدة.

[1] أونيس عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 210.

[2] أونيس عبد المجيد ،**المرجع نفسه**، ص 211.

المطلب الثاني: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأجنبية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية والمحور الرئيسي الذي يدور حوله أي اقتصاد حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة إلى بلوغ وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة.

الفرع الأول : مفهوم المؤسسة الاقتصادية

إن عملية إعطاء ووضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمرا بالغ الصعوبة، فقد تعددت وتباينت آراء الاقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وهذا راجع إلى عدة أسباب.

و فيما يلي ندرج بعض التعاريف للمؤسسة الاقتصادية:[1]

- ✓ هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي.
- ✓ هي تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو ايجاد قيمة سوقية معينة، من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي، الناتج عن ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها ، و تكاليف الإنتاج.
- ✓ هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع، من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها.
- ✓ المؤسسة كما يعرفها مكتب العمل الدولي : هي كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة.
- ✓ مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مالية أو غيرها.....)، والتي تشغل فيما بينها، وفق تركيب معين وتوليف محدد، قصد انجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع.[2]

---

[1] عمر الصخري،" **اقتصاد المؤسسة**"، الطبعة الثانية، بن عكنون– الجزائر– ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 24.

[2] أحمد طرطار،" **تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**"، الطبعة الثانية، دون ذكر بلد النشر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص15.

الفرع الثاني: مفهوم التأهيل (la mise a niveau)

تم إقرار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الاقتصادية بغية تدعيم وجودها أولا، ومن ثم العمل على تحسين تنافسيتها ودمجها في الاقتصاد العالمي ثانيا، ومع تزايد حدة المنافسة التي أفرزتها عولمة الاقتصاد، والمتغيرات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر(اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذلك الانضمام الوشيك إلى منظمة التجارة العالمية)، زيادة إلى غزو المنتجات الأجنبية للسوق الوطنية، بات لزاما على المؤسسات الجزائرية أن ترفع التحدي وتتجه نحو تحسين وتطوير منتجاتها، الأمر الذي لن يتم إلا من خلال تبني مجموعة من البرامج الإصلاحية والتأهيل أحدها، بوصفه أنجع السبل التي يمكن اتخاذها.[1]

- **مفهوم تأهيل المؤسسة :**

لقد تولد مفهوم " تأهيل المؤسسات " من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال عام 1988 للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، من خلال البرنامج الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي » PEDIP ».[2]

ثم أصبح مصطلح التأهيل خاص بدول العالم الثالث، خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية[3].

نشير إلى أنه خلال انجاز دراستنا استوقفتنا العديد من التعاريف المتعلقة بموضوع التأهيل، وتم اختيار أفضلها، أنسبها وأكثرها استعمالا:

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات.

---

[1] عليواش أمين عبد القادر،" **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني** "، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، الجزائر، جامعة الجزائر، 2007 ، ص109.

[2] عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، "**مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5 ، 2008 ، ص73.

[3] سليمة غدير أحمد ،" **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا** "، مجلة الباحث، العدد 9، 2011 ، ص 133.

ثم طورت ONUDI مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكييف مع متطلبات التبادل الحر –Libre « échange »[1].

يرى الاقتصادي دوجلاس نورث* أن التأهيل هو عملية معقدة وتأخذ وقتل طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو ما يتطلب تغير في الأفكار، السياسات، القوانين، المفاهيم والإجراءات وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة وصريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج[2].

مفهوم التأهيل من الناحية الاقتصادية الجزئية يرتكز على فكرتين أساسيتين: فكرة التقدم (progrès) وفكرة المقارنة أو المعايرةétalonnage) ، فتأهيل مؤسسة هو ما قد يعني جعلها تتقدم لكي تصبح على الأقل في نفس مستوى تنافسية وكفاءة وفعالية نظيراتها من المؤسسات.[3]

أما بالنسبة لبرنامج التأهيل يعرف بواسطة هدفه الأساسي، وهو مرافقة المؤسسة ليسمح لها بالتحسين المستمر في تنافسيتها وتسويتها مع المقاييس الدولية للتنظيم والتسيير للوصول إلى تأطير تطورها المستقبلي.

وأخيرا نستطيع القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال المؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.[4]

الفرع الثالث: أهداف التأهيل و مبادئه

تستجيب عملية التأهيل لانشغالين أساسين هما ضرورة إعطاء دعم للمؤسسة وضرورة مرافقتها في جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة في ظل منطقة التبادل الحر الأورو جزائري.

---

[1] سليمة غدير احمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 134.

* **اقتصادي أمريكي**، مؤرخ اقتصادي وأستاذ جامعي، موظف في جامعة واشنطن وجامعة واشنطن في سانت لويس، حائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية.

[2] عليواش أمين عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

[3] عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

[4] سليمة غدير أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

أولا: أهداف تأهيل المؤسسة الاقتصادية

أهداف برنامج التأهيل يجب أن تكون موضحة حسب مستويات التدخل كالآتي:[1]

- **على المستوى الكلي** :الحكومة ووزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.
- **على المستوى القطاعي** :الوسطاء والشركاء الذين يرافقون المؤسسة أثناء عملية تأهيلها.
- **على المستوى الجزئي** :المؤسسات التي تبدي رغبتها في الاستفادة من برنامج التأهيل.

1- **المستوى الكلي**: يتمثل هدف البرنامج الوطني للتأهيل أساسا في:[2]

- عصرنة المحيط الصناعي :حيث أنه يخص تطوير وترقية المحيط الصناعي من جميع النواحي المادية والتنظيمية؛
- تحديث المحيط الصناعي: وهي من مهام الحكومة ووزارة الصناعة حيث تقومان بتسطير توجهات السياسة العامة للتأهيل.

2- المستوى القطاعي: إن نجاح أي برنامج تأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشاركة في تنفيذه،[3] ومن أهم الأطراف نذكر: جمعيات أرباب العمل، الهيئات العمومية، معاهد ومراكز الموارد التكنولوجية والتجارية،...الخ، فالبرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها، وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية تأهيل المؤسسة وترقيتها. ومن هنا يتضح أن برنامج التأهيل في هذا المستوى، هو تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها مما يؤدي إلى:[4]

- تحسين المنافسة بين المؤسسات.
- تعزيز وتدعيم هيئات الدعم :تحقيق ترقية الهيئات المتعاملة مع المؤسسة وتكييفها مع المعالم الجديدة للاقتصاد.

---

[1] عليواش أمين عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.

[2] بوبكر محمد، "**تقييم برنامجي تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، ص 357.

[3] علي لزعر، بوعزيز ناصر، "**تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2007، ص 41.

[4] مريم قطوش، "**برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**"، مذكرة ماجستير، تخصص: إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2009/ 2010، ص 19.

- تأهيل محيط المؤسسات :ويشمل محيط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كلا من البنوك والهيئات المالية، المساعدات التقنية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بورصة المناولة، هيئات تسيير المناطق الصناعية، مكاتب الدراسات، مراكز الموارد التقنية، هيئات التكوين.[1]

3- **المستوى الجزئي:** يعتبر برنامج التأهيل محفزا للنوعية، فهو يساعد على وضع آليات تحديد نقاط الضعف والقضاء عليها، فهو برنامج طوعي تلجأ إليه المؤسسة حتى تستجيب لمعايير الأداء العالمية وتلعب الدولة فيه دور المدعم، فبرامج التأهيل تهدف أساسا إلى:[2]

أ- تحسين القدرة التنافسية: فهو الهدف الأساسي لعملية التأهيل لأن عامل التنافسية ضروري لأي مؤسسة قصد الحفاظ على مكانتها وتطويرها خاصة في الوقت الراهن الذي يمتاز بحدة المنافسة خاصة في ظل منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية.

وتهدف إلى:

- ✓ تكييف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير وخاصة التحكم في جودة الإنتاج والخدمات، ويقتضي هذا خضوع المؤسسات للمقاييس الدولية الخاصة بالجودة (مقاييس ايزو- شهادة الإشهاد بالمطابقة).
- ✓ بالإضافة إلى تدعيم مؤهلات المدربين المسيرين والمستخدمين في الوظائف الإنتاجية والتجارية، ويتعلق الأمر هنا بتدعيم القدرات التسييرية لدى مسؤولي المؤسسات وهذا لا يأتي إلا من خلال تزويدهم بمفهوم ثقافة المؤسسة، حيث يجب تجاوز الوضع السائد لمؤسساتنا، كون معظمها لا زالت تعتمد الأساليب القديمة في التسيير، أو بالأحرى التسيير العائلي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يجب أن تعهد عملية التسيير إلى مسيرين أكفاء دون التفريط في نظامها القانوني.

ب - قابلية الاستمرار: تهدف التنافسية بدورها بالسماح للمؤسسة بصيانة حصتها في السوق الداخلية كمرحلة أولى ثم السوق الخارجية كمرحلة ثانية، وهذا يتجسد من خلال تحديد حاجيات المستهلك لأنه يعتبر حجر الزاوية لنجاح هذه الأخيرة أو فشلها فنشاط المؤسسة يبدأ منه (رغباته واحتياجاته) وينتهي إليه (العمل على إرضائه)، فإذا اكتملت هذه الحلقة ضمنت المؤسسة مكانتها في السوق، إضافة إلى العمل على التخصص من أجل التحكم في التكاليف وتحقيق منتجات ذات جودة عالية، والشراكة تلعب دورا إيجابيا في ذلك.

---

[1] بوبكر محمد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 358

[2] أوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

ت – استحداث مناصب العمل: يهدف برنامج التأهيل أيضا إلى الحفاظ على العمالة والتحسين من مردوديتها والرفع من مستوى عرض الشغل والتخفيض من حدة البطالة إلى أقصى نسبة ممكنة، من خلال المبالغ المالية المخصصة لهذه العملية خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تساهم إلى حد كبير في امتصاص البطالة عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي تفتح مجالا للشباب قصد خلق مشاريع استثمارية مصغرة.

ثانيا : مبادئ تأهيل المؤسسة الاقتصادية

يعود قرار اللجوء إلى عملية التأهيل لإدارة المؤسسة، فبرامج التأهيل اختيارية وليست إجبارية فالمؤسسة تلجأ إليها اختيارا بعد تحقيقها لمجموعة من الشروط تسمح لها بالانطلاق في عملية التأهيل التي تهدف إلى نقلها من وضعية غير جيدة أو أقل تنافسية إلى وضعية أفضل عن طريق استغلال الفرص التي يمنحها المحيط مثل فرص الشراكة الأجنبية وتجنب التهديدات التي تؤثر سلبا عليها. قصد بلوغ هذه النتيجة يتعين على المؤسسة تنفيذ مخطط التأهيل الذي يتم إعداده بعد تشخيص وضعية المؤسسة التي اختارت اللجوء إلى عملية التأهيل، هذا التشخيص يحدد من خلاله نقاط القوة والضعف التي تميز هذه الأخيرة.[1]

كما تقدم أيضا اقتراحات وتوصيات تمكنها من القضاء على نقاط ضعفها وتقوية نقاط قوتها، وذلك إما بالحيازة على استثمارات جديدة أو تجهيزات عصرية وهذا يعد تأهيلا ماديا وهو ثانوي، والقيام أساسا بتأهيل أفرادها هو التأهيل المعنوي الذي يعرف بالتأهيل الإداري.[2]

[1] سالم عبد العزيز، عزيزي أحمد عكاشة، بوشرى عبد الغني، "**دور الشراكة في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (برنامج الشراكة الجزائرية الأوروبية ميدا، البرنامج الجزائري الفرنسي)**"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية، الواقع والآفاق، أدرار، يومي 21،22 فبراير 2017 ، ص 288.

[2] أوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

أما فيما يخص التأهيل كبرنامج لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الإحاطة بجملة من المبادئ يأتي على رأسها:[1]

- تحديث وعصرنة محيط المؤسسة الصناعي(سواء محيط مادي، قانوني، جبائي...).
- تعزيز قدرات هياكل وهيئات دعم المؤسسات.
- تحديث وسائل الإنتاج وتحري النوعية بما يساير التطورات التكنولوجية.
- إيجاد آليات للمنافسة من أجل ترقية المؤسسات الاقتصادية والنهوض بها، ومن ثم العمل على تنمية هذه التنافسية ليس فقط لتشمل الأسواق المحلية بل ولتمتد أيضا إلى الأسواق الخارجية؛
- إصلاح المنظومة المصرفية وجعلها أكثر مرونة لتتكيف بشكل أحسن مع التشريعات والقوانين من جهة، والتحولات العالمية القائمة من جهة أخرى.

الفرع الرابع : متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسة الاقتصادية

لضمان نجاح عملية التأهيل لابد من إرفاقها إلى جانب الشروط التالية:[2]

- فترات انتقالية ضرورية من أجل السماح للمؤسسات من امتلاك الوقت الكافي للتكيف مع الانفتاح الكلي على السوق؛
- لتفادي أثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بمنافسة الحكومة مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة.
- كل مؤسسة يجب أن تعمل على بذل جهود التكيف اللازم، والالتزام ببرامج التأهيل للوصول إلى مستوى أدنى من التنافس والعمل من أجل الحفاظ عليه بالعناصر الموالية:

• **تأهيل العنصر البشري:** يعتبر هذا العنصر أساس العملية الإنتاجية في المؤسسة، لذلك يجب تكوينه وتدريبه قصد تطوير مهاراته وإمكانياته الفنية، فكل النفقات التي تصرفها المؤسسة لتأهيل العنصر البشري تعتبر مدخلات الجهاز الإنتاجي، والتأهيل يكون من خلال الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية الرائدة للاستفادة من خبراتها ومعارفها من ناحية، كما يتم أيضا من خلال الاحتكاك بين المؤسسات الوطنية فيما بينها من ناحية أخرى، يجب أيضا ترسيخ ثقافة التكفل بين أفراد المؤسسة وتنمية روح المبادرة والتبادل الحر للمعلومات فيما بينهم، والقضاء على كل المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالإقصاء، التهميش و اللامساواة.

[1] عليواش أمين عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص120.

[2] عليواش أمين عبد القادر، **المرجع نفسه**، ص 121.

تتبع إذن ضرورة تأهيل العنصر البشري من الوعي بأهميته كأصل من أصول المؤسسة، خاصة بزيادة تأثير التكنولوجيا على أداء هذا الأخير مما يستدعى التركيز على تحسين إنتاجيته وذلك من خلال تطوير نظام تقيم أدائه والحصول على ولائه، فكل هذا يرفع من الإنتاجية ويحسن المردودية.[1]

• **التخطيط الاستراتيجي** :تتعلق بتحضير الاستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردوديتها، و يعتبر التخطيط الاستراتيجي عملية تجديد نظامي، فهو يقدم إلى المؤسسة وسيلة التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية والتنافسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل .ويهدف التخطيط الاستراتيجي إلى أخذ القرارات من طرف الإدارة بحيث يسمح لها بتحديد ودراسة العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة، كما يهدف إلى تحسين المر دودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها[2].

• **التسويق** : على المؤسسات أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك وذلك عن طريق:

- تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس علمية بما يتلاءم ورغبات المستهلكين.
- الاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسة.
- العمل على تنشيط مبيعات منتوج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية و الخارجية.
- العمل بمعايير وقياسات النوعية :حتى يتسنى لمؤسساتنا الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة، يتوجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات، حيث لا يمكن اليوم لأي مؤسسة أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، مواصفات المواد الأولية، المواد المصنعة مواد التعبئة والتغليف.

✓ **التجديد التكنولوجي:** تحتل استراتيجية التجديد التكنولوجي مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة ذلك لأن التجديد أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة وللاقتصاد ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات، التجديد في المنتجات، التجديد في العمليات، التجديد في التنظيم والتجديد في الموارد البشرية... الخ.

---

[1] أوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

[2] قوريش نصيرة، "**آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الدول العربية، يومي 17و18 أفريل، جامعة الشلف، 2006 ، ص 1050ص1051.

✓ **تطبيق استراتيجية التنافس:** تحدد استراتيجية التنافس من خلال ثلاثة مكونات أساسية:

- **طريقة التنافس:** وتشمل استراتيجية المنتج، استراتيجية الموقع، استراتيجية التسعير، استراتيجية التوزيع واستراتيجية التصنيع ...الخ.
- **حلبة التنافس** : وتتضمن اختيار ميدان التنافس، الأسواق و المنافسين.
- **أساس التنافس** : ويشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدى المؤسسة والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية المتواصلة.

✓ **التعرف على التكنولوجيا الجديدة** :تعتبر التكنولوجيا عنصر ضروري للتنمية لأنها الثروة التي تبحث عنها المؤسسة الاقتصادية. و للحصول عليها هناك عدة طرق منها : التطوير الداخلي للتكنولوجيا عن طريق اتفاق التراخيص، التحالف مع المؤسسات ذات الخبرة العالمية ، الأبحاث والتطوير عن طريق التعاون.

✓ **تطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة:** لتطوير الإبداع التكنولوجي بشكل إيجابي داخل المؤسسة يجب أن تتوفر عدة عوامل أهمها:

– الطاقات والإمكانيات المالية التسييرية (فرق تسيرية ذات كفاءة على جميع المستويات) و تجارية (قنوات توزيع أو شبكة توزيع) وخبرات تكنولوجية .

– امتلاك معارف ومعلومات كافية عن السوق أو دراسته.

– قدرات تسيرية ذات كفاءة ومؤهلة قادرة على إحداث البحث التطبيقي.

✓ **تأهيل محيط المؤسسة** : إن تأهيل المحيط يشكل أمرا ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها. و تكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة:كالجهاز الإداري، الجهاز الجبائي والمالي، التشريعي و التنظيمي الذي تتعامل معه المؤسسة.

✓ **تدعيم البنية التحتية:** إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، وفي هذا الإطار تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى كالطريق السريع (شرق، غرب) واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار وزيادة كفاءة الموجودة منها.

على صعيد آخر يجب حل مشكلة العقار والتي تشكل عقبة أمام أي مستثمر وتطهير المناطق الصناعية المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن والحسم في مسألة ملكيتها[1].

- ✓ **تأهيل الجهاز المصرفي:**

يجب تأهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية، مع ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها خاصة مع حل مشكلة الضمانات وهذا مع إنشاء الصندوق الوطني لضمان الاستثمارات وكذا صندوق رأس مال المخاطرة. كما يجب إعادة التفكير في طريقة تسيير البورصة ووضع الآليات المثلى لعملها من أجل جلب المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أحجامها.

الفرع الخامس : مكانة الشراكة الأجنبية في المساهمة في زيادة تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

أولا: دوافع تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

إن عولمة الأسواق واشتداد حدة المنافسة والتطور السريع في طرق الإنتاج والتكنولوجية عدلت من محددات المنافسة الصناعية على المستوى العالمي، فالنموذج الجديد للمنافسة لم يعد مرتبطا بتكاليف الإنتاج وتوفر المواد الأولية فحسب، بل أصبح مرتبطا أكثر بنوعية المرافق، الهيئات والكفاءات، القدرات التنظيمية والتقنية للمؤسسة، الحصول على التكنولوجيا المتطورة والتحكم فيها والاستجابة بسرعة للاحتياجات وتغير نوعية الطلب، فكل هذه المعطيات تمثل تحديات تفرض اللجوء إلى التأهيل[2] و الجزائر أصبحت مقتنعة بضرورة تأهيل مؤسساتها الاقتصادية وذلك لتحضيرها للاندماج في الاقتصاد العالمي وقد كانت بعض العوامل الخارجية والداخلية دافعا لهذا والتي تتمثل فيما يلـــي[3]:

---

[1] جمال بلخباط، "**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 افريل ،باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2006، ص538.

[2] اوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

[3] سليمة غدير احمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 136.

1- التحديـات: تتمثل في تحديات المنافسة الخارجية، نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي، والاندماج ضمن فضاءات المناطق ذات التبادل الحر خاصة الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي بعد الاتفاق المبرم في أبريل 2002 في إطار الشراكة الأورو متوسطية بالإضافة إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[1]

2- الصعوبات التمويلية والإدارية: تعاني المؤسسات الوطنية من محدودية التمويل وارتفاع أسعار الفائدة على القروض بالإضافة إلى قصر مدة سدادها، وكذا تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بها.[2] بالإضافة إلى قصور الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، مما أدى بهم إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص والتفويض وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية. بالإضافة إلى غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة، وعدم تناسق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية لدى المدير/ المالك وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة لديه، ونقص الروح المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات الاقتصادية.[3]

3- الصعوبات التسييرية:

يلاحظ في الكثير من المؤسسات الاقتصادية بالبلدان النامية عموما وفي الجزائر بشكل خاص، أنها تعاني من ضعف التسيير وعدم اتباع أساليب عصرية في الإدارة والّتنظيم، كما تعاني من غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات الّتنمية، يظهر هذا الضعف خاصة في المسؤول الأول أي المسير الذي يعتبر صاحب السلطة وهو المكلف بتنفيذ عمليات التغيير طبقا لعلاقة الوكالة التي يتحصل عليها من المالكين، إذ نجد بأن المسيرين وفي معظم البلدان النامية لديهم ثقافة الحدس، أي أن أفكارهم الشخصية هي حقائق عكس المسيرين في البلدان المتقدمة الذين يقومون بالتكوين والاتصال وتحديد الحلول ثم يقررون،[4] لهذا فمن الضروري تأهيل العنصر البشري[5].

---

[1] بوشويط ابتسام، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية)**، مذكرة ماجيستير، تخصص: إدارة مالية، قسنطينة، جامعة منتوري، ص 31.

[2] سهام عبد الكريم ،**مرجع سبق ذكره**، ص101.

[3] سليمة غدير أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

[4] LAMIRI Abdelhak , 2003, L**a mise à niveau** :**enjeux et pratiques des entreprises Algérienne**, Revue de sciences commerciales et gestion ,N°02, école supérieure de commerce. Alger, P46.

[5] أوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

4- الصعوبات الخاصة بالعقار:

يعد العقار الصناعي أهم مشكل تعاني منه المؤسسة الوطنية وبصورة خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب عدم تنظيم آليات مستقرة للحصول على العقار الصناعي، إضافة إلى الحالة السيئة التي تعرفها أغلبية المناطق الصناعية حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس[1].

إذ نجد الكثير من الأراضي ما زالت غير مستغلة أو استعملت لنشاطات أخرى خارج القطاع، بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطاتهم، يعانون من هذا المشكل.[2]

5- الصعوبات التسويقية:

يعاني معظم المنتجين من ثقل الضريبة التي يدفعونها وهذا ينعكس سلبا على أسعار المنتجات التي ترتفع في الوقت الذي تتوفر في السوق منتجات مستوردة بثمن أقل، وهذا الانعكاس يولد صعوبة في تصريف المنتوج المحلي، هذا بالإضافة إلى المستهلك الذي نجده يفضل المنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية. أمام كل هذه الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل اقتصاد السوق، نجدها إلى حد ما مجبرة على تطبيق برامج تأهيل لكي تواجه المنافسة الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تأهيل طرق إنتاجها ونظام معلوماتها وتسييرها وكذا محيطها.

بالإضافة إلى تحديات المنافسة العالمية نتيجة الشراكة الأورو- جزائرية والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.[3]

6- الصعوبات الفنية: من المشاكل الفنية التي تعترض المؤسسات الجزائرية ما يلي:[4]

ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات و الآلات و المواد الأولية نظرا لاستيرادها من الخارج و بكميات قليلة لا تؤهلها للحصول على خصومات أو تخفيضات تجارية، وهذا ما يؤثر على ارتفاع أسعار تكلفة الانتاج وانخفاض هامش الربح، فضلا على أن عملية فتح اعتماد مستندي وتوفير النقد الأجنبي يشكل عائقا في حد ذاته.

---

[1] عليواش أمين عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

[2] بوشويط ابتسام، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[3] أوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

[4] بوشويط ابتسام، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

صعوبة الحصول على المساحات و المواقع المناسبة كالأراضي لإقامة المشاريع، و إن وجدت فقد تجدها بعيدة عن مرافق البنى التحتية (الأراضي غير مهيأة بالماء و الغاز و قنوات صرف المياه و شبكات الاتصالات و الطرق غير المعبدة) و نقاط البيع ومستودعات التموين بالمواد الأولية مما يكلفها نفقات إضافية، فضلا على مشاكل التخزين المرتبطة بالعملية الإنتاجية، و انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة.

ثانيا: الشراكة الأجنبية كوسيلة لزيادة تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

إن واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يبرز عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الضرورية للسوق المحلية من سلع وخدمات سواء من حيث الجودة أو الكمية أو السعر، فمعظمها غير قادرة على استيفاء الشروط الموضوعية واكتساب مواصفات الجودة، التي أصبحت من العوامل الأساسية لاكتساب قدرات تنافسية في السوق المحلية أو عند نفادها من الأسواق الدولية، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف إنتاجها وأسعار منتجاتها مما يحرمها من اكتساب مزايا نسبية تسمح لها بالتخصص في إنتاجها، لذا فإن رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يتوقف على مدى قدرتها على إحداث التغيير والتجديد على مستوى هياكلها الإنتاجية وطرقها التنظيمية، التسييرية، فترات التسليم، طرح منتجاتها في السوق، تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين مستوى الجودة والبحث والتطوير، الإبداع وتكنولوجيا الإنتاج والتسويق..

في هذا الإطار تعتبر الشراكة الأجنبية وسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كونها تساهم في تحسين تنافسية هذه المؤسسات من خلال ما يلي:[1]

- الحصول على المعرفة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي تحوزها المؤسسات الأجنبية وتوظيفها في العمليات الإنتاجية مما يؤثر إيجابا على جودة المنتجات وبالتالي زيادة درجة ولاء المستهلكين.
- اكتساب المسيرين الجزائريين للخبرة والتقنيات الجديدة من خلال الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية التي تمتلك وسائل تسييرية حديثة، من شأنها إضافة قيمة للمؤسسات الجزائرية إضافة إلى مشاركتها في عمليات الإدارة والتنظيم.

[1] عبد الكريم سهام ،**مرجع سبق ذكره**، ص 11.

- تخفيض التكاليف نتيجة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث تلعب التكاليف دورا هاما في قياس تنافسية المؤسسة ومدى تأهيلها نظرا لتأثيرها على الأسعار مما يؤثر على الطلب على المنتجات وبالتالي التأثير على حجم المبيعات والإيرادات.
- رفع معدلات الربح حيث أن تخفيض التكاليف نتيجة لزيادة حجم الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأرباح كما أن تحقيق معدلات عالية من الأرباح وبصورة مستمرة يؤدي إلى ضمان بقاء المؤسسة ضمن قطاع نشاطها وتوسيع مجال تواجدها في الأسواق الدولية.
- ارتفاع المبيعات المحلية وتوسيع نطاق تواجد هذه المؤسسات على مستوى الأسواق العالمية نظرا لزيادة حجم الإنتاج وارتفاع جودة المنتجات نتيجة لاستعمال أحدث التكنولوجيا وبالتالي زيادة درجة رضا المستهلكين عن المنتجات التي تتميز بجودتها العالية وأسعارها المنخفضة.
- تحسين الإنتاجية من خلال ارتفاع حجم الإنتاج الكلي وانخفاض حجم عوامل الإنتاج المستعملة نتيجة للتقدم التكنولوجي.
- الحصول على مصادر جديدة للتمويل مما يساعدها على متابعة نشاطاتها بصفة مستمرة وتوسيع مجالات نشاطاتها نظرا لتوفرها على الأموال اللازمة لذلك.

هنا نود أن نشير إلى أن دور الاتحاد الأوروبي أو غيره من الشركاء الاقتصاديين للجزائر ليس فقط من خلال تقديم الإعانات إنما العمل على توفير فرص شراكة حقيقية بين مؤسساتهم الاقتصادية والمؤسسات الجزائرية، لأن هذه الصورة من التعاون هي التي ستسمح بتأهيل جيد للمؤسسة الجزائرية، فتقديم إعانات وتشخيص المؤسسات الجزائرية ليس هو السبيل الأمثل لتأهيلها، "فكما نعلم أن تشخيص المرض وتقديم الوصفة دون إتباع ذلك بالعلاج اللازم، فإن هذا التشخيص لا يؤدي إلى نتيجة"، فهذا هو الدور الذي يجب أن يلعبه مختلف الشركاء الاقتصاديين للوطن، أي أن على هؤلاء تقديم العلاج، وفي نظرنا العلاج الأمثل لتأهيل مؤسساتنا هو ربط هاته الأخيرة بعقود شراكة وتعاون مع مؤسسات هؤلاء الشركاء، وهذا لما لهذه الصيغة من آثار ملموسة على تأهيل المؤسسة الجزائرية.[1]

[1] بلاطة مبارك، "**أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنة 2006 .

المطلب الثالث :الشراكة الجزائرية الموريتانية

في سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، و الذي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من الفاتح سبتمبر 2005 ، تعتبر الشراكة اتفاق بين طرفين او اكثر لتحقيق اهداف معينة و محددة الزمن ، و تركيز الشراكة على الثقة و حسن النية بين الأطراف المعنية ، و تتضمن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدى 12 سنة أي إلى غاية سنة 2017، قصد إقامة منطقة تبادل حر ، و تقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج MEDA قصد تأهيل المؤسسات الجزائرية . إلا أن هذا الإتفاق يتم بين إتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا و فنيا و ماليا و منتجات ذات قدرة تنافسية عالية ، بينما نجد الإقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات (97% من إجمالي الصادرات) ، و تشتغل طاقاته الإنتاجية أقل من 50 % ، كما انه يعاني من مشاكل هيكلية و أزمات خانقة تعكس الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية.

و من هذا التباين الذي يميز الطرفين يتطلب إتفاق الشراكة ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي توفر عدة عناصر النجاح على جميع المستويات ، في هذا المجال نتساءل عن الإجراءات التي يجب اتخاذها لضمان نجاح إتفاق الشراكة الأورو جزائري ؟

من خلال هذه الدراسة سنتطرق إلى العناصر التالية :

- ❖ تأهيل المؤسسات الجزائرية
- ❖ تأهيل محيط المؤسسة
- ❖ تأهيل التكوين
- ❖ الإجراءات المرافقة

أولا : تأهيل المؤسسات الجزائرية

نقصد بالتأهيل على انه تحضير و تكييف المؤسسة و محيطها وفق متطلبات التبادل الحر ، مع إدخال آليات للتقدم قصد تقوية نقاط القوة و إمتصاص نقاط الضعف التي تتعلق بالمؤسسة[1].

و يعمل التأهيل على تحسين أداء المؤسسة من خلال القضاء على نقاط الضعف ، و تحسين نقاط القوة و هذا يستدعي اتخاذ مجموعة من الإجراءات في ظل المنافسة الدولية ، و التكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية قصد الإندماج في الإقتصاد الدولي ، و الاستعداد للمنافسة التي ستنتج

[1] www. mir – algeria 3org , la mise à niveau des entreprises, site web de ministère de 1'in–dusrie, consulté le 13/09/2008.

عن الدخول الحر للسلع الأوروبية نحو السوق الجزائري ، و بذلك تصبح المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة تنافسية على مستوى الأسعار و الجودة و قادرة على مواكبة تطور الأسواق ، و في هذا المجال يجب مراعاة ما يلي :

- الإنتاج بالمواصفات الدولية .
- إعتماد المنافسة الشديدة كمتغير ضمن إستراتيجية المؤسسة .
- الإهتمام بالتصدير و الإندماج في السوق الدولي.

لتنفيذ برنامج التأهيل يجب توفر إرادة قوية للتغيير ، بالإضافة إلى امكانية تحسين الوضع المالي و الاقتصادي للمؤسسة ، أي يجب أن يكون تقرير الخبير الخاص بتشخيص المؤسسة إيجابي ، زيادة على ذلك يتوقف نجاح التأهيل على إتخاذ عدة إجراءات تتمحور في العناصر التالية :

- ✓ تجديد أساليب الإنتاج و التنظيم ، الإستثمار و التسويق ، و أيضا التحكم في التكاليف و الجودة وفق قواعد السوق.
- ✓ إنجاز برنامج و هياكل كفيلة بتنفيذ التأهيل .
- ✓ الإهتمام بالموارد البشرية من خلال التركيز على التكوين الذي يعمل على الإنتاج بالمقاييس الدولية ، و بالتالي زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة .
- ✓ تحسين عناصر المؤسسة في ظل التسيير اللامركزي .
- ✓ مرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي و برامج إعادة التأهيل قصد تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية .
- ✓ التحكم في أساليب التسيير و التسويق مع إستيعاب التكنولوجية المتطورة .
- ✓ ترقية الإستثمار المباشر و الشركة الصناعية

و يسعى برنامج التأهيل إلى تحقيق ما يلي :

- تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية .
- تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و ترقية الصناعات المنافسة.
- تحديث القطاع الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا[1].
- نقل المؤسسة من وضعية أقل تنافسية إلى وضعية أفضل و أقدر على الاستمرار في ظل تنافسي يتميز بالفرص ، فالتأهيل يسمح للمؤسسة بتجنب التهديدات التي تؤثر على إستمرارها [2].

[1] قصاب سعدية ،" **مرجع سابق** "،2003.

[2] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان بابنات ، **مرجع سابق**، ص 48.

- ضمان شروط الإنتاج و بالتالي تحسين الإنتاجية و جعلها أكثر تنافسية سواء على المستوى المحلي أو الدولي بالإضافة إلى المساهمة في النمو الإقتصادي .

و يتطلب تأهيل المؤسسة إتخاذ عدة إجراءات و التي تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة و تمكين نظام الإنتاج من التكيف مع متطلبات السوق الدولي ، و تشمل هذه الإجراءات ما يلي :

- إعداد سياسة إقتصادية تعمل على رفع المستوى التأهيلي للمؤسسات.
- توفير الآليات الضرورية التي تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية القيام بإجراءات على المستوى القطاعي و الجزئي.
- تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني [1].
- تحسين طرق الإنتاج و المراقبة و التخطيط.
- عصرنة طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد التحكم في تقنيات و أساليب التسيير وفق المعايير الدولية.
- تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها و هيكل أسعارها و إعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية .
- تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة الشاملة ، و الحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية ISO، و الذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات و قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية .
- إعتماد المنافسة الشديدة كمتغيرة يجب مواجهتها ، مع ضرورة الإهتمام بالتصدير كهدف أساسي و إستراتيجي للمؤسسة [2].
- تحويل التكنولوجيا و إقتناء رخص الإختراعات .
- إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.
- تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء .
- تجديد التجهيزات و تحديث تقنيتها و التي تؤدي إلى تخفيض في التكاليف و تحسين الإنتاجية .
- دعم الإمكانيات المالية الذاتية .
- الحرص على التوازن المالي .
- التحكم في حجم و نوعية الديون مع ترشيد إستعمال القروض .

---

[1] زايري بلقاسم ، **مرجع سابق**، ص 49.

[2] بن عزوز محمد ، **مرجع سابق** ،2005.

بالإضافة إلى الإجراءات السابقة يجب قياس و تحليل أداء كافة أفراد المؤسسة [1] قصد التحسين المستمر للنتائج في جميع المجالات و الوصول إلى التميز و التفوق مما يؤهلها إلى تحقيق ميزات تنافسية .

و لقد قامت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية و الخاصة ، و الذي ينقسم إلى ثلاثة مراحل حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002 ، و الثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى 2005 ، و الثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005 إلى 2008 [2]، و يهدف هذا البرنامج إلى تحديث أنظمة الإنتاج و تكييفها مع التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة حتى تكون في مستوى مواجهة المنافسة العالمية ، و على هذا الأساس يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية عملية ضرورية لحمايتها من المنافسة الشديدة ، و تحقيق بعض المزايا التنافسية التي تضمن لها البقاء و النمو .

ثانيا: تأهيل المحيط

تتميز القدرة التنافسية بطبيعة محيطها لذلك يجب إتخاذ عدة اجراءات على مستوى المحيط لتمكين المؤسسة بمواكبة تحولات المحيط المحلي و الدولي ، تتمحور هذه الإجراءات فيما يلي :

- تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنى التحتية الضرورية لإستغلال المؤسسة.
- إعادة النظر في محيط المؤسسة و ذلك بتجديد وظيفة الإنتاج ، وظيفة التسويق و وظيفة التمويل و ذلك وفق قواعد إقتصاد السوق .
- تهيئة مناخ استثماري محفز من خلال القضاء على البيروقراطية و إدخال المرونة على قوانين الإستثمار بما يشجع الإستثمار المحلي و الأجنبي .
- تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنى التحتية الضرورية لإستغلال المؤسسة.
- وضع محيط ملائم للمبادرة الفردية قصد حث و تنويع الإنتاج الموجه للسوق المحلي و الدولي[3].

---

[1] Lamiri Abdelhak , **la mise à niveau** : Enjeux et pratiques des entreprises lgériennes , revue des sciences commerciales et de gestion, N2. ESC, Alger , 2003 , p48.

[2] كوبالي بغداد ، **مرجع سابق**، ص 66.

[3] زعباط عبد الحميد ، **مرجع سابق**، ص 60.

- تجديد و توسيع شبكات المواصلات و ذلك بإحداث خدمات جديدة مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية و السعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي.
- تطوير قطاع النقل و تحسين مستوى البنية الأساسية للطرقات و الموانئ البحرية و الجوية.
- إشراك القطاع الخاص في الإنتاج و الصيانة في البنية التحتية و الخدمات العامة الحضرية .
- مراجعة الإطار القانوني في إتجاه تشجيع الإستثمار و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالإضافة إلى التبادل التجاري.
- مراجعة التشريع الجزائري قصد ملائمته مع التشريع الدولي و الذي يشمل القانون التجاري و القانون الضريبي و القانون الجمركي .
- ضرورة مرونة القوانين الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إصلاح النظام المالي و المصرفي مع ضرورة تبني الشراكة المالية قصد تفعيل البورصة و تنمية نشاط المؤسسات المالية .
- الحفاظ على البيئة حيث أن نمو إقتصادي على حساب تدمير الموارد الطبيعية يشكل خطرا على التنمية.
- تطوير قطاع الإعلام الإقتصادي قصد توفير المعلومات لمختلف الأعوان الإقتصادية.

تبين مما سبق أن نجاح إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يتطلب تحضير محيط إقتصادي واسع يشمل جميع المجالات ذات الصلة بنشاط المؤسسة كإصلاح المنظومة النقدية و المالية و الجبائية و إصلاح القطاع المؤسساتي وفق قواعد إقتصاد السوق .

ثالثا : تأهيل التكوين

يشكل التكوين الركيزة الأساسية لعرض يد عاملة مؤهلة لذلك يجب الإهتمام بالتكوين و الإستفادة من المساعدات التقنية و المادية و المالية في إطار برامج MEDA ، و التي تعمل على تكوين اليد العاملة قصد تأهيلهم ، و بالتالي جلب رؤوس الأموال الأجنبية و إستقطاب الأسواق ، في هذا المجال يجب إتخاذ الإجراءات التالية :

- إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة .
- التركيز على الموارد البشرية باعتماد عامل التكوين المستمر و الذي يدفع المؤسسة للمنافسة و الإنتاج بالمقاييس الدولية .
- تحسين التكوين وفق متطلبات السوق لتوفير يد عاملة مؤهلة .
- الإهتمام بمراكز البحث العلمي و الجامعات و المعاهد و ذلك من خلال تسخير كافة الشروط الضرورية لترقية الخدمات المقدمة .

- تشجيع الاستثمار في مجال البحث و التطوير .
- إحداث مراكز فنية و تأهيل مخابر التحليل .
- تكوين أخصائيين في الجودة لتمكين المؤسسات الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية ISO .
- الاهتمام بالمعرفة و العنصر البشري الذي أصبح أهم عنصر لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة .
- إستخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم عملية صنع القرار ، و البحوث و التطوير ، و تصميم و تطوير المنتجات .
- تدعيم البحث و الإستغلال الأفضل لسياسات البحث و الإبداع و التطوير التكنولوجي قصد تحسين القدرة الصناعية .
- ضرورة التعاون مع الشركاء الأوروبيين من خلال إسهامهم في برامج التكوين و الرسكلة الموجهة لعمال المؤسسة في سياق تعزيز دورهم كشركاء ماليين و فنيين للمؤسسة .
- إعداد برامج واسعة للتكوين و الرسكلة الموجهة لإطارات المؤسسة ، و الذي يرقى إلى مستوى الشراكة الفعلية بين الطرفين [1].

رابعا : الإجراءات المرافقة

في ظل إتفاق الشراكة الأورو جزائري يستوجب على المؤسسات الجزائرية تطوير قدراتها و التكيف مع التحولات التي سيولدها إتفاق الشراكة ، لذلك تحتاج هذه المؤسسات إلى مرافقة من طرف السلطات العمومية لمساعدتها في تحمل الصدمة و مواجهة تحديات منطقة التبادل الحر .

في هذا المجال يجب إتخاد الإجراءات التالية :

- محاربة جميع أشكال الفساد الإداري خاصة الرشوة و المحسوبية .
- ضرورة محاربة البيروقراطية من خلال تبسيط و تحديث الإجراءات الإدارية .
- زيادة مردودية النظام الضريبي لتعويض الإنخفاض في الحصيلة الضريبية نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية * من الإيرادات الجبائية و التي ستنخفض تدريجيا إبتداءا من سنة 2006إلى غاية 2017.
- الإستقرار السياسي و الأمني ، و الذي يعتبر عاملا هاما في عملية الشراكة .
- وضوح و شفافية القوانين و السياسات الإقتصادية مع إستقرارها.

---

[1] قصاب سعدية ، **مرجع سابق** ، 2003.

* **تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004**، الجزائر ، جويلية 2005، ص 95.

- تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الإستثمار الأجنبي المباشر و قطاع الخدمات .
- تحديد سياسات و إستراتيجيات واضحة تتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر ، و وضعه ضمن المهام الرئيسية للحكومة ، و تشجيعه بمختلف الوسائل ، و توجيهه إلى خدمة تنافسية الإقتصاد الوطني [1]
- تشجيع الشراكة مع المؤسسات الأوروبية و الاستفادة من الخبرات في المجالات التسييرية و التسويقية و التكنولوجية .
- إصلاح القطاع العام و توسيع الخوصصة بما يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد.
- تفعيل خوصصة المؤسسات الأقل كفاءة بما في ذلك البنوك.
- تعزيز المنافسة في النظام المصرفي و إستخدام أنظمة متطورة لأسواق المال و الأوراق المالية .
- تغيير الذهنيات لدى المسؤولين في جميع المجالات خاصة تلك التي تتعامل مع الأجانب.
- توفير الظروف الملائمة لتنمية الصادرات خارج المحروقات .
- تعزيز الإستقرار المالي و إنضباط الميزانية مع تبني سياسة مرنة لأسعار الصرف ، لتحقيق سعر صرف يتميز بالإستقرار و القدرة الحقيقية على المنافس[2].
- تقليص حجم المديونية الخارجية قصد كسب ثقة المتعاملين الإقتصاديين ، و جذب المستثمرين.
- إقامة شبكة أمان إجتماعية لمساعدة الفئات الإجتماعية الأكثر تضررا لإنعكاسات تحرير الاقتصاد.

سيؤدي اتخاذ الإجراءات السابقة إلى :

- إعادة بناء النسيج الإقتصادي من خلال بعث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تفعيل مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها الخدمات .
- توفير مناصب الشغل و تقليص حدة البطالة .
- التحكم في التسيير و إستيعاب التكنولوجية المتطورة بما يسمح بالإنخراط في الأسواق الخارجية.
- توسيع النسيج الصناعي الوطني و المساهمة في النمو الاقتصادي .
- الانضمام في المنظمة العالمية للتجارة .
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية و الاندماج في الإقتصاد العالمي .

[1] قاش عبد الله ، **مرجع سابق** ، ص 23.

[2] زايري بلقاسم ، **مرجع سابق** ، ص 74.

الفرع الأول : تقييم الإقتصاد الموريتاني

تميز الإقليم الجغرافي الموريتاني بظاهرة انعدام الدولة المركزية في الفترة ما قبل الاستعمار، ولم يكن يقطنه إلا مجموعات من البدو والرحل المنقطعين عن باقي العالم، وذلك لندرة وسائل الإتصال إضافة إلى صعوبة وخطورة التنقلات، وحالات الاحتكاك الاستثنائية التي كانت تتم عن طريق التبادل عبر الحدود البحرية في الجنوب أو أثناء مرور القوافل عبر المنطقة الشمالية، هذه اللقاءات أتاحت الفرصة على مستوى بدائي وغير كافي لإبرام صفقات تجارية كانت المقايضة فيها تمثل القاعدة السياسية[1].

واستمر الوضع على هذا الحال حتى قدوم الاستعمار بسبب طبيعة الإنسان الريفي الرافض للتجديد

بصورة عامة ومع قيام الدولة المستقلة وتزايد الهجرة للمدن وانتشار المؤسسات المالية والمصرفية أصبح لزاما على المجتمع أن يمارس العمليات المصرفية (ودائع، قروض، وساطة مالية.....) والتي كانت إلى وقت قريب مرفوضة، ولقد نالت موريتانيا استقلالها من فرنسا سنة 1960 وتمثل موريتانيا في حدودها الحالية، إقليما شاسعا معظمه صحراوي، يقع في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية، ويمتد على ساحل المحيط الأطلسي بطول 756 كلم وتبلغ مساحته 1.03 مليون كلم مربعا تغطي الصحراء ثلثيه، ويشكل هذا البلد موقعه الجغرافي حلقة وصل بين الوطن العربي وافريقيا السوداء[2].

كما يعتبر الإقتصاد الموريتاني اقتصادا تقليديا يعتمد بالأساس على الزراعة والصناعة التقليدية ، وصيد الأسماك واستخراج المعادن.

1- الموارد الزراعية والرعوية :

رغم ضعف إنتاجية القطاع الريفي وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ظل المواطنون يعتمدون عليه في حياتهم و إن كانت موجة الجفاف التي ضربت البلاد في نهاية الستينات وبداية السبعينات قد أدت بعدد كبير من سكان الريف إلى النزوح نحو المدن والعمل في قطاع الصناعة والتجارة، ومع ذلك فلا يزال هذا القطاع يشغل وحتى العام 1999 ثلثي السكان.

---

[1] محمد ولد احمد سالم، "**الاقتصاد الموريتاني**"، ثلاثون سنة من الجهود التنموية النتائج والآفاق، دار الثقافة للطباعة والنشر، نواكشوط، 1992، ص 25.

[2] محمد ولد أحمد سالم، **المرجع سابق**، ص 26.

1-1 - الثروة الحيوانية:

يبلغ العدد الإجمالي للثروة الحيوانية ما يناهز 14 مليون من الماشية و بالتحديد 13972000 موزعة كالتالي : 11393000 رأس من الأغنام والماعز و1185000 رأس من الجمال و1394000 رأس من الأبقار ويعود التراجع في الماشية إلى الجفاف في سنوات السبعينات ففي الفترة 1968 تناقص عدد الأبقار بنسبة 65 بالمائة والجمال بنسبة 7 بالمائة والأغنام بنسبة 19 بالمائة.

1-2 - الزراعـــــــــة:

تتميز الزراعة في موريتانيا بكونها زراعة بدائية وعائلية، تعتمد اعتمادا كبيرا على الأمطار واستعمال الوسائل التقليدية، ويكاد يكون استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية فيها معدوما وهي تنقسم إلى ثالثة أنواع رئيسية وهي:

1-2-1- الزراعة المطرية : وتعتمد على الأمطار التي تغمر المناطق الجنوبية التي تعتبر مناطق زراعية، كما تؤدي الأمطار أيضا إلى حدوث فيضانات في نهر السنغال يسفر عن ري مساحة كبيرة، وفي بعض الأحيان تصل المساحات المغمورة بفيضانات النهر والسدود التي تقيمها الدولة إلى ما يتراوح بين 50 و60 ألف هكتار، وقد كان هذا الصنف من الزراعة يقدم حوالي 60 %من إنتاج الحبوب في البلاد قبل الجفاف، أما في الوقت الحالي فإنه لا يمثل إلا حوالي 38 % من إجمالي إنتاج الحبوب.

1-2-2 - الزراعة المروية: تقدر المساحة القابلة للري والمحاذية لنهر السنغال بحوالي 150 ألف هكتار وذلك باعتبار المساحات التي يتم استصلاحها على النهر في إطار مشاريع منظمة استثمار نهر السنغال (OMVS) التي تظم بالإضافة إلى موريتانيا كلا من مالي والسنغال، وتقدر المساحات المروية في موريتانيا ب 40 ألف هكتار لا يستغل منها سوى 21386 هكتار، وهو ما يعني أن هناك مساحات كبيرة منها صالحة للزراعة المروية لا يتم استغلالها، وقد انتقلت المساحات المروية الخاصة بزراعة الأرز من 6600 هكتار في الموسم (1987-1986) إلى 17983 هكتار في العام (2001-2000) ،أما المساحات الخاصة بزراعة الدخن والذرة فقد انتقلت في نفس الفترة من 1200 هكتار إلى 3385 هكتار، وتقوم الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER) بإدارة جل هذه المساحات بوصفها المكلف الرئيسي بتطبيق سياسة الحكومة في هذا المجال، وهي مساحات

ضئيلة جدا إذا ما قورنت بحجم المساحات القابلة للري بمياه النهر، ويتميز هذا النوع من الزراعة باستخدام الزراعة الحديثة عكس الأول.

وتتمثل المناطق المروية والمزروعة في موريتانيا في:

- مزرعة سهل "امبورية " (الجنوب الغربي) وتختص بزراعة الأرز، والتي أنشئت بموجب اتفاق بين موريتانيا والصين تقوم هذه الأخيرة بمقتضاه باستصلاح وزراعة 4000 هكتار من الأرز.
- المزرعة النموذجية في غورغل (الجنوب الشرقي) بتمويل مشترك بين موريتانيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.
- المزرعة التجريبية في "كيهيدي" برأسمال وطني.

إضافة إلى ذلك توجد 120 قطعة صغيرة تشرف على زراعتها الشركة الوطنية للتنمية الريفية، وكذلك مساحات صغيرة أخرى مستغلة من طرف الخواص الموريتانيين والجزء الأعظم من هذه المزارع المروية مخصصة لزراعة الأرز الذي تحسن إنتاجه من 3.6 ألف طن كمتوسط للإنتاج بين عامي 1973 إلى 1975 إلى 13 ألف طن في الموسم الزراعي 1983 –1984، ليصل في الموسم 1998– 1999 إلى 67 ألف طن وهي أعلى قيمة سجلها منذ تاريخ بداية زراعته، ليتراجع إنتاجه ،إلى 24 ألف طن في الموسم الزراعي 2000 – 2002 ، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع القروض التي يمنحها صندوق القرض الزراعي الذي ظل حتى نهاية التسعينات الممول الرئيسي لمشاريع زراعة الأرز قبل أن يتعرض لخسارة كادت أن تؤدي إلى إفلاسه بسبب تزايد ديونه[1].

1-2-3-الزراعة الموسمية: وينحصر معظمها في الواحات والوديان، ذات المياه الجوفية القريبة من السطح حيث يتم رفع الماء بالوسائل التقليدية أوبا لمضخات الحديثة في بعض المناطق، ويزرع في هذه المساحات بشكل أساسي النخيل والخضراوات.

ومن أهم المحاصيل الزراعية في موريتانيا، الذرة البيضاء، والدخن والزرع والقمح والشعير، وقد سجل الإنتاج الزراعي تراجعا كبيرا خلال العشرية الأخيرة حيث انتقل من 175 ألف طن في الموسم الزراعي 1994– 1995إلى 68 ألف طن في الموسم الزراعي 2002–2003ويعزي هذا التراجع للإنتاج الوطني من الحبوب إلى سوء استخدام الوسائل المتاحة (الأرض وماكينات جلب المياه)

[1] ولد عبد الله الشيخ، " **أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة موريتانيا**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ،2001، ص 63.

وتدني مستوى التأطير والتنظيم، إضافة إلي تزايد مديونية المزارعين، وقد أدت هذه الوضعية إلى تعاظم العجز الغذائي، وبالتالي إلى استيراد كميات متزايدة من المواد الغذائية وصلت حوالي 300 ألف طن في العام 2001[1].

الفرع الثاني : مستقبل الشراكة الجزائرية

إن موقع الجزائر الجغرافي ، يجعل منها همزة وصل بين أقطار الشمال الأفريقي ، كما أنها بوابة إلى البحر المتوسط ، وإمتدادها إلى قلب الصحراء الأفريقية يجعل منها أيضا قلبا جهويا في هذه القارة، أما من ناحية التاريخ فالثورة الجزائرية عجلت بإستقلال العديد من الدول الأفريقية ، بل وأصبحت وحيا لمنظمات ثورية ويسارية في القارة السمراء.

تكتل الجزائر في إتحاد مغاربي أو شمال أفريقي يعزز من دور الجزائر في القارة الإفريقية ، وذلك بتنسيقها مع المنظمات الجهوية الأخرى مثل الإيكواس والساداك والكوميسا... ، ويجعل وحدة الدول الأفريقية أكثر لحمة، لتصل إلى وحدة وتكامل أفريقي، في ظل منظمة تكون قواعدها مثل هذه المنظمات الدولية.

لكن الدور الحالي للجزائر في هذا الإطار الأفريقي ليس ذلك الذي يجب أن تكون عليه، فمن حيث المبدأ ، كانت الجزائر سببا في خروج المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية ، لدعمها عضوية جبهة البوليساريو الصحراوية ، في وقت كان عليها أن تكون إلى جانب المغرب متكتلتان في إطار مغاربي إلى جانب تونس وليبيا وموريتانيا ، أي أن الإطار القاعدي غير صريح ، فكيف نصل إلى الحديث عن بناء هرم أفريقي والقاعدة غير متينة؟

[1] السيد ولد أباه وآخرون، " **موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص143. .

فالجهود الجزائرية من جهة أخرى تضيع في أطر لا فعالية لها ، مثل الإطار العربي♦ الذي تميل إليه، والإطار المتوسطي الذي من المفروض أن يسبقه الإطار الأفريقي (نظريا)، فالجزائر تبحث عن مصلحتها مع تكتل لدول أوروبية في حين تغض هي النظر عن القيام بمثل ذلك.

إن الدخول في تكتل أفريقي حقيقي ، في ظل إتحاد أفريقي مبني على قواعد متينة مستمدة من واقع وطموحات الشعوب الأفريقية ، يسمح لها بالنهوض ليس فقط بوسائل إقتصادية نفعية ، بل على أسس تضامنية ، فالمنتوجات الأفريقية تعلب في المصانع الأوروبية لتباع في الأسواق الأفريقية♦ ، ويدفع المواطن الأفريقي ثمن ذهابها وعودتها وتكاليف تعليبها ، في حين كان بإمكانه إستهلاكها وهي طبيعية في مكان إنتاجها.

فلو تستغل الجزائر على سبيل المثال وليس الحصر طريق الصحراء الذي يربط المتوسط بداكار أحسن إستغلال ، لجنت أضعاف ما تنتظره من عائدات شراكتها مع الدول الأوروبية.

في تصريح لأحد المسؤولين في الحكومة: إن ما نريده من الشراكة هو الحصول على تكنولوجيات جديدة، رفع الإنتاج، تحسين جودة المنتجات، الحفاظ على مناصب الشغل و توفير المزيد منها، و احتمال كسب حصص في الأسواق الدولية.

حيث أن العناصر التي تقوم عليها التنافسية لا ترتبط حاليا فقط بالتكاليف المالية لعوامل الإنتاج بل إنها ترتبط أكثر فأكثر بنوعية الهياكل القاعدية والأدوات و فعالية مصادر الإبتكار والقدرات التقنية والتنظيمية و التسيير للمؤسسات لإكتساب التكنولوجيات الجديدة والتحكم فيها و ملائمة إستراتيجياتها للسوق.

♦ تستورد الجزائر نوعية رديئة من الموز اللاتيني من أوروغواي وباراغواي ، بينما تحتكر شركات أوروبية تجارة الموز الأفريقي مثل "اتحاد منظمات مستوردي ومسوقي الفاكهة والخضر الطازجة في أوروبا، اتحاد تجارة الموز في المجموعة الأوروبية، الاتحاد الأوروبي لتجارة الجملة لاستيراد وتصدير الفاكهة والخضر، والشبكة الدولية لتحسين الموز والموز الأفريقى" ، علما أن نوعية الموز الأفريقي توصف بالعالية جدا .أنظر : تقرير الدورة الأولى للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية (غولد كووست،استراليا 4- 1999/5/8) الدورة الثالثة و الستون www.fao.org/docrep

وتقدر الإستثمارات الواجب تنفيذها من أجل تطوير قدرات الصناعة الجزائرية في آفاق 2012 بحوالي 520 مليون دينار، حتى نضمن نموا بنسبة 4.1 % و نحافظ على 600000 منصب شغل، لذلك تم تصور ما يلي:

- ✓ تطوير الصناعات ضمن شراكة الإستثمارات المباشرة الأجنبية مع المجموعات الصناعية الكبرى والأمر يتعلق بفروع الإسمنت، الميكانيك، الصيدلة (بإستثمار 498 مليون أورو)، الإلكترونيك و بعض الصناعات المتعاملة مع قطاع الطاقة و المحروقات.
- ✓ ترقية الفروع الصناعية ذات الطابع الجهوي، والمتمثلة في فروع الصناعات الغذائية (بإستثمار 2870 مليون أورو)، المواد الحديدية الطويلة، الأسمدة و مبيدات الأعشاب.

كل هذا من أجل الإستعداد لإقامة منطقة التبادل الحر، وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة تجارية إستراتيجية خاصة بالنسبة للدول الأوروبية حيث يمثل التبادل التجاري عن طريق المناطق الحرة أحد الأهداف الإستراتيجية للاقتصاديات المتقدمة نظرا للامتيازات المتحصل عليها من هذه المعاملات، ولذلك تسعى المؤسسات الكبرى إلى توسيع نطاق نشاطها مع دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، حيث تلعب اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية دورا هاما في إنشاء منطقة التبادل الحر التي تمت مع تونس المغرب و الأردن لكن تأخرت مع الجزائر، حيث لم يمض إتفاق البروتوكول مع الجزائر إلا في نهاية 2001، وسيتم بموجبه إنشاء منطقة تجارية إقليمية أورو متوسطية تستثمر في مختلف الأنشطة الاقتصادية ولا تقتصر على المجال الصناعي فقط كما هو الحال عليه الآن، فالمدة المحددة لتجسيد هذه التعاملات تبتدئ من سنة 2010.

اعتمدت الجزائر في تمويل مشاريعها الاستثمارية على الشراكة الاقتصادية الأجنبية مما أدى إلى فتح رأس مال مؤسساتها العمومية للأجانب و المساهمة فيه من الناحية الإنتاجية و التسييرية ، مما أدى إلى تهافت المستثمر الأجنبي على الجزائر، لكن في أنشطة وقطاعات خاصة ذات مزايا نسبية (قطاع المحروقات و بعض الفروع الصناعية) إن إستراتيجية الجزائر في إطار الشراكة الأورو. جزائرية تهدف إلى تعدي هذين القطاعين لمحاولة إنعاش قطاعات أخرى محركة للتشغيل عموما كالقطاع الزراعي مثلا[1].

[1] "الشراكة الأوروبية في الجزائر "، الموقع الالكتروني: **https://www.alg17.com/vb/threads/thread-6823**، تاريخ الاطلاع ، 2017/06/25.

خلاصـــة الفصـــل:

في الأخير ومن خلال دراستنا للشراكة الأجنبية وتأهيل المؤسسة الاقتصادية تبين لنا أن للجزائر مجموعة من الدوافع التي أدت بها إلى تأهيل مؤسساتها الاقتصادية من خلال انفتاحها على استراتيجية الشراكة الأجنبية، إذ تبين في هذا الفصل مكانة هذه الأخيرة في المساهمة في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حيث أن المعطيات الراهنة تفرض توفر العديد من عناصر النجاح منها ضرورة تأهيل المؤسسات الاقتصادية قصد تدعيمها لتتمكن من منافسة نظيراتها في الفترة اللاحقة وأمام محدودية هذه الأخيرة تعتبر الشراكة مع المؤسسات التي تملك قوة تطور أحد الوسائل لتحقيق ذلك التأهيل، فوجود مشاريع شراكة سيسمح بالاحتكاك مع تلك المؤسسات ذات الخبرة والمعرفة ومن ثم اكتساب التأهيل.

وعليه يمكن القول أن الشراكة الأجنبية وسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كونها تساهم في تحسين تنافسية هذه المؤسسات.

وقد تم الاشارة إلى ذلك من خلال هذا الفصل في المبحث الأول الذي عالج عموميات ومفاهيم حول الشراكة الأجنبية وتأهيل المؤسسة الاقتصادية والمبحث الثاني استعرضنا فيه أهم الدراسات السابقة.

وحتى تكون دراستنا أكثر وضوحا سيتم في الفصل الموالي إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال القيام بدراسة تحليلية لمجموعة من الإحصائيات التي تخص مجمع صيدال باعتباره محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016.

الفصـــل الثالث

التبادل التجاري من الجزائر نحو موريتانيا

عبر المعبر الحدودي- مصطفى بن بولعيد-

تمهيـــــد الفصــل:

لقد إهتم الكثير من الإقتصاديين الجزائريين بموضوع ترقية و تنويع الصادرات الجزائرية في إطار إيجاد حلول للأزمات التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني من نقص مصادر التمويل بسبب تذبذب مداخيل المحروقات في ظل تقلبات الأسواق النفطية العالمية ، و من خلال هذا الفصل سنحاول توضيح مساهمة الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الإفريقية خصوصا السوق الموريتاني في ترقية التجارة الخارجية و تطوير التعاون الإقتصادي البيني و كذلك ترقية الشراكة الأجنبية و ذلك من خلال تحليل حجم تدفق الصادرات و التنبؤ بملوكها في الفترات اللاحقة و القاء نظرة على تجارة الحدود و المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد و المناطق الحرة من جهة و من جهة أخرى مساهمة هذه الصادرات من خلال دراسة إقتصادية بالإعتماد على برنامج Eviews 10 بطريقة بوكس جينكز و تحليل إمكانية أن تساهم الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا في ترقية التجارة الخارجية و تطويـــر الشراكة بين البلدين .

المبحث الأول: تجارة الحدود والمناطق الحرة – المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد

المطلب الاول : نظرة عامة حول مفهوم المناطق الحدودية و تجارة الحدود.

اولا .مفهوم المناطق الحدودية و أهميتها.

مفهوم الحدود : تعتبر الحدود قديمة النشأة في المجتمعات الإنسانية حيث ظهرت مع اعتماد الإنسان على الزراعة ثم تطورت مع الصناعة و التجارة ، و فكرة الحدود هي وليدة رغبة الإنسان في التملك سواء بصفة فردية أو جماعية.

و يعود أصل كلمة حدود إلى اللغة الفرنسية القديمة "bordure" و التي تعني الخط الأمامي للجيش و كذلك يقصد بها "خط التماس" أو "حافة الشيء."

و تعرف الحدود في معجم " لسان العرب" : الحد هو" الفصل بين شيئين حتى لا يختلط أحدهما بالآخر أو لا يتعدى أحدهما على الآخر "[1] ، أما بالنسبة للقانون الدولي فقد عرف الحدود بأنها : "الخط الفاصل الذي تبدأ أو تنتهي عنده أقاليم دول متجاورة " ، أو هي :" خط وهمي يفصل بين قطعتين من الأرض أحدهما عن الآخر يحدد الحيز المخطط لممارسة الإختصاصات الحكومية للدولة.

1 . خطوات إنشاء الحدود بين الدول : و يمكن تقسيمها إلى أربعة خطوات أساسية [2]كما يلي:

أ- مرحل تعريف الحد : تتم هذه الخطوة من خلال المعاهدات و الإتفاقات بين الدول.

ب-مرحلة تعيين الحد : هو اختيار نهائي لحدود داخل منطقة اختيار واسعة.

ج-مرحلة تخطيط و ترسيم الحد : و فيها يتم تطبيق ما تم الاتفاق عليه سابقاً ، و يجب مراعاة ما يلي:

-أن يفصل الخط الحدودي بين أمتين مختلفتين عن بعضهما لغوياً و اجتماعياً و تاريخياً؛

-أن يمر الخط في منطقة ليست ذات أهمية اقتصادية و ذات كثافة سكانية منخفضة؛

---

[1] رحايلية سيف الدين، بوداح عبد الجليل، "**الطاقة الشمسية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية: دراسة حالة الجزائر**"، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر الدولى الأول: تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق، 2016/11/17، ص 8.

[2] الحامدي عيدون، "**أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2015، ص 33ص 36.

-أن يتبع خط الحدود المظاهر الطبيعية كالجبال و الأنهار.

ح-د- مرحلة الإدارة : حيث يتم الإتفاق بين الطرفين على طريقة إدارة الحدود و المعابر بينهما.

خ- و من خلال ما سبق يمكن تعريف المناطق الحدودية بأنها" مناطق في دولة معينة تمتلك حدوداً دولية قانونية مع دول أخرى. "

و تحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق لا يختلف عن المناطق الأخرى مع مراعاة خصوصية و مميزات هذه المناطق.[1]

.2أهمية الحدود الدولية: للحدود الدولية أهمية أمنية كبيرة نوجزها فيما يلي :

1.2 - الأهمية الاستراتيجية : تتأتى من البعد الأمني الوطني و خصوصية العوامل الإجتماعية للشعوب المتقاربة حدودياً من حيث العادات و التقاليد ، الديانة و التاريخ المشترك أحياناً و التي تؤدي جميعها إلى منع أو تخفيف حصول توترات حدودية ، على خلاف ما تنتجه التباينات الإيديولوجية أو العرقية أو العقائدية من منازعات تحول دون نقل الأفكار و العقائد أو إنشاء شراكات تعاون بين الدول المجاورة ، و في الواقع العملي تتوافر الأهمية الإستراتيجية للحدود على عاملين أساسيين لترتيب التفاعل بين الدول أولها عامل الإمكانات و التي تترجم بميزانية القوة العسكرية على جانب الحدود، و ثانيها النوايا السياسية بما يعتزمه كل طرف واقع على حدود طرف آخر فعله وفق قدرته العسكرية .

2.2 - الأهمية الاقتصادية : تلعب العوامل الإقتصادية دور مهم في تعيين الحدود الجغرافية و حدوث صراعات حول تعديل الحدود كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول في أوروبا و ذلك بسبب الثروات و المواد الأولية ، أو خضوعاً لإعتبارات تجارية من أجل الحصول على المنافذ البحرية كما كان سائدًا بعد الحرب العالمية الثانية و من أمثلة تقسيم بعض المناطق الحدودية وفق أسس اقتصادية نذكر تقسيم إقليم " تانكاآريكا " بين الشيلي و البيرو سنة 1929 والذي اعتبر حسماً للنزاع بين البلدين.

-3.2الأهمية القانونية : تتجلى هذه الأهمية في مسألة النزاع الإقليمي بين الدول سواءً ما تعلق منها بمنازعات السيادة على مساحة جغرافية و التي تستدعي عادة النظر في أسباب السيادة على الإقليم وفق مساحة المناطق المتنازع عليها أو بُعدها عن الإقليم الأصلي كالجزر مثلاً، أو بتعيين الحدود الخاضعة في تعيينها لعدة وسائل نذكر منها المعاهدات الثنائية أو محدودة الأطراف، أو بقرار إداري

[1] الحامدي عيدون، **نفس المرجع السابق** ، ص 31.

ما حددت به معظم الحدود في إفريقيا و أمريكا اللاتينية و أيضاً عن طريق اللجان المشتركة و قرارات المحكمة القضائية أو محكمة التحكيم[1].

ثانيا – ماهية تجارة الحدود:

1- تعريف تجارة الحدود:

هنالك العديد من التعاريف لتجارة الحدود تناولها الكتاب كلٍ على حسب تخصصه إلا أنهم إشتركوا جميعاً في أنها نوع من أنواع التجارة الدولية سواءً أكان بمفهومها الضيق أو الواسع والتعريفات هي[2]:

تعرف تجارة الحدود بأنها نشاط تجاري يمكن أن يتم في السلع التجارية بواسطة الأشخاص العاديين والمستقرين على بعد 90 كيلو متر من المناطق الحدودية للدولتين المتفقتين بدون التقييد بأسس البنك المركزي.

وفي تعريف آخر أكثر خصوصية تجارة الحدود تعرف إقتصادياً بأنها المقايضة التبادلية الممكنة للبضائع ببضائع أخرى بين الأقاليم المتجاورة في دولتين مختلفتين – مثل التبادل الذي يتم لإحداث الإكتفاء من الحاجيات اليومية عبر المجتمعات المتقاربة والمتصلة فيما بينها في الدولتين.

2 – أهمية تجارة الحدود :

إكتسبت تجارة الحدود في مراحل تطورها أهمية قصوى خاصة على حدود الجزائرية المالية و النيجيرية وهي تلعب دوراً مهماً في ضبط العمل في مجال التبادل المحدود للسلع منعاً للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية و تفعيل ضوابط المواصفات والجودة ، كما تمثل مؤشرًا مهما لإستقرار العلاقات بين الدول وتكمن أهمية تجارة الحدود في النقاط التالية[3]:

– فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية على ممارسة النشاط الإقتصادي على أسس قانونية .

– تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة.

---

[1] بوفاس الشريف ، بلايلية ربيع،" **الحدود الجزائرية بين التحديات التنموية و التهديدات الأمنية** "، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر الدولي الأول: تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق،2016/11/17 ، ص 6.

[2] حرم محمد بدوي محمد، عبد العظين سليمان المهل،" **دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الازرق و اثيوبيا** "، مجلة العلوم الاقتصادية ، الجزء 2 العدد 16 لسنة 2015 ، عمادة البحث العلمي ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، ص 52.

[3] **نفس المرجع السابق** ، ص 53.

– تحدث آثراً إيجابياً في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي المساهمة في الإستقرار و الحد من الهجرة إلى العواصم والمدن الكبرى.

– دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط على موانئ الدول الرئيسة.

– تعمل تجارة الحدود على تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة ، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.

– تساعد في تسهيل الحصول على سلع مستوردة بالعملة المحلية.

– مع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح اقتصادية مع دول الجوار تدعم توحيد الرؤى السياسية بين دول الجوار.

3 – أهداف تجارة الحدود :

لتجارة الحدود أهداف عدة تتمثل في[1]:

– تنمية وتقوية الصلات التجارية بين الدولة المعنية ودول الجوار وخلق مصالح مشتركة بينهما ؛

– دعم أواصر الصداقة بين الدول بتقوية العلاقات السياسية والتقليل من مهددات الأمن؛ والنزاعات الحدودية ؛

– تشجيع الولايات الحدودية علي زيادة إيراداتها وإيجاد مصادر دخل جديدة حقيقية لتمويل الأمن وتقليل النزاعات الحدودية ؛

– توفير بعض السلع الضرورية للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية ؛

– تحسين المستوي المعيشي والوضع الإجتماعي للقبائل الحدودية وتوفير فرص عمل للمواطن؛

– تقلل من فرص التهريب وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية.

4 – ضوابط عمل تجارة الحدود :

التجارة من حيث أنها دولية وإقليمية تعني إنتقال السلع و الخدمات ورأس المال والأشخاص وهي علاقات اقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى لإختلاف الخصائص والمميزات النسبية لكل منها ، ولنجاح تجارة الحدود ، على كل ولاية حدودية عمل دراسات وافية تتناول طبيعة الولاية من حيث السكان إضافة إلى المقومات و الركائز التي تضبط تلك التجارة و أهمها التقيد و الإلتزام لسياسات

[1] حرم محمد بدوي محمد، عبد العظين سليمان المهل ،**المرجع السابق** ، ص 54.

وخطط وزارة التجارة الخارجية والجهاز المصرفي في تطبيق منظم لهذه التجارة مع التأكد من مطابقة إجراءات الإستيراد و التصدير مع المستندات اللازمة عند التخليص[1] .

المطلب الثاني : المناطق الحرة

اولا: التطور التاريخي لنشأة المناطق الحرة

إذا كان مفهوم المنطقة الحرة حديثا اليوم، فان نظامها وجد منذ القدم، حيث ا ناول منطقة حرة عرفت في التاريخ هي جزيرة ديلوسDELOS) (في بحر ايجا منذ ألفي سنة مضت بالإمبراطورية الرومانية، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين عادة والتصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية، إضافة إلى تحرر تجارتها الدولية من القيود الإدارية أو التشريعية، و هذا بفضل حيازتها على موقع جغرافي ممتاز، فهي تربط تجاريا بين الشرق و الغرب، كما نجد أن دول حوض البحر المتوسط اعتمدت على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها و بين مستعمراتها و من الأمثلة على ذلك[2]:

- ✓ منطقة جبل طارق و التي أنشأت عام 1704.
- ✓ منطقة سنغافورة و أنشأت عام 1819.
- ✓ منطقة هونغ كونغ و أنشأت عام 184.

كما عرفت فرنسا منذ سنة 1938نصوص تشريعية تسمح بإنشاء المناطق الحرة، لاسيما تجربة مارسيلي التي كانت ملتقى الطرق التجارية ما بين أوروبا الشمالية و حوض البحر الأبيض المتوسط، كما عرفت دول أوروبية أخرى هذه التجارب كايطاليا، النمسا و المجر.

و مع النصف من القرن 19وبداية القرن 20بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوربا، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع

---

[1] حرم محمد بدوي محمد، عبد العظين سليمان المهل ،**المرجع السابق** ، ص 54.

[2] منور أوسرير: "**دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ ، سنغافورة ، مصر** " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، نوفمبر 1995ص2ص4.

الإستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين واعادة التصدير.[1]

و لقد كانت المنطقة الحرة بشانونShannon) (المتواجدة غرب ايرلندا هي أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات و التي أنشأت عام ، 1959ثم تلتها في فترات متلاحقة إقامة مناطق حرة في بورتويكو عام 1962و في الهند عام 1965و تايوان و الفلبين و الدومينك و المكسيك ...الخ.

في إطار هذا التزيد و الانتشار الهائل في عدد المناطق الحرة فقد بلغ عددها في العالم في الفترة الممتدة بين 1970و 1998ما يزيد عن 176منطقة حرة على اختلاف أنواعها و أنشطتها، كما يشير تقرير منظمة العمل الدولية حول التوظيف في العالم إلى أن عددها وصل عام 2002إلى 3000منطقة أي بمعدل نمو قدره% . 1604.5

ثانيا :تعريف المناطق الحرة:

هناك العديد من التعريفات التي حظيت بها المناطق الحرة، منها نذكر:

–المناطق الحرة هي مناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهولة لسكان والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول.[2]

–هي مساحة معزولة مخصصة ومسيطر عليها تدار كخدمة عامة في أو مجاورة لميناء الدخول مزودة بخدمات النقل ،التفريغ، الفرز والمناولة والتصنيع وعرض السلع وإعادة الشحن المائي والبري والجوي، أي سلعة أجنبية أو محلية يمكن إدخالها إلى المنطقة دون خضوعها للقوانين الجمركية أو دفع رسوم مستحقة.[3]

– تعريف لجنة الاحصاء و المتابعة لمنظمة الأمم المتحدة "المنطقة لحرة هي مجال جغرافي حدوده ثابتة و مدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك ، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود لجمركية دون الخضوع لحدود او للمراقبة ، ما عدا التي يمنع دخولها من طرف القانون ، ثم

[1] منور اوسرير ،" **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**"، مجلة الباحث، العدد ،2003 ، ص02.

[2] هاني حامد الضمور،" **التسويق الدولي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط ،3الأردن ،2004،ص412.

[3] بديع الجميل قدو،" **التسويق الدولي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2009ص 18.

نستطيع لاحق الخروج دون ان تخضع لحقوق او مراقبة الصادرات . ان السلع من مختلف الانواع توجه الى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون"[1]

التشريع الجزائري حسب المرسوم التنفيذي 320/94 المؤرخ في 1994/10/17 المناطق الحرة بأنها منطقة فيها أنشطة صناعية ، و خدمات و أنشطة تجارية ، تقع في مساحات مضبوطة حدودها ،قد تشمل على مطار أو ملك وطني او تقع بالقرب من ميناء ، مطار او منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات و الموانئ [2]

ثالثا :خصائص المناطق الحرة

إن خصائص المناطق الحرة تختلف باختلاف نوع المنطقة في حد ذاتها، إلا أنها تشترك في عدة مميزات تتمثل في[3]:

– نظام جبائي مرن: يخضع المتعاملون لهذا النوع من النظام و تلمس جميع المعاملات والعمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية.

– الشمولية و العالمية: إذ تفتح هذه المناطق لكل المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية، بالإضافة إلى أن هذه المناطق لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

– المساواة: في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا جانب أو محليين ينتمون إلى الدولة المضيفة(لهم نفس الحقوق و الواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة، فالحوافز و الضمانات الممنوحة يشغلها و يستفيد منها كل الأطراف بدون استثناء.

---

[1] **الشراكة على الاقتصاد الجزائري و منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ، جامعة فرحات عباس سطيف ،** 13/14نوفمبر ، 2006ص 5.

[2] بلعزوز بن علي ، مداني احمد، "**دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر**" ،دراسة حالة المنطقة الحرة –بلارة – الملتقى الدولي حول اثار و انعكاسات اتفاق.

[3] نور اوسرير، " **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004 – 2005،ص 108.

– غياب المشاكل الإدارية: إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير، حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة و بسيطة، دون تعقيدات و مشاكل في نوعية التسيير

رابعا– أنواع المناطق الحرة:

تنوعت أشكال المناطق الحرة مع تعدد أنشطتها وتنوع المشاريع المقامة فيها، ندرجها فيما يلي[1]:

1– المناطق الحرة العامة الشاملة أو متعددة المشاريع: وتشمل:

–المدن والموانئ الحرة: توسع هذا النوع من المناطق الحرة بسبب الموقع الجغرافي لهذه المناطق في مسار التجارة الدولية، وتطور عملها من تجارة الترانزيت وأنشطة التخزين والفرز والتعبئة والشحن وإعادة التصدير إلى الدخول في أنشطة صناعية مختلفة لا سيما في المدن الحرة بسبب وجود تنوع في البنى الأساسية والخدمات فيها وتوفر البيئة الاقتصادية الملائمة.

–المناطق الحرة التجارية: وتعد هذه المناطق من الأنواع التقليدية التي أخذت تنمو وتتطور مع نمو وتطور التجارة بين البلدان، ويتمثل نشاط هذه المناطق استيراد السلع والمنتجات من خارج البلد الذي تقام فيه أو داخله لغرضة تخزينها وبيعها في وقت لاحق، إضافة إلى بعض العمليات البسيطة كالتعبئة والتغليف دون المساس بجوهر هذه السلع والمنتجات ومن ثم تصديرها للخارج أو للداخل في حال وجود طلب عليها.

–المناطق الحرة الصناعية: ازداد عدد هذا النوع من المناطق نتيجة لتنوع احتياجات الدول وسعيها لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن العمليات الصناعية المقامة في هذه المناطق عددا من التغييرات الجوهرية كعمليات التحويل أو التكميل أو التجميع أو التكرير ومن ثم يعاد تصديرها أو استخدامها لسد الطلب المحلي.

–المناطق الحرة التجارية/ الصناعية: يعد هذا النوع من أحدث أنواع المناطق الحرة حيث يجمع بين المناطق الحرة التجارية والمناطق الحرة الصناعية، ويمكن أن يطلق عليها تسمية المناطق الحرة الشاملة، وتحتاج هذه المناطق إلى مساحات واسعة نسبيا بسبب اتساع حجم ونوعية المشروعات المقامة فيها مع توفير البنى التحتية المطلوبة والحوافز والتسهيلات الأخرى، وتعد هذه المناطق من أهم المناطق الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

---

[1] علي عباس فاضل، سرمد عباس جواد، "**الاستثمار في المناطق الحرة في العراق**"– الفرص و التحديات، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، العراق ،2011ص 4ص5.

-المناطق الاقتصادية الخاصة: وهي عبارة عن مناطق حرة داخل مدن حرة، وهي مناطق ليست مغلقة وإنما هي مدن أو مقاطعات متكاملة تحتوي على الخواص الاعتيادية للمجتمع، وتختلف هذه المناطق عن المناطق الحرة في وجود اللامركزية الإدارية التي تسمح اتخاذ قرارات الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة خارج نطاق الدولة، كما يسمح لها بتطوير البنى الارتكازية الخاصة طالما تستطيع جمع الأموال من الرسوم وأرح المشاريع التي تمتلكها جزئيا أو كليا.

2- المناطق الحرة الخاصة: وهي تلك المشاريع التي تعامل جمركيا و ضريبيا كمناطق حرة مستثناة من الأنظمة والقوانين النافذة في البلد بغض النظر عن موقع إنشائها أو ملكيتها، ولا تلتزم الدولة اتجاهها بتقديم الخدمات التي توفرها للمناطق الحرة.[1]

خامسا- أهداف المناطق الحرة:

-تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

-إدخال التكنولوجيات الحديثة واكتساب العاملين المهارة الفنية اللازمة لتطوير إنتاجهم.- خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة.

-توفر المناطق الحرة فذة عرض لقدرات ومنتجات الشركات والقوى العاملة الوطنية.

-تساعد المناطق الحرة على تطوير الموانئ.

-تشجيع الصادرات وتنمية التجارة الدولية.

سادسا :الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة

ويمكن الإشارة إلى الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة من خلال النقاط التالية[2]:

1.تساعد الإعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي.

2.تنمية المبادلات التجارية بشكل عام وتجارة الترانزيت بشكل خاص.

---

[1].علي عباس فاضل، **مرجع سابق** ص 5.

[2] هشام ذح ، سمية حاجي، "**التحفيزات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر**"، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 26-25ماي ،2016، ص 12ص 15 .

3.الإعفاءات التي تمتاز بها المشاريع في المناطق الحرة تعمل على تشجيع إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم وأساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الإنتاج بجودة وكفاءة عاليتين مما يساهم في رفع التنافسية مثل الصناعات في الأسواق العالمية.

4.توفير فرص العمل.

5.المساهمة المباشرة وغير المباشرة في تطوير وتنمية المناطق والأقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة.

6.التكامل الصناعي.

7.استغلال الموارد الطبيعية الخام بدلا من تصديرها بصورتها الأولية وبأسعار متدنية جدا فإنه يمكن إقامة مشاريع صناعية يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه المواد مما يضيف قيمة لها تؤدي إلى رفع أسعارها وتحقيق فوائض مالية تحسن من وضع الموازين التجارية للبلدان المشتركة في إقامة المناطق الحرة.

8.التشارك في العملية الإنتاجية: توفر طبيعة المناطق الفرصة للمستثمرين في الدول المعنية من الاشتراك في العمليات الإنتاجية وتبادل الخبرات الإدارية، مما يمكنهم من زيادة قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية نظرا لأن تشارك الإنتاج يؤدي إلى تراكم التصنيع.

9.تنشيط تجارة الخدمات.

10.جذب تكنولوجيا حديثة وأساليب عمل وإدارة متطورة[1].

11.التدريب والتنمية البشرية.

[1] منور أوسرير، محمد مداحي، **إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: العوائق والتحدت**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26ماي 2016، ص 8.

المطلب الثالث : نظرة عامة حول المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد :

اولا :تعريف المعبر مصطفى بن بولعيد

أنشأ هذا المعبر من أجل تسهيل حركة مرور الأشخاص والسلع ومضاعفة المبادلات التجارية بين البلدين، يربط المعبر بين ولاية تندوف جنوب غرب الجزائر وولاية زويرات شمال شرق موريتانيا، وهما منطقتان قريبتان من الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو، ويناهز طول الحدود بين البلدين 460 كيلومترا، وهي الحدود الأقصر لكل من البلدين الشاسعين.[1]

تم فتح هذا المعبر بتاريخ 19 أوت 2018 ويناهز هذا المعبر الحدودي "تندوف –شوم" 460 كلم، وأطلق عليه اسم الشهيد "مصطفى بن بولعيد"، وكلف الجزائر مليار و 150 مليون دينار جزائري (نحو 8.5 مليون أورو)، ومكون من 49 وحدة من البناء الجاهز، من بينها 46 مكتبا مخصصا للقيام بإجراءات الدخول والخروج من الجزائر وموريتانيا، بالإضافة إلى 4 مواقف للسيارات ومرافق مخصصة للراحة[2]، يتوقع أن يحقق هذا المعبر عدة مزايا سياسية اقتصادية اجتماعية وأمنية، ويمكن حصر أهم الأهداف الاقتصادية في النقاط التالية:

- ✓ تعزيز التبادل التجاري بين البلدين، وتسهيل حركة المرور بالنسبة للأشخاص والبضائع؛
- ✓ تنمية المناطق الحدودية القريبة من المعبر بالنسبة للبلدين؛
- ✓ الحد من عمليات التهريب، والاتجار غير القانوني بالنسبة للبلدين؛
- ✓ تنشيط التعاون الاقتصادي الثنائي واكتشاف الفرص الاستثمارية بالنسبة للبلدين؛
- ✓ يعتبر هذا المعبر بوابة الجزائر رئيسية نحو دول جنوب غرب إفريقيا

ثانيا معلومات حول الانجاز معبر مصطفى بن بولعيد

من خلال دراسة وانجاز مركزين حدوديين ثابتين (الجزائر موريتانيا) قدرت قيمة المشروع ب: 3245248866,58دج، بدابة إنجاز تمت بتاريخ 2021/12/14 من قبل شركة الوطني للأشغال العمومية(SNTP) وقد حددت مدة الانجاز 12 شهرا* .

---

[1] عائد عميؤة، أول معبر حدودي بين الجزائر وموريتانيا، على الخط، متاح على:
https://www.noonpost.org/content/24556 (24-12-2018)

[2] أحمد الساسي، معبر "تندوف شوم" الجزائر تواجه المغرب وموريتانيا، على الخط، متاح على:
https://www.hespress.com/politique/402746.html (24-12-2018)

* تقرير أسبوعي المشروع: انجاز مركزين حدوديين ثابتين (الجزائر موريتاني)، مديرية التجهيزات العمومية 15 ديسمبر 2022.

مخطط عام لتوزيع الأجنحة الخاصة بالجانب الجزائري والموريتاني

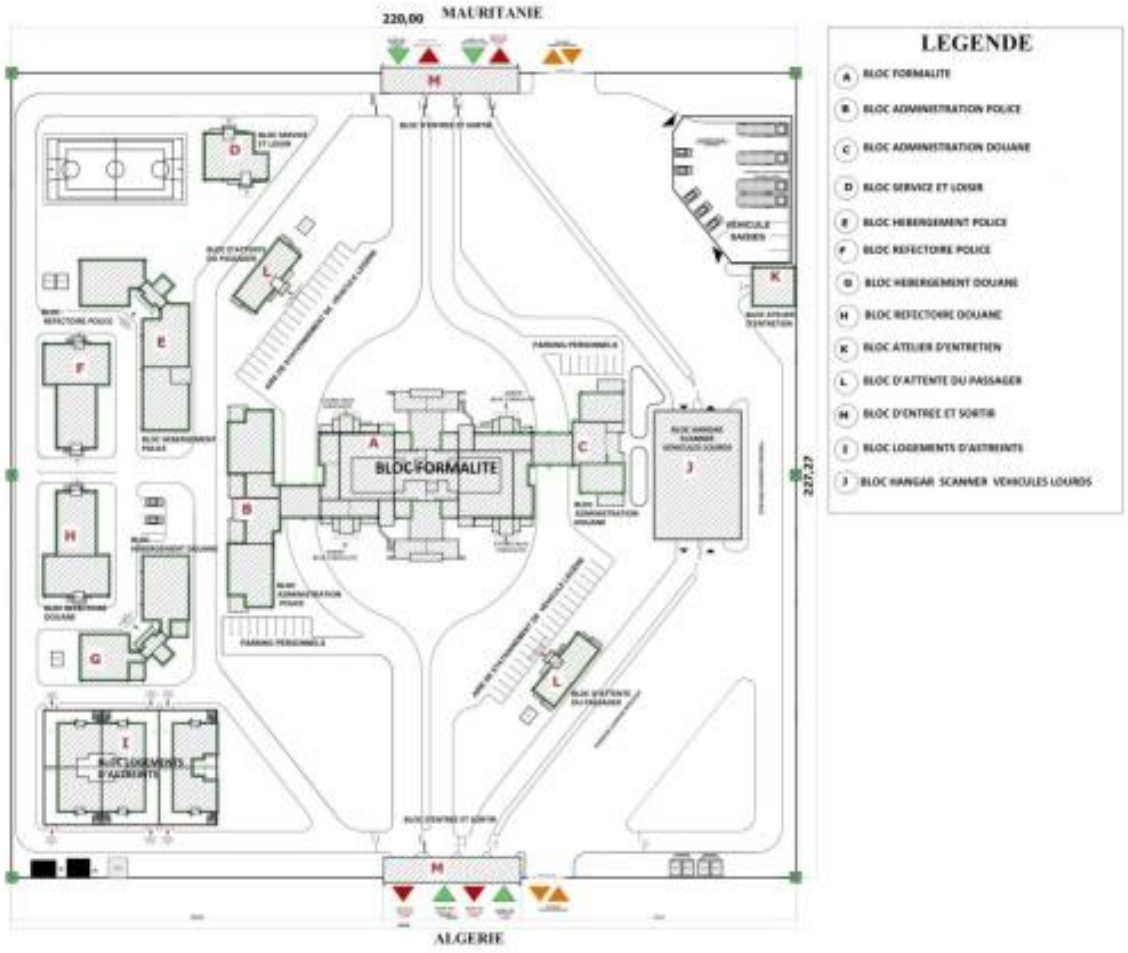

المصدر : تقرير أسبوعي المشروع: انجاز مركزين حدوديين ثابتين (الجزائر موريتاني) ، مديرية التجهيزات العمومية 15 ديسمبر 2022

بحيث تقدر نسبة تقدم الشغال الجانب الجزائري % 89.30

نسبة تقدم الشغال الكلية بالجانب الموريتان % 86.90

نسبة تقدم الشغال الكلية 88.10%

ثالثا: الوسائل المادية والبشرية المسخرة ميدانيا للمشروع:

الجانب الجزائري		الجانب الموريتاني	
العتاد: نفس العتاد المسخر للمشروع خلال الأسبوع المنصرم			
التأطير البشري			
رئيس مشروع	1	رئيس مشروع	0
مهندسين	2	مهندسين	2
عمال البناء	152	عمال البناء COFFREURSETFERRAILLEURS	128
سائقي معدات	15	سائقي معدات	06
المجموع	**170**	**المجموع**	**136**
المجموع الكلي.....: 306 عمال			
مواد البناء			
حطب التوليا	بكية كافية		
رمل الحصى Gravier	بكية كافية		
hourdis	بكية كافية		
الجبس من نوع MP 75	بكية كافية		
حديد التسليح	بكية غير كافية		
اسمنت معلب	بكية غير كافية		
اسمنت صنف CRS	بكية غير كافية		
خرسانة جاهزة	بكية غير كافية		
اجر احمر hourdis	بكية غير كافية		

المصدر : تقرير أسبوعي المشروع: انجاز مركزين حدوديين ثابتين (الجزائر موريتاني) ، مديرية التجهيزات العمومية 15 ديسمبر 2022

رابعا: بعض الصور التوضيحية لسير عملية الانجاز

اشغال التلبيس الخارجي النهائي بمادة MONOCOUCHE في الجانب الموريتان

اشغال التلبيس الخارجي النهائي بمادة MONOCOUCHE في الجانب الجزائري

انطلاق اشغال تركيب رخام الرضية في مبنى الاجراءات

المبحث الثاني :الاطار النظري لطريقة بوكس جنكنز لدراسة السلاسل الزمنية

توجد الكثير من البحوث التي اولت العناية لدراسة السلاسل الزمنية قبل قيام العالمان الأمريكيان جورج بوكس (George Box) و جويلم جنكنز (Gwilym Jenkins) في سنة 1970 بابتكار طريقة التحليل السلاسل الزمنية و التي عرفت باسمهما، و ذلك في الذي تضمنه الكتاب الذي أصدراه، تحث عنوان(Time Series Analysis Forecasting and Control)، حيث بفضلهما أصبحت هذه النتائج الأكثر انتشارا. و قبل ان نتطرق إلى طريقة تحليل السلاسل الزمنية لبوكس جنكنز، لابد لنا أن نعرج على بعض المفاهيم الأولية و التي ستمكننا فيما بعد من التعرف على هذه المنهجية. بحيث نتطرق إلى تقديم مفاهيم أولية عن السلاسل الزمنية أولا، و بعدها سنوضح النماذج الخطية المستعملة في منهجية Box–Jenkins.

المطلب الأول: مفاهيم عن السلاسل الزمنية

تهتم عملية التحليل في نماذج السلاسل الزمنية تهتم باستخلاص الخصائص الجوهرية للسلسلة الزمنية بغية الاستفادة منها لأغراض النمذجة، و من أهمها :

1–السياق العرضي (Stochastic Process):

السياق العرضي و الذي نرمز له بالرمز ($x_t/t\in T$)، بحيث T يمثل الزمن. و هو عبارة عن عائلة من المتغيرات العشوائية مرتبة عبر الزمن. ولتحديد التوزيع الاحتمالي لهذا السياق، لابد من معرفة توزيع الاحتمال لكل العائلات الجزئية المنتهية في ($X_t, X_{t+1,...}, X_{t+k}$)

إذا كان ($-\infty$ <t< $+\infty$) فإن النموذج مستمر، و يكتب على الشكل X(t) .

أما إذا كان الزمن منقطعا (t = 0,±1,±2 ,.....) فنقول عن النموذج أنه منفصل، و يكتب على الشكل (X_t).[1]

[1] M.david , J–C Michoud, La prévision: approche empirique d'une méthode statistique, Ed Masson, Paris, France, 1989, p : 33.

2 : الصدمات العرضية (White Noise):

الصدمات العرضية ε_t هي نموذج مستقر حيث[1]:

$$\begin{cases} E(\varepsilon_t) = 0 \\ E(\varepsilon_t^2) = \sigma_\varepsilon^2 \\ E(\varepsilon_t, \varepsilon_{t-k}) = 0; \forall k \neq 0 \end{cases}$$

3. دالة الارتباط الذاتي (ACF):

تهتم بدراسة العلاقة بين السلسلة ذاتها♦، أي الكشف عن الارتباطات الداخلية للسلسلة الزمنية. لتكن (x_t) سلسلة زمنية مستقرة عند فجوة زمنية مقدارها k ، نعرف دالة الارتباط الذاتي بالعلاقة[2]:

$$\rho(k) = \frac{cov(x_t, x_{t+k})}{\sqrt{v(x_t)\sqrt{v(x_{t+k})}}} \qquad -1 \leq \rho(k) \leq 1$$

حيث: $\rho(k)$: تمثل دالة الارتباط الذاتي؛

$cov(x_t, x_{t+k})$: يمثل التباين المشترك بين المتغيرين x_t و x_{t+k}

و يسمى المنحنى البياني لدالة الارتباط الذاتي بـ Correlogram.

ومن الناحية العملية، لا يمكن معرفة القيم الحقيقية لمعاملات الارتباط الذاتي للمجتمع، و بالتالي نلجأ الى بتقديرها بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة، حيث تتمثل دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة k ما يلي[3]:

$$\hat{\rho}(k) = \frac{\sum_{t=k+1}^{T}(y_t - \bar{y})(y_{t-k}\bar{y})}{\sum_{t=1}^{T}(y_t - \bar{y})^2} \qquad ,t = 1,2,3,\dots,T$$

و يمكن حساب الصيغة من بيانات عينة على النحو التالي: $\rho(k) = \frac{\gamma(k)}{\gamma(0)}$

حيث: $\hat{\gamma}(k) = \frac{\sum(y_t - \bar{y})(y_{t+k} - \bar{y})}{T-k}$

و: $\hat{\gamma}(0) = \frac{\sum(y_t - \bar{y})^2}{T}$,T: حجم العينة

---

[1] Michel Tenenhaus, Méthodes statistiques en gestion, Dunod, Paris, France, 1996, p :286.

♦ هي اختصار ل: ACF:Auto Correlation Function

[2] J.C.Usunier, Pratique de prévision à court terme: Conception de système de prévision, Éd Dunod, Paris, France, 1982, p :45.

[3] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 203.

نقول إذن عن سلسلة أنها مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر أو قريب منه لأي فجوة أكبر من الصفر، أي فجوة أكبر من الصفر أي أنه في هذه الحالة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية بسرعة كلما ارتفع k، أما إذا كانت السلسلة غير مستقرة، فإن الخطوة المقبلة هي محاولة تفريقها، لهدف الحصول على سلسلة محولة ومستقرة، وباستعمال W_t كأنه سلسلة مفرقة، يكون لدينا:

$$W_t=\nabla y_t=y_t-y_{t-1} \qquad ,t=2,3,\dots,T$$

بعد استعمال الفروقات للسلسلة، يمكن النظر إلى كل من الرسم البياني للسلسلة المفرقة و دالة الارتباط الذاتي، لهدف التأكد من عدم وجود مشكل عدم الاستقرار. إذا بقيت W_t غير مستقرة نواصل حساب الفروقات على الشكل :

$$W_t=\nabla^2 y_t \qquad ,t=3,4,\dots,T$$

و منه يمكن أن نطبق عامل الفروقات Differentiation coefficient d مرة واحدة على السلسلة المشتقة:

$$W_t=\nabla^d y_t \qquad ,t=d+1,d+2,\dots,T$$

إذن، يتم اختبار الفرضيتين:

$$H_0: \rho(k) = 0$$
$$H_1: \rho(k) \neq 0$$

في حالة ما إذا كانت بيانات السلسلة مستقرة فإن معاملات الارتباط في الغالب يكون لها توزيع طبيعي متوسطة الحسابي 0 وتباينه $\frac{1}{T}$. ومن ثم فإن حدود فترة الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم هي $\pm 1.96\sqrt{1/T}$ وبالتالي إذا كان يقع خارج هذه الحدود فإننا نرفض فرضية العدم ويكون $\rho(k)$ مختلفا جوهريا عن الصفر.

ولإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية Box–Pierce التي تتوزع توزيع x^2 بدرجة حرية k و نسبة معنوية α:

$$Q = T\sum_{k=1}^{k} \hat{\rho}^2(k)$$

إذا كان $Q > x_{\alpha}^{2}(k)$ نرفض فرضية العام القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر و هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

إذا كان $Q < x_{\alpha}^{2}(k)$ نرفض الفرضية البديلة و نقبل فرضية العدم و هذا يعني أن السلسلة مستقرة.

4. دالة الارتباط الذاتي الجزئية (PACF):

هذه الدالة (**PACF**)♦ تمكن من حساب معاملات الارتباط الذاتي الجزئية بين المشاهدات و في فترات مختلفة، كما تسمح على الخصوص بتشكيل نماذج الانحدار الذاتي، و هي تعرف رياضيا كما يلي:[1]

$$r(h) = \frac{\mathrm{cov}(x_t - \hat{x}_t)(x_{t+h} - \hat{x}_{t+h})}{\sqrt{v(x_t - \hat{x}_t)}\sqrt{v(x_{t+h} - \hat{x}_{t+h})}}$$

حيث: $\hat{x}_t$ و $\hat{x}_{t+h}$ يمثلان انحدار كل من x_t و x_{t+h} على الترتيب.

و يسمى التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي الجزئية بـ Partial Correlogram

5. دراسة الإستقرارية (Stationarity):

نقول على سلسلة زمنية ما مستقرة، إذا كانت توقعها، تباينها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي[2]:

1) تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E(y_t) = E(y_{t+k}) = \mu$$

2) ثبات التباين عبر الزمن :

$$var(y_t) = E[y_t - E(y_t)]^2 = var(y_{t+k}) = [y_{t+k} - E(y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2$$

3) أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$cov(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = cov(y_{t+k}, y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

♦ هي اختصار ل: PACF: Partial Auto Correlation Function

[1] J.C.Usumier, Op-cit, p: 45.

[2] Damodar N. Gujarati , Econométrie, Traduit par Bernier Bemard, Edition de Boeck, Belgique, 2004, pp :

و يمكن الاستعانة باختبارات الجذر الوحدوي لدراسة استقرارية السلسلة الزمنية:

1.5. أهم اختبارات الجذر الوحدوي Unit Root tests:

إن اختبارات الجذر الوحدوي تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، و من أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة[1]:

النموذج Trend Stationary TS: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية deterministic، و تأخذ الشكل $y_t = f(t) + \varepsilon_t$ حيث $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية)، وتم تشويش أبيض. وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من الشكل $y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$. هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسطه $E(y_t)$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\hat{a}_1, \hat{a}_0$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$، من y_t ، أي : $y_t - \hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$

النموذج Difference Stationary DS: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic، و تأخذ الشكل $y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ و يمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي: $\nabla^d y_t \beta + \varepsilon_t$ ، حيث: β ثابت حقيقي، و d: درجة الفروقات. وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج d=1 ، وتكتب من الشكل $\nabla y_t = \beta + \varepsilon_t$

1.1.5 اختبار ديكي – فولر Dickey–Fuller (DF) test:

تعمل اختبارات ديكي – فولار (Dickey–Fuller , 1979) على البحث في الاستقرارية أو عدمها السلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (deterministic) أو عشوائية (Stochastic)[2]. و لقد اقترح كل من Dickey و Fuller ثلاثة نماذج تتمثل في:[3]

$$\nabla y_t = (\phi - 1) y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\nabla y_t = (\phi - 1) y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$
$$\nabla y_t = (\phi - 1) y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

و إذا وضعنا $\lambda = \phi - 1$ تصبح:[1]

---

[1] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 206.

[2] Régis Bourbonnais, Econométrie (Manuel et exercices corrigés), 7e édition, Duond, Paris, France, 2009, p 233.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص 657.

نموذج الانحدار الذاتي $\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$ ..... (1)

نموذج الانحدار الذاتي مع وجود ثابت $\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + c + \varepsilon_t$ ..... (2)

نموذج الانحدار الذاتي مع وجود الاتجاه العام $\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$ ..... (3)

حيث أن اختبار الفرضية $H_0: \lambda = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0 \phi = 1$. مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت c في الصيغة (2)، و إدخال حد للاتجاه العام يتمثل في الزمن t في الصيغة (3).

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاث تكون الفرضيات من الشكل:

$$H_0: \lambda = 0 \quad (\phi = 1)$$
$$H_1: \lambda \neq 0 \quad (\phi \neq 1)$$

• إذا تحققت الفرضية $H_0: \phi = 1$ $(H_0: \lambda = 0)$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة.

• في النموذج (3)، إذا قبلنا الفرضية البديلة $(H_1: \phi \neq 1)$، و كانت b معنويا مختلف عن الصفر، فإن النموذج من النوع TS ويرجع مستقرا بطريقة الانحدار كما بيناها سابقا.

حسب الفرضية H_0، فإن القواعد الإحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من أجل الاختبار. لذلك عمد ديكي و فولار إلى دراسة التوزيع التقاربي للمقدر $\hat{\phi}$، وذلك بمساعدة محاكاة مونتي كارلو، حيث جدولوا القيم الحرجة من أجل عينات ذات أطوال مختلفة، هذه الجداول شبيهة بجداول ستيودنت.

و في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ε_t فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولار المطور Augmented Dickey–Fuller test (ADF)، حيث أنه يحمل نفس خصائص اختبار DF، إن اختبارات ADF ترتكز على الفرضية $H_1: |\phi| < 1$ ، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى:

$$\nabla y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi \nabla y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \ldots . (4)$$

$$\nabla y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi \nabla y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \ldots . (5)$$

[1] David A. Dickey. and Wayne A. Fuller, Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root, Journal of the American Statistical Association, Vol 74, N 366, United states, 1979, p 427.

$$\nabla y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi \nabla y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \qquad \ldots.(6)$$

و يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇y_{t-j+1}، حيث $\nabla y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$، $\nabla y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3}$،... إلخ. و يتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي[1]، و نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz.

[1] عبد القادر محمد ، عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص 658.

وفيما يلي صورة مبسطة لمنهجية اختبارات الجذر الوحدوي لديكي – فولار:

2.1.5 اختبار فيليبس و بيرون (1988) Phillips and Perron test:

الشكل (1-3): منهجية مبسطة لاختبارات الجذر الوحدوي

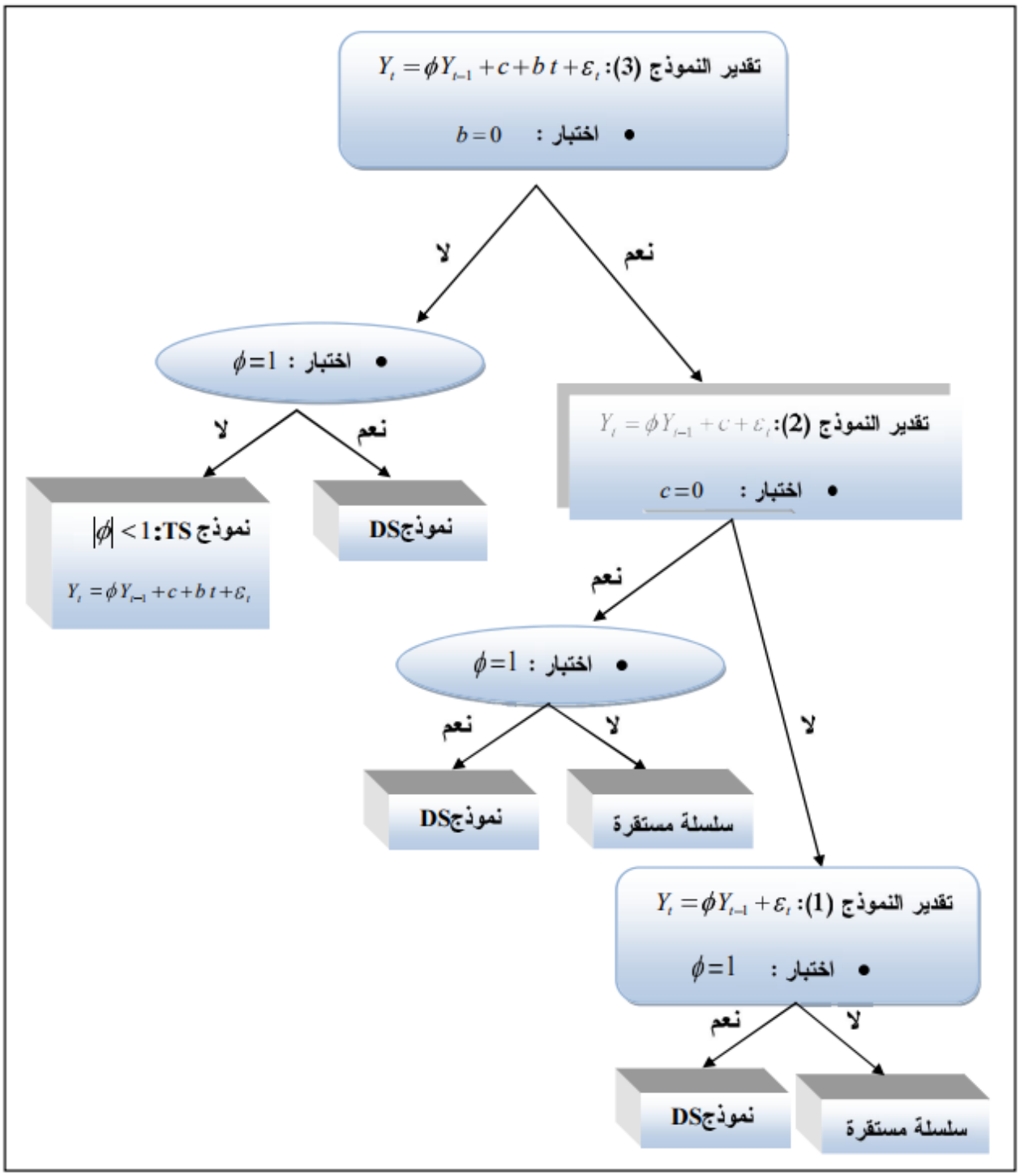

المصدر : Regis Bourbonnais ,op .cit ,p 236

يعتمد اختبار Philips and Perron على نفس التوزيعات المحدودة لاختبار DF ، حيث يعد اختبارا غير معلمي و يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء[1]. و يجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:

1. تقدير بواسطة OLS* النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey–Fuller ، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2. تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

3. تقدير المعامل المصحح s_1^2 ، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة البواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{I}\left(1 - \frac{i}{L+1}\right)\frac{1}{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات L Newey–West ، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T ، على النحو التالي: $L \approx 4(\frac{T}{100})^{2/9}$

4. حساب إحصائية فيليبس وبيرون: $t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$، والذي يساوي -1 في الحالة التقاربية (asymptotic). عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيضا. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون MacKinnon

3.1.5 اختبار ♦ KPSS KPSS test (1992):

اقترح Kwiatkowski و آخرون استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة. ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية[2]:

1. فبعد تقدير النماذج (2) أو (3)، نحسب المجموع الجزئي للبواقي: $S_t = \sum_{i=1}^{t}\hat{\varepsilon}_t$

2. نقدر التباين الطويل الأجل s_1^2 و بنفس طريقة اختبار فليبس وبيرون.

3. نحسب إحصائية KPSS اختبار من العلاقة: $LM = \frac{1}{s_1^2}\frac{\sum_{T=1}^{T} s_t^2}{T^2}$

---

[1] Éric DOR, Économétrie, Pearson Education, Paris, France, 2004, p 166.

*هي اختصار لـ**OLS** : Ordinary Least Squares، و تعني طريقة المربعات الصغرى العادية.

♦هي اختصار ل **KPSS** : Kwiatkowski , Phillips, Schmidt .and Shin

[2] Régis Bourbonnais, Idem, p 235p 236.

نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin.(1992)

. نقبل بفرضية الاستقرار : إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

6. اختبارات التوزيع الطبيعي Normality tests:

من بين خصائص السلسلة الزمنية المستقرة هو اختبار التوزيع الطبيعي. هناك اختبارات كثيرة تمكننا من دراسة التوزيع الاحتمالي لأي سلسلة زمنية، من أشهرها اختبار Jarque و Bera، و الذي يعتمد على معاملي التفلطح Kurtosis و التناظر Skewness.

إذا كان العزم المركز من الدرجة k للسلسلة yt من الشكل $\mu_k = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(y_i - \bar{y})^2$، فإن معامل Skewness يكتب على الشكل :[1]

$$s = \frac{\left[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(y_t - m)^3\right]^2}{\left[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(y_t - m)^2\right]^3} = \frac{\mu_3^2}{\mu_2^3} = \beta_1$$

أما معاملKurtosis فهو: $k = \frac{\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(y_t - m)^4}{\left[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(y_t - m)^2\right]^2} = \frac{\mu_4}{\mu_2^2} = \beta_2$

حيث m المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية المستقرة. إذا كان التوزيع طبيعيا وعدد المشاهدات كبيرا n> 30، فإن:

$$\beta_1^{1/2} \sim N\left(0, \sqrt{\frac{6}{T}}\right)$$

$$\beta_2 \sim N\left(3, \sqrt{\frac{24}{T}}\right)$$

فإذا كانت $\beta_1^{1/2}$ ،β_2 تتبعان التوزيع الطبيعي، فإن القيمة S تتبع توزيع x^2 بدرجات حرية 2 حيث:

$JB = \frac{T}{6}\beta_1 + \frac{T}{24}(\beta_2 - 3)^2 \sim x_\alpha^2(2)$. يتم إذن اختبار الفرضية التالية:

$$H_0: \beta_1^{1/2} = \beta_2 - 3 = 0$$

إذا كانت $\chi_\alpha^2(2)$ < JB فإننا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة بنسبة معنوية α.

[1] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 219.

7. اختبار BDS للاستقلالية: Non parametric BDS Test

اقترح Brock, Dechert and Scheinkman (1987) اختبارا[1] غير معلمي يعتمد على تكامل الارتباط ل Grassbege et Procaccia، و نختبر الفرضية القائلة بأن السلسلة مستقلة ومتماثلة التوزيع independently and identically distributed (iid) ضد فرضية الارتباط الخطي أو غير الخطي.

نذكر أن تكامل الارتباط يعرف كما يلي:

$$C(\varepsilon,k)=\frac{1}{n(n-1)}\sum_{i,j=1}^{n}H\left(\varepsilon-\left\|y_i^k-y_j^k\right\|\right)$$

حيث $n=T-k+1$ و $\left\|y_i^k\right\|=|y_i|$ و H هي دالة Heaviside:

$$\mathrm{H(y)}=\begin{cases}1, si: y>0\\0, \text{otherwise}\end{cases}$$

بين Brock, Dechert and Scheinkman (1987) تحت فرضية iid أنه إذا كان $\sigma_{\mathrm{k}}^2>0$، فإن :

$$T\to\infty \text{ مع } T^{1/2}\left[C(\varepsilon,m,T)-\left(C(\varepsilon,m,T)\right)^m\right]\to N(0,\sigma_m^2)$$

حيث : $\sigma_{\mathrm{m}}^2=4\left[K^m+2\sum_{i=1}^{m-1}K^{m-1}C^{2i}+(k-1)^2C^{2m}-k^2KC^{2m-2}\right]$

مع : $C=C(\varepsilon)=E\left(I\left(Y_i,Y_j;\varepsilon\right)\right)$

$$K=K(\varepsilon)=E\left(I\left(Y_i,Y_j;\varepsilon\right)I\left(Y_j,Y_m;\varepsilon\right)\right)$$

و $I(,b;\varepsilon)$ دالة Heaviside. أما $C(\varepsilon)$ مقدرة بـ $\hat{C}(\varepsilon,T)$ و $K(\varepsilon)$ بالمعادلة :

$$K(\varepsilon,T)=\frac{6}{n(n-1)(n-2)}\sum_{i<j<k}I\left(Y_i^m,Y_j^m,Y_k^m\right)$$

و

$$I(a,b,c)=\tfrac{1}{3}[I(a,b;\varepsilon)i(b,c;\varepsilon)+I(a,c;\varepsilon)I(c,b;\varepsilon)+I(b,a;\varepsilon)I(a,c;\varepsilon)]$$

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 223.

إحصائية BDS معطاة بالعلاقة :

$$W = (\varepsilon, m, T) = T^{1/2} D(\varepsilon, m, T)/\sigma(\varepsilon, T)$$

حيث :

$$D = (\varepsilon, m, T) = C(\varepsilon, m, T) - \big(C(\varepsilon, m, T)\big)^m$$

تتعدم هذه الإحصائية من أجل حجم عينة يؤول إلى ما لا نهاية إذا كانت السلسلة iid وغير معدومة إذا كانت السيرورة تتميز بارتباط قوي. بالأخذ بعين الاعتبار أن $C(\varepsilon, 1)\overrightarrow{T \to \infty}[C(\varepsilon, 1)]^m$ ، يمكن كتابة المعادلة الأخيرة كما يلي :

$$W(\varepsilon, m) = T^{1/2} \frac{\left[C(\varepsilon, m) - \big(C(\varepsilon, 1)\big)^m\right]}{\sigma_m(\varepsilon)}$$

تحت ظل قبول فرضية السير العشوائي، تتوزع هذه الإحصائية توزيعا طبيعيا مركزا مختزلا. يتبين لنا أن W هي دالة لمجهولين : البعد Embedding Dimension m و النواة ε. يوجد علاقة مهمة تربط بين اختيار m و ε و خصائص العينة الصغيرة لإحصائية BDS. من أجل كل قيمة m، لا يجب أن يكون علا كبيرا و لا صغيرا. يتم إذن اختيار ε بحيث $\frac{1}{2} < \frac{\varepsilon}{\sigma} < 2$ حيث σ و هي الانحراف المعياري للسلسلة المدروسة. يرتبط اختيار البعد m بعدد المعطيات المتوفرة لدينا. بصفة عامة، تختبر إحصائية BDS فرضية العدم لسلسلة iid، فرفض هذه الفرضية يمكن أن يكون ناجما عن وجود بنية ارتباط في سيرورة عشوائية خطية أو بنية ارتباط غير خطي (عشوائي بحت أو ما يسمى Chaos). يمكن القول أن هذا الاختبار يختبر أيضا قابلية السلسلة الزمنية للتنبؤ على المدى القصير أي يدرس طبيعة الصدمات الخارجية التي تطرأ على الأسواق المالية، حيث يعتبر هذا الاختبار أكثر شيوعا في دراسة السلاسل المالية.

المطلب الثاني: النماذج المستعملة في منهجيةBox-Jenkins

إن التنبؤ باستعمال السلاسل الزمنية يتطلب نمذجتها، لهذا الغرض اقترح بوكس و جنكنز مجموعة من النماذج العشوائية المستقرة تسمى بنماذج الانحدار الذاتي Autoregressive (AR) و المتوسطات المتحركة Moving Average (MA)، أما النماذج المختلطة فهي تشمل النوعين المذكورين و التي تسمى بنماذج الانحدار الذاتي و المتوسط المتحرك Moving Average Models (ARMA)- Autoregressive

1. نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Models (AR):

يفسر هذا النوع من النماذج المتغير التابع الممثل للظاهرة المدروسة بواسطة ماضية فقط، و الذي يمثل سلوكه في الماضي، و يشار إليه بالرمز AR(p)، و يكتب كما يلي:[1]

$$Y_t = \phi_0 + \phi_1 Y_{t-1} + \phi_2 Y_{t-2} + \cdots + \phi_P Y_{t-P} + \varepsilon_t$$

حيث: Y_t: قيمة المتغير في الفترة الحالية t : ε_t حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية t: $Y_{t-1}, Y_{t-2}, Y_{t-P}$: قيم المتغير في الفترات السابقة، ϕ_0: ثابت، P: تمثل درجة النموذج. كما يمكن كتابة هذا النموذج بعد إدخال معامل التأخير L كما يلي:

$$Y_t = \phi_0 + \phi_1 L Y_t + \phi_2 L^2 Y_t + \cdots + \phi_P L^p Y_t + \varepsilon_t$$
$$\Longrightarrow (1 - \phi_1 L - \phi_2 L^2 - \ldots - \phi_P L^p) Y_t = \phi_0 + \varepsilon_t$$
$$\Longrightarrow \phi(L) Y_t = \phi_0 + \varepsilon_t$$

حيث:

$$\phi(L) = 1 - \phi_1 L - \phi_2 \quad ^2 - \ldots - \phi_P L^p$$

و من خصائص هذا النموذج:

AR(p) دائما قابل للانعكاس (قابل للقلب).

الشرط الضروري لاستقرار AR(p) هو أن تكون القيم المطلقة للجذور الخاصة ب $\phi(L)$ من الواحد الصحيح.

تتعدم دالة الارتباط الذاتي الجزئية r(h) لـ AR(p) ابتداء من $h > p$

و تكون دالة الارتباط الذاتي و دالة الارتباط الذاتي الجزئي لعملية AR كما يلي:

[1] مولود حشمان، **مرجع سابق**، ص154.

الشكل رقم (3- 2): دالة الارتباط الذاتي و الجزئي ل AR

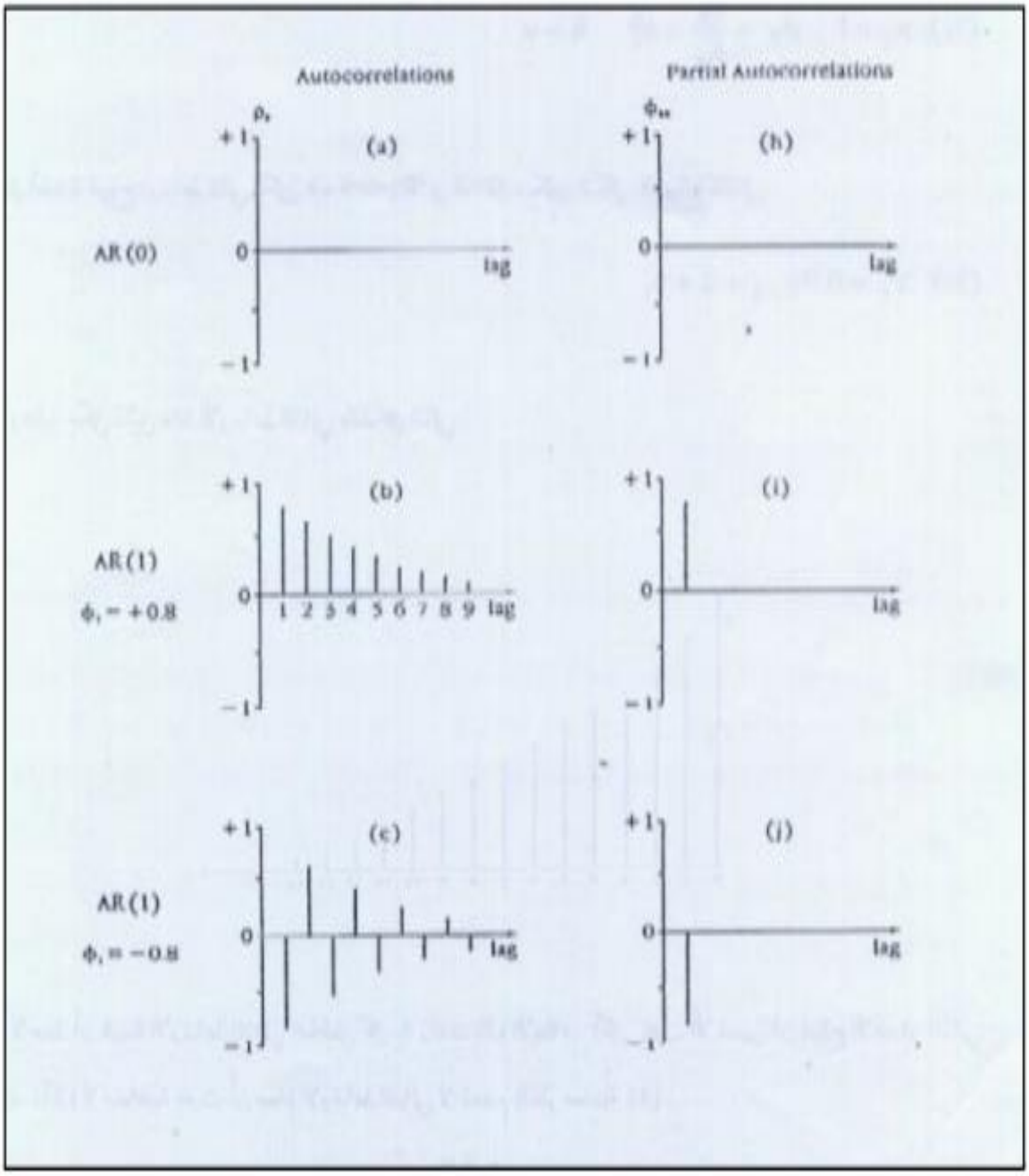

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، دار النشر ،....

و بصفة عامة فإن كل من PACF و ACF تنخفض كلما زادت فترة الإبطاء.

2.نماذج المتوسطات المتحركة Moving Average Models (MA):

تكون كل ملاحظة من السلسلة الزمنية Y_t، في سيرورة المتوسط المتحرك من الدرجة $q \geq 1$ مفسرة بواسطة متوسط مرجح للأخطاء العشوائية التي نرمز لها ب MA(q) ، وتكتب معادلتها على الشكل:[1]

$$Y_t = \theta_0 + \varepsilon_t + \theta_1\varepsilon_{t-1} + \theta_2\varepsilon_{t-2} + \ldots + \theta_q\varepsilon_{t-q}$$

حيث أن : $\theta_0, \theta_1, \ldots, \theta_q$ هي معالم النموذج التي يمكن أن تكون موجبة أو سالبة

$\varepsilon_t, \varepsilon_{t-1}, \varepsilon_{t-2}, \ldots, \varepsilon_{t-q}$

متوسطات متحركة لقيم الحد العشوائي في الفترة t والفترات السابقة، q : تمثل درجة النموذج.

كما يمكن كتابة هذا النموذج بعد إدخال معامل التأخير L كما يلي:

$$y_t = \varepsilon_t - \theta L\varepsilon_t - \theta_2 L^2\varepsilon_t - \ldots - \theta_q L^q\varepsilon_t$$

$$y_t = \left(1 - \theta L - \theta_2 L^2 - \ldots - \theta_q L^q\right)\varepsilon_t$$

$$y_t = \Theta(L)$$

حيث: $\Theta(L) = 1 - \theta L - \theta_2 L^2 - \ldots - \theta_q L^q$

و من خصائص هذا النموذج:

- ✓ MA(q) دائما مستقر.
- ✓ إن الشرط الضروري للانعكاس في نموذج MA(q)، هو أن تكون القيم المطلقة للجذور الخاصة ب $\Theta(L)$ أكبر من الواحد الصحيح.
- ✓ تنعدم دالة الارتباط الذاتي (h)م للنموذج MA(q) ابتداء من $h > q$

و تكون دالة الارتباط الذاتي $\rho(k)$ لها qو قيمة مختلفة عن الصفر، و تساويه لما $k > q$. و الشكل التالي يوضح شكل دالة الارتباط الذاتي و دالة الارتباط الذاتي الجزئي ل MA كالتالي:

[1] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 226.

الشكل رقم (3-3) دالة الارتباط الذاتي والجزئي لـ MA

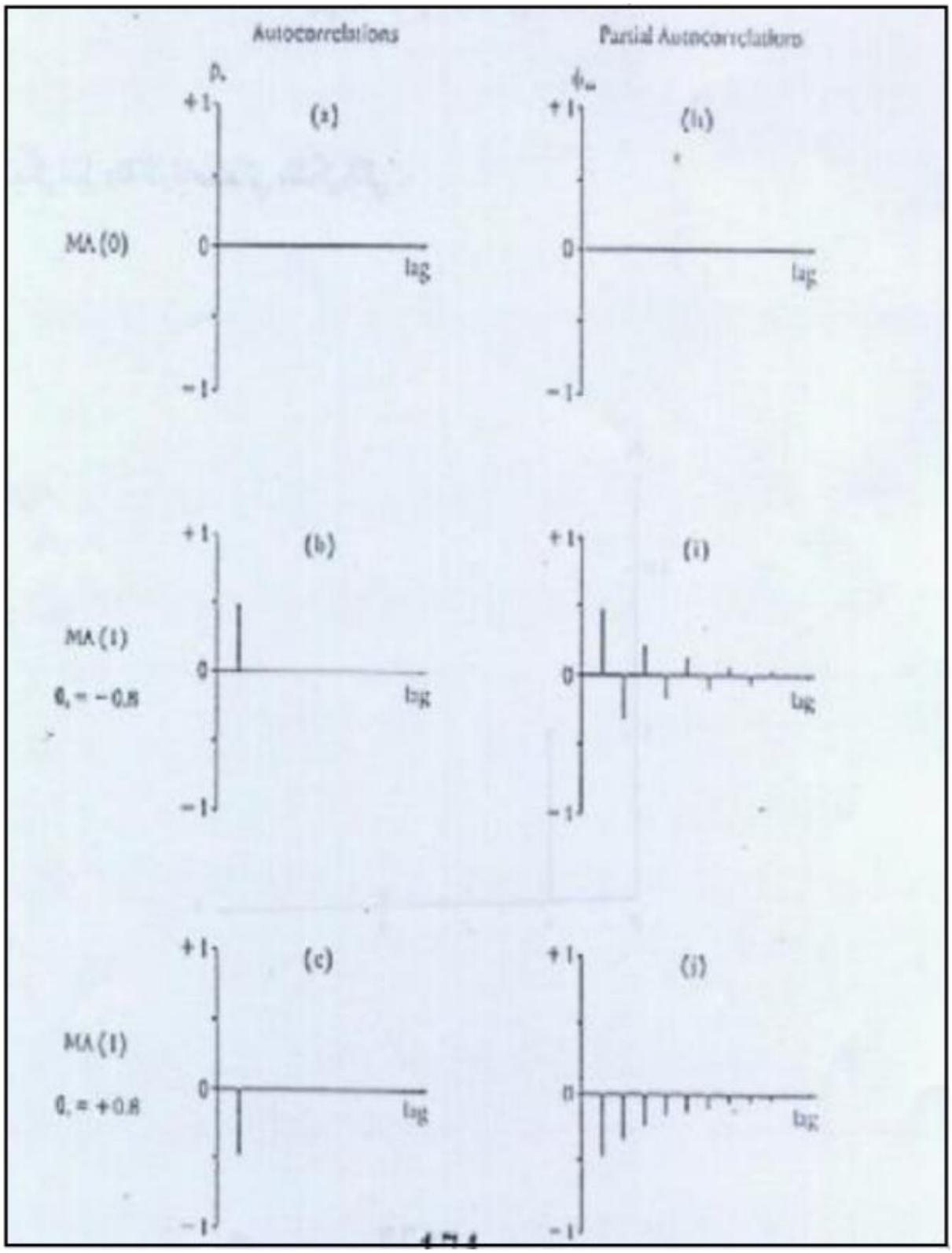

المصدر: المعهد العربي للتخطيط مرجع سابق

3. النماذج المختلطة ARMA(p.q) * المستقرة Mixed models :

تشمل هذه النماذج كما يظهر في الكتابة ARMA على القسم الانحداري ذي الدرجة p و قسم المتوسطات المتحركة ذو الدرجة و. كما يظهر في الكتابة التالية:[1]

$$Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \phi_2 Y_{t-2} + \cdots + \phi_P Y_{t-P} + \delta + \varepsilon_t + \theta_1 \varepsilon_{t-1} + \theta_2 \varepsilon_{t-2} + \ldots + \theta_q \varepsilon_{t-q}$$

و بإدخال معامل التأخير $\phi(L)$, $\Theta(L)$ نجد:

و من خصائص هذا النموذج:

يكون ARMA(p,q) , مستقرا إذا كان AR(p) مستقرا

يكون ARMA(p, q) قابلا للانعكاس إذا كان AR(p) قابلا للانعكاس.

و الجدول التالي سوف يوضح طبيعة النموذج وفقا لمنحنى دالة الارتباط

الجدول رقم (3−1): نوع النموذج تبعا دالة الارتباط الذاتي

النموذج	ACF	PACF
عشوائي	كلها صفرية	كلها صفرية
MA(1)	صفرية بعد ρ_1	تنازل بعد Φ_1
MA(2)	صفرية بعد ρ_2	تنازل بعد Φ_2
MA(q)	صفرية بعد ρ_q	تنازل بعد Φ_q
AR(1)	تنازل هندسيا ابتداء من ρ_1	صفرية بعد Φ_1
AR(2)	تنازل هندسيا ابتداء من ρ_2	صفرية بعد Φ_2
AR(p)	تنازل هندسيا ابتداء من ρ_p	صفرية بعد Φ_p
ARMA(1,1)	تنازل هندسيا ابتداء من ρ_1	تنازل بعد Φ_1
ARMA(p,q)	تنازل هندسيا ابتداء من ρ_p	تنازل بعد Φ_q

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق.

*(**ARMIA**(p,q هي اختصار لـ: و Auto Regressive Moving Average of order p and

[1] SPYROS Makridakis & MICHÉLE Hibon, ARMA Models and the Box–Jenkins Methodology, Journal of Forecasting, Vol 16, John Wiley & Sons, France, 1997, p 147.

4. نماذج (ARMA(p.q غير المستقرة *ARIMA(p,d,q) models:

يسمى هذا النوع من النماذج بالنماذج المتجانسة غير المستقرة أو المختلطة المركبة (Integrated) من الدرجة d (حيث d يمثل عدد مرات تطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة الزمنية للحصول على أخرى مستقرة)، و يرمز إليها بـ ARIMA(p, d,q) ، و هي تختلف عن ARMA(p,q) في أن السلسلة الزمنية المدروسة غير مستقرة، و لإزالة عدم الاستقرار هذا يجب استعمال طريقة مناسبة لمصدر عدم الاستقرار، فنطبق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى إذا كان مصدر عدم الاستقرار هو الاتجاه العام، فيكون d=1، و نكتب[1]:

$$y_t - y_{t-1} = w_t$$

و إذا كانت t الناتجة مستقرة، يكون النموذج هو ARIMA(p,1,q) ، أما إذا كان غير هذا فنطبق الطريقة نفسها للمرة الثانية: $w_t - w_{t-1} = z_t$ ، و يكتب النموذج (ARIMA(p,2,q

5. النماذج الموسمية المختلطة (SARIMA(p,d,q: *

تتميز السلاسل الزمنية في الواقع بوجود المركبة الموسمية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع كل من p وq، وبالتالي تصعب عملية تقديرها، ولأجل ذلك وضيع نموذج يسمى بالنموذج المختلط ذي المركبة الموسمية (SARIMA(p,d,q. ويمكن التعبير عنه رياضيا كما يلي[2]:

$$\phi(L)\Phi(L^s)\nabla^{\mathrm{d}}\nabla_{\mathrm{s}}^{\mathrm{D}}Y_t = \theta(L)\Theta(L^s)\varepsilon$$

حيث:

$$\Phi(L^s) = 1 - \phi_1 L^s - \phi_2 L^{2s} - \ldots - \phi_p L^{ps}$$
$$\Theta(L^s) = 1 - \theta_1 L^s - \theta_2 L^{2s} - \ldots - \theta_q L^{qs}$$

يمثل $\nabla_{\mathrm{s}}^{\mathrm{D}} = (1 - \mathrm{L}^s)^{\mathrm{D}}$ الفروقات الموسمية من الدرجة Dو الدرجة $\nabla^{\mathrm{d}} = (1 - \mathrm{L})^{\mathrm{d}}$ الفروقات المتتالية من الدرجة d اللذان يستخدمان لتحقيق استقرارية Y_t

---

*هي اختصار ل ARIMA(p,d,q): Auto Regressive Integrated Moving Average of order p and d and q

[1] بن عوالي حنان، **مرجع سابق**، ص 56.

* هي اختصار ل SARIMA(p,d,q): Seasonal Auto Regressive Integrated Moving Average of order p and d and q

[2] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 236.

المطلب الثالث: مراحل تطبيق منهجية Box-Jenkins

اهتم Jenkins & Box بجمع بعض التقنيات المستعملة في السلاسل الزمنية للمساعدة على تحديد درجة النموذج و تقدير معالمه، ثم اقتراح بعض الطرق للتأكد من صلاحية النموذج لأخذ شكله النهائي. و في هذه المنهجية هناك أربعة مراحل أساسية يجب إتباعها، تتمثل في:

1) مرحلة التعرف (التمييز) Identification
2) مرحلة تقدير معالم النموذج Estimation
3) مرحلة الفحص (المراقبة و الضبط) التشخيصي Diagnostic
4) مرحلة التنبؤ Prediction

و يمكن توضيح ذلك حسب الشكل التالي:

الشكل (4-3):مراحل منهجيةBOX JENKINS

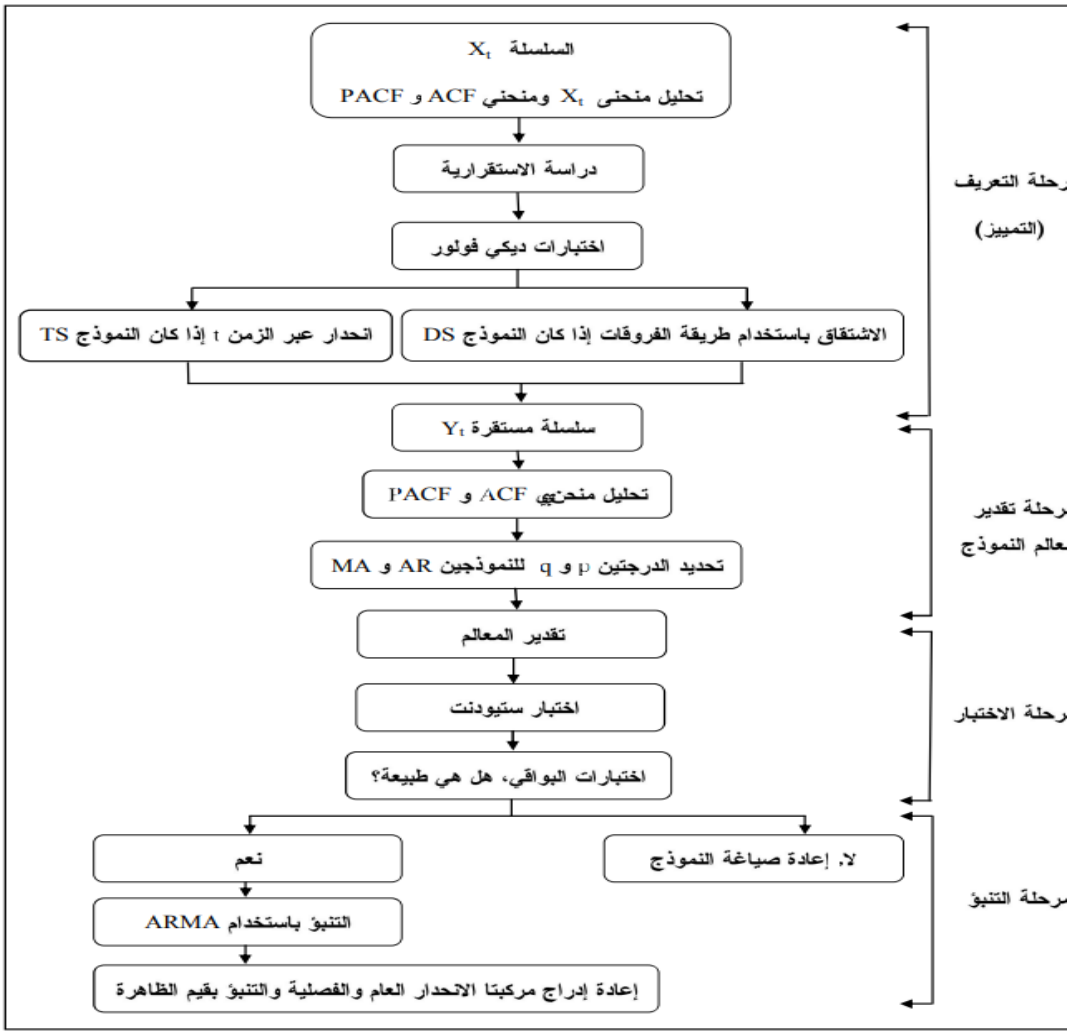

المصدر Regis bourbonnais,op.cit ,p 236

1: مرحلة التعرف (التمييز)

إن أصعب مرحلة في بناء نماذج السلاسل الزمنية الخطية هي مرحلة التمييز، حيث يمكن الحصول على عدة بدائل للنماذج الممكنة، كما يمكن رفض النموذج الأولي المختار في مرحلة الفحص والاختبار.[1]

نقوم برسم بيانات السلسلة، ويعد رسم البيانات الخطوة الأولى في تحليل أية سلسلة زمنية، ومن خلال الرسم تكون لدينا فكرة جيدة عن استقرارية السلسلة من عدمها، أي احتواء السلسلة على موسمية أو اتجاه عام أو قيم شاذة و عدم الاستقرارية الذي يقود إلى التحويلات الممكنة على البيانات، لذلك فإن رسم السلسلة يبين حاجتها إلى التحويل المناسب لتستقر في متوسطها أو تبايناتها قبل أي تحليل[2].

إذا أظهرت السلسلة Y_t اتجاها عاما قويا فإن حساب الفروقات من الدرجة الأولى أو الثانية سوف يؤدي إلى استقرار السلسلة غالبا w_t ، ولتحديد درجة الانحدار الذاتيp، ودرجة المتوسط المتحرك q و نستخدم دالتي الارتباط الذاتي والجزئي:

- إذا كان شكل الارتباط يقع داخل حدود فترة الثقة 95% منذ البداية، فإن معامل الارتباط الذاتي (ACF) لا يختلف جوهريا عن الصفر فهذا يعني أن السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة 0، في هذه الحالة نجري تحليلاتنا على القيم الأصلية للمتغير Y_t ، دون إجراء تحويلات عليها .
- أما إذا اتضح أن شكل الارتباط الذاتي يقع خارج مجال الثقة 95% في فترة طويلة ومعاملات الارتباط الذاتي تختلف معنويا عن الصفر من أجل k كبير نسبيا، فإن السلسلة Y_t تكون غير مستقرة، في هذه الحالة يجب إجراء الفروقات من الدرجة الأولى ثم نجري عليها نفس التحليل مرة أخرى حتى نصل إلى سلسلة مستقرة.

[1] تومي صالح، **مرجع سابق**، ص 183.

[2] رابح بلعباس، " **فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في اتخاذ القرارات** "، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 14 و 15 أفريل 2009، ص 10.

و لاختيار النموذج نستخدم المعيار التالي:[1]

معيار Akaike (تحديد الدرجة المقربة للانحدار الذاتي) (1969):

يكون تحديد القيمة المناسبة ل s (الدرجة المقربة للانحدار الذاتي) عن طريق استعمال معيار Akaike أي نختار قيمة s ، عندما يكون هذا المعيار أصغر ما يمكن :

$$AIC = Tlog\hat{\sigma}_s^2 + 2s$$

حيث أن AIC هو معيار المعلومات ل Akaike، و s هو عدد المعالم.

2: مرحلة تقدير معالم النموذج

بعد الانتهاء من مرحلة التعرف على نموذج السلسلة الزمنية و ذلك بتحديد الرتب d,p يكننا الانتقال إلى المرحلة الموالية و المتمثلة في تقدير معالم النموذج.

1. تقدير معالم نموذج الانحدار الذاتي AR:

في هذا النوع من النماذج، و بعد تحديد الدرجة، يصبح من الميسور تقدير معالمه $\phi_1, \phi_2, \dots, p$ ، و ذلك باستعمال إحدى الطرق التالية:

1.1طريقة معادلات يول – ولكر Yule–Walker:[2]

تستخدم هذه الطريقة معاملات دالة الارتباط لتقدير معالم النموذج، ففي حالة AR(2) مثلا تكون لدينا معادلتين ليول و ولكر و كما يلي:

$$\rho(1) = \alpha_1 + \alpha_2\rho(1) \dots\dots (1)$$
$$\rho(2) = \alpha_1\rho(1) + \alpha_2 \dots\dots (2)$$

و من المعادلة (1) نجد:

$$\alpha_1 = \rho(1) - \alpha_2\rho(1)$$
$$\alpha_1 = \rho(1)[1 - \alpha_2] \dots\dots (3)$$

و بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) نجد:

$$\rho(2) = \rho(1)^2(1 - \alpha_2) + \alpha_2$$
$$\rho(2) = \rho(1)^2 + \alpha_2[1 - \rho(1)^2]$$
$$\Rightarrow \alpha_2 = \frac{\rho(2) - \rho(1)^2}{1 - \rho(1)^2}$$

و بتعويض α_2في المعادلة (3) نجد:

[1] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 240ص241.

[2] Gourieroux C, Monfort A, Séries temporelles et modèles dynamiques, 2éme édition, Economica, Paris, France, 1995, p 148.

$$\alpha_1 = \rho(1)\left[1 - \frac{\rho(2) - \rho(1)^2}{1 - \rho(1)^2}\right]$$

$$\alpha_1 = \rho(1)\left[1 - \frac{\rho(2) - \rho(1)^2}{1 - \rho(1)^2}\right]$$

إذن:

$$\alpha_2 = \frac{\rho(2) - \rho(1)^2}{1 - \rho(1)^2}$$

و يتم الحل بطريقة المصفوفات في حالة AR(3) مثلا كما يلي:

$$\begin{bmatrix}\rho(1)\\ \rho(2)\\ \rho(3)\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}1\rho(1)\rho(2)\\ \rho(1)1\rho(1)\\ \rho(2)\rho(1)1\end{bmatrix}\begin{bmatrix}\alpha_1\\ \alpha_2\\ \alpha_3\end{bmatrix}$$

ويكون الحل في الحالة العامة AR(P)كما يلي:

$$\begin{bmatrix}\rho(1)\\ \vdots\\ \vdots\\ \rho(p)\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}1\rho(1)\rho(p-1)\\ \rho(1)1 \dots \rho(p-2)\\ \vdots\\ \rho(p-1) \dots \dots 1\end{bmatrix}\begin{bmatrix}\alpha_1\\ \vdots\\ \vdots\\ \alpha_p\end{bmatrix}$$

2.1 الطريقة الانحدارية:[1]

ليكن نموذج (:p)AR

$$Y_t = \phi_0 + \phi_1 Y_{t-1} + \phi_2 Y_{t-2} + \cdots + \phi_P Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

و بكتابتها على الشكل المصفوفي:

$$\begin{bmatrix}Y_1\\ Y_2\\ \vdots\\ Y_T\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}1 & 0 & 0 & \cdots & 0\\ 1 & Y_1 & 0 & \cdots & \vdots\\ 1 & \vdots & \vdots & \cdots & \vdots\\ 1 & Y_{T-1} & Y_{T-2} & \cdots & Y_{T-p}\end{bmatrix} \times \begin{pmatrix}\phi_0\\ \phi_1\\ \vdots\\ \phi_p\end{pmatrix} + \begin{pmatrix}\varepsilon_1\\ \varepsilon_2\\ \vdots\\ \varepsilon_T\end{pmatrix}$$

فنحصل على الكتابة المختصرة:

$$Y = X \times \Phi + \varepsilon$$

[1] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 245.

حيث X(T,p +1) مصفوفة المتغيرات المستقلة، Y(T,1) المتغير التابع، Φ(p+1,1) شعاع المعالم الواجب تقديرها، ε(T.1) شعاع الأخطاء. نذكر فقط أننا سنفقد p مشاهدة، فقمنا بتعويض تلك القيم المفقودة بـ 0 وتحت فرضيات معينة معروفة يمكن تقدير شعاع المقدرات بطريقة المربعات الصغرى العادية كما يلي:

$$\widehat{\Phi} = \left(\acute{X}X\right)^{-1}\acute{X}Y$$

2. تقدير معالم نماذج المتوسطات المتحركة و المختلطة:

تعتبر هذه النماذج[1] MA(q) و ARMA(p,q) أعقد بكثير من حيث التقدير من النماذج الانحدارية، كونها غير خطية في المعالم من جهة و عدم مشاهدة متغير الأخطاء من ناحية ثانية. فهدف التقدير هنا هو تحديد معالم القسم الانحداري و قسم المتوسطات المتحركة (ARMA(p,q معا، أو معالم قسم المتوسطات المتحركة لوحدها في نموذج MA(q).

ففي حالة النموذج المختلط العام التالي:

$$\phi(\mathrm{L})\mathrm{x}_t = \Theta(\mathrm{L})\varepsilon_\mathrm{t}$$

و بافتراض إمكانية قلب المعامل Θ(L) فان :

$$\varepsilon_t = \Theta^{-1}(\mathrm{L})\phi(L)x_t$$

إذن فان أي طريقة تقدير يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فكرة تدنية مجموع مربعات البواقي أي:

$$Min\sum_t \varepsilon_t^2 = S(\alpha,\theta)$$

أي:

$$Min\sum_t \varepsilon_t^2 = S(\hat{\alpha},\hat{\theta})$$

حيث:

$$e_t = \widehat{\Theta}^{-1}(\mathrm{L})\phi(L)y_t$$

لقد رأينا إمكانية وسهولة تقدير معالم هذه العلاقة في حالة غياب الطرف MA(q)، بينما في حالة وجودها لوحدها أو مع مركبة الانحدار الذاتي AR(p)، فإن هذه العلاقة تصبح غير خطية المعالم، وبالتالي تتطلب طريقة تقدير تكرارية، ومن بين أهم هذه الطرق:

[1] مولود حشمان، **مرجع سابق**، ص155ص156.

1.2. طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares Method:

إن هذه الطريقة تحاول إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنئه مربعات الانحراف (بين المشاهدات الفعلية والمقدرة) $\sum_{i=1}^{n}\hat{\varepsilon}_i^2$ ، حيث: $\hat{\varepsilon}_i = Y_i - \hat{Y}_i$. أنظر الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-5) : الهدف من طريقة المربعات الصغرى

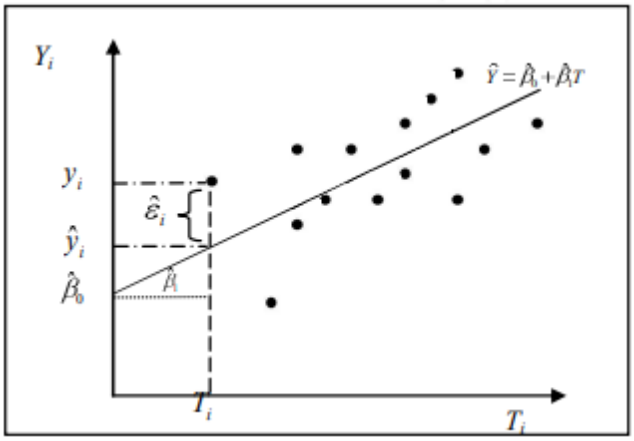

المصدر: سعيد هتهات، دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2005-2006، ص: 99.

وهذا ما يمكن كتابته رياضيا بـ $Min\sum_{i=1}^{n}\hat{\varepsilon}_i^2 = \underset{\hat{\beta}_0,\hat{\beta}_1}{\text{Min}}\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 T_i\right)^2$

والشرط اللازم لتدفئة هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة $\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1$ معدومة أي:

$$\begin{cases} \dfrac{\partial}{\partial\hat{\beta}_0}\sum_i\left(Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 T_i\right)^2 = 0 \\ \dfrac{\partial}{\partial\hat{\beta}_1}\sum_i\left(Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 T_i\right)^2 = 0 \end{cases}$$

بعد حل جملة المعادلين السابقة نتحصل على تقدير معلمتي النموذج:

$$\begin{cases} \hat{\beta}_1 = \dfrac{n\sum_i T_i Y_i - \sum_i T_i \sum_i Y_i}{n\sum_i T_i^2 - (\sum_i T_i)} \\ \hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{T} \end{cases}$$

ومن المفيد استخدام صيغة مكافئة لتقدير $\hat{\beta}_1$

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum_{i=1}^{n}(T_i - \bar{T})(Y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^{n}(T_i - \bar{T})^2}$$

ويكون النموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرى المقدرة (OLS) كما يلي:

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 T_i$$

2.2. طريقة المعقولية العظمى Maximum Likelihood Method:[1]

إن التقدير بهذه الطريقة يتوقف أساسا على تحقيق التوزيع الطبيعي متعدد الأبعاد Multi normale و تعتمد هذه الطريقة على مبدأ تصغير مجموع مربعات البواقي MinRSS، بمعنى اختيار شعاع المعالم $\phi = (\phi_1, \phi_2, \phi_3, \dots, \phi_q)$، $\theta = (\theta_1, \theta_2, \theta_3, \dots, \theta_q)$ الذي يضمن تصغير مجموع مربعات البواقي:

$$MinS(\hat{\phi}, \hat{\theta}) = \sum \varepsilon_t^2$$

$$\hat{\varepsilon}_t = \hat{\theta}^{-1}(L)\hat{\Phi}(L)Y_t$$

وفي الأخير، نشير إلى أن هناك طرقا عديدة للتقدير الغير خطي، نذكر منها طريقة طريقة غوس- نيوتن Gauss- Newton Method و طريقة البحث التشابكي Grid-Search Method و غيرها.

3: مرحلة الاختبار

بعد الانتهاء من مرحلتي تحديد وتقدير النموذج، نود التطرق إلى المرحلة الثالثة من عملية النمذجة، وهي اختبار قوة النموذج الإحصائية ثم التنبؤية في مرحلة لاحقة، وهذه المرحلة تتطلب الخطوات التالية:[2]

اختبار دالة الارتباط الذاتي للسلسلة:

نقارن دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الأصلية مع تلك الخاصة بالسلسلة المقدرة، فإذا لوحظ اختلاف جوهري بينهما، فإنه دليل قاطع على فشل عملية التحديد، وهذا يستدعي إعادة بناء النموذج وتقديره من جديد. أما إذا تشابهت الدالتان، فإننا ننتقل إلى دراسة وتحليل بواقي التقدير مع دالة الارتباط الذاتي للبواقي.

---

[1] ساعد مرابط، " **التوقع بالمبيعات على المدى القصير باستعمال طريقة بوكس-جنكنز (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة اللوالب و السكاكين و الصنابير (B.C.R) وحدة عين الكبيرة (U.C.E) سطيف)**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر: 2001-2002، ص 88.

[2] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 251ص252.

1. اختبار سلسلة البواقي:

يجب أن تقع معاملات الارتباط الذاتي الكلية لهذه البواقي داخل مجال الثقة المعبر عنه بيانيا بخطين متوازيين $\left[-\frac{t_{\alpha/2}}{\sqrt{T}}, \frac{t_{\alpha/2}}{\sqrt{T}}\right]$. تحت فرضية التوزيع الطبيعي لدالة الارتباط الذاتي بمتوسط معدوم وتباين $\frac{1}{T}$ أي $\hat{\rho}(\mathrm{k}) \sim \mathrm{N}(0, \frac{1}{\mathrm{T}})$ ، فإن:

$$Q = T\sum_{i=1}^{k} \hat{\rho}^2(i) \sim x_{\alpha}^2(k-p-q)$$

و بمقارنة هذه الإحصائية مع $x_{\alpha}^2(k-p-q)$، نقبل فرضية العدم H_0 إذا كانت Q المحسوبة للأخطاء أقل من تلك المجدولة و هذا يعني أن سلسلة البواقي مستقرة

نشير هنا إلى أنه يمكن استعمال إحصائية أخرى بديلة تسمى ب Ljung-Box statistic، تتوزع توزيع x^2 بدرجة حرية k و نسبة معنوية α. ويمكن استخدامها في حالة العينات الصغيرة و الكبيرة الحجم، وهي تعطي نتائج أفضل، و تعطى بالعلاقة التالية:[1]

$$Q^* = T(T+2)\sum_{k=1}^{k} \frac{\hat{\rho}^2(k)}{T-k}$$

2.اختبار معنوية المعالم والمعنوية الكلية للنموذج:

إذا اعتبرنا أن مقدرات نموذج ARMA(p,q) تتوزع توزيعا طبيعيا، فليق :

$$\frac{\hat{\phi}_i}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_i}} \sim N(0,1), i = 1,2,\dots,p$$

$$\frac{\hat{\phi}_j}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_j}} \sim N(0,1), j = 1,2,\dots,p$$

وهذا المعيار خاص بعملية اختبار المعالم $_i$ و ϕ_j:

$$H_0: \theta_j = 0, \qquad H_0: \phi_i = 0 \qquad i = 1,2,\dots,p$$
$$H_1: \theta_j \neq 0, \qquad H_1: \phi_i \neq 0 \qquad j = 1,2,\dots,p$$

نختبر فرضية العدم، حيث نقبل H_0 بمستوى معنوية α و إذا كانت $\left|\frac{\hat{\phi}}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}\right| \leq t_{T-p-q,\frac{\alpha}{2}}$ ، ففي هده الحالة، ليس للمعلم $\phi_i: i = 1,2,\dots,p$ و معنوية إحصائية أي يساوي معنويا الصفر ، ونرفض H_0 بمستوى معنوية α

[1] Badi H. Baltagi, Econometrics, Fourth Edition, Springer, U.S.A, 2008, p 358.

إذا كانت $\left|\frac{\widehat{\phi}}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\phi}}}\right| \leq t_{T-p-q,\frac{\alpha}{2}}$ أي للمعلم ϕ_i و معنوية إحصائية أي يختلف معنويا عن الصفر.

نفس الشيء بالنسبة الاختبار معنوية أي معلم $\theta_j : j = 1,2,\dots,q$ ..

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج ARMA(p,q) (غير متضمن لثابتة)، نستخدم إحصائية Fisher.

لتكن الفرضيتان:

$$H_0: \theta_1 = \dots = \theta_j = \dots = \theta_q = \phi_1 = \dots = \phi_i \dots = \phi_p = 0$$

$$H: \exists \text{معامل} \neq 0$$

$$F_c = \frac{\sum_{t=1}^{T}\left(\hat{Y}_t - \bar{Y}\right)^2/(p+q)}{\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2/(T-p-q)} = \frac{R^2/(p+q)}{(1-R^2)/(T-p-q)} \sim F(p+q, T-p-q)$$

فإذا تجاوزت الإحصائية Fc قيمة F المجدولة عند مستوى معنوية α ودرجتي حرية p+q و T−p−q نقبل الفرضية القائلة بأن معالم النموذج ليست جميعها مساوية للصفر وأن R^2 يختلف جوهريا عن الصفر. في هذه الحالة، يمكن القول أن للنموذج معنوية إحصائية.

3. معايير التفضيل بين النماذج المرشحة:

يمكن لبعض النماذج أن تتجاوز كل الاختبارات السابقة بنجاح وبالتالي فنحن مجبرون على اختيار نموذج واحد فقط بغرض استعماله للتنبؤ، وحتى يتم ذلك نختار النموذج الأفضل على أساس أصغر قيمة للمعايير التالية[1] :

1) معيار Akaike « Akaike Information Criterion »:

يعد الأكثر استعمالا، و يعطى بالعلاقة التالية:

$$\mathrm{AIC(p,q)} = \ln(\widehat{\sigma}_{\hat{\varepsilon}}^2) + \frac{2(\mathrm{p+q})}{\mathrm{T}}$$

2) معيار Schwarz « Bayesian Information Criterion »:

اقترح Schwarz التعديل التالي:

[1] لمزيد من التفصيل، أرجع إلى كتاب شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات و تطبيقات)**، ص 253.

المبحث الثالث : تطبيق طريقة جون كينز على المعبر الحدودي تندوف –شوم

المطلب الأول :تطبيق منهجية Box–Jenkins للتنبؤ بصادرات المواد الغذائية

في هذا المطلب سنطبق منهجية Box–Jenkins للتنبؤ قيمة الصادرات المواد الغذائية لمعرفة سلوك المتغيرات في المستقبل وهذا باعتبارها من أنجع الطرق.

الجدول التالي يوضح القيمة الإجمالية لصادرات المواد الغذائية من 2018/10 إلى 2022/03

الجدول رقم (2–3): القيمة الإجمالية لصادرات المواد الغذائية عبر معبر الحدودي– مصطفى بن بولعيد –

الأشهر	المبيعات دج	الأشهر	المبيعات دج
2018/10	2419681,80	2021/01	11741857,76
2018/11	3230971,00	2021/02	49343667,84
2018/12	17588928,44	2021/03	90054454,11
2019/01	15098740,70	2021/04	80629502,72
2019/02	26895837,86	2021/05	10880177,43
2019/03	18697936,05	2021/06	76520362,24
2019/04	25917869,90	2021/07	39629842,98
2019/05	21790758,58	2021/08	131168728,06
2019/06	6269602,45	2021/09	172838971,56
2019/07	2911080,44	2021/10	187321140,35
2019/08	975240,00	2021/11	121631979,93
2019/09	10149135,75	2021/12	109569883,67
2019/10	7350132,36	2022/01	252722151,69
2019/11	20522235,60	2022/02	95820572,30
2019/12	20713908,35	2022/03	78708828,90

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مفتشية الجمارك

يمكن تصنيف المتغيرات المستعملة في الدراسة كما يلي:

-المتغير المستقل هو الزمن

- المتغير التابع هي كمية الصادرات

- ونرمز لهذه المتغيرات كما يلي :

T: يمثل الزمن (الذي هو عبارة عن شهور، من 2018/10 إلى 2022/03)

Alim: يمثل قيم الصادرات من المواد الغذائية عبر معبر الحدودي تندوف – شوم

وعليه تأخذ الدالة الشكل التالي: Alim=F(T)

1 . دراسة وصفية لبيانات السلسلة Alim:

السلسلة الموجودة لدينا تتمثل في قيمة الصادرات الشهرية من السلع المقدرة بالوحدات والموجهة الى دولة موريتانيا عبر المعبر الحدودي تندوف-شوم. والمحددة بـ30 مشاهدة ممتدة من 2018/10 إلى 2020/03 بمتوسط قدره 56970473 دج، وقيمة دنيا 975240 في شهر أوت 2020، وقيمة قصوى 252722151,69 دج في شهر جانفي 2022، وتتشتت قيم هذه السلسة عن متوسطها بانحراف معياري قدره64165953 دج، وهو ما يعطينا فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة.

الشكل رقم (6-3): التمثيل البياني للسلسلة Alim:

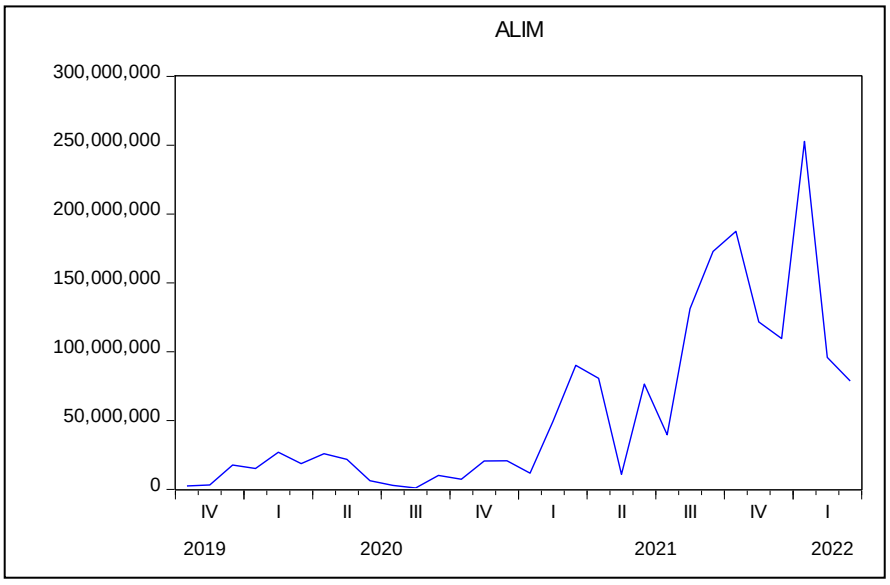

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال المنحنى البياني الأول في الشكل رقم (6−3) وجود اتجاه عام متزايد مع مرور الزمن فضلا عن وجود تذبذبات متمثلة في تقعرات ونتوءات، هذه التذبذبات تختلف فيما بينها باختلاف الوتيرة التي تزداد بها من سنة إلى أخرى، هذه التغيرات تشير إلى وجود مركبة اتجاه عام.

2 : دراسة الاستقرارية لسلسلة Alim:

الشكل رقم (7−3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة Alim:

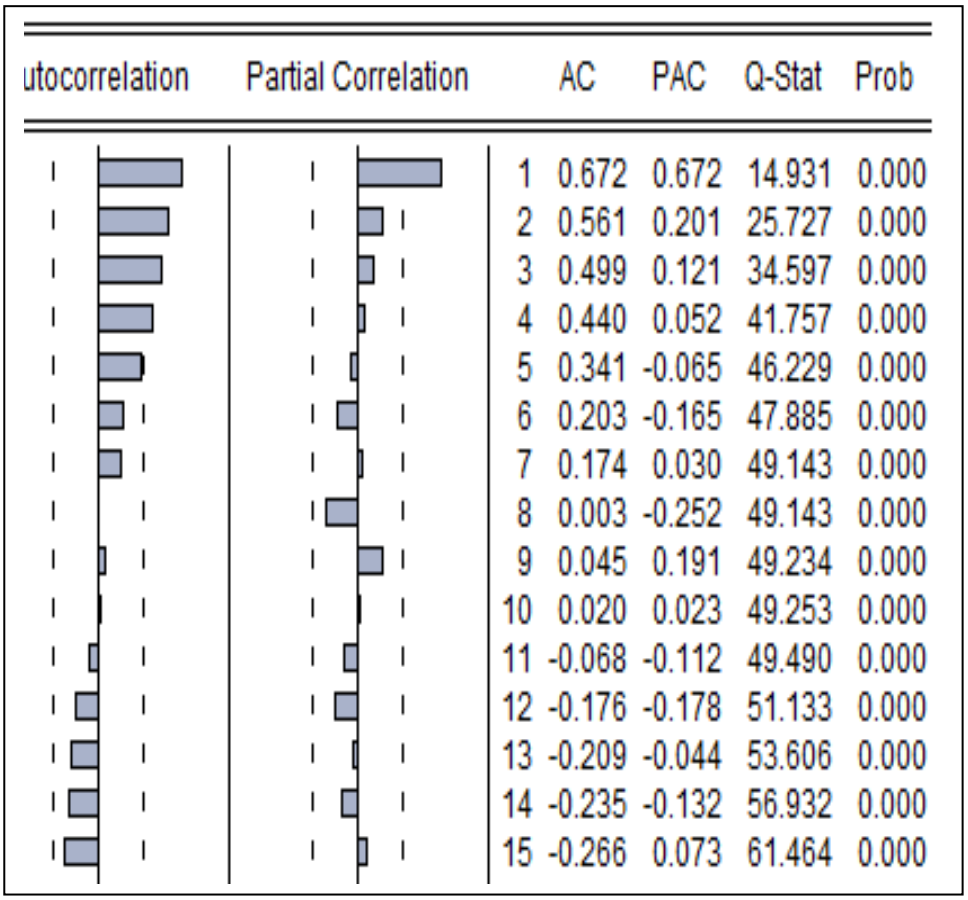

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.672	0.672	14.931	0.000
2	0.561	0.201	25.727	0.000
3	0.499	0.121	34.597	0.000
4	0.440	0.052	41.757	0.000
5	0.341	-0.065	46.229	0.000
6	0.203	-0.165	47.885	0.000
7	0.174	0.030	49.143	0.000
8	0.003	-0.252	49.143	0.000
9	0.045	0.191	49.234	0.000
10	0.020	0.023	49.253	0.000
11	-0.068	-0.112	49.490	0.000
12	-0.176	-0.178	51.133	0.000
13	-0.209	-0.044	53.606	0.000
14	-0.235	-0.132	56.932	0.000
15	-0.266	0.073	61.464	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي البسيط الأصلية Alim خروج نتؤ من مجال الثقة، أي أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K=1,…,4 تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5% (خارج مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$). أي تتناقص بوتيرة بطيئة نحو الصفر، وهذا دليل على عدم الاستقرارية. ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung−Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات $k \leq 16$، حيث نلاحظ أن إحصائية الاختبار المحسوبة والتي توافق آخر قيمة في العمود Q−Stat $Q^* = 66{,}268$ أكبر من الإحصائية المجدولة

$\chi^2_{0,05}(16) = 26,29$ ، ومنه نرفض الفرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر عند مستوى المعنوية 5%، وهدا يعني السلسلة Alim غير مستقرة، ولتأكيد هده النتيجة نستعين باختبارات الجدر الوحدوي.

3 :تطبيق اختبارات جذر الوحدوي لسلسلة Alim

الجدول رقم (3-3): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Alim:

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة t_φ	القيمة t_{tab} (5%) الحرجة	المعنوية	القرار
اختبار ADF جذر وجدوي H_0 =1Ø:	النموذج (3)	-2.337287	-2.967767	0.1677	غير مستقرة
	النموذج (2)	-3.722190	-3.574244	0.0367	غير مستقرة
	النموذج (1)	-1.505900	-1.952910	0.1215	غير مستقرة
اختبار KPSS استقرارية H_0:	النموذج (3)	0.554195	0.463000	/	غير مستقرة
	النموذج (2)	0.137243	0.146000	/	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

حيث يشير كل من :

النموذج (1): نموذج بدون ثابتة ولا اتجاه عام؛

النموذج (2): نموذج بوجود ثابتة وبدون اتجاه عام؛

النموذج (3): نموذج بدون ثابتة و اتجاه عام؛

من خلال نتائج الاختبارات نلاحظ أن السلسلة قيد الدراسة Alim تحتوي على جذر وحدوي فهي غير مستقرة من حيث الاتجاه العام باعتبار أن:

- من خلال الملحق (3) الجدول رقم (3-1) يتضح لنا أن قيمة احتمال معامل الاتجاه العام B (0.0125) اقل من احتمال (0.05)، وبالتالي فإن B يختلف معنويا عن الصفر بنسبة
- معنوية 5% ما يدل على وجود اتجاه عام في السلسلة.

الشكل رقم (8-3): تقدير النموذج الثاني لسلسة Alim:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0010	-3.722190	0.194749	-0.724894	ALIM(-1)
0.3541	-0.943483	17606555	-16611479	C
0.0125	2.683445	1490530.	3999754.	@TREND("2019M10")

2630660.	Mean dependent var	0.348671	R-squared
51676877	S.D. dependent var	0.298569	Adjusted R-squared
38.10198	Akaike info criterion	43280141	S.E. of regression
38.24343	Schwarz criterion	4.87E+16	Sum squared resid
38.14628	Hannan-Quinn criter.	-549.4788	Log likelihood
1.954187	Durbin-Watson stat	6.959204	F-statistic
		0.003797	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

بما أن سلسلة القيمة الإجمالية لصادرات المواد الغذائية (Alim)غير مستقرة من نوعTSيتم التخلص من الاتجاه العام من خلال إنشاء السلسلة Alimt:

```
Alimt = Alim -(-21777932.4459 + 5430924.49241*@TREND)
```

النتيجة نستعين باختبارات الجذر الوحدوي.

4 :تطبيق اختبارات حذر الوحدوي لسلسلة Alimt

الجدول رقم (4−3): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Alimt:

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة t_φ	القيمة الحرجة t_{tab} (5%)	المعنوية	القرار
اختبار ADF جذر وجدوي H_0 =1Ø:	النموذج (3)	3.800914 −	− 2.967767	0.0075	مستقرة
	النموذج (2)	−3.722190	− 3.574244	0.0367	مستقرة
	النموذج (1)	−3.881263	− 1.952910	0.0004	مستقرة
اختبار KPSS استقرارية H_0:	النموذج (3)	0.137243	0.463000	/	مستقرة
	النموذج (2)	0.137243	0.146000	/	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الاختبار، نلاحظ أن السلسلة قيد الدراسة Alimt لا تحتوي على جدر وحدوي فهي مستقرة من حيث الاتجاه العام باعتبار أن:

القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار ADF للنماذج (1)، (2)، (3) أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة من جدول ماك كينون MacKinnon 1996لجدول كاي تربيع عند مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية البديلة :$H_1 \neq 1Ø$ ومنه فالسلسلة ليس لها جدر وحدوي، فهي مستقرة.

القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار PP للنماذج (1)، (2)، (3) أكبر من القيم الحرجة المستخرجة من جدول Kwiat kowski −Philips−Schmidt−Shin1992 ، عند مستوى المعنوية 5%، ومنه وبالتالي نقبل الفرضية البديلة :$H_1 \neq 1Ø$ ومنه فالسلسلة ليس لها جدر وحدوي، فهي مستقرة.

5 : اختبار التوزيع الطبيعي للسلسلة Alimt:

سنختبر ما إدا كانت سلسلة Alimt الصادرات الشهرية من السلع الغذائية تحمل خصائص التوزيع الطبيعي أم لا، من أجل هدا يمكننا استعمال اختبار Jarque–Berra، نتائج هدا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (9–3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للسلسلة Alimt:

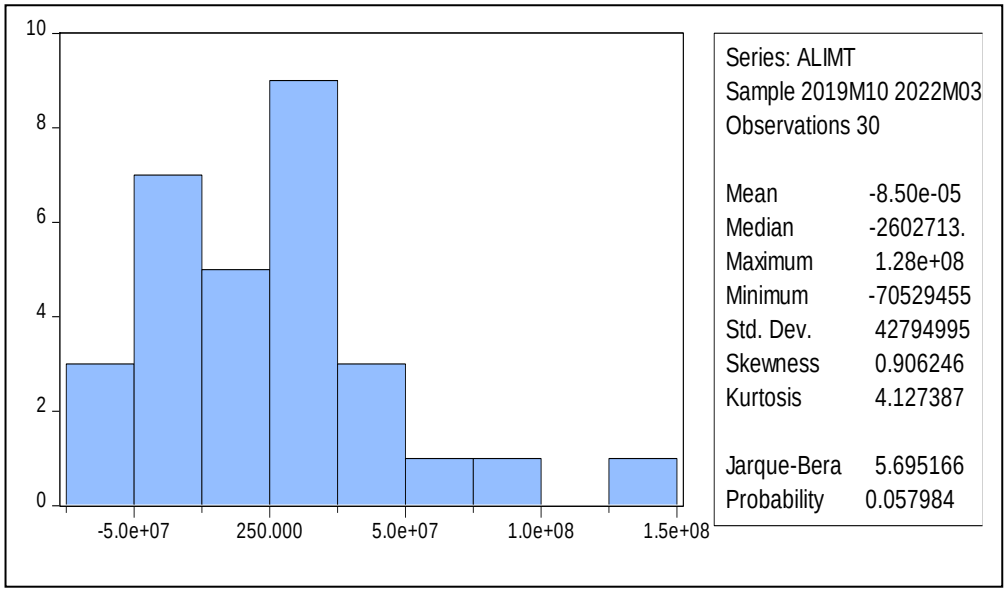

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

إن دراسة التوزيع الطبيعي لهذه السلسلة تتم انطلاقا من قيمة معامل التناظر والتفلطح Skewness و kurtosis على الترتيب، من خلال نتائج الشكل أعلاه يتضح أنه:

حسب اختبار Skewness (اختبار فرضية التناظر $H_0: d_1 = 0$ نقوم بحساب الإحصائية:

$$d_1 = \frac{\beta_1^{1/2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{T}}} = \frac{0{,}906246 - 0}{\sqrt{\frac{6}{30}}} = 2{,}026 > 1{,}96$$

لدينا $d_1 > 1{,}96$ ومنه نرفض الفرضية $H_0: d_1 = 0$ أي أن السلسلة غير متناظرة.

حسب اختبار kurtosis (اختبار فرضية التفلطح الطبيعي) $H_0: d_2 = 0$

$$d_2 = \frac{\beta_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{T}}} = \frac{4{,}127387 - 3}{\sqrt{\frac{24}{30}}} = 1{,}261 < 1{,}96$$

بما أن $d_2 < 1{,}96$ ومنه نقبل فرضية التفطلح الطبيعي للسلسلة.

يمكن التأكد من دلك باستعمال إحصائية Jarque–Bera، حيث نلاحظ أن هده الأخيرة

$$JB = 5{,}695166 < \chi^2_{0.05}(2) = 5{,}99$$

وعليه السلسلة مستقرة وتتوزع توزيعا طبيعيا.

مرحلة التعرف على النموذج وتقديره

: التعرف على النموذج:

التعرف على النموذج يعني تحديد رتبة النماذج AR و MA، وبالاعتماد على الشكل رقم () الذي يمثل منحنيات دوال الارتباط البسيطة والجزئية للسلسة المستقرة Alimt، نلاحظ أن معامل الارتباط $\rho(1)$ يختلف معنويا عن الصفر (أي يقع خارج مجال الثقة) ومن أجل $k > 1$ كل معاملات الارتباط الذاتي تنعدم معنويا، وهي الحالة التي توافق نموذج $MA(1)$ ، كما نلاحظ أن معامل الارتباط الجزئي $r(1)$ يختلف معنويا عن الصفر من اجل $k > 1$ كل معاملات الارتباط الجزئي تنعدم معنويا، وهي الحالة التي توافق نموذج $AR(1)$.

وفقا لهده النقاط تكون الصيغة الرياضية المثلى للنماذج الثلاثة المرشحة للسلسة المستقرة من الشكل:

$$ARIMA(0,1,1): \nabla Y_t = \delta + (1 + \theta_1 L)\varepsilon_t$$
$$ARIMA(1,1,0): (1 - \emptyset_1 \mathrm{L})\nabla Y_t = \delta + \varepsilon_t$$
$$ARIMA(1,1,1): (1 - \emptyset_1 \mathrm{L})\nabla Y_t = \delta + (1 + \theta_1 L)\varepsilon_t$$

6 :تقدير النماذج:

وفقا للنتائج المتحصل عليها سابقا، نقوم بتقدير النماذج بطريقة Least Squares، وسيتم استخدام برنامج Eviews 10 للمفاضلة بين النماذج من أجل معياري Akaike (AIC) و Schwars (BIC) لكل نموذج، ويكون النموذج المختار هو الذي يعطي أحسن توفيقه بين المعاير (AIC) و (BIC) أي أقل قيم لهما، والجدول التالي يوضح النتائج التالية:

الجدول رقم (3-5): نتائج معايير المفاضلة بين النماذج المرشحة:

HQ	BIC	AIC*	LogL	Model
38.118118	38.213412	38.073293	-568.099390	(0,1)(0,0)
38.120861	38.216155	38.076036	-568.140534	(1,0)(0,0)
38.111056	38.174585	38.081172	-569.217584	(0,0)(0,0)
38.170828	38.297887	38.111061	-567.665917	(1,1)(0,0)
38.199610	38.326669	38.139842	-568.097634	(0,2)(0,0)
38.202031	38.329090	38.142263	-568.133951	(2,0)(0,0)
38.229790	38.388614	38.155081	-567.326213	(0,3)(0,0)
38.231469	38.390292	38.156760	-567.351393	(2,1)(0,0)
38.235585	38.394409	38.160876	-567.413141	(1,2)(0,0)
38.251177	38.410001	38.176468	-567.647024	(3,0)(0,0)
38.297415	38.488003	38.207764	-567.116453	(1,3)(0,0)
38.304826	38.495414	38.215175	-567.227619	(2,2)(0,0)
38.338943	38.593061	38.219408	-565.291122	(2,4)(0,0)
38.324331	38.546684	38.219738	-566.296069	(1,4)(0,0)
38.310969	38.501557	38.221318	-567.319763	(0,4)(0,0)
38.347623	38.601741	38.228088	-565.421324	(4,2)(0,0)
38.332674	38.523262	38.243023	-567.645340	(4,0)(0,0)
38.332737	38.523326	38.243086	-567.646291	(3,1)(0,0)
38.361742	38.584095	38.257149	-566.857239	(2,3)(0,0)
38.375513	38.597866	38.270920	-567.063799	(3,2)(0,0)
38.405545	38.659663	38.286010	-566.290156	(3,3)(0,0)
38.423819	38.709702	38.289343	-565.340144	(4,3)(0,0)
38.413695	38.636049	38.309103	-567.636538	(4,1)(0,0)
38.490204	38.807852	38.340786	-565.111791	(4,4)(0,0)
38.503729	38.789612	38.369252	-566.538786	(3,4)(0,0)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

النموذج	معيار المفاضلة	
ARMA(0,3)	AIC	38.02438
	SC	38.11779
ARMA(1,1)	AIC	38.04444
	SC	38.18456

نلاحظ أن النموذج الأمثل الذي يعبر أكثر عن تغيرات سلسلة القيم الاجمالية للصادرات من السلع هو نموذج ARMA(0,3)، لأن كل المعايير (AIC, SC) تشير إلى أفضليته.

مرحلة اختبار النموذج والتنبؤ:

سوف نقوم باختبار النموذج لكي يكون ملائما في الأخير لإجراء عملية التنبؤ.

اختبار النموذج:

لاختبار النموذج،لابد من اختبار معنوية معالم النموذج واختبار توزيع سلسلة البواقي.

تقدير النموذج ARMA(0,3):

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0187	2.495387	0.117275	0.292645	MA(3)
0.0004	4.043350	4.10E+14	1.66E+15	SIGMASQ
-8.50E-05	Mean dependent var		0.063633	R-squared
42794995	S.D. dependent var		0.030191	Adjusted R-squared
38.02438	Akaike info criterion		42144035	S.E. of regression
38.11779	Schwarz criterion		4.97E+16	Sum squared resid
38.05426	Hannan-Quinn criter.		-568.3657	Log likelihood
			1.495604	Durbin-Watson stat
	-.66	.33+.57i	.33-.57i	Inverted MA Roots

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

إختبار معنوية معالم النموذج

نقوم باختبار النموذج، نلاحظ أن للمعالم إحصائية بنسبة معنوية 0.05 باعتبار أن قيمة ستيودنت بالقيمة المطلقة (2.495387) أكبر تماما من القيمة الحرجة 1.96 للتوزيع الطبيعي.

إختبار سلسلة البواقي:

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن سلسلة البواقي مستقرة حيث أن معاملات الارتباط الذاتي تقع معظمها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ ، وهدا يعني أن هناك استقلالية تامة بين الأخطاء.

الشكل رقم (10-3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة البواقي:

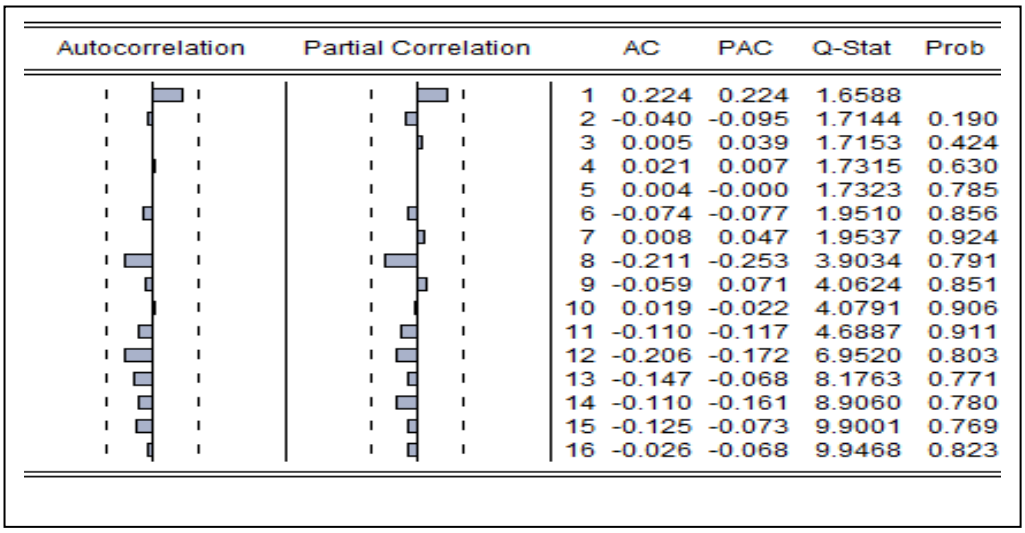

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.224	0.224	1.6588	
		2	-0.040	-0.095	1.7144	0.190
		3	0.005	0.039	1.7153	0.424
		4	0.021	0.007	1.7315	0.630
		5	0.004	-0.000	1.7323	0.785
		6	-0.074	-0.077	1.9510	0.856
		7	0.008	0.047	1.9537	0.924
		8	-0.211	-0.253	3.9034	0.791
		9	-0.059	0.071	4.0624	0.851
		10	0.019	-0.022	4.0791	0.906
		11	-0.110	-0.117	4.6887	0.911
		12	-0.206	-0.172	6.9520	0.803
		13	-0.147	-0.068	8.1763	0.771
		14	-0.110	-0.161	8.9060	0.780
		15	-0.125	-0.073	9.9001	0.769
		16	-0.026	-0.068	9.9468	0.823

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن سلسلة البواقي مستقرة حيث أن معاملات الارتباط الذاتي تقع معظمها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ ، وهدا يعني أن الأخطاء العشوائية تتميز بتباين شرطي ثابت (متجانس).

الشكل رقم (11-3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة مربعات البواقي:

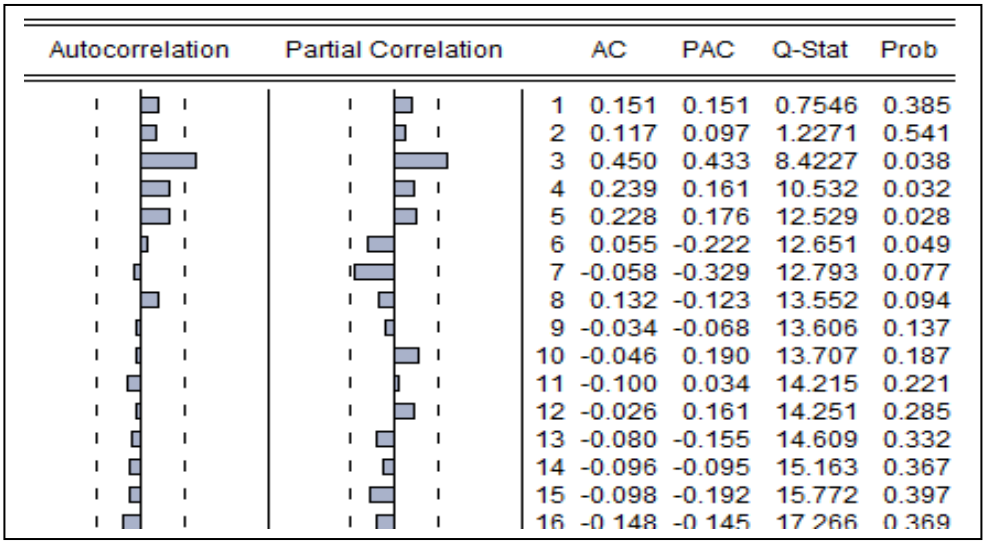

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.151	0.151	0.7546	0.385
		2	0.117	0.097	1.2271	0.541
		3	0.450	0.433	8.4227	0.038
		4	0.239	0.161	10.532	0.032
		5	0.228	0.176	12.529	0.028
		6	0.055	-0.222	12.651	0.049
		7	-0.058	-0.329	12.793	0.077
		8	0.132	-0.123	13.552	0.094
		9	-0.034	-0.068	13.606	0.137
		10	-0.046	0.190	13.707	0.187
		11	-0.100	0.034	14.215	0.221
		12	-0.026	0.161	14.251	0.285
		13	-0.080	-0.155	14.609	0.332
		14	-0.096	-0.095	15.163	0.367
		15	-0.098	-0.192	15.772	0.397
		16	-0.148	-0.145	17.266	0.369

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

سنحاول فيما يلي معرفة إدا ما كانت البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح معاملات التوزيع الطبيعي لها:

الشكل رقم (12−3): معاملات التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:

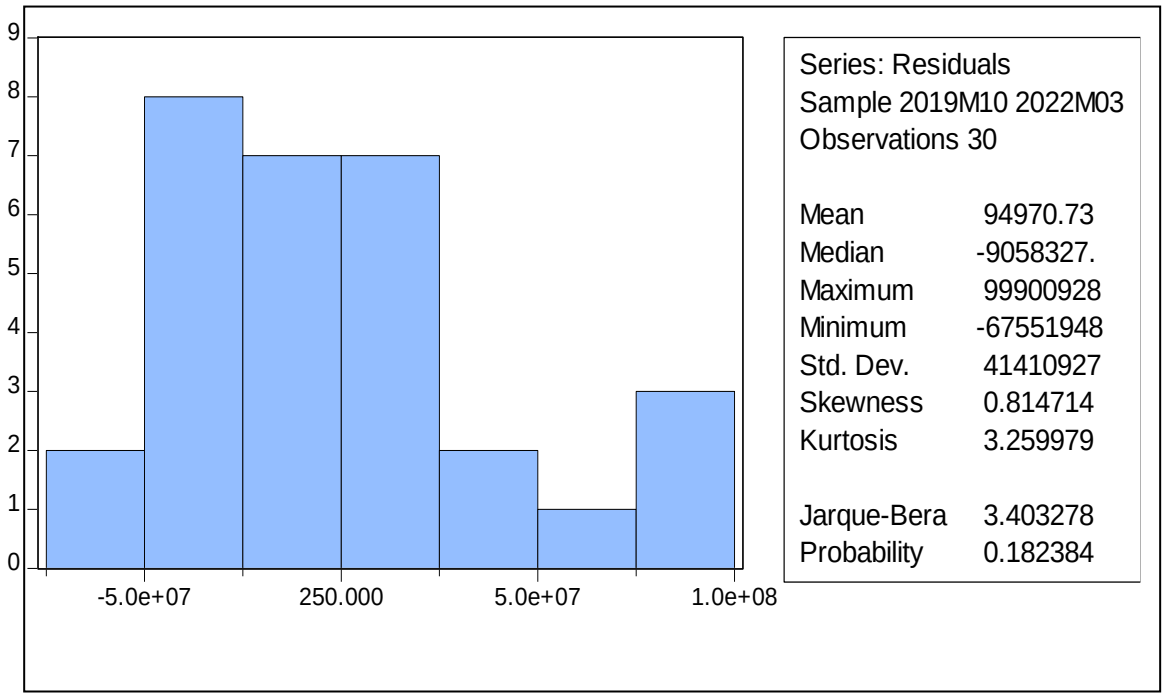

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إحصائية Jarque−Bera لسلسلة البواقي

$$JB = 4{,}292333 < \chi^2_{0.05}(2) = 5{,}99$$

وعليه السلسلة مستقرة وتتوزع توزيعا طبيعيا.

اختبار تجانس التباين:

نهدف رمن خلال هدا الاختبار إلى اختبار وجود علاقة بين الأخطاء والمتغيرة المستقلة، ونستعمل لدلك اختبار ، حيث أن قيمة إحصائية تساوي أقل تماما من القيمة المجدولة بدرجة حرية إدن لا يوجد اختلاف في التباين (أي أن هناك تجانس في تباين النموذج)، وهدا جيد للنموذج.

التنبؤ:

بعد اختبار النموذج المقدر واختبار مدى صلاحيته، يمكننا التنبؤ في الفترات اللاحقة على المدى القصير ، لنأخذ أربعة أشهر الموالية من أفريل إلى جويلية 2022 فتتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (6-3): التنبؤ بمبيعات المواد الغذائية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022 :

الأشهـر	المبيعات دج	الأشهـر	المبيعات دج
2018/10	2419681,80	2021/03	90054454,11
2018/11	3230971,00	2021/04	80629502,72
2018/12	17588928,44	2021/05	10880177,43
2019/01	15098740,70	2021/06	76520362,24
2019/02	26895837,86	2021/07	39629842,98
2019/03	18697936,05	2021/08	131168728,06
2019/04	25917869,90	2021/09	172838971,56
2019/05	21790758,58	2021/10	187321140,35
2019/06	6269602,45	2021/11	121631979,93
2019/07	2911080,44	2021/12	109569883,67
2019/08	975240,00	2022/01	252722151,69
2019/09	10149135,75	2022/02	95820572,30
2019/10	7350132,36	2022/03	78708828,90
2019/11	20522235,60	2022/04	137898542,40
2019/12	20713908,35	2022/05	142504807,60
2021/01	11741857,76	2022/06	147111072,80
2021/02	49343667,84	2022/07	1517173380,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مفتشية الجمارك

من خلال الجدول رقم (6-3): نلاحظ تزايد طردي لحجم صادرات المواد الغذائية المتنبأ بها لأربعة أشهر أفريل ، ماي ، جوان ، جويلية من سنة 2022 و يرجع ذلك لطلب الكبير على هذه المنتجات في السوق الموريتانية ، و تبقى الكميات المصدرة ضئيلة بالنسبة للطلب المسجل ، و بالتالي يمكن للسوق الموريتاني إستعاب كميات أكبر من المواد الغذائية .

الشكل رقم (13-3): التنبؤ بمبيعات المواد الغذائية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022 :

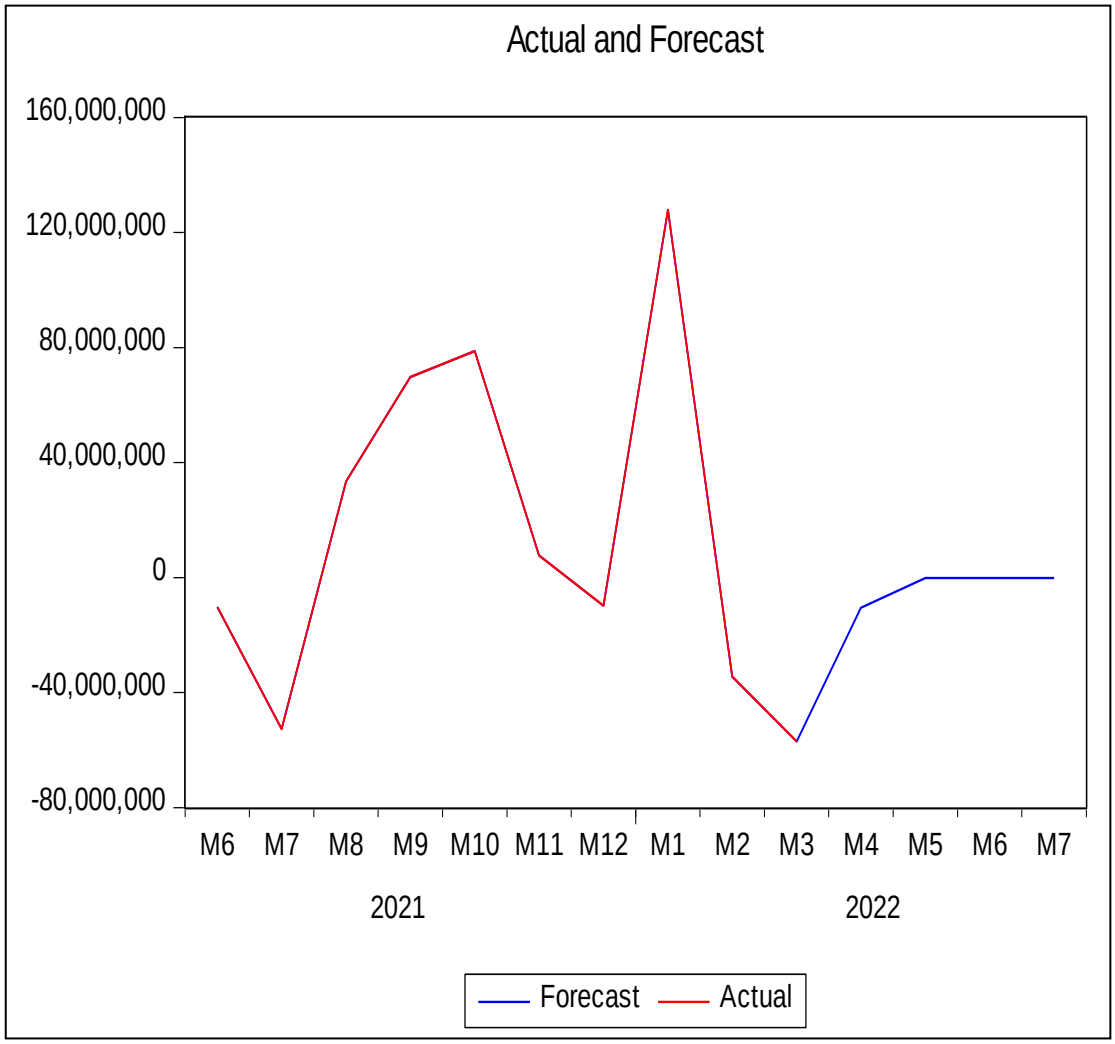

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

المطلب الثاني : تطبيق منهجية Box–Jenkins للتنبؤ بمبيعات المنتجات الصناعية

في هذا المطلب سنطبق منهجية Box–Jenkins للتنبؤ القيمة الإجمالية للصادرات المنتجات الصناعية لمعرفة سلوك المتغيرات في المستقبل وهذا باعتبارها من أنجع الطرق.

الجدول التالي يوضح القيمة الإجمالية للصادرات من 2018/10 إلى 2022/03

الجدول رقم (7–3): القيمة الإجمالية للصادرات عبر معبر الحدودي تندوف – شوم

الأشهـر	المبيعات دج	الأشهـر	المبيعات دج
2018/10	4170516,00	2021/01	5511021,55
2018/11	0,00	2021/02	1608403,20
2018/12	6351447,80	2021/03	27801632,69
2019/01	2933465,00	2021/04	35736370,98
2019/02	9443471,03	2021/05	6290817,60
2019/03	9854208,63	2021/06	45565965,39
2019/04	24621501,09	2021/07	29401537,32
2019/05	19325129,50	2021/08	2356311,91
2019/06	4255403,16	2021/09	34303961,67
2019/07	34260106,90	2021/10	17711965,31
2019/08	0,00	2021/11	87445675,21
2019/09	15454045,69	2021/12	94095402,72
2019/10	1430021,66	2022/01	33311136,61
2019/11	29463392,23	2022/02	421140202,16
2019/12	9349214,00	2022/03	836769382,78

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مفتشية الجمارك

يمكن تصنيف المتغيرات المستعملة في الدراسة كما يلي:

-المتغير المستقل هو الزمن؛

- المتغير التابع هي قيمة الصادرات.

- ونرمز لهذه المتغيرات كما يلي :

T: يمثل الزمن (الذي هو عبارة عن شهور، من 2018/10 إلى 2019/12)

Indu: يمثل قيمة الصادرات عبر معبر الحدودي تندوف – شوم

وعليه تأخذ الدالة الشكل التالي: Indu=F(T)

دراسة وصفية لبيانات السلسلة Indu:

السلسلة الموجودة لدينا تتمثل في قيمة الصادرات الشهرية من السلع المقدرة بالوحدات والموجهة إلى دولة موريتانيا عبر المعبر الحدودي تندوف–شوم. والمحددة بـ30 مشاهدة ممتدة من من 2018/10 إلى 2022/03 بمتوسط قدره 61665390دج، وقيمة دنيا 1430021.66دج في أكتوبر 2019، وقيمة قصوى 836769382.78دج في مارس 2022، وتتشتت قيم هذه السلسة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 162404188دج، وهو ما يعطينا فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة.

يمكن تمثيل بيانات السلسة الزمنية في منحنى البياني التالي:

الشكل رقم (14-3): التمثيل البياني للسلسلة Indu:

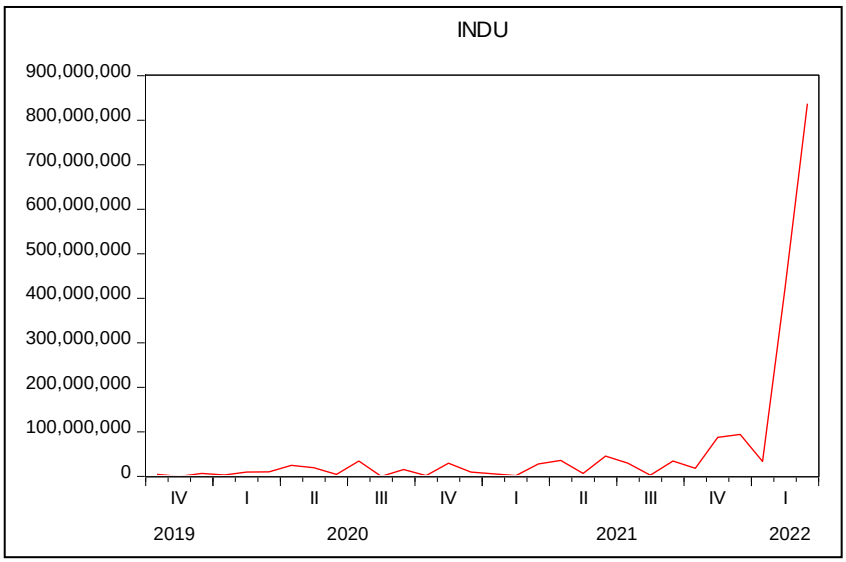

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال المنحنى البياني الأول في الشكل رقم (1-3) وجود اتجاه عام متزايد مع مرور الزمن فضلا عن وجود تذبذبات متمثلة في تقعرات ونتوءات، هذه التذبذبات تختلف فيما بينها باختلاف الوتيرة التي تزداد بها من شهر إلى أخر، هذه التغيرات تشير

إلى وجود مركبة اتجاه عام.

دراسة الاستقرارية لسلسلة Indu

الشكل رقم (15-3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة Indu:

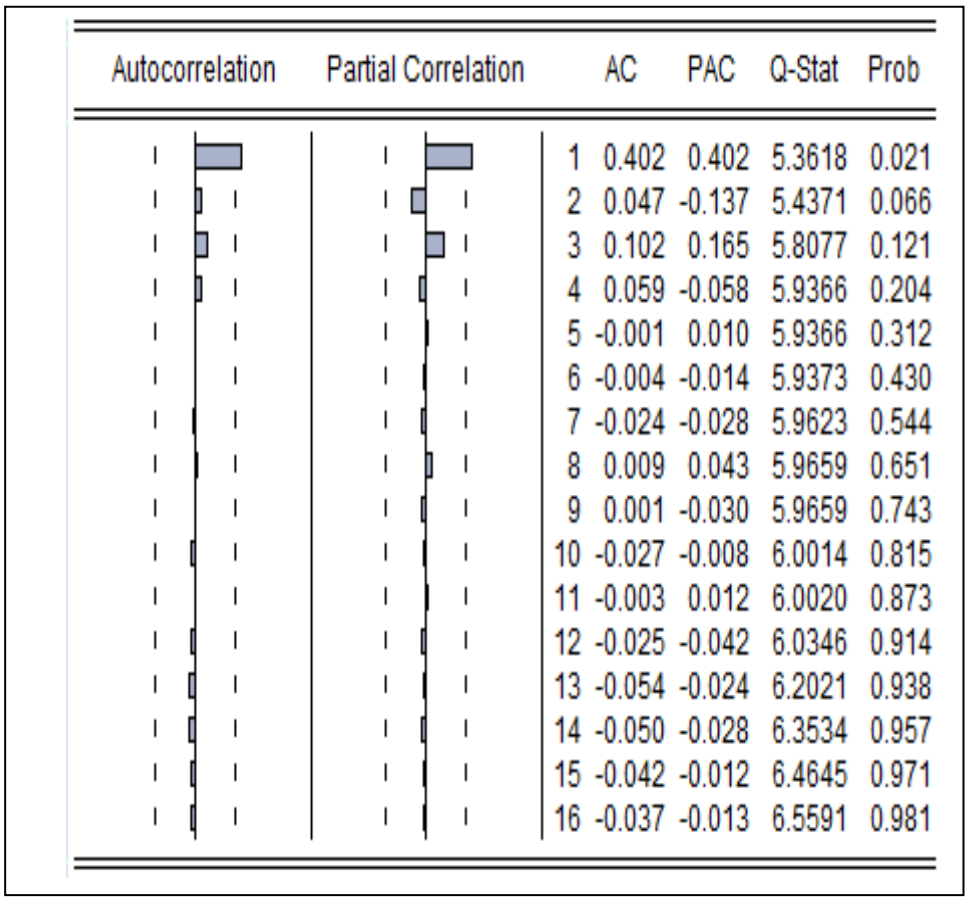

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.402	0.402	5.3618	0.021
		2	0.047	-0.137	5.4371	0.066
		3	0.102	0.165	5.8077	0.121
		4	0.059	-0.058	5.9366	0.204
		5	-0.001	0.010	5.9366	0.312
		6	-0.004	-0.014	5.9373	0.430
		7	-0.024	-0.028	5.9623	0.544
		8	0.009	0.043	5.9659	0.651
		9	0.001	-0.030	5.9659	0.743
		10	-0.027	-0.008	6.0014	0.815
		11	-0.003	0.012	6.0020	0.873
		12	-0.025	-0.042	6.0346	0.914
		13	-0.054	-0.024	6.2021	0.938
		14	-0.050	-0.028	6.3534	0.957
		15	-0.042	-0.012	6.4645	0.971
		16	-0.037	-0.013	6.5591	0.981

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي البسيط الأصلية Deter خروج نتؤ من مجال الثقة، أي أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K=1,…,4 تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5% (خارج مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$). أي تتناقص بوتيرة بطيئة نحو الصفر، وهذا دليل على عدم الاستقرارية. ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung-Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة

الارتباط الذاتي ذات الفجوات $k \leq 16$، حيث نلاحظ أن إحصائية الاختبار المحسوبة والتي توافق آخر قيمة في العمود Q-Stat $Q^* = 6,5591$ أكبر من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0,05}(16) =$ 26,29، ومنه نقبل الفرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر عند مستوى المعنوية 5%، ولتأكيد هده النتيجة نستعين باختبارات الجدر الوحدوي.

تطبيق اختبارات جذر الوحدوي لسلسلة Indu:

الجدول رقم (8-3): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Indu:

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة t_φ	القيمة الحرجة t_{tab} (5%)	المعنوية	القرار
اختبار ADF جذر وجدوي $H_0 = 1Ø$:	النموذج (3)	5.786565	-2.976263	1.0000	غير مستقرة
	النموذج (2)	3.664002	-3.587527	1.0000	غير مستقرة
	النموذج (1)	4.511668	-1.953858	1.0000	غير مستقرة
اختبار KPSS استقرارية H_0:	النموذج (3)	0.473955	0.463000	/	غير مستقرة
	النموذج (2)	0.162569	0.146000	/	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

حيث يشير كل من :

النموذج (1): نموذج بدون ثابتة ولا اتجاه عام؛

النموذج (2): نموذج بوجود ثابتة وبدون اتجاه عام؛

النموذج (3): نموذج بدون ثابتة و اتجاه عام.

من خلال نتائج الاختبارات نلاحظ أن السلسلة قيد الدراسة Indu تحتوي على جذر وحدوي فهي غير مستقرة من حيث الاتجاه العام باعتبار أن:

- من خلال الملحق (3) الجدول رقم (3−1) يتضح لنا أن قيمة احتمال معامل الاتجاه العام B (0.1346) اقل من احتمال (0.05)، وبالتالي فإن B لا يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية 5% ما يدل على عدم وجود اتجاه عام في السلسلة.
- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار ADF للنماذج (1)،(2)،(3) اقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة لجدول كاي تربيع عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم $H_0: \emptyset = 1$, $H_0: \lambda = 0$ ، ومنه فالسلسلة لها جدر وحدوي، فهي غير مستقرة.
- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار KPSSللنماذج (2)،(3) أكبر من قيم الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkoski, Philips, Schmidt, Shin(1992)، وبالتاي نرفض فرضية العدم H_0 (فرضية الاستقرار)

من خلال هذه النتائج، نستنتج أن السلسلة Indu غير مستقرة ومحتوى على جذر وحدوي، وأنه يجب قبول فرضية DSأي أن عدم استقرار السلسلة Indu ناجم عن وجود اتجاه عام عشوائي مما يستوجب تحويل السلسلة Indu إلى سلسلة فروقات من الدرجة الأولى.

الشكل رقم (16-3): تقدير النموذج الثاني لسلسةIndu:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.481348	0.855241	4.687872	INDU(-1)
0.0001	-4.801194	0.896894	-4.306160	D(INDU(-1))
0.0004	-4.166532	0.733168	-3.054767	D(INDU(-2))
0.5032	-0.680611	28435701	-19353658	C
0.1346	-1.553390	2197529.	-3413618.	@TREND("2019M10")

30756220	Mean dependent var	0.732606	R-squared
1.10E+08	S.D. dependent var	0.683989	Adjusted R-squared
38.88766	Akaike info criterion	61966437	S.E. of regression
39.12763	Schwarz criterion	8.45E+16	Sum squared resid
38.95902	Hannan-Quinn criter.	-519.9834	Log likelihood
2.269687	Durbin-Watson stat	15.06889	F-statistic
		0.000005	Prob(F-statistic)

- **دراسة الاستقرارية لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى d(Indu)**

الشكل رقم (17-3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة d(Indu):

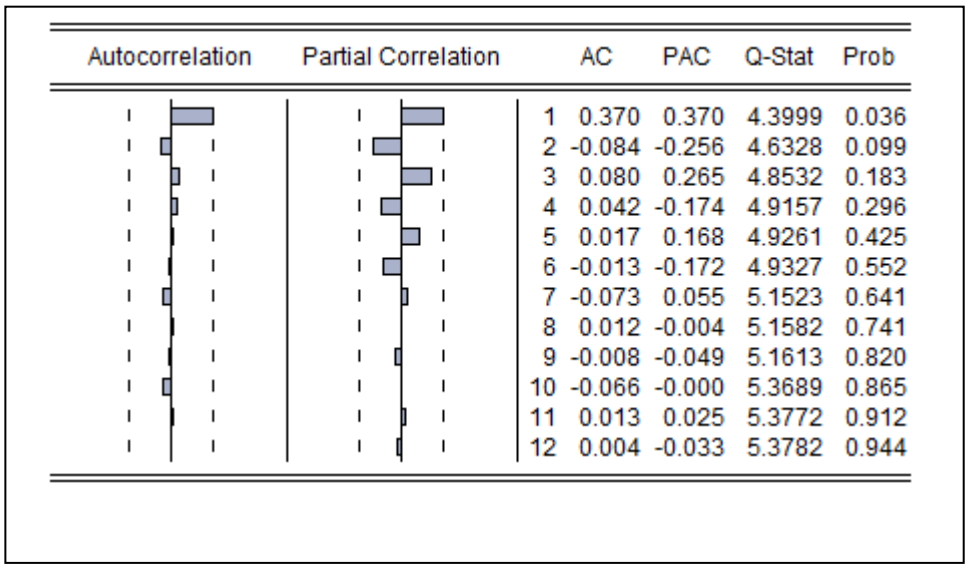

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات k=1……12 تساوي معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%

داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$). أي تتناقص تدريجيا نحو الصفر، وهذا دليل على الاستقرارية. ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung-Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات $k \leq 12$، حيث نلاحظ أن إحصائية الاختبار المحسوبة والتي توافق آخر قيمة في العمود Q-Stat $Q^* = 5.3782$ أقل من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0,05}(12) = 21,02$ ، ومنه نقبل الفرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر عند مستوى المعنوية 5%، وهدا يعني السلسلة d(Indu) مستقرة، ولتأكيد هده النتيجة نستعين باختبارات الجدر الوحدوي.

تطبيق اختبارات جذر الوحدوي لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى d(Indu)

الجدول رقم (9-3): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة d(Indu):

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة t_φ	القيمة الحرجة t_{tab} (5%)	المعنوية	القرار
اختبار ADF جذر وجدوي H_0 =1Ø:	النموذج (3)	4.687256	-2.991878	1.0000	غير مستقرة
	النموذج (2)	3.981728	-3.612199	1.0000	غير مستقرة
	النموذج (1)	5.023403	-1.955681	1.0000	غير مستقرة
اختبار KPSS استقرارية H_0:	النموذج (3)	0.403067	0.463000	/	غير مستقرة
	النموذج (2)	0.156768	0.146000	/	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال نتائج الاختبار، نلاحظ أن السلسلة قيد الدراسة (Indu)d تحتوي على جذر وحدوي فهي غير مستقرة من حيث الاتجاه العام باعتبار أن:

- من خلال الجدول (3) الجدول رقم (3−1) يتضح لنا أن قيمة احتمال معامل الاتجاه العام B (0.4241) اكبر من احتمال (0.05)، وبالتالي فإن B لا يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية 5% ما يدل على عدم وجود اتجاه عام في السلسلة.
- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار ADF للنماذج (1)،(2)،(3) اقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة لجدول كاي تربيع عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم $H_0: \emptyset =$ $1 , H_0: \lambda = 0$ ، ومنه فالسلسلة لها جدر وحدوي، فهي غير مستقرة.
- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار KPSSللنماذج (2)،(3) أكبر من قيم الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkoski, Philips, Schmidt, Shin(1992)، وبالتاي نرفض فرضية العدم H_0 (فرضية الاستقرار).

من خلال هذه النتائج، نستنتج أن السلسلة (Indu)d غير مستقرة ومحتوى على جذر وحدوي، وأنه يجب قبول فرضية DS أي أن عدم استقرار السلسلة (Indu)d ناجم عن وجود اتجاه عام عشوائي مما يستوجب تحويل السلسلة (Indu)d إلى سلسلة فروقات من الدرجة الثانية (Indu,2)d.

الشكل رقم (3-18): تقدير النموذج الثاني لسلسة d(lndu):

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0010	3.981728	2.635237	10.49280	D(INDU(-1))
0.0006	-4.205886	2.606217	-10.96145	D(INDU(-1),2)
0.0004	-4.357362	2.263447	-9.862656	D(INDU(-2),2)
0.0020	-3.638826	1.753989	-6.382460	D(INDU(-3),2)
0.0048	-3.237368	0.925421	-2.995929	D(INDU(-4),2)
0.3789	-0.903386	41793514	-37755689	C
0.4241	0.819043	2438519.	1997251.	@TREND("2019M10")

17300768	Mean dependent var	0.648856	R-squared
1.03E+08	S.D. dependent var	0.524923	Adjusted R-squared
39.22335	Akaike info criterion	70667073	S.E. of regression
39.56695	Schwarz criterion	8.49E+16	Sum squared resid
39.31451	Hannan-Quinn criter.	-463.6802	Log likelihood
2.388538	Durbin-Watson stat	5.235535	F-statistic
		0.003221	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

دراسة الاستقرارية لسلسلة الفروقات من الدرجة الثانية d(lndu,2)

الشكل رقم (3-19): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة d(lndu,2):

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.209	-0.209	1.3566	0.244
		2	-0.092	-0.142	1.6310	0.442
		3	0.155	0.110	2.4353	0.487
		4	-0.126	-0.086	2.9949	0.559
		5	0.143	0.137	3.7396	0.587
		6	-0.048	-0.033	3.8267	0.700
		7	-0.103	-0.071	4.2520	0.750
		8	0.122	0.039	4.8721	0.771
		9	-0.060	-0.016	5.0328	0.831
		10	-0.069	-0.077	5.2577	0.873
		11	0.039	-0.019	5.3347	0.914
		12	0.022	0.055	5.3591	0.945

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي البسيط الأصلية d(Indu,2) خروج نتؤ من مجال الثقة، أي أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K=1,…,4 تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5% (خارج مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}},\frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$). أي تتناقص بوتيرة بطيئة نحو الصفر، وهذا دليل على عدم الاستقرارية. ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung–Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات $k \leq 12$، حيث نلاحظ أن إحصائية الاختبار المحسوبة والتي توافق آخر قيمة في العمود Q–Stat $Q^* = 5{,}3591$ أكبر من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0,05}(12) =$ 21,02، ومنه نقبل الفرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر عند مستوى المعنوية 5%، ولتأكيد هده النتيجة نستعين باختبارات الجدر الوحدوي.

تطبيق اختبارات جذر الوحدوي لسلسلة الفروقات من الدرجة الثانية d(Indu,2)

الجدول رقم (10–3): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة d(Indu,2):

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة t_φ	القيمة الحرجة t_{tab} (5%)	المعنوية	القرار
اختبار ADF جذر وجدوي H_0 =1Ø:	النموذج (3)	2.936055	-3.004861	1.0000	غير مستقرة
	النموذج (2)	-4.115733	-3.595026	0.0169	غير مستقرة
	النموذج (1)	3.267227	-1.957204	0.9992	غير مستقرة
اختبار KPSS استقرارية H_0:	النموذج (3)	0.252621	0.463000	/	غير مستقرة
	النموذج (2)	0.066628	0.146000	/	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال نتائج الاختبارات نلاحظ أن السلسلة قيد الدراسة d(Indu,2) لا تحتوي على جذر وحدوي فهي مستقرة من حيث الاتجاه العام باعتبار أن:

- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار ADF للنماذج (1)،(2)،(3) اقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة لجدول كاي تربيع عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم $H_0: \emptyset = 1$, $H_0: \lambda = 0$ ، ومنه فالسلسلة لها جدر وحدوي، فهي غير مستقرة.

القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار KPSSللنماذج (2)،(3) أكبر من قيم الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkoski, Philips, Schmidt, Shin(1992)، وبالتاي نرفض فرضية العدم H_0 (فرضية الاستقرار). مما يستوجب تحويل السلسلة Indu إلى سلسلة log(Indu) حيث:

log(Indu)=Indul

تطبيق اختبارات حذر الوحدوي لسلسلة Indul

الجدول رقم (11−3): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Indul:

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة t_φ	القيمة الحرجة t_{tab} (5%)	المعنوية	القرار
اختبار ADF جذر وجدوي H_0 =1Ø:	النموذج (3)	0.190955	−3.012363	0.9651	غير مستقرة
	النموذج (2)	−3.835070	−3.603202	0.0314	غير مستقرة
	النموذج (1)	1.629448	−1.958088	0.9703	غير مستقرة
اختبار KPSS استقرارية H_0:	النموذج (3)	0.594694	0.463000	/	غير مستقرة
	النموذج (2)	0.151909	0.146000	/	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

حيث يشير كل من :

النموذج (1): نموذج بدون ثابتة ولا اتجاه عام؛

النموذج (2): نموذج بوجود ثابتة وبدون اتجاه عام؛

النموذج (3): نموذج بدون ثابتة و اتجاه عام.

من خلال نتائج الاختبارات نلاحظ أن السلسلة قيد الدراسة Indul تحتوي على جذر وحدوي فهي غير مستقرة من حيث الاتجاه العام باعتبار أن:

- من خلال الملحق (3) الجدول رقم (3-1) يتضح لنا أن قيمة احتمال معامل الاتجاه العام B (0.0169) اقل من احتمال (0.05)، وبالتالي فإن B يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية 5% ما يدل على وجود اتجاه عام في السلسلة.

الشكل رقم (20-3): تقدير النموذج الثاني لسلسة Indul:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0009	-3.835070	0.239603	-0.918896	INDUL(-1)
0.0011	3.750914	3.655497	13.71146	C
0.0169	2.585252	0.040009	0.103432	@TREND("2019M10")

0.227079	Mean dependent var	0.406618	R-squared
1.658089	S.D. dependent var	0.352674	Adjusted R-squared
3.526470	Akaike info criterion	1.334042	S.E. of regression
3.672735	Schwarz criterion	39.15267	Sum squared resid
3.567038	Hannan-Quinn criter.	-41.08087	Log likelihood
1.723291	Durbin-Watson stat	7.537798	F-statistic
		0.003211	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

بما أن سلسلة القيمة الإجمالية لصادرات المواد الصناعية (Indul)غير مستقرة من نوع TS يتم التخلص من الاتجاه العام من خلال إنشاء السلسلة Indult:

```
Indult = Indul -( 15.0728097654 + 0.104306218542*@TREND)
```

النتيجة نستعين باختبارات الجذر الوحدوي.

تطبيق اختبارات حذر الوحدوي لسلسلة Indult

الجدول رقم (12−3): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Indult:

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة t_φ	القيمة الحرجة t_{tab} (5%)	المعنوية	القرار
اختبار ADF جذر وجدوي H_0 =1Ø:	النموذج (3)	−3.958834	− 2.986225	0.0058	مستقرة
	النموذج (2)	−3.835070	− 3.603202	0.0314	مستقرة
	النموذج (1)	4.070660−	− 1.955020	0.0003	مستقرة
اختبار KPSS استقرارية H_0:	النموذج (3)	0.151909	0.463000	/	مستقرة
	النموذج (2)	0.151909	0.146000	/	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الاختبار، نلاحظ أن السلسلة قيد الدراسة Indult مستقرة.

اختبار التوزيع الطبيعي للسلسلة Indult:

الشكل رقم (21-3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للسلسلة Indult:

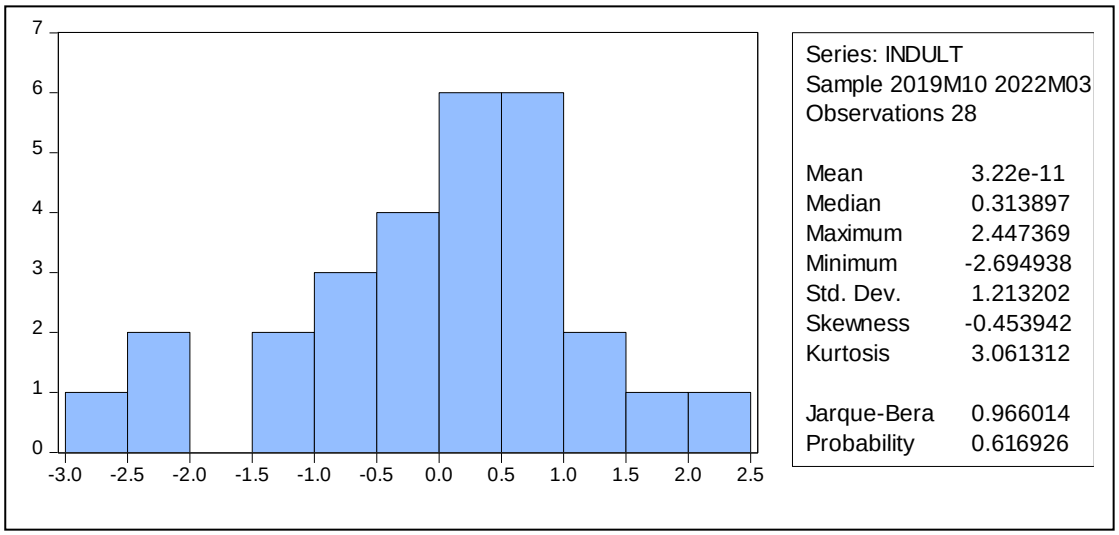

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

إن دراسة التوزيع الطبيعي لهذه السلسلة تتم انطلاقا من قيمة معامل التناظر والتفلطح Skewness و kurtosis على الترتيب، من خلال نتائج الشكل أعلاه يتضح أنه:

حسب اختبار Skewness (اختبار فرضية التناظر $H_0: d_1 = 0$ نقوم بحساب الإحصائية:

$$d_1 = \frac{\beta_1^{1/2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{T}}} = \frac{-0{,}0453942 - 0}{\sqrt{\frac{6}{30}}} = -0{,}101 < 1{,}96$$

لدينا $d_1 < 1{,}96$ ومنه نرفض الفرضية $H_0: d_1 = 0$ أي أن السلسلة متناظرة.

حسب اختبار kurtosis (اختبار فرضية التفلطح الطبيعي) $H_0: d_2 = 0$

$$d_2 = \frac{\beta_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{T}}} = \frac{3{,}061312 - 3}{\sqrt{\frac{24}{30}}} = 0{,}068 < 1{,}96$$

بما أن $d_2 < 1{,}96$ ومنه نقبل نرفض فرضية التفطلح الطبيعي للسلسلة.

يمكن التأكد من دلك باستعمال إحصائية Jarque–Bera، حيث نلاحظ أن هده الأخيرة

$$JB = 0{,}9660145 < \chi^2_{0.05}(2) = 5{,}99$$

وعليه السلسلة مستقرة وتتوزع توزيعا طبيعيا.

التعرف على النموذج:

التعرف على النموذج يعني تحديد رتبة النماذج AR و MA، وبالاعتماد على الشكل رقم () الذي يمثل منحنيات دوال الارتباط البسيطة والجزئية للسلسة المستقرة Alimt، نلاحظ أن معامل الارتباط $\rho(1)$ يختلف معنويا عن الصفر (أي يقع خارج مجال الثقة) ومن أجل $k > 1$ كل معاملات الارتباط الذاتي تنعدم معنويا، وهي الحالة التي توافق نموذج $MA(1)$ ، كما نلاحظ أن معامل الارتباط الجزئي $r(1)$ يختلف معنويا عن الصفر من اجل $k > 1$ كل معاملات الارتباط الجزئي تنعدم معنويا، وهي الحالة التي توافق نموذج $AR(1)$.

وفقا لهده النقاط تكون الصيغة الرياضية المثلى للنماذج الثلاثة المرشحة للسلسة المستقرة من الشكل:

$$ARIMA(0,1,1): \nabla Y_t = \delta + (1 + \theta_1 L)\varepsilon_t$$
$$ARIMA(1,1,0): (1 - \emptyset_1 \mathrm{L})\nabla Y_t = \delta + \varepsilon_t$$
$$ARIMA(1,1,1): (1 - \emptyset_1 \mathrm{L})\nabla Y_t = \delta + (1 + \theta_1 L)\varepsilon_t$$

تقدير النماذج:

وفقا للنتائج المتحصل عليها سابقا، نقوم بتقدير النماذج بطريقة Least Squares، وسيتم استخدام برنامج Eviews 10 للمفاضلة بين النماذج من أجل معياري Akaike (AIC) و Schwars (BIC) لكل نموذج، ويكون النموذج المختار هو الذي يعطي أحسن توفيقه بين المعاير (AIC) و (BIC) أي أقل قيم لهما، والجدول التالي يوضح النتائج التالية:

الجدول رقم (13-3): نتائج معايير المفاضلة بين النماذج المرشحة:

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ
(0,1)(0,0)	-571.279981	39.605516	39.746960	39.649815
(1,1)(0,0)	-571.242097	39.671869	39.860461	39.730934
(0,2)(0,0)	-571.242974	39.671929	39.860522	39.730994
(1,0)(0,0)	-572.488248	39.688845	39.830289	39.733143
(1,2)(0,0)	-571.023908	39.725787	39.961527	39.799618
(0,3)(0,0)	-571.232521	39.740174	39.975915	39.814005
(2,0)(0,0)	-572.296621	39.744595	39.933187	39.803659
(3,0)(0,0)	-571.431395	39.753889	39.989630	39.827720
(0,4)(0,0)	-570.842433	39.782237	40.065126	39.870834
(3,1)(0,0)	-570.967521	39.790864	40.073752	39.879461
(2,2)(0,0)	-571.017639	39.794320	40.077209	39.882917
(1,3)(0,0)	-571.060511	39.797277	40.080165	39.885874
(2,1)(0,0)	-572.138438	39.802651	40.038392	39.876482
(4,0)(0,0)	-571.257529	39.810864	40.093753	39.899461
(1,4)(0,0)	-570.649436	39.837892	40.167929	39.941256
(2,3)(0,0)	-570.858957	39.852342	40.182379	39.955705
(3,2)(0,0)	-570.967051	39.859797	40.189834	39.963160
(4,1)(0,0)	-570.967491	39.859827	40.189864	39.963190
(0,0)(0,0)	-576.668048	39.908141	40.002438	39.937674
(3,3)(0,0)	-570.951783	39.927709	40.304894	40.045839
(4,2)(0,0)	-570.965990	39.928689	40.305874	40.046819
(2,4)(0,0)	-570.998190	39.930910	40.308095	40.049039
(4,3)(0,0)	-570.720783	39.980744	40.405077	40.113640
(3,4)(0,0)	-570.938119	39.995732	40.420066	40.128628
(4,4)(0,0)	-570.655856	40.045231	40.516713	40.192893

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

الجدول رقم (14-3): نتائج معايير المفاضلة بين النماذج المرشحة:

النموذج	معيار المفاضلة	
ARMA(0,1)	AIC	40.19912
	SC	40.29254
ARMA(1, 1)	AIC	39.72897
	SC	39.86909
ARMA(1,0)	AIC	40.06801
	SC	40.16142

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ أن النموذج الأمثل الذي يعبر أكثر عن تغيرات سلسلة القيم الصادرات من المواد الصناعية هو نموذج ARMA(1,1)، لأن كل المعايير (AIC, SC) تشير إلى أفضليته.

تقدير النموذج ARMA(1,1):

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.903385	0.153674	0.907197	AR(1)
0.0026	3.314533	0.232670	0.771192	MA(1)
0.0000	5.599994	1.36E+15	7.61E+15	SIGMASQ
61665390	Mean dependent var		0.711569	R-squared
1.65E+08	S.D. dependent var		0.690203	Adjusted R-squared
39.72897	Akaike info criterion		91938451	S.E. of regression
39.86909	Schwarz criterion		2.28E+17	Sum squared resid
39.77379	Hannan-Quinn criter.		-592.9345	Log likelihood
			1.754213	Durbin-Watson stat
			.91	Inverted AR Roots
			-.77	Inverted MA Roots

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

إختبار معنوية معالم النموذج

نقوم باختبار النموذج، نلاحظ أن للمعالم إحصائية بنسبة معنوية 0.05 باعتبار أن قيمة ستيودنت بالقيمة المطلقة (2.495387) أكبر تماما من القيمة الحرجة 1.96 للتوزيع الطبيعي.

إختبار سلسلة البواقي:

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن سلسلة البواقي مستقرة حيث أن معاملات الارتباط الذاتي تقع معظمها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ ، وهدا يعني أن هناك استقلالية تامة بين الأخطاء.

الشكل رقم (22-3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة البواقي:

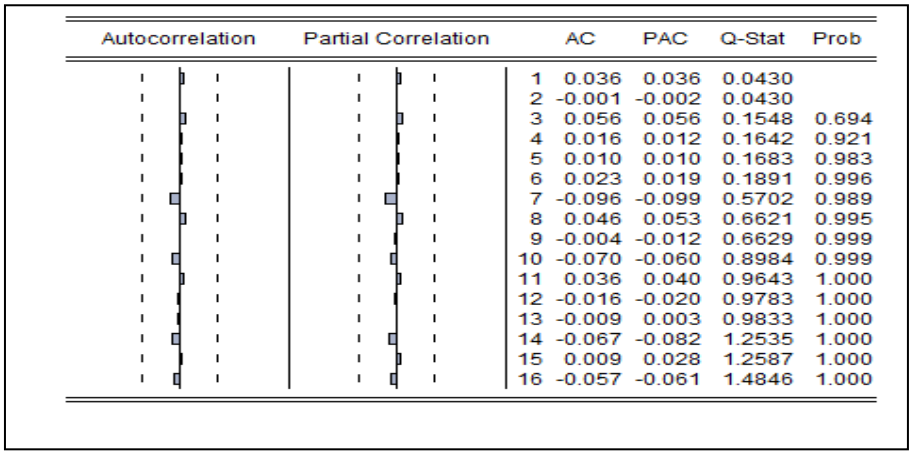

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.036	0.036	0.0430	
		2	-0.001	-0.002	0.0430	
		3	0.056	0.056	0.1548	0.694
		4	0.016	0.012	0.1642	0.921
		5	0.010	0.010	0.1683	0.983
		6	0.023	0.019	0.1891	0.996
		7	-0.096	-0.099	0.5702	0.989
		8	0.046	0.053	0.6621	0.995
		9	-0.004	-0.012	0.6629	0.999
		10	-0.070	-0.060	0.8984	0.999
		11	0.036	0.040	0.9643	1.000
		12	-0.016	-0.020	0.9783	1.000
		13	-0.009	0.003	0.9833	1.000
		14	-0.067	-0.082	1.2535	1.000
		15	0.009	0.028	1.2587	1.000
		16	-0.057	-0.061	1.4846	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن سلسلة البواقي مستقرة حيث أن معاملات الارتباط الذاتي تقع معظمها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ ، وهدا يعني أن الأخطاء العشوائية تتميز بتباين شرطي ثابت (متجانس).

الشكل رقم (23-3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة مربعات البواقي:

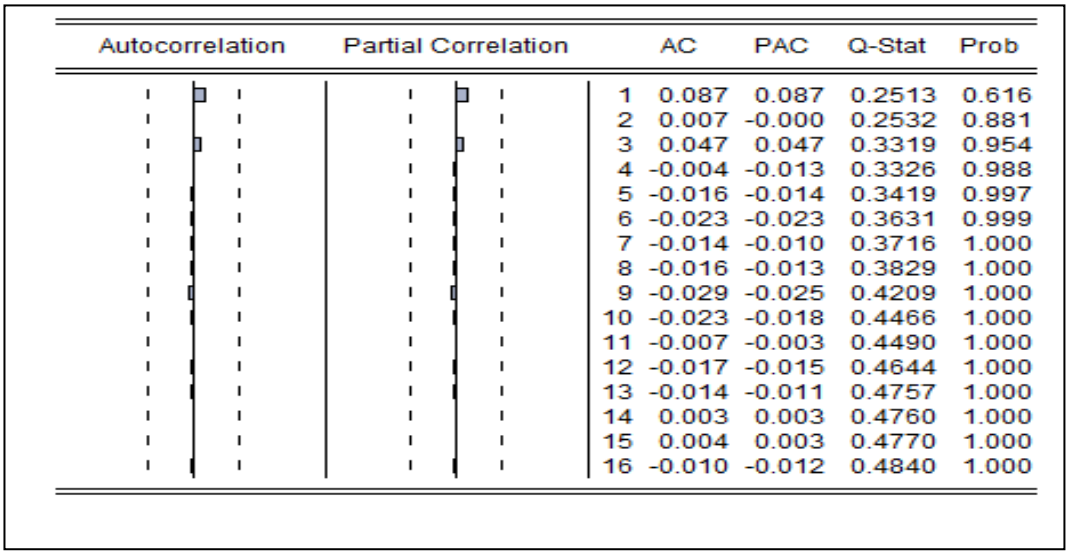

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.087	0.087	0.2513	0.616
		2	0.007	-0.000	0.2532	0.881
		3	0.047	0.047	0.3319	0.954
		4	-0.004	-0.013	0.3326	0.988
		5	-0.016	-0.014	0.3419	0.997
		6	-0.023	-0.023	0.3631	0.999
		7	-0.014	-0.010	0.3716	1.000
		8	-0.016	-0.013	0.3829	1.000
		9	-0.029	-0.025	0.4209	1.000
		10	-0.023	-0.018	0.4466	1.000
		11	-0.007	-0.003	0.4490	1.000
		12	-0.017	-0.015	0.4644	1.000
		13	-0.014	-0.011	0.4757	1.000
		14	0.003	0.003	0.4760	1.000
		15	0.004	0.003	0.4770	1.000
		16	-0.010	-0.012	0.4840	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

سنحاول فيما يلي معرفة إدا ما كانت البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح معاملات التوزيع الطبيعي لها:

الشكل رقم (24−3): معاملات التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:

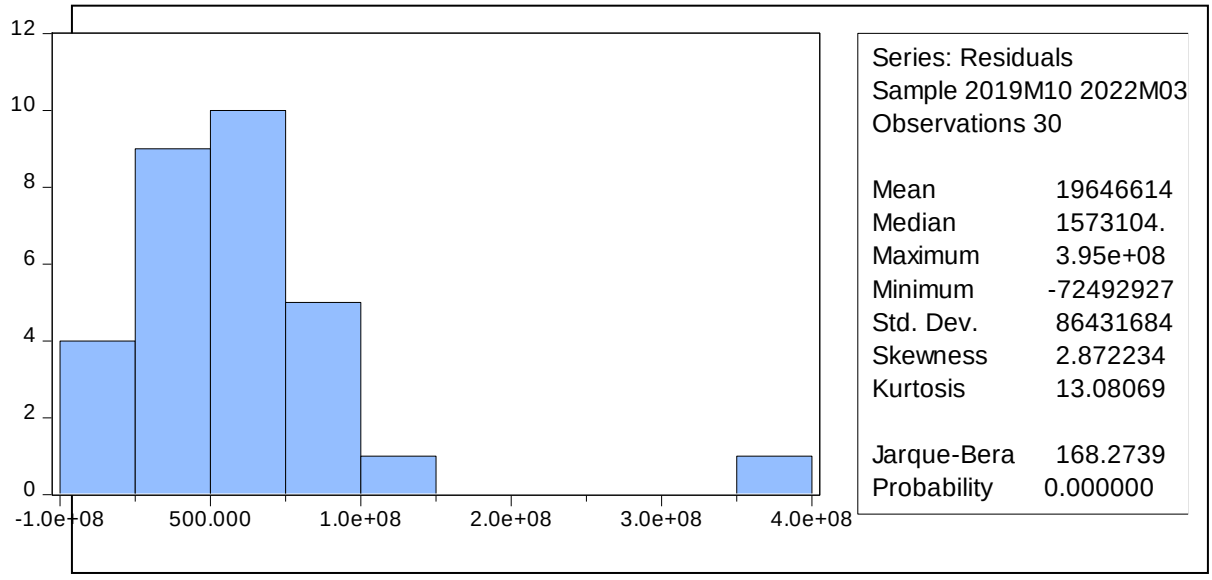

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إحصائية Jarque−Bera لسلسلة البواقي

$$JB = 4{,}292333 < \chi^2_{0.05}(2) = 5{,}99$$

وعليه السلسلة مستقرة وتتوزع توزيعا طبيعيا.

اختبار تجانس التباين:

نهدف رمن خلال هدا الاختبار إلى اختبار وجود علاقة بين الأخطاء والمتغيرة المستقلة، ونستعمل لدلك اختبار ، حيث أن قيمة إحصائية تساوي أقل تماما من القيمة المجدولة بدرجة حرية إدن لا يوجد اختلاف في التباين (أي أن هناك تجانس في تباين النموذج)، وهدا جيد للنموذج.

التنبؤ:

بعد اختبار النموذج المقدر واختبار مدى صلاحيته، يمكننا التنبؤ في الفترات اللاحقة على المدى القصير ، لنأخذ أربعة أشهر الموالية من أفريل إلى جويلية 2022 فتتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (15-3): التنبؤ بمبيعات المواد الصناعية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022 :

الأشهـر	المبيعات دج	الأشهـر	المبيعات دج
2018/10	4170516,00	2021/03	27801632,69
2018/11	0,00	2021/04	35736370,98
2018/12	6351447,80	2021/05	6290817,60
2019/01	2933465,00	2021/06	45565965,39
2019/02	9443471,03	2021/07	29401537,32
2019/03	9854208,63	2021/08	2356311,91
2019/04	24621501,09	2021/09	34303961,67
2019/05	19325129,50	2021/10	17711965,31
2019/06	4255403,16	2021/11	87445675,21
2019/07	34260106,90	2021/12	94095402,72
2019/08	0,00	2022/01	33311136,61
2019/09	15454045,69	2022/02	421140202,16
2019/10	1430021,66	2022/03	836769382,78
2019/11	29463392,23	2022/04	945717274,90
2019/12	9349214,00	2022/05	976455902,60
2021/01	5511021,55	2022/06	1007194530,00
2021/02	1608403,20	2022/07	1037933158,00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مفتشية الجمارك وبرنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم (15-3): نلاحظ تزايد طردي لحجم صادرات المواد الصناعية المتنبأ بها لأربعة أشهر أفريل ، ماي ، جوان ، جويلية من سنة 2022 و يرجع ذلك لطلب الكبير على هذه المنتجات في السوق الموريتانية ، و تبقى الكميات المصدرة ضئيلة بالنسبة للطلب المسجل ، و بالتالي يمكن للسوق الموريتاني إستعاب كميات أكبر من المواد الصناعية .

الشكل رقم (25-3): التنبؤ بمبيعات المواد الصناعية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022 :

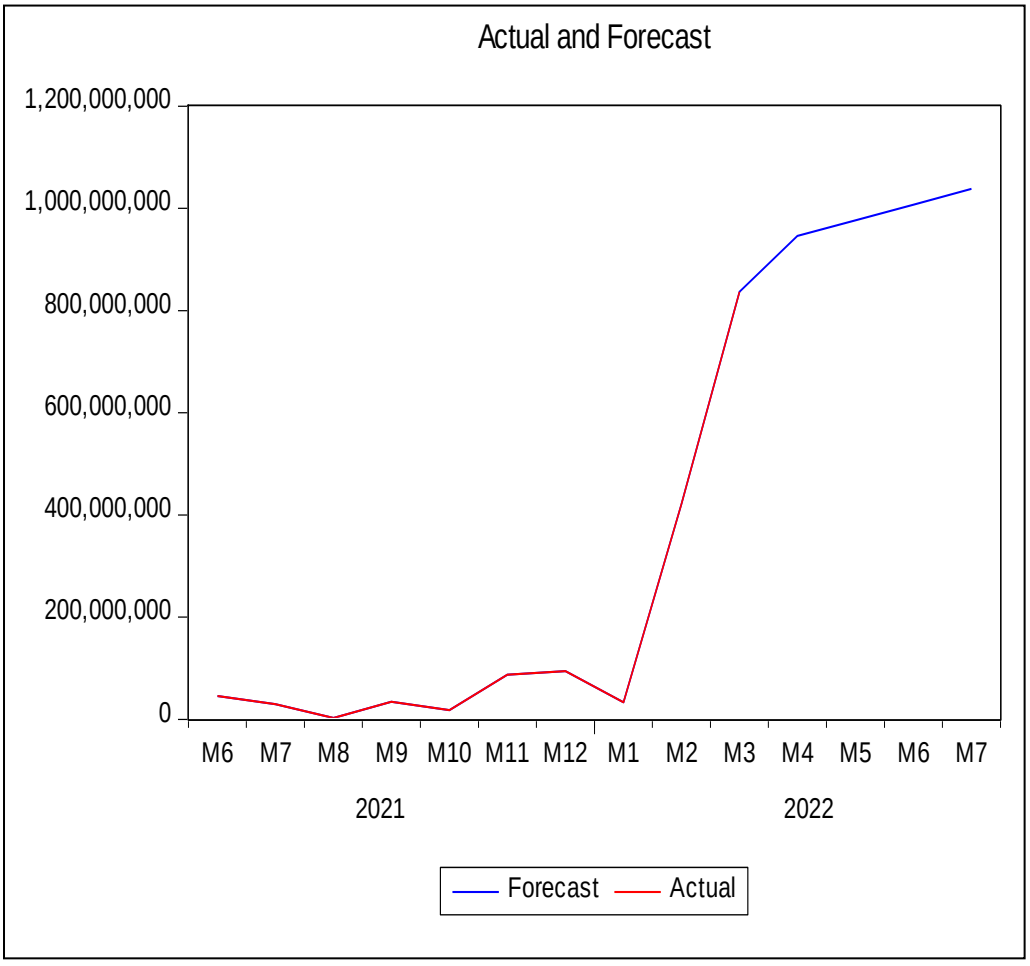

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

المطلب الثالث: تطبيق منهجية Box–Jenkins للتنبؤ بمبيعات مواد التجميل والتنظيف البدني

في هذا المطلب سنطبق منهجية Box–Jenkins للتنبؤ القيمة الإجمالية لصادرات مواد التجميل والتنظيف البدني لمعرفة سلوك المتغيرات في المستقبل وهذا باعتبارها من أنجع الطرق.

الجدول التالي يوضح القيمة الإجمالية للصادرات من 2018/10 إلى 2022/03

الجدول رقم (16–3): القيمة الإجمالية لصادرات مواد التجميل والتنظيف البدني عبر معبر الحدودي تندوف – شوم

الأشهـر	المبيعات دج	الأشهـر	المبيعات دج
2018/10	0,00	2021/01	0,00
2018/11	0,00	2021/02	851606,40
2018/12	1504691,40	2021/03	5466829,07
2019/01	0,00	2021/04	8956733,10
2019/02	21024250,70	2021/05	2434457,36
2019/03	2382180,40	2021/06	7706786,81
2019/04	2684230,20	2021/07	319419,80
2019/05	3862102,40	2021/08	811719,52
2019/06	0,00	2021/09	8890400,30
2019/07	6082400,80	2021/10	1594803,00
2019/08	0,00	2021/11	2976600,58
2019/09	0,00	2021/12	1192380,87
2019/10	0,00	2022/01	2677180,07
2019/11	3775216,04	2022/02	43878916,88
2019/12	10975544,90	2022/03	62341421,02

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مفتشيه اقسام الجمارك ومديرية التجارة لولاية تندوف

يمكن تصنيف المتغيرات المستعملة في الدراسة كما يلي:

-المتغير المستقل هو الزمن

- المتغير التابع هي كمية الصادرات

- ونرمز لهذه المتغيرات كما يلي :

T: يمثل الزمن (الذي هو عبارة عن شهور، من 2018/10 إلى 2022/03)

Deter: يمثل كمية الصادرات عبر معبر الحدودي تندوف – شوم

وعليه تأخذ الدالة الشكل التالي: Deter=F(T)

دراسة وصفية لبيانات السلسلة Deter:

السلسلة الموجودة لدينا تتمثل في قية الصادرات الشهرية من السلع المقدرة بالوحدات والموجهة الى دولة موريتانيا عبر المعبر الحدودي تندوف-شوم، والمحددة بـ30 مشاهدة ممتدة من من 2018/10 إلى 2022/03 بمتوسط قدره 6746329دج، وقيمة دنيا 319419.80دج في جويلية 2021، وقيمة قصوى 62341421دج في مارس 2022، وتتشتت قيم هذه السلسة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 13602942دج، وهو ما يعطينا فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة.

يمكن تمثيل بيانات السلسة الزمنية في منحنى البياني التالي:

الشكل رقم (26-3): التمثيل البياني للسلسلة Deter:

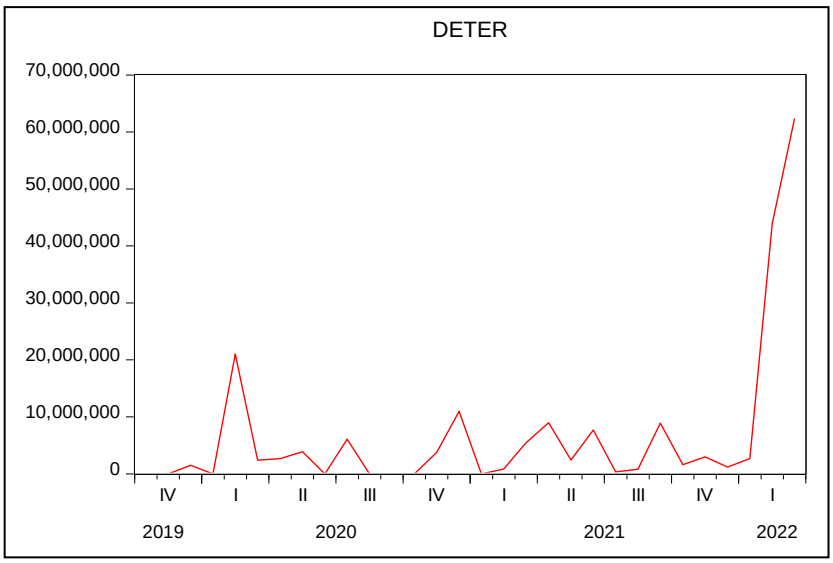

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال المنحنى البياني الأول في الشكل رقم (1-3) وجود اتجاه عام متزايد مع مرور الزمن فضلا عن وجود تذبذبات متمثلة في تقعرات ونتوءات، هذه التذبذبات تختلف فيما بينها باختلاف الوتيرة التي تزداد بها من شهر إلى أخر، هذه التغيرات تشير إلى وجود مركبة اتجاه عام.

دراسة الاستقرارية لسلسلة Deter:

الشكل رقم (27−3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة Deter:

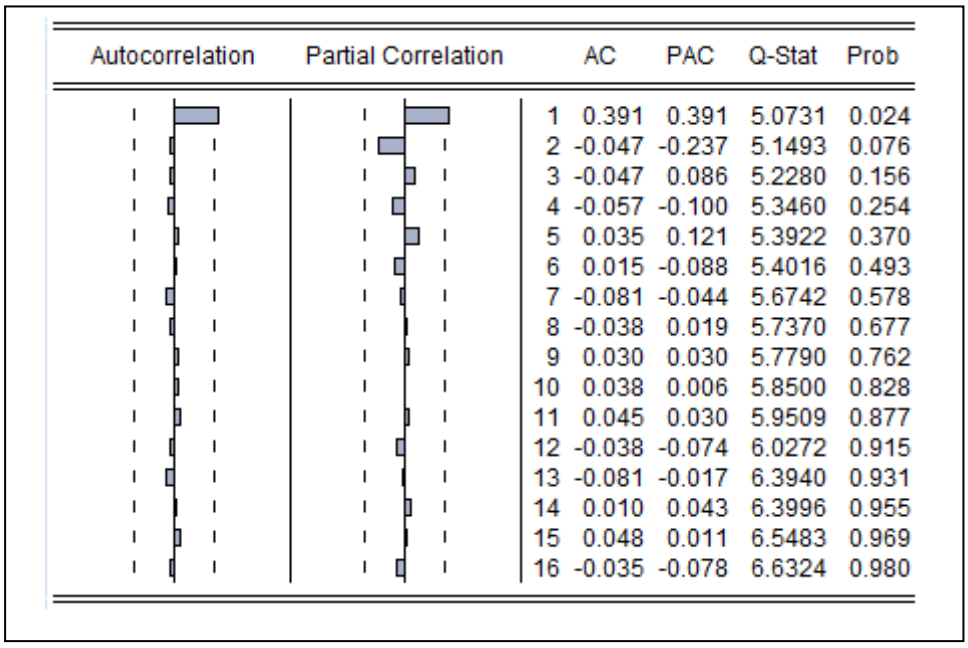

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.391	0.391	5.0731	0.024
		2	-0.047	-0.237	5.1493	0.076
		3	-0.047	0.086	5.2280	0.156
		4	-0.057	-0.100	5.3460	0.254
		5	0.035	0.121	5.3922	0.370
		6	0.015	-0.088	5.4016	0.493
		7	-0.081	-0.044	5.6742	0.578
		8	-0.038	0.019	5.7370	0.677
		9	0.030	0.030	5.7790	0.762
		10	0.038	0.006	5.8500	0.828
		11	0.045	0.030	5.9509	0.877
		12	-0.038	-0.074	6.0272	0.915
		13	-0.081	-0.017	6.3940	0.931
		14	0.010	0.043	6.3996	0.955
		15	0.048	0.011	6.5483	0.969
		16	-0.035	-0.078	6.6324	0.980

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي البسيط الأصلية Deter خروج نتؤ من مجال الثقة، أي أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K=1,…,4 تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5% (خارج مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}},\frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$). أي تتناقص بوتيرة بطيئة نحو الصفر، وهذا دليل على عدم الاستقرارية. ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung−Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات $k \leq 16$، حيث نلاحظ أن إحصائية الاختبار المحسوبة والتي توافق آخر قيمة

في العمود Q−Stat $Q^* = 6{,}6324$ أكبر من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0,05}(16) = 26{,}29$ ، ومنه نقبل الفرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر عند مستوى المعنوية 5%، ولتأكيد هده النتيجة نستعين باختبارات الجدر الوحدوي.

تطبيق اختبارات جذر الوحدوي لسلسلة Deter:

الجدول رقم (17-3): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Deter:

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة t_φ	القيمة الحرجة t_{tab} (5%)	المعنوية	القرار
اختبار ADF جذر وجدوي H_0 =1Ø:	النموذج (3)	−0.107773	− 2.967767	0.9395	غير مستقرة
	النموذج (2)	−0.554405	− 3.574244	0.9744	غير مستقرة
	النموذج (1)	0.420042	− 1.952910	0.7977	غير مستقرة
اختبار KPSS استقرارية H_0:	النموذج (3)	0.388594	0.463000	/	غير مستقرة
	النموذج (2)	0.197062	0.146000	/	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

حيث يشير كل من :

النموذج (1): نموذج بدون ثابتة ولا اتجاه عام؛

النموذج (2): نموذج بوجود ثابتة وبدون اتجاه عام؛

النموذج (3): نموذج بدون ثابتة و اتجاه عام.

من خلال نتائج الاختبارات نلاحظ أن السلسلة قيد الدراسة Deter تحتوي على جذر وحدوي فهي غير مستقرة من حيث الاتجاه العام باعتبار أن:

- من خلال الجدول (3) الجدول رقم (3-1) يتضح لنا أن قيمة احتمال معامل الاتجاه العام B (0.1178) اكبر من احتمال (0.05)، وبالتالي فإن B لا يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية 5% ما يدل على عدم وجود اتجاه عام في السلسلة.

- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار ADF للنماذج (1)،(2)،(3) اقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة لجدول كاي تربيع عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم $H_0: \emptyset = 1$, $H_0: \lambda = 0$ ، ومنه فالسلسلة لها جدر وحدوي، فهي غير مستقرة.
- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار KPSSللنماذج (2)،(3) أكبر من قيم الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkoski, Philips, Schmidt, Shin(1992) ،وبالتاي نرفض فرضية العدم H_0 (فرضية الاستقرار)

من خلال هذه النتائج، نستنتج أن السلسلة Deter غير مستقرة ومحتوى على جذر وحدوي، وأنه يجب قبول فرضية DS أي أن عدم استقرار السلسلة Deter ناجم عن وجود اتجاه عام عشوائي مما يستوجب تحويل السلسلة Deter إلى سلسلة فروقات من الدرجة الأولى.

الشكل رقم (28-3): تقدير النموذج الثاني لسلسلة Deter:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5840	-0.554405	0.238474	-0.132211	DETER(-1)
0.4398	-0.784586	4070235.	-3193448.	C
0.1178	1.617814	246490.4	398775.6	@TREND("2019M10")
2149704.	Mean dependent var		0.091850	R-squared
10791195	S.D. dependent var		0.021992	Adjusted R-squared
			1067187	S.E. of

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

دراسة الاستقرارية لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى (Deter)d

الشكل رقم (29−3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة (Deter)d:

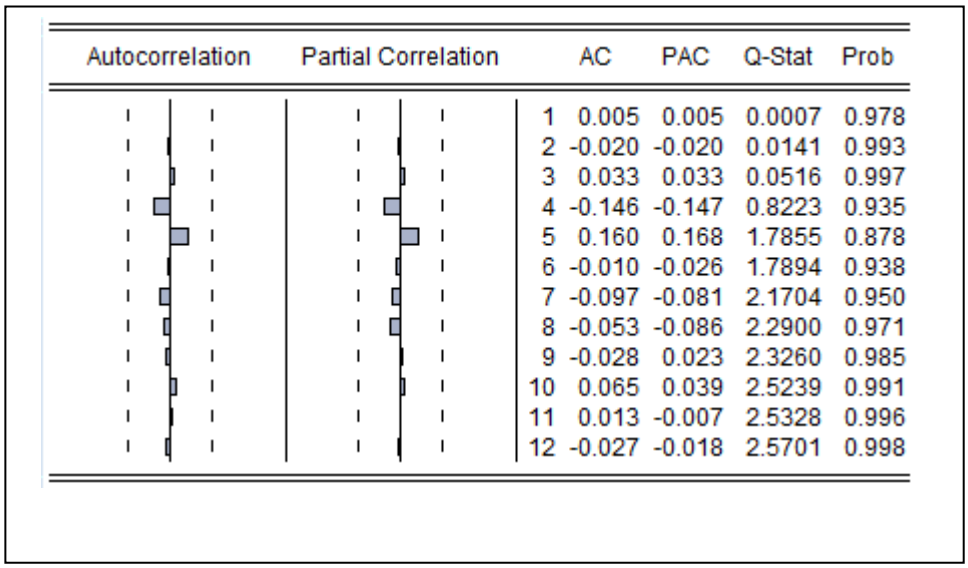

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.005	0.005	0.0007	0.978
		2	-0.020	-0.020	0.0141	0.993
		3	0.033	0.033	0.0516	0.997
		4	-0.146	-0.147	0.8223	0.935
		5	0.160	0.168	1.7855	0.878
		6	-0.010	-0.026	1.7894	0.938
		7	-0.097	-0.081	2.1704	0.950
		8	-0.053	-0.086	2.2900	0.971
		9	-0.028	0.023	2.3260	0.985
		10	0.065	0.039	2.5239	0.991
		11	0.013	-0.007	2.5328	0.996
		12	-0.027	-0.018	2.5701	0.998

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات k=1……12 تساوي معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%

داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$. أي تتناقص تدريجيا نحو الصفر، وهذا دليل على الاستقرارية. ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung−Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات $k \leq 12$، حيث نلاحظ أن إحصائية الاختبار المحسوبة والتي توافق آخر قيمة في العمود Q−Stat $Q^* = 2.5701$ أقل من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0,05}(12) = 21,02$ ، ومنه نقبل الفرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر عند مستوى المعنوية 5%، وهدا يعني السلسلة Deter مستقرة، ولتأكيد هده النتيجة نستعين باختبارات الجدر الوحدوي.

تطبيق اختبارات حذر الوحدوي لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى (Deter)d:

الجدول رقم (18-3): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة (Deter)d:

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة t_{φ}	القيمة الحرجة t_{tab} (5%)	المعنوية	القرار
اختبار ADF جذر وجدوي H_0 =1Ø:	النموذج (3)	-4.854648	-2.971853	0.0006	مستقرة
	النموذج (2)	-5.191302	-3.580623	0.0013	مستقرة
	النموذج (1)	-4.746317	-1.953381	0.0000	مستقرة
اختبار KPSS استقرارية H_0:	النموذج (3)	0.291533	0.463000	/	مستقرة
	النموذج (2)	0.113871	0.146000	/	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال نتائج الاختبار، نلاحظ أن السلسلة قيد الدراسة (Deter)d مستقرة

مرحلة التعرف على النموذج وتقديره التعرف على النموذج:

التعرف على النموذج يعني تحديد رتبة النماذج AR و MA، وبالاعتماد على الشكل رقم () الذي يمثل منحنيات دوال الارتباط البسيطة والجزئية للسلسة المستقرة Alimt، نلاحظ أن معامل الارتباط $\rho(1)$ يختلف معنويا عن الصفر (أي يقع خارج مجال الثقة) ومن أجل $k > 1$ كل معاملات الارتباط الذاتي تنعدم معنويا، وهي الحالة التي توافق نموذج $MA(1)$ ، كما نلاحظ أن معامل الارتباط الجزئي $r(1)$ يختلف معنويا عن الصفر من اجل $k > 1$ كل معاملات الارتباط الجزئي تنعدم معنويا، وهي الحالة التي توافق نموذج $AR(1)$.

وفقا لهده النقاط تكون الصيغة الرياضية المثلى للنماذج الثلاثة المرشحة للسلسة المستقرة من الشكل:

$$ARIMA(0,1,1): \nabla Y_t = \delta + (1 + \theta_1 L)\varepsilon_t$$
$$ARIMA(1,1,0): (1 - \emptyset_1 \mathrm{L})\nabla Y_t = \delta + \varepsilon_t$$
$$ARIMA(1,1,1): (1 - \emptyset_1 \mathrm{L})\nabla Y_t = \delta + (1 + \theta_1 L)\varepsilon_t$$

تقدير النماذج:

وفقا للنتائج المتحصل عليها سابقا، نقوم بتقدير النماذج بطريقة Least Squares، وسيتم استخدام برنامج Eviews 10 للمفاضلة بين النماذج من أجل معياري Akaike (AIC) و Schwars (BIC) لكل نموذج، ويكون النموذج المختار هو الذي يعطي أحسن توفيقه بين المعاير (AIC) و (BIC) أي أقل قيم لهما، والجدول التالي يوضح النتائج التالية:

الجدول رقم (19-3): نتائج معايير المفاضلة بين النماذج المرشحة:

HQ	BIC	AIC*	LogL	Model
35.475158	35.570452	35.430332	-528.454983	(1,0)(0,0)
35.507917	35.666741	35.433208	-526.498115	(0,3)(0,0)
35.482798	35.578092	35.437973	-528.569588	(0,1)(0,0)
35.524625	35.651684	35.464858	-527.972867	(2,0)(0,0)
35.527668	35.654727	35.467900	-528.018504	(1,1)(0,0)
35.549244	35.676303	35.489476	-528.342145	(0,2)(0,0)
35.589159	35.779747	35.499508	-526.492620	(0,4)(0,0)
35.589275	35.779863	35.499624	-526.494354	(1,3)(0,0)
35.602219	35.761043	35.527510	-527.912647	(2,1)(0,0)
35.603335	35.762159	35.528626	-527.929393	(3,0)(0,0)
35.608972	35.767796	35.534263	-528.013943	(1,2)(0,0)
35.646626	35.868979	35.542033	-526.130491	(1,4)(0,0)
35.655897	35.878250	35.551304	-526.269563	(2,3)(0,0)
35.669843	35.860431	35.580192	-527.702876	(2,2)(0,0)
35.677782	35.868371	35.588131	-527.821968	(4,0)(0,0)
35.683771	35.874360	35.594120	-527.911803	(3,1)(0,0)
35.724625	35.978743	35.605090	-526.076349	(2,4)(0,0)
35.712103	35.934456	35.607510	-527.112648	(4,1)(0,0)
35.739237	35.993355	35.619703	-526.295540	(4,2)(0,0)
35.727757	35.950111	35.623165	-527.347469	(3,2)(0,0)
35.748347	36.002465	35.628812	-526.432181	(3,3)(0,0)
35.805833	36.091716	35.671357	-526.070352	(3,4)(0,0)
35.807180	36.093062	35.672703	-526.090547	(4,3)(0,0)
35.859005	36.176652	35.709586	-525.643796	(4,4)(0,0)
35.818786	35.882315	35.788902	-534.833533	(0,0)(0,0)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

النموذج	معيار المفاضلة	
ARMA(0,1)	AIC	35.52361
	SC	35.61702
ARMA(1,0)	AIC	35.40894
	SC	35.50235

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ أن النموذج الأمثل الذي يعبر أكثر عن تغيرات سلسلة القيم الاجمالية للصادرات من السلع هو نموذج ARMA(1, 0)، لأن كل المعايير (AIC, SC) تشير إلى أفضليته.

مرحلة اختبار النموذج والتنبؤ:

سوف نقوم باختبار النموذج لكي يكون ملائما في الأخير لإجراء عملية التنبؤ.

اختبار النموذج:

لاختبار النموذج، لابد من اختبار معنوية معالم النموذج واختبار توزيع سلسلة البواقي.

تقدير النموذج ARMA(1, 0):

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.481572	0.117509	0.761641	MA(1)
0.0000	6.005011	2.22E+13	1.33E+14	SIGMASQ
6746329.	Mean dependent var		0.254886	R-squared
13602942	S.D. dependent var		0.228274	Adjusted R-squared
35.52361	Akaike info criterion		11949901	S.E. of regression
35.61702	Schwarz criterion		4.00E+15	Sum squared resid
35.55349	Hannan-Quinn criter.		-530.8541	Log likelihood
			1.436735	Durbin-Watson stat
		-.76		Inverted MA Roots

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

إختبار معنوية معالم النموذج

نقوم باختبار النموذج، نلاحظ أن للمعالم إحصائية بنسبة معنوية 0.05 باعتبار أن قيمة ستيودنت بالقيمة المطلقة (2.495387) أكبر تماما من القيمة الحرجة 1.96 للتوزيع الطبيعي.

إختبار سلسلة البواقي:

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن سلسلة البواقي مستقرة حيث أن معاملات الارتباط الذاتي تقع معظمها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ ، وهدا يعني أن هناك استقلالية تامة بين الأخطاء.

الشكل رقم (30-3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة البواقي:

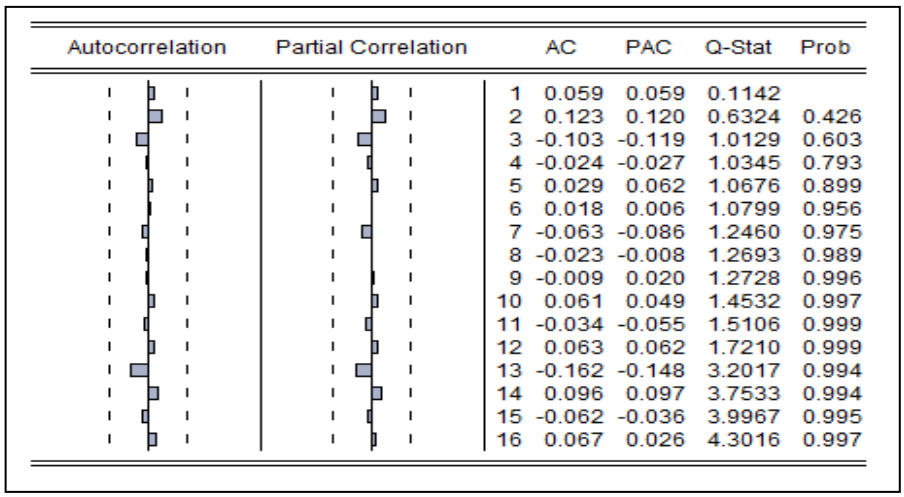

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.059	0.059	0.1142	
		2	0.123	0.120	0.6324	0.426
		3	-0.103	-0.119	1.0129	0.603
		4	-0.024	-0.027	1.0345	0.793
		5	0.029	0.062	1.0676	0.899
		6	0.018	0.006	1.0799	0.956
		7	-0.063	-0.086	1.2460	0.975
		8	-0.023	-0.008	1.2693	0.989
		9	-0.009	0.020	1.2728	0.996
		10	0.061	0.049	1.4532	0.997
		11	-0.034	-0.055	1.5106	0.999
		12	0.063	0.062	1.7210	0.999
		13	-0.162	-0.148	3.2017	0.994
		14	0.096	0.097	3.7533	0.994
		15	-0.062	-0.036	3.9967	0.995
		16	0.067	0.026	4.3016	0.997

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن سلسلة البواقي مستقرة حيث أن معاملات الارتباط الذاتي تقع معظمها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ ، وهدا يعني أن الأخطاء العشوائية تتميز بتباين شرطي ثابت (متجانس).

الشكل رقم (31-3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة مربعات البواقي:

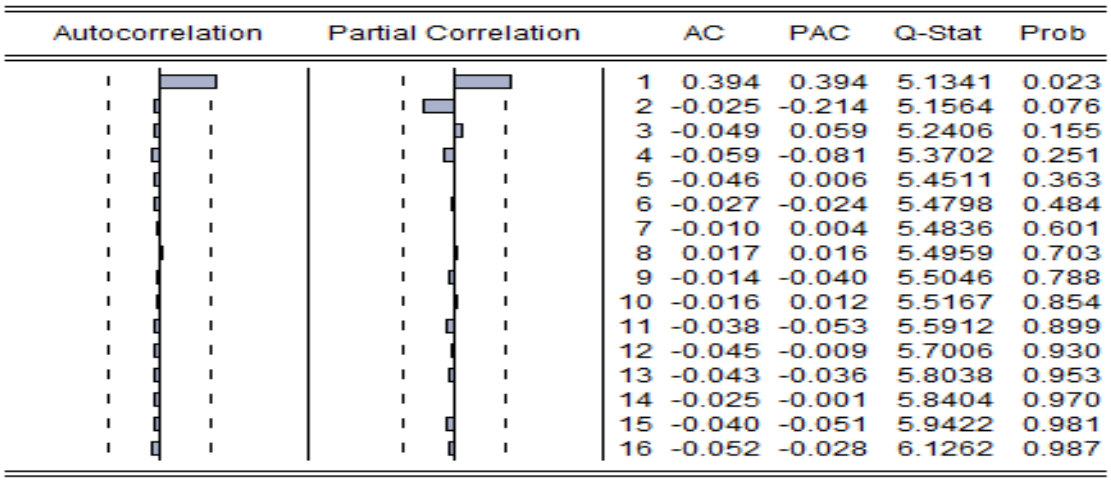

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.394	0.394	5.1341	0.023
2			-0.025	-0.214	5.1564	0.076
3			-0.049	0.059	5.2406	0.155
4			-0.059	-0.081	5.3702	0.251
5			-0.046	0.006	5.4511	0.363
6			-0.027	-0.024	5.4798	0.484
7			-0.010	0.004	5.4836	0.601
8			0.017	0.016	5.4959	0.703
9			-0.014	-0.040	5.5046	0.788
10			-0.016	0.012	5.5167	0.854
11			-0.038	-0.053	5.5912	0.899
12			-0.045	-0.009	5.7006	0.930
13			-0.043	-0.036	5.8038	0.953
14			-0.025	-0.001	5.8404	0.970
15			-0.040	-0.051	5.9422	0.981
16			-0.052	-0.028	6.1262	0.987

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

سنحاول فيما يلي معرفة إدا ما كانت البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح معاملات التوزيع الطبيعي لها:

الشكل رقم (32-3): معاملات التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:

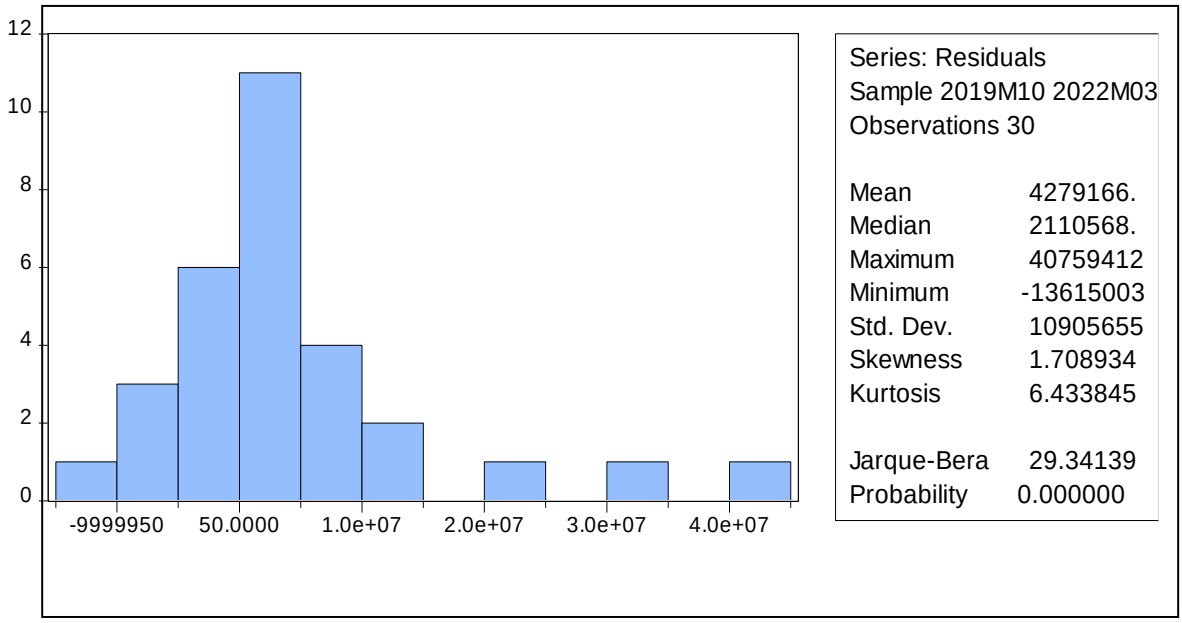

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إحصائية Jarque–Bera لسلسلة البواقي

$$JB = 4{,}292333 < \chi^2_{0.05}(2) = 5{,}99$$

وعليه السلسلة مستقرة وتتوزع توزيعا طبيعيا.

اختبار تجانس التباين:

نهدف رمن خلال هدا الاختبار إلى اختبار وجود علاقة بين الأخطاء والمتغيرة المستقلة، ونستعمل لدلك اختبار ، حيث أن قيمة إحصائية تساوي أقل تماما من القيمة المجدولة بدرجة حرية إدن لا يوجد اختلاف في التباين (أي أن هناك تجانس في تباين النموذج)، وهدا جيد للنموذج.

التنبؤ: بعد اختبار النموذج المقدر واختبار مدى صلاحيته، يمكننا التنبؤ في الفترات اللاحقة على المدى القصير ، لنأخذ أربعة أشهر الموالية من أفريل إلى جويلية 2022 فتتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (20-3): التنبؤ بمبيعات مواد التجميل والتنظيف البدني من أفريل 2022 إلى جويلية 2022 :

الأشهـر	المبيعات دج	الأشهـر	المبيعات دج
2018/10	0,00	2021/03	5466829,07
2018/11	0,00	2021/04	8956733,10
2018/12	1504691,40	2021/05	2434457,36
2019/01	0,00	2021/06	7706786,81
2019/02	21024250,70	2021/07	319419,80
2019/03	2382180,40	2021/08	811719,52
2019/04	2684230,20	2021/09	8890400,30
2019/05	3862102,40	2021/10	1594803,00
2019/06	0,00	2021/11	2976600,58
2019/07	6082400,80	2021/12	1192380,87
2019/08	0,00	2022/01	2677180,07
2019/09	0,00	2022/02	43878916,88
2019/10	0,00	2022/03	62341421,02
2019/11	3775216,04	2022/04	53459918,50
2019/12	10975544,90	2022/05	46160766,10
2021/01	0,00	2022/06	40162048,60
2021/02	851606,40	2022/07	35232077,30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مفتشيه الجمارك Eviews 10

يمكن إرجاع التنبؤ بإنخفاظ الكميات المصدرة من مواد التجميل و التنظيف .

- منافسة المنتجات المستوردة مباشرة من الصين إلى موريتانيا .
- طبيعة مواد التجميل التي تتأثر بفعل درجات الحرارة خاصة أن هذه الأشهر يكون الجو حار في المنطقة . خاصة أن بعض الأشهر السابقة المدروسة لم تسجل أي عملية تصدير .
- تحسن الوضع الصحي بعد جائحة كورونا مما أدى إلى تراجع في الاستعمال المفرط لمواد التنظيف كمادة جافيل و الصابون المعقم .

الشكل رقم (33-3): التنبؤ بمبيعات مواد التجميل والتنظيف البدني من أفريل 2022 إلى جويلية 2022 :

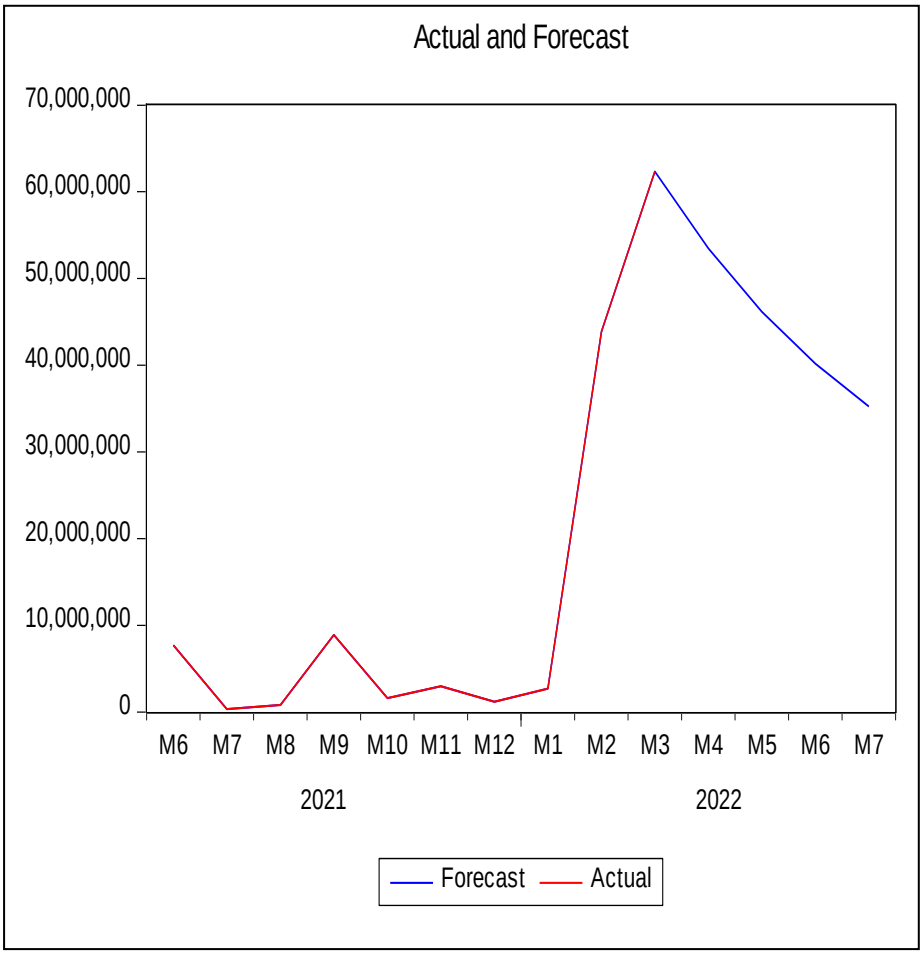

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

المطلب الرابع: تطبيق منهجية Box–Jenkins للتنبؤ بإجمالي الصادرات

في هذا المطلب سنطبق منهجية Box–Jenkins للتنبؤ القيمة الإجمالية للصادرات نحو دولة موريتانيا عبر معبر الحدودي تندوف – شوم لمعرفة سلوك المتغيرات في المستقبل وهذا باعتبارها من أنجع الطرق.

الجدول التالي يوضح القيمة الإجمالية للصادرات من 2018/10 إلى 2022/03

الجدول رقم (21–3): القيمة الإجمالية للصادرات عبر معبر الحدودي تندوف – شوم

الأشهـر	المبيعات دج	الأشهـر	المبيعات دج
2018/10	6590197,80	2021/01	17252879,31
2018/11	3230971,00	2021/02	51803677,44
2018/12	25445067,64	2021/03	123322915,90
2019/01	18032205,70	2021/04	125322606,80
2019/02	57363559,59	2021/05	19605452,39
2019/03	30934325,08	2021/06	129793114,40
2019/04	53223601,19	2021/07	69350800,10
2019/05	44977990,48	2021/08	134336759,50
2019/06	10525005,61	2021/09	216033333,50
2019/07	43253588,14	2021/10	206627908,70
2019/08	975240,00	2021/11	212054255,70
2019/09	25603181,44	2021/12	204857667,30
2019/10	8780154,02	2022/01	288710468,40
2019/11	53760843,87	2022/02	560839691,30
2019/12	41038667,25	2022/03	977819632,70

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مفتشيه الجمارك ومديرية التجارة

يمكن تصنيف المتغيرات المستعملة في الدراسة كما يلي:

-المتغير المستقل هو الزمن

- المتغير التابع هي كمية الصادرات
- ونرمز لهذه المتغيرات كما يلي :

T: يمثل الزمن (الذي هو عبارة عن شهور، من 2018/10 إلى 2022/03)

Expo: يمثل كمية الصادرات عبر معبر الحدودي تندوف – شوم

وعليه تأخذ الدالة الشكل التالي: Expo=F(T)

دراسة وصفية لبيانات السلسلة Expo:

السلسلة الموجودة لدينا تتمثل في قية الصادرات الشهرية من السلع المقدرة بالوحدات والموجهة الى دولة موريتانيا عبر المعبر الحدودي تندوف-شوم,والمحددة بـ30 مشاهدة ممتدة من من 2018/10 إلى 2022/03 بمتوسط قدره 125382192.1دج وقيمة دنيا 975240دج في شهر أوت 2019 وقيمة قصوى 977819632.7دج في مارس 2022، وتتشتت قيم هذه السلسة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 199145238.4دج وهو ما يعطينا فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة، يمكن تمثيل بيانات السلسة الزمنية في منحنى البياني التالي:

الشكل رقم (34-3): التمثيل البياني للسلسلة Expo:

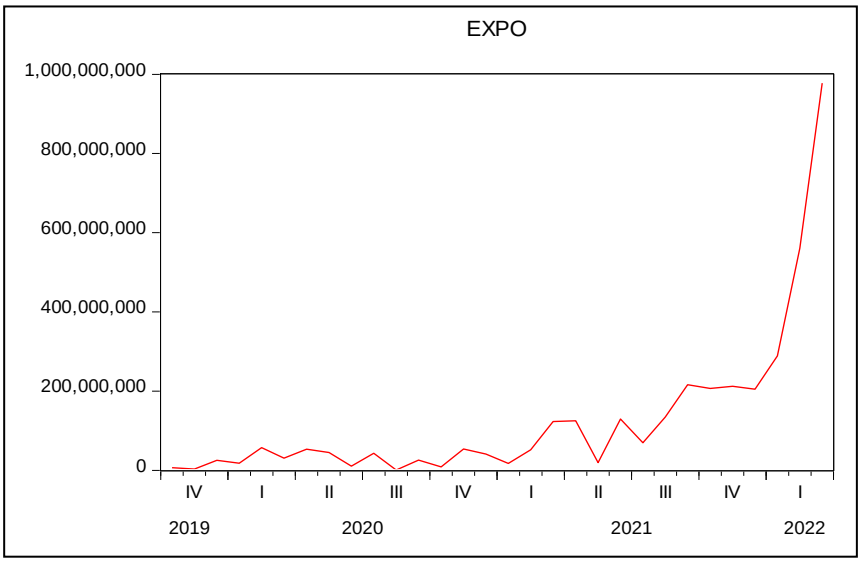

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال المنحنى البياني الأول في الشكل رقم (1-3) وجود اتجاه عام متزايد مع مرور الزمن فضلا عن وجود تذبذبات متمثلة في تقعرات ونتوءات، هذه التذبذبات تختلف فيما بينها باختلاف الوتيرة التي تزداد بها من شهر إلى أخر ، هذه التغيرات تشير إلى وجود مركبة اتجاه عام، **دراسة الاستقرارية لسلسلة Expo**

الشكل رقم (35-3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة Expo:

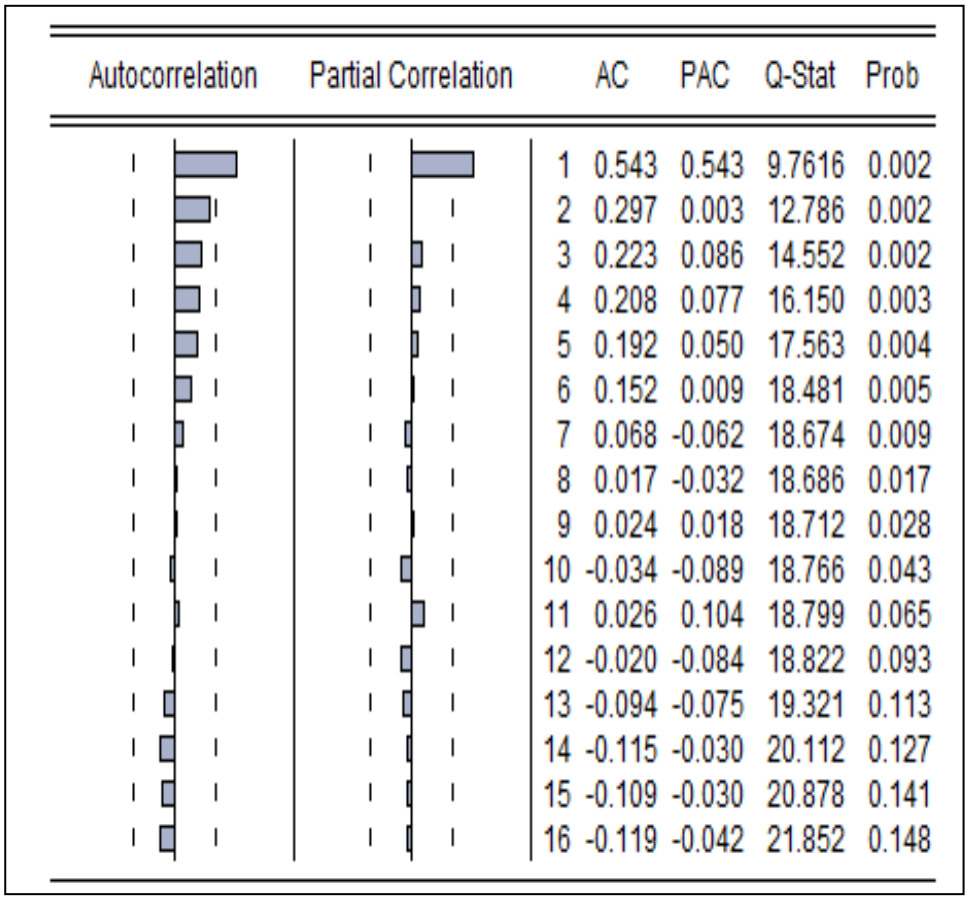

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.543	0.543	9.7616	0.002
		2	0.297	0.003	12.786	0.002
		3	0.223	0.086	14.552	0.002
		4	0.208	0.077	16.150	0.003
		5	0.192	0.050	17.563	0.004
		6	0.152	0.009	18.481	0.005
		7	0.068	-0.062	18.674	0.009
		8	0.017	-0.032	18.686	0.017
		9	0.024	0.018	18.712	0.028
		10	-0.034	-0.089	18.766	0.043
		11	0.026	0.104	18.799	0.065
		12	-0.020	-0.084	18.822	0.093
		13	-0.094	-0.075	19.321	0.113
		14	-0.115	-0.030	20.112	0.127
		15	-0.109	-0.030	20.878	0.141
		16	-0.119	-0.042	21.852	0.148

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي البسيط الأصلية Expo خروج نتؤ من مجال الثقة، أي أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K=1,…,4 تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5% (خارج مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}},\frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$). أي تتناقص بوتيرة بطيئة نحو الصفر، وهذا دليل على عدم الاستقرارية. ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung-Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات $k \leq 16$، حيث نلاحظ أن إحصائية الاختبار المحسوبة والتي توافق آخر قيمة في العمود Q-Stat $Q^* = 21.852$ أكبر من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0,05}(16) =$ 26,29، ومنه نقبل الفرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر عند مستوى المعنوية 5%، ولتأكيد هده النتيجة نستعين باختبارات الجدر الوحدوي.

تطبيق اختبارات حذر الوحدوي لسلسلة Expo:

الجدول رقم (22-3): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة Expo:

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة t_{φ}	القيمة الحرجة t_{tab} (5%)	المعنوية	القرار
اختبار ADF جذر وجدوي H_0 =1Ø:	النموذج (3)	4,956381	-2,967767	1,0000	غير مستقرة
	النموذج (2)	3,664002	-3,574244	1,0000	غير مستقرة
	النموذج (1)	5,340448	-1,952910	1,0000	غير مستقرة
اختبار KPSS استقرارية H_0:	النموذج (3)	0,618323	0,463000	/	غير مستقرة
	النموذج (2)	0,183378	0,146000	/	غير مستقرة

حيث يشير كل من :

النموذج (1): نموذج بدون ثابتة ولا اتجاه عام؛

النموذج (2): نموذج بوجود ثابتة وبدون اتجاه عام؛

النموذج (3): نموذج بدون ثابتة و اتجاه عام.

من خلال نتائج الاختبارات نلاحظ أن السلسلة قيد الدراسة Expo تحتوي على جذر وحدوي فهي غير مستقرة من حيث الاتجاه العام باعتبار أن:

- من خلال الجدول (3) الجدول رقم (3-1) يتضح لنا أن قيمة احتمال معامل الاتجاه العام B (0.5964) اكبر من احتمال (0.05)، وبالتالي فإن B لا يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية 5% ما يدل على عدم وجود اتجاه عام في السلسلة.

- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار ADF للنماذج (1)،(2)،(3) اقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة لجدول كاي تربيع عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم $H_0: \emptyset = 1 , H_0: \lambda = 0$ ، ومنه فالسلسلة لها جدر وحدوي، فهي غير مستقرة.
- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار KPSSللنماذج (2)،(3) أكبر من قيم الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkoski, Philips, Schmidt, Shin(1992)، وبالتاي نرفض فرضية العدم H_0 (فرضية الاستقرار)

من خلال هذه النتائج، نستنتج أن السلسلة Expo غير مستقرة ومحتوى على جذر وحدوي، وأنه يجب قبول فرضية DS أي أن عدم استقرار السلسلة Expo ناجم عن وجود اتجاه عام عشوائي مما يستوجب تحويل السلسلة Expo إلى سلسلة فروقات من الدرجة الأولى.

الشكل رقم (36-3): تقدير النموذج الثاني لسلسلةExpo:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0011	3.664002	0.176545	0.646862	EXPO(-1)
0.7760	-0.287495	30301320	-8711476.	C
0.5964	-0.536103	2473248.	-1325917.	@TREND("2019M10")

33490670	Mean dependent var	0.482121	R-squared
99613081	S.D. dependent var	0.442284	Adjusted R-squared
39.18528	Akaike info criterion	74391429	S.E. of regression
39.32672	Schwarz criterion	1.44E+17	Sum squared resid
39.22958	Hannan-Quinn criter.	-565.1865	Log likelihood
2.157541	Durbin-Watson stat	12.10238	F-statistic
		0.000193	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

دراسة الاستقرارية لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى d(Expo):

الشكل رقم (37−3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة d(Expo):

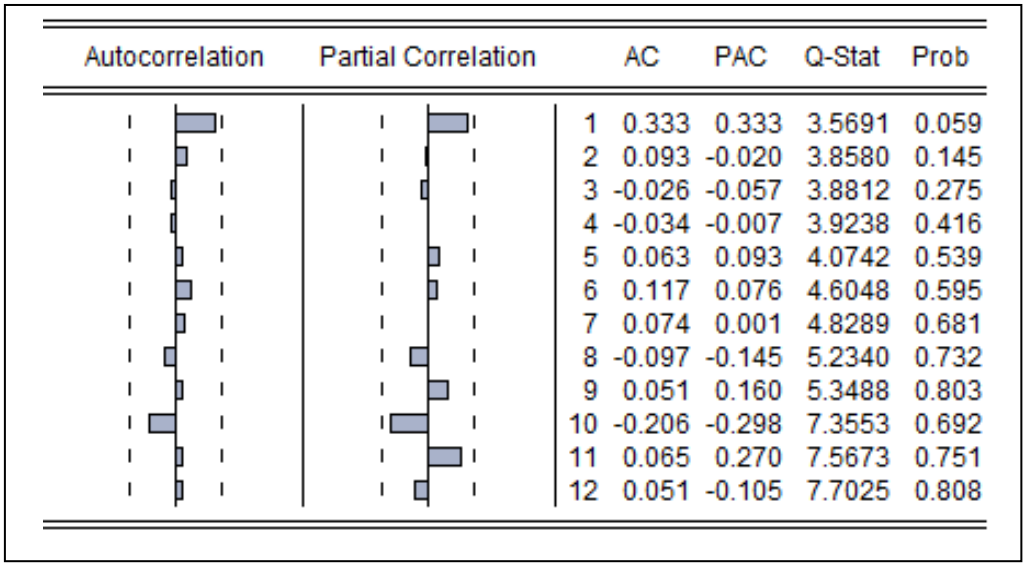

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.333	0.333	3.5691	0.059
		2	0.093	-0.020	3.8580	0.145
		3	-0.026	-0.057	3.8812	0.275
		4	-0.034	-0.007	3.9238	0.416
		5	0.063	0.093	4.0742	0.539
		6	0.117	0.076	4.6048	0.595
		7	0.074	0.001	4.8289	0.681
		8	-0.097	-0.145	5.2340	0.732
		9	0.051	0.160	5.3488	0.803
		10	-0.206	-0.298	7.3553	0.692
		11	0.065	0.270	7.5673	0.751
		12	0.051	-0.105	7.7025	0.808

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات k=1……12 تساوي معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%

داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$. أي تتناقص تدريجيا نحو الصفر، وهذا دليل على الاستقرارية.

ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung−Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات $k \leq 12$، حيث نلاحظ أن إحصائية الاختبار المحسوبة والتي توافق آخر قيمة في العمود Q−Stat $Q^* = 7.7025$ أقل من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0,05}(12) = 21,02$ ، ومنه نقبل الفرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر عند مستوى المعنوية 5%، وهدا يعني السلسلة Expo مستقرة، ولتأكيد هده النتيجة نستعين باختبارات الجدر الوحدوي.

تطبيق اختبارات حذر الوحدوي لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى (Expo)d

الجدول رقم (23-3): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة (Expo)d:

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة t_φ	القيمة الحرجة t_{tab} (5%)	المعنوية	القرار
اختبار ADF جذر وجدوي H_0 =1Ø:	النموذج (3)	-1,023568	-2,971853	0,7306	غير مستقرة
	النموذج (2)	-1,682060	-3,574244	0,7324	غير مستقرة
	النموذج (1)	-0,725249	-1,953381	0,3933	غير مستقرة
اختبار KPSS استقرارية H_0:	النموذج (3)	0,447552	0,463000	/	غير مستقرة
	النموذج (2)	0,160928	0,146000	/	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الاختبار، نلاحظ أن السلسلة قيد الدراسة (Expo)d تحتوي على جذر وحدوي فهي غير مستقرة من حيث الاتجاه العام باعتبار أن:

- من خلال الجدول (3) الجدول رقم (3-1) يتضح لنا أن قيمة احتمال معامل الاتجاه العام B (0.4241) اكبر من احتمال (0.05)، وبالتالي فإن B لا يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية 5% ما يدل على عدم وجود اتجاه عام في السلسلة.
- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار ADF للنماذج (1)،(2)،(3) اقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة لجدول كاي تربيع عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم $H_0: \emptyset = 1$, $H_0: \lambda = 0$ ، ومنه فالسلسلة لها جدر وحدوي، فهي غير مستقرة.

- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار KPSSللنماذج (2)،(3) أكبر من قيم الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkoski, Philips, Schmidt, Shin(1992) ،وبالتاي نرفض فرضية العدم H_0 (فرضية الاستقرار).

الشكل رقم (38-3): تقدير النموذج الثاني لسلسة d(Expo):

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1050	-1.682060	0.257604	-0.433305	D(EXPO(-1))
0.2814	-1.100980	35482833	-39065905	C
0.0700	1.893144	2135213.	4042266.	@TREND("2019M10")

15012113	Mean dependent var	0.159263	R-squared
89375367	S.D. dependent var	0.092004	Adjusted R-squared
39.45903	Akaike info criterion	85164739	S.E. of regression
39.60177	Schwarz criterion	1.81E+17	Sum squared resid
39.50267	Hannan-Quinn criter.	-549.4264	Log likelihood
1.955680	Durbin-Watson stat	2.367906	F-statistic
		0.114354	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال هذه النتائج، نستنتج أن السلسلة d(Expo) غير مستقرة ومحتوى على جذر وحدوي، وأنه يجب قبول فرضية DS أي أن عدم استقرار السلسلة d(Expo) ناجم عن وجود اتجاه عام عشوائي مما يستوجب تحويل السلسلة d(Expo) إلى سلسلة فروقات من الدرجة الثانية d(Expo,2).

إزالة عدم استقرارية السلسلة الأصلية d(Expo):

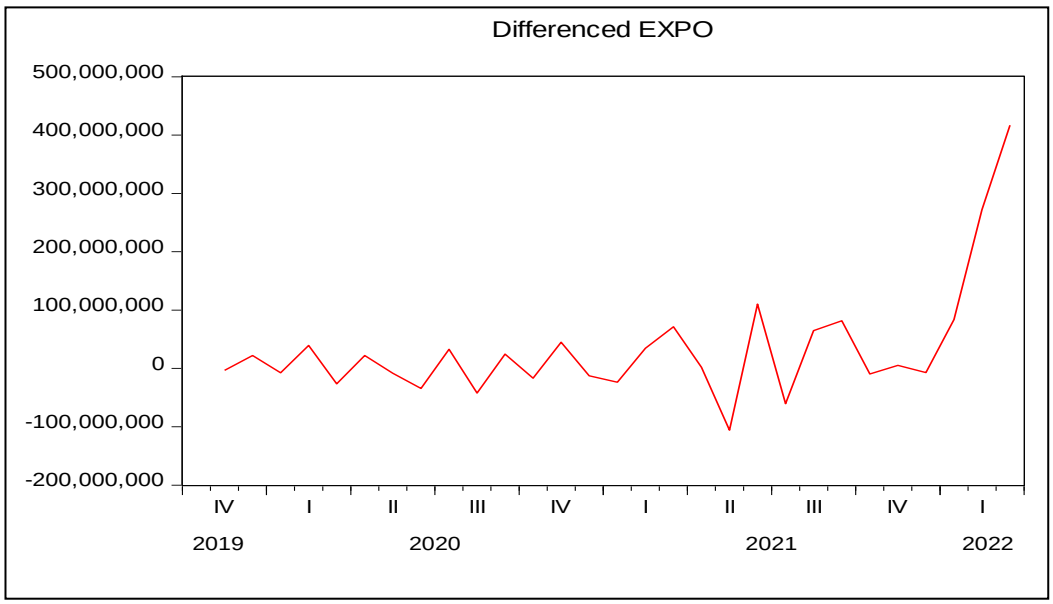

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل، نلاحظ أن المنحنى الخاص بالسلسلة d(Expo,2) يتذبذب حول القيمة صفر(0)، وهذا ما يدل على أن السلسلة مستقرة، ويمثل الشكل الموالي دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة d(Expo,2) المحسوبة بوجود 18 متغيرة متأخرة، **دراسة الاستقرارية لسلسلة الفروقات من الدرجة الثانية d(Expo,2)**

الشكل رقم (39-3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة d(Expo,2):

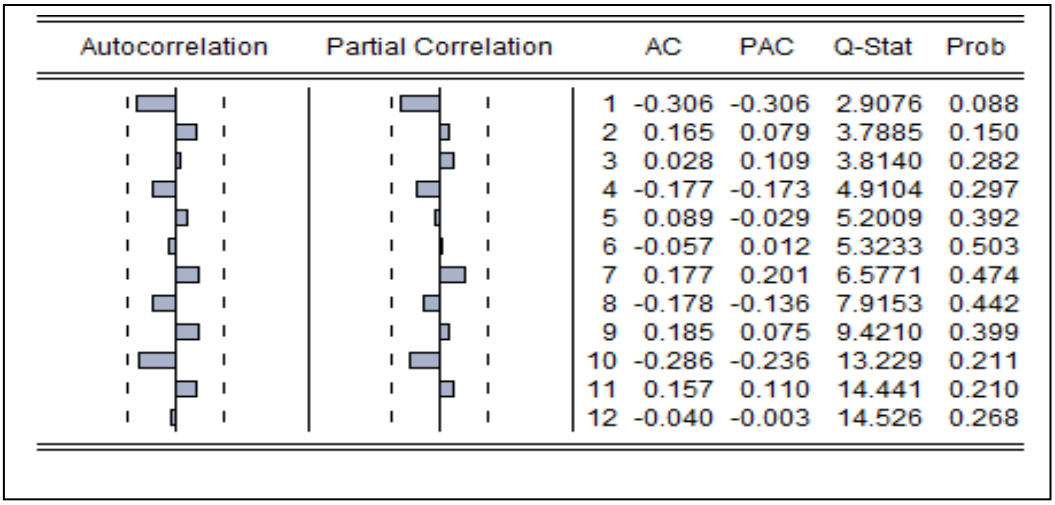

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.306	-0.306	2.9076	0.088
2	0.165	0.079	3.7885	0.150
3	0.028	0.109	3.8140	0.282
4	-0.177	-0.173	4.9104	0.297
5	0.089	-0.029	5.2009	0.392
6	-0.057	0.012	5.3233	0.503
7	0.177	0.201	6.5771	0.474
8	-0.178	-0.136	7.9153	0.442
9	0.185	0.075	9.4210	0.399
10	-0.286	-0.236	13.229	0.211
11	0.157	0.110	14.441	0.210
12	-0.040	-0.003	14.526	0.268

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال دالة الارتباط الذاتي البسيط الأصلية d(Indu,2) خروج نتؤ من مجال الثقة، أي أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K=1,…,4 تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5% (خارج مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}},\frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$). أي تتناقص بوتيرة بطيئة نحو الصفر، وهذا دليل على عدم الاستقرارية. ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung-Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات $k \leq 12$، حيث نلاحظ أن إحصائية الاختبار المحسوبة والتي توافق آخر قيمة في العمود Q-Stat $Q^* = 14.526$ أصغر من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0,05}(12) =$ 21,02، ومنه نقبل الفرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي تختلف معنويا الصفر عند مستوى المعنوية 5%، ولتأكيد هده النتيجة نستعين باختبارات الجدر الوحدوي.

تطبيق اختبارات جذر الوحدوي لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى d(Expo,2)

الجدول رقم (24-3): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي (KPSS, ADF) لسلسلة d(Expo,2):

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة t_φ	القيمة الحرجة t_{tab} (5%)	المعنوية	القرار
اختبار ADF جذر وجدوي H_0 =1Ø:	النموذج (3)	-6,743420	-2,976263	0,0000	مستقرة
	النموذج (2)	-7,290674	-3,587527	0,0000	مستقرة
	النموذج (1)	-6,650419	-1,953858	0,0000	مستقرة
اختبار KPSS استقرارية H_0:	النموذج (3)	0,304353	0,463000	/	مستقرة
	النموذج (2)	0,069351	0,146000	/	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الاختبارات نلاحظ أن السلسلة قيد الدراسة d(Expo,2) لا تحتوي على جذر وحدوي فهي مستقرة من حيث الاتجاه العام باعتبار أن:

- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار ADF للنماذج (1)، (2)، (3) أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة لجدول كاي تربيع عند مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية البديلة :$H_1 \neq 1Ø$ ومنه فالسلسلة ليس لها جدر وحدوي، فهي مستقرة.
- القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار PP للنماذج (1)، (2)، (3) أكبر من القيم الحرجة المستخرجة من جدول ماك كينون MacKinnon، عند مستوى المعنوية 5%، ومنه وبالتالي نقبل الفرضية البديلة :$H_1 \neq 1Ø$ ومنه فالسلسلة ليس لها جدر وحدوي، فهي مستقرة.

اختبار التوزيع الطبيعي للسلسلة d(Expo,2):

سنختبر ما إدا كانت سلسلة d(Expo,2) الصادرات الشهرية من السلع الغذائية تحمل خصائص التوزيع الطبيعي أم لا، من أجل هدا يمكننا استعمال اختبار Jarque-Berra، نتائج هدا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (40-3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للسلسلة d(Expo,2):

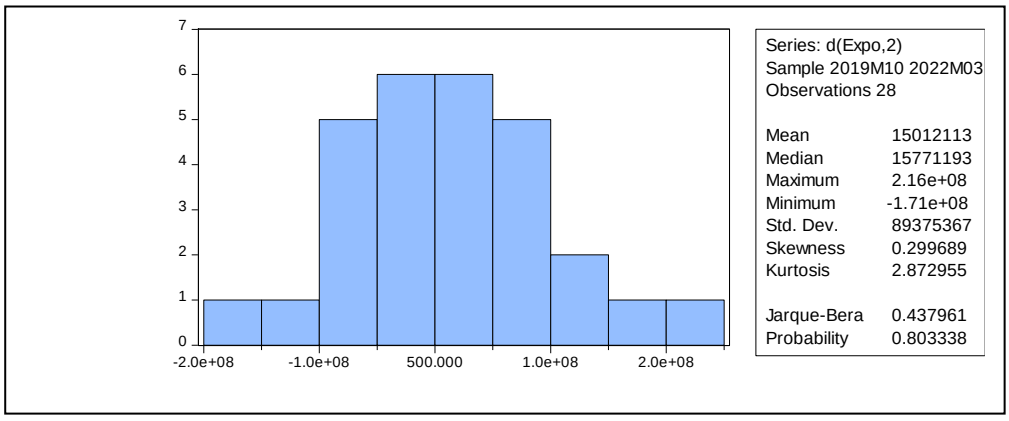

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

إن دراسة التوزيع الطبيعي لهذه السلسلة تتم انطلاقا من قيمة معامل التناظر والتفلطح Skewness و kurtosis على الترتيب، من خلال نتائج الشكل أعلاه يتضح أنه:

حسب اختبار Skewness (اختبار فرضية التناظر $H_0: d_1 = 0$ نقوم بحساب الإحصائية:

$$d_1 = \frac{\beta_1^{1/2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{T}}} = \frac{0{,}299689 - 0}{\sqrt{\frac{6}{30}}} = 0{,}670 < 1{,}96$$

لدينا $d_1 < 1{,}96$ ومنه نرفض الفرضية $H_0: d_1 = 0$ أي أن السلسلة متناظرة.

حسب اختبار kurtosis (اختبار فرضية التفلطح الطبيعي) $H_0: d_2 = 0$

$$d_2 = \frac{\beta_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{T}}} = \frac{2{,}872955 - 3}{\sqrt{\frac{24}{30}}} = -0{,}142 < 1{,}96$$

بما أن $d_2 < 1{,}96$ ومنه نقبل فرضية التفطلح الطبيعي للسلسلة.

يمكن التأكد من دلك باستعمال إحصائية Jarque–Bera، حيث نلاحظ أن هده الأخيرة

$$JB = 5{,}695166 < \chi^2_{0.05}(2) = 5{,}99$$

وعليه السلسلة مستقرة وتتوزع توزيعا طبيعيا.

مرحلة التعرف على النموذج وتقديره

التعرف على النموذج:

التعرف على النموذج يعني تحديد رتبة النماذج AR و MA، وبالاعتماد على الشكل رقم () الذي يمثل منحنيات دوال الارتباط البسيطة والجزئية للسلسة المستقرة d(Expo,2)، نلاحظ أن معامل الارتباط $\rho(1)$ يختلف معنويا عن الصفر (أي يقع خارج مجال الثقة) ومن أجل $k > 1$ كل معاملات الارتباط الذاتي تنعدم معنويا، وهي الحالة التي توافق نموذج $MA(1)$ ، كما نلاحظ أن معامل الارتباط الجزئي $r(1)$ يختلف معنويا عن الصفر من اجل $k > 1$ كل معاملات الارتباط الجزئي تنعدم معنويا، وهي الحالة التي توافق نموذج $AR(1)$.

وفقا لهده النقاط تكون الصيغة الرياضية المثلى للنماذج الثلاثة المرشحة للسلسة المستقرة من الشكل:

$$ARIMA(0,1,1): \nabla Y_t = \delta + (1 + \theta_1 L)\varepsilon_t$$
$$ARIMA(1,1,0): (1 - \emptyset_1 \mathrm{L})\nabla Y_t = \delta + \varepsilon_t$$
$$ARIMA(1,1,1): (1 - \emptyset_1 \mathrm{L})\nabla Y_t = \delta + (1 + \theta_1 L)\varepsilon_t$$

تقدير النماذج:

وفقا للنتائج المتحصل عليها سابقا، نقوم بتقدير النماذج بطريقة Least Squares، وسيتم استخدام برنامج Eviews 10 للمفاضلة بين النماذج من أجل معياري Akaike (AIC) و Schwars (BIC) لكل نموذج، ويكون النموذج المختار هو الذي يعطي أحسن توفيقه بين المعاير (AIC) و (BIC) أي أقل قيم لهما، والجدول التالي يوضح النتائج التالية:

HQ	BIC	AIC*	LogL	Model
39.572802	39.671902	39.529166	-550.408327	(1,0)(0,0)
39.587052	39.686153	39.543417	-550.607832	(0,1)(0,0)
39.590168	39.656235	39.561078	-551.855091	(0,0)(0,0)
39.634704	39.766838	39.576523	-550.071325	(0,2)(0,0)
39.657335	39.789469	39.599154	-550.388154	(2,0)(0,0)
39.658014	39.790147	39.599832	-550.397654	(1,1)(0,0)
39.720250	39.885417	39.647524	-550.065333	(0,3)(0,0)
39.720582	39.885749	39.647856	-550.069978	(1,2)(0,0)
39.736369	39.934570	39.649097	-549.087361	(0,4)(0,0)
39.738066	39.936266	39.650794	-549.111117	(3,1)(0,0)
39.740717	39.938917	39.653445	-549.148229	(1,3)(0,0)
39.726898	39.892065	39.654171	-550.158401	(3,0)(0,0)
39.741690	39.939891	39.654418	-549.161855	(2,2)(0,0)
39.741787	39.906954	39.669061	-550.366849	(2,1)(0,0)
39.788029	39.986229	39.700757	-549.810596	(4,0)(0,0)
39.810350	40.041584	39.708533	-548.919466	(1,4)(0,0)
39.810367	40.041601	39.708550	-548.919696	(3,2)(0,0)
39.852660	40.116927	39.736298	-548.308165	(4,2)(0,0)
39.857067	40.121335	39.740705	-548.369868	(2,4)(0,0)
39.874974	40.172275	39.744067	-547.416933	(3,4)(0,0)
39.874083	40.138351	39.757721	-548.608090	(3,3)(0,0)
39.866050	40.097284	39.764233	-549.699265	(4,1)(0,0)
39.869339	40.100573	39.767522	-549.745306	(2,3)(0,0)
39.956569	40.286904	39.811116	-547.355627	(4,4)(0,0)
39.988014	40.285315	39.857107	-548.999495	(4,3)(0,0)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الجدول رقم (25-3): نتائج معايير المفاضلة بين النماذج المرشحة:

النموذج	معيار المفاضلة	
ARIMA(1,2,0)	AIC	39,50310
	SC	39,59825
ARIMA(1,2,1)	AIC	39,57267
	SC	39,71541
ARIMA(0,2,1)	AIC	39,51735
	SC	39,61250

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ أن النموذج الأمثل الذي يعبر أكثر عن تغيرات سلسلة القيم الاجمالية للصادرات من السلع هو نموذج ARIMA(1,2,0)، لأن كل المعايير (AIC, SC) تشير إلى أفضليته.

- **مرحلة اختبار النموذج والتنبؤ:**

سوف نقوم باختبار النموذج لكي يكون ملائما في الأخير لإجراء عملية التنبؤ.

- **اختبار النموذج:**

لاختبار النموذج، لابد من اختبار معنوية معالم النموذج واختبار توزيع سلسلة البواقي تقدير النموذج ARIMA(1,2,0):

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0000.0	-2.006400	0.133955	-0.268767	MA(1)
0.0006	3.919168	1.88E+15	7.35E+15	SIGMASQ
15012113	Mean dependent var		0.045348	R-squared
89375367	S.D. dependent var		0.008631	Adjusted R-squared
39.51735	Akaike info criterion		88988833	S.E. of regression
39.61250	Schwarz criterion		2.06E+17	Sum squared resid
39.54644	Hannan-Quinn criter.		-551.2429	Log likelihood
			1.873890	Durbin-Watson stat
			.27	Inverted MA Roots

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

إختبار معنوية معالم النموذج

نقوم باختبار النموذج، نلاحظ أن للمعالم إحصائية بنسبة معنوية 0.05 باعتبار أن قيمة ستيودنت بالقيمة المطلقة (2.006400) أكبر تماما من القيمة الحرجة 1.96 للتوزيع الطبيعي.

إختبار سلسلة البواقي:

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن سلسلة البواقي مستقرة حيث أن معاملات الارتباط الذاتي تقع معظمها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ ، وهدا يعني أن هناك استقلالية تامة بين الأخطاء

الشكل رقم (41-3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة البواقي:

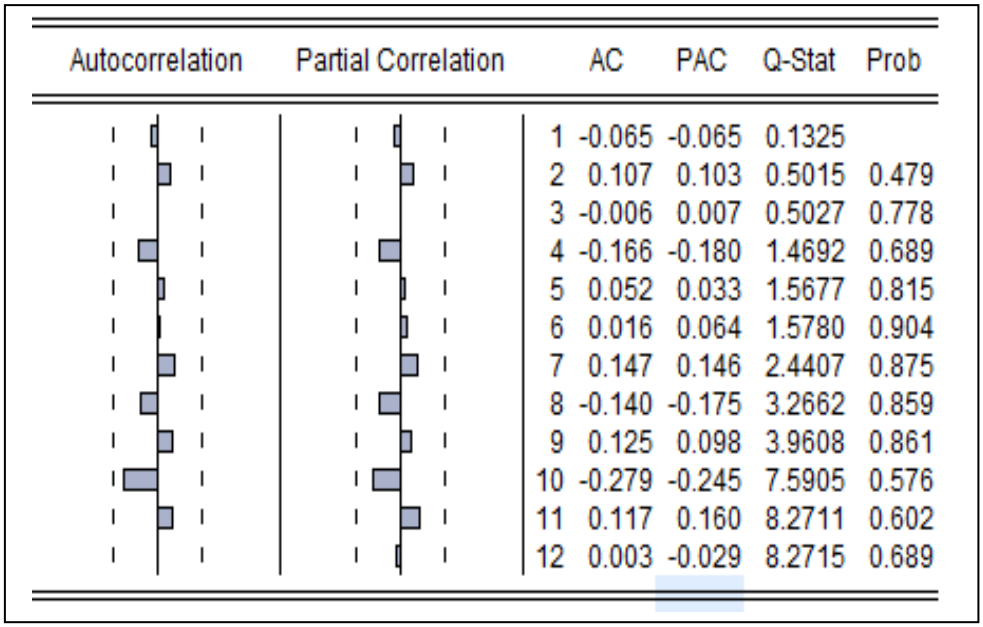

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.065	-0.065	0.1325	
		2	0.107	0.103	0.5015	0.479
		3	-0.006	0.007	0.5027	0.778
		4	-0.166	-0.180	1.4692	0.689
		5	0.052	0.033	1.5677	0.815
		6	0.016	0.064	1.5780	0.904
		7	0.147	0.146	2.4407	0.875
		8	-0.140	-0.175	3.2662	0.859
		9	0.125	0.098	3.9608	0.861
		10	-0.279	-0.245	7.5905	0.576
		11	0.117	0.160	8.2711	0.602
		12	0.003	-0.029	8.2715	0.689

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الشكل رقم (42-3): التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لسلسلة مربعات البواقي:

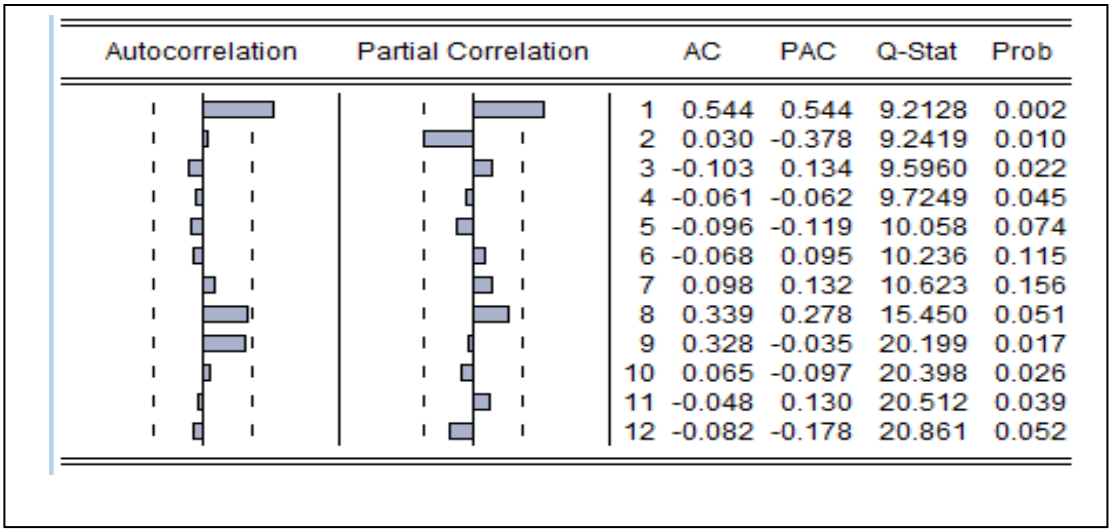

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.544	0.544	9.2128	0.002
		2	0.030	-0.378	9.2419	0.010
		3	-0.103	0.134	9.5960	0.022
		4	-0.061	-0.062	9.7249	0.045
		5	-0.096	-0.119	10.058	0.074
		6	-0.068	0.095	10.236	0.115
		7	0.098	0.132	10.623	0.156
		8	0.339	0.278	15.450	0.051
		9	0.328	-0.035	20.199	0.017
		10	0.065	-0.097	20.398	0.026
		11	-0.048	0.130	20.512	0.039
		12	-0.082	-0.178	20.861	0.052

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن سلسلة البواقي مستقرة حيث أن معاملات الارتباط الذاتي تقع معظمها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ ، وهدا يعني أن الأخطاء العشوائية تتميز بتباين شرطي ثابت (متجانس).

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

سنحاول فيما يلي معرفة إدا ما كانت البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح معاملات التوزيع الطبيعي لها:

الشكل رقم (43-3): معاملات التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:

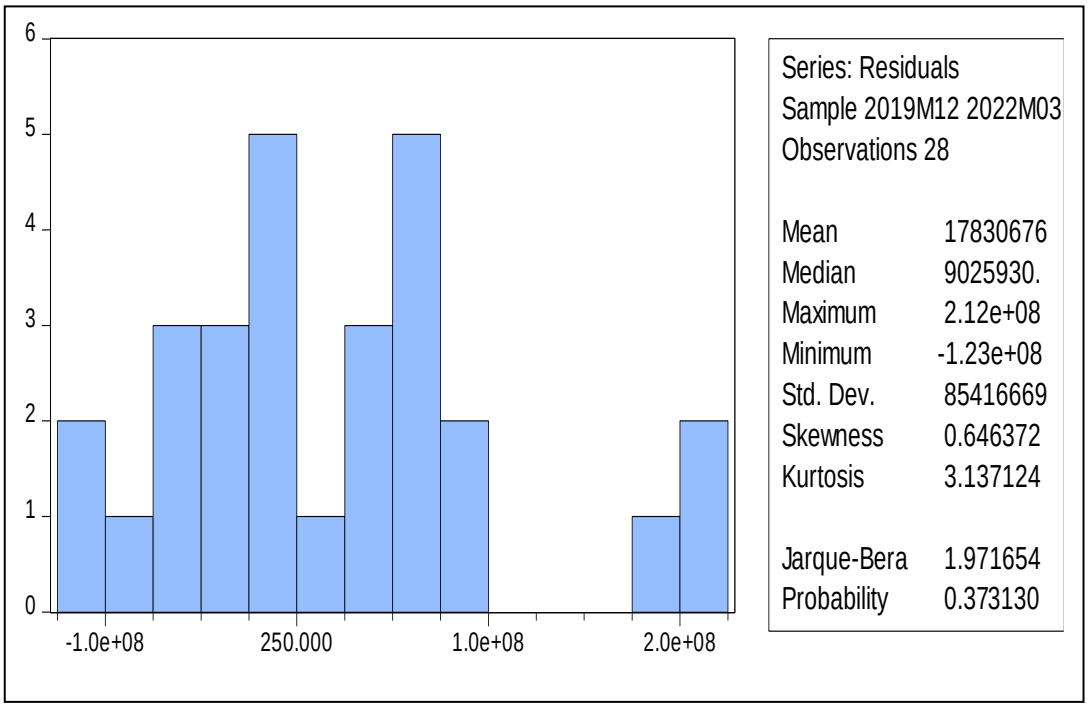

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إحصائية Jarque-Bera لسلسلة البواقي

$$JB = 1{,}971654 < \chi^2_{0.05}(2) = 5{,}99$$

وعليه السلسلة مستقرة وتتوزع توزيعا طبيعيا.

اختبار تجانس التباين:

نهدف رمن خلال هدا الاختبار إلى اختبار وجود علاقة بين الأخطاء والمتغيرة المستقلة، ونستعمل لدلك اختبار ، حيث أن قيمة إحصائية تساوي أقل تماما من القيمة المجدولة بدرجة حرية إذن لا يوجد اختلاف في التباين (أي أن هناك تجانس في تباين النموذج)، وهدا جيد للنموذج.

التنبؤ:

بعد اختبار النموذج المقدر واختبار مدى صلاحيته، يمكننا التنبؤ في الفترات اللاحقة على المدى القصير ، لنأخذ أربعة أشهر الموالية من أفريل إلى جويلية 2022 فتتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (26-3): التنبؤ بالصادرات الإجمالية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022 :

الأشهـــر	المبيعات دج	الأشهـــر	المبيعات دج
2018/10	2419681,80	2021/03	90054454,11
2018/11	3230971,00	2021/04	80629502,72
2018/12	17588928,44	2021/05	10880177,43
2019/01	15098740,70	2021/06	76520362,24
2019/02	26895837,86	2021/07	39629842,98
2019/03	18697936,05	2021/08	131168728,06
2019/04	25917869,90	2021/09	172838971,56
2019/05	21790758,58	2021/10	187321140,35
2019/06	6269602,45	2021/11	121631979,93
2019/07	2911080,44	2021/12	109569883,67
2019/08	975240,00	2022/01	252722151,69
2019/09	10149135,75	2022/02	95820572,30
2019/10	7350132,36	2022/03	78708828,90
2019/11	20522235,60	2022/04	959404756,1
2019/12	20713908,35	2022/05	941551981,6
2021/01	11741857,76	2022/06	924244151,4
2021/02	49343667,84	2022/07	907464631,4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الشكل (44.3):التمثيل البياني التنبؤ بالصادرات الإجمالية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022

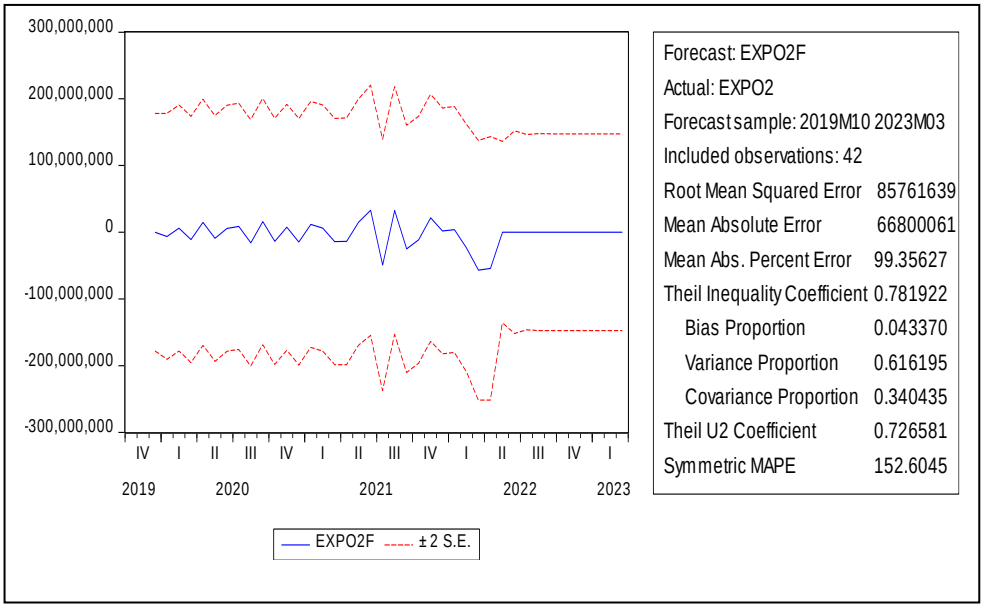

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الشكل (45.3) : التمثيل البياني التنبؤ بالصادرات الإجمالية من أفريل 2022 إلى جويلية 2022

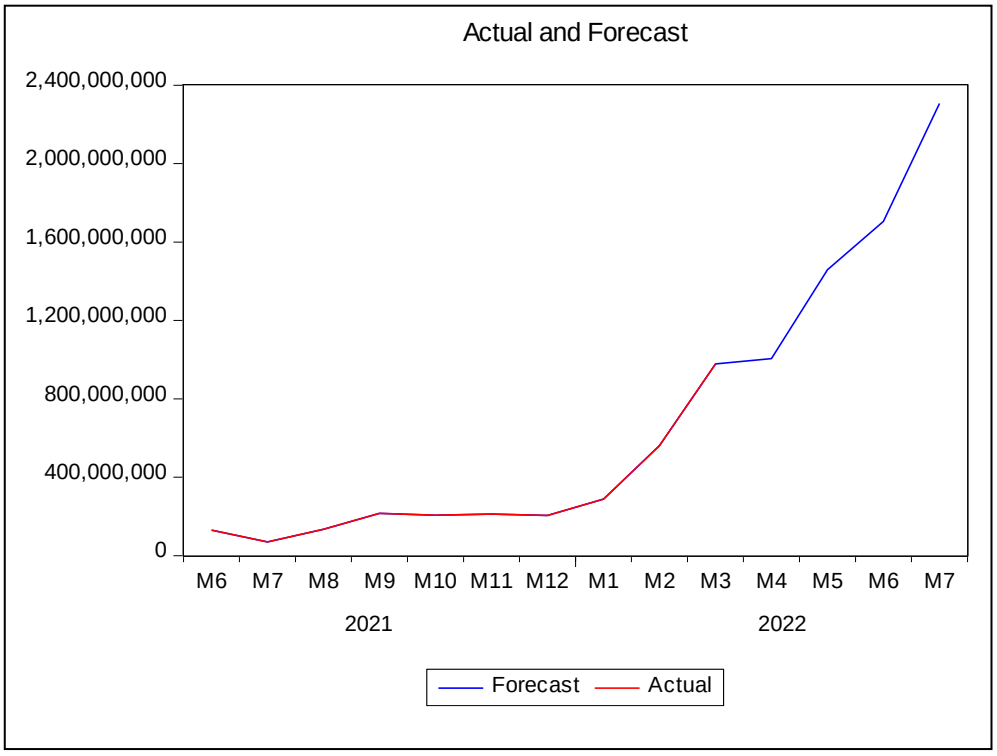

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

- **السلع المستوردة من موريتانيا الى الجزائر:**

في إطار ترقية التعاون التجاري بين البلدين سنتطرق في هذه الجزئية إلى عمليات الاستيراد من دولة موريتانيا نحو الجزائر .

الجدول (27.3) حصيلة الاستيراد عبر المعبر الحدودي الشهيد مصطفى بن بولعيـــد

العمليـة	تعيين المنتوج	كميـة البضاعة (كلغ)	قيمة البضاعة (دج)	قيمـة البضاعة (اورو)	الوجهـة	المصـدر	تاريخ العمليـة
01	سمك البحر مجمد	15629.10	5832039.034	36247.80	الجزائر العاصمة	موريتانيا	07.05.2021
02	سمك البحر مجمد	10928.00	2393199.00	13892.90	الجزائر العاصمة	موريتانيا	18.07.2021
03	سمك البحر طازج	8090.00	431377.41	2697.52	تندوف	موريتانيا	09.08.2021
04	سمك البحر مجمد	16216.10	2781450.00	17500.00	جيجل	موريتانيا	29.08.2021
05	سمك البحر طازج	5080.00	235836.60	1500.00	تندوف	موريتانيا	27.12.2021
06	سمك البحر طازج	4560.00	215390.09	1368.00	تندوف	موريتانيا	04.03.2022
07	سمك البحر طازج	4000.00	356764.32	2400.00	تندوف	موريتانيا	01.08.2022
المجموع	/	**64503.20**	**12246056.454**	**75606.22**	/	/	/

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مفتشية أقسام الجمارك و مديرية التجارة لولاية تندوف

يمثل الجدول أعلاه عمليات الاستيراد للسلع من دولة موريتانيا الشقيقة و ذلك منذ افتتاح للمعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد إلى نهاية الدراسة و الملاحظ من خلال هذا الجدول ندرة عمليات الاستيراد من دولة موريتانيا و التي لم يتجاوز مجمل عددها 7 عمليات استراد و التي كانت كلها من مادة واحدة و هي سمك البحر إذا هذا مؤشر يدل على ان السوق الموريتاني سوق غير منتج و سوق استهلاكي بحيث يعتبر في نفس الوقت مؤشر جيد للدولة الجزائرية لتصريف الفائض من منتجاتها و الحصول على العملة الصعبة مقابل هذه العمليات التصديرية لكن هذا المؤشر له مخاطر بحيث انه في اتفاقيات الشراكة و التبادل تكافؤ الفرص في التبادل و استفادة كل الأطراف من عمليات التبادل يعتبر شرط أساسي للمحافظة على هذه الاتفاقيات لذلك وجب على المستثمرين و أصحاب الأعمال تحريك و دعم عمليات الاستيراد من موريتانيا .

خلاصــة الفصـــل :

كخلاصة لهذا الفصل تبين لنا الأهمية و الدور الكبير الذي تلعبه تجارة الحدود في ترقية التعاون التجاري بين البلدين و كذلك الدور الرئيسي الذي يلعبه المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد في تطوير الصادرات الجزائرية نحو دولة موريتانيا و ذلك من خلال تطور كميات السلع المصدرة من الجزائر نحو موريتانيا خصوصا وحداثت إنشاء هذا المعبر و الاهتمام الذي أولته سلطات البلدين لهذا التعاون التجاري و ما يمكن أن يحققه من فرص للتعريف بالمنتجات المحلية في الأسواق الإفريقية من خلال دولة موريتانيا الشقيقة.

الخاتمة

الخاتمـــــــة العامـــــــة :

إن الإهتمام بتنويع الصادرات و البحث عن أسواق جديدة لتعريف فائض الإنتاج المحلي لتغيير هدف أساسي لدى أصحاب القرار السياسي و كذلك شغل شاغل للمهتمين بالشأن الإقتصادي الوطني . و هناك اتفاق كلي على مدى أهمية التجارة الدولية في رفع عجلة التنمية الإقتصادية بالإضافة إلى دورها في ترقية الصادرات و نشر المعرفة التكنولوجية بين الدول .

و في ظل البحث عن تطوير أسواق جديدة إتضحت لنا الأهمية البالغة للشراكة الأجنبية و دورها في تحقيق إنتاج إقتصادي على إقتصاديات الدول المجاورة و ذلك من خلال إهتمام الدولة الجزائرية بالشراكات الأجنبية و يتضح ذلك من خلال عقد عدة شراكات و إتفاقيات مع عديد البلدان خصوصا دولة موريتانيا و الكم المتسارع من الإتفاقيات و الشركات التي تم عقدها مؤخرا و ما يمكن أن يساهم به من خلال التعاون التجاري بين البلدين . كل هذا يعكس النسبة الحقيقية للساسة بتطوير هذا التعاون .

جدير بالذكر بأن نتطرق إلى الأهمية البالغة التي تكتسيها تجارة الحدود و التي تقودنا إلى المناطق الحرة التي تقوم بين البلدين المتجاورة و في هذا الإطار كانت الدولة الجزائرية سباقة في إنشاء المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد و الذي يربط الدولة الجزائرية بدولة موريتانيا و الذي أتاحت من خلاله للتجارة بتصدير و استراد السلع بين البلدين الأمر الذي يشجع التعاون التجاري بين البلدين و الذي يسمح للدولة الجزائرية لغزو و اكتساح الأسواق الإفريقية .

و التي تعتبر أسواق إستهلاكية بإمتياز و ما يوفره من عملة صعبة تنعش الإقتصاد الوطني .

و ما تم تقديمه في هذه الدراسة كان لتعرف أولا على واقع و آفاق الشراكة و التعاون التجاري بين الجزائر و موريتانيا و ذلك من خلال التطرق إلى التجارة الخارجية و أهميتها و الشراكة الأجنبية و دورها في تطوير التعاون التجاري بين البلدين .

كما تم عرض مختلف الجوانب المتعلقة بالصادرات و الواردات الجزائر مع دولة موريتانيا ، ليتم في الأخير عرض و تحليل مساهمة الصادرات الجزائرية إلى موريتانيا في ترقية التجارة الخارجية و تطوير التعاون التجاري .

و التي من خلالها تم التوصل إلى نتائج مهمة مكنتنا من الإجابة على الإشكالية الرئيسية ، الأسئلة الفرعية و إختيار الفرضيات و التي يمكن عرضها على النحو التالي :

أولا: نتائج إختيار الفرضيات : سمحت لنا عملية إختيار مختلف الفرضيات المقدمة التي إعتبرت كإجابات أولية على إشكالية دراستنا هذه ، التوصل إلى نتائج نقدمها بشكل نتأكد معه من مدى صحة كل الفرضيات.

الفرضية الرئيسية : يتسم سلوك الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا عبر المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد بالتزايد الطردي عبر الزمن من خلال تحليل مساهمة الصادرات من السلع نحو موريتانيا عن طريق المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد إلا أن هذه المساهمة لم ترقى إلى إشباع السوق الموريتانية و ذلك راجع إلى عدة أسباب و أولها الطريق التي تربط البلدين غير معبدة و كذلك إنطلاق حرب منذ 13 نوفمبر 2020 في الصحراء الغربية التي تعتبر منطقة مجاورة و قريبة جدا من الطريق التي أستهدف فيها تجار جزائريين كانوا على متن شاحناتهم ينقلون السلع إلى دولة موريتانيا و لازالت هذه الحرب تحصد أرواح في المنطقة سواء تجار أو غيرهم . كذلك التصدير الذي يقوم به تجار المملكة المغربية عبر الثغرة غير القانونية التي أحدثها المخزن المغربي في جدار الذل و العار و الذي يقسم الصحراء الغربية إلى قسمين و يختلق حدود للمملكة المغربية مع دولة موريتانيا من خلال ثغرة الكركرات و التي يعتبر إنشاؤها خرق لبنود وقف إطلاق النار الذي أبرم 31 ديسمبر 1991بين المملكة المغربية و جبهة البوليساريو هذه الثغرة التي يمرر المغرب من خلالها العديد من الشاحنات المحملة بالسلع نحو موريتانيا و التي تموه عمليات تهريب المخدرات إلى موريتانيا و إلى العمق الإفريقي و بالتالي بيع السلع لا يكاد يستند على قواعد البيع ، لأن ما يذره تهريب المخدرات يغطى أكثر من ذلك .

الفرضية الثانية : إن الوجهة الإفريقية تعد واحدة من بين الوجهات الإقتصادية التي وجب على الجزائر الاستفادة منها .

تعتبر معظم الدول الإفريقية من دول العالم الثالث و ذلك راجع إلى نقص المصانع و غياب نظرة إقتصادية و معانات الكثير من الدول الإفريقية من عدم الإستقرار و كثرة الإنقلابات و وجود الكثير من الحركات الإرهابية و الفقر و المجاعة و التخلف .

كل هذا يجعل الدول الإفريقية بحاجة ماسة إلى من يسد لها حاجيتها من خلال تقديم السلع و الخدمات و بأقل تكلفة و نظرا للموقع الجيو إستراتيجي للدولة الجزائرية و الذي يسمح لها بأن تكون هي من تمول السوق الإفريقية بكل السلع التي تحتاجها .

الفرضية الثالثة : يعتبر المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد بمثابة لبنة أساسية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية .

تعتبر الصادرات الجزائرية من خلال المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد في تزايد مستمر و هذا و ما يوضح مساهمة هذا المعبر في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية ، و تعتبر السوق الموريتانية هي بوابة لولوج التجار الجزائريين الأسواق الإفريقية من خلال موقعها الجغرافي و الحدود التي تربطها مع إفريقيا الغربية .

الفرضية الرابعة : تتربع المواد الغذائية على رأس إجمالي الصادرات نحو موريتانيا .

من خلال المعلومات التي قمنا بجمعها و التي عالجناها بطريقة بوكس جنكنز تم التوصل إلى أن الصادرات من مواد غذائية حصلت على حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا من مواد غذائية ، مواد تجميل و تنظيف بدني و مواد صناعية .

ثانيا : نتائج الدراسة : في إطار هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن ذكرها كالتالي :

- الإهتمام الذي توليه الجزائر للمعابر الحدودية خصوصا المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد و ذلك من خلال إعادة بناء معبر جديد بمقاييس عالمية و هو الآن في طور الإنجاز حيث بلغت الأشغال به نسبة 90%.
- الدور الأساسي الذي يلعبه المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد في رفع من قيمة الصادرات إلى دولة موريتانيا و الذي يساهم بشكل مباشر في التعاون التجاري بين البلدين .
- تعتبر السوق الموريتانية بوابة للسلع الجزائرية لتصريف الفائض منها نحو الأسواق الإفريقية الأمر الذي يرجع بالفائدة على الميزان التجاري .
- عمليات الاستيراد الشحيحة التي وقعت من خلال المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد و ذلك راجع إلى سياسة الدولة في تقليص فاتورة الاستيراد.

- تساهم المعابر الحدودية في ترقية التجارة الخارجية للدول من خلال تسهيل انسياب صادرات السلع و الخدمات بينها .

- تمثل التكتلات الإقتصادية و الإقليمية ملاذا متينا لتقوية العلاقات الإقتصادية بين الدول خاصة من خلال استغلال المعابر الحدودية .

- للشراكة الجزائرية الإفريقية عامة و الجزائرية الموريتانية على وجه الخصوص آفاق اقتصادية جد واعدة وجب على الدولتين استغلالهما الاستغلال الأمثل .

ثالثا : توصيات الدراسة : و في الأخير رغم أنه لا يمكن الإنكار الجهود المبذولة من قبل الجزائر من أجل تطوير التجارة الخارجية من خلال اتخاذها العديد من التدابير و الإجراءات و القوانين و الهيئات الداعمة التي ترمي كلها إلى تطوير التجارة الخارجية و دخول الأسواق الدولية و إبرام اتفاقيات و شراكات أجنبية ، إلا أن النتائج المحققة تبقى دون مستوى سقف الطموح بالرغم من الإمكانيات الكبيرة للإقتصاد الوطني لأجل ذلك نعرض بعض التوصيات كما يلي :

- من أجل تنشيط التجارة الخارجية الجزائرية نحو الوجهة الإفريقية لابد من تسهيل طرق انسياب السلع و ذلك من خلال اقامة طريق سيار و طريق السكة الحديدية و طريق الجوي .

- إن التوجه التجاري الحقيقي بين الجزائر و الدول المجاورة لابد من تثمين هذا القرار القاضي بإنشاء مناطق حرة على مستوى القطر الوطني من خلال تشييد بنى تحتية في المناطق التي اقرت فيها هذه المناطق الحرة و ذلك من أجل ان تكون هذه المناطق الحرة ذات فاعلية .

- ضرورة تواجد فروع للبنوك الجزائرية في الخارج و توفير القواعد اللوجستية لعملية تصدير (التخزين ، الشحن ... إلخ) .

- ضرورة إستخدام العنصر البشري من أجل التبادل التجاري و ذلك من خلال إستغلال أبناء العمومة في البلدين المختلفين و تدعيم تلك الرابطة الدموية برابطة إقتصادية .

- إقامة مصانع في المناطق الجنوبية خصوصا في المناطق الحدودية و ذلك من أجل تقريب المنتجات من المعابر الحدودية نظرا لشساعة الجزائر و ما يمكن أن يشكل من مصاريف اضافية على تكاليف المنتوجات و التي قد تتسبب في عدم تنافسية المنتوج من خلال إرتفاع السعر .

- تشجيع الشباب للتوجه إلى التصدير و دعم الشباب من خلال الصناديق المعدة لذلك من أجل تصدير السلع و الخدمات إلى الدول المجاورة و بذلك نساهم في خفض الأعداد الكبيرة من البطالين و ابعادهم عن الآفات الإجتماعية و الإنحلال الأخلاقي .

رابعا : آفاق الدراسة : دراستنا لا تخلو و لن تخلو من العيوب و النقائص التي يمكن أن تشوب أي بحث أكاديمي ، و لكن أكيد أنه سوف يفتح النقاش و الباب واسعا لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع ، لذا بودنا ان نقترح مجموعة من المواضيع التي نراها جديرة أن تكون مواضيع أبحاث مستقبلية و هي على النحو التالي :

- التجارة الخارجية للجزائر نحو إفريقيا المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد نمودجا .
- التكتلات الإقتصادية و دورها في تطوير التجارة البينية دراسة حالة .
- تقليص فاتورة الاستيراد و دوره في الحفاظ على العملة الصعبة .
- دور المناطق الحرة في تطوير التجارة الخارجية و تطوير التنمية الإقتصادية .

المراجع باللغة العربية

الكتـــــــب :

1- محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1993.

2- حمدي عبد العظيم، "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، دار النهضة العربية، 2000.

3- صلاح الدين نامق، **التجارة الدولية**، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1967.

4- سامي حاتم عفيفي، "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** "،الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، مصر1993 .

5- سامي حاتم عفيفي، "**محاضرات في إدارة التجارة الخارجية**"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر 1986.

6- أحمد الهزايمة، وآخرون، " **إقتصاديات الجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2002.

7- بلقاسم زايري ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

8- فؤاد محمد الصقار،" **جغرافية التجارة الدولية**"، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1997 .

9- سليم الحجار، "**العلاقات الاقتصادية الدولية** "، الطبعة الأولى، مجد للطباعة والنشر، لبنان، 2003.

10- موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية** ،الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،2001 .

11- رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للتوزيع، عمان، 2000.

12- رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000.

13- أسامة المجذوب، **الجات ومصر والبلدان العربية: من هافانا الى مراكش**، الدار المصرية، القاهرة، 1997.

14- عبد الرحمن زكي إبراهيم، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، دار الجامعات العربية، القاهرة، بدون سنة إصدار.

15- سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، 1991.

16- أبو بكر متولي ، " **الاقتصاد الخارجي** "، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 1980 .

17- زينب حسين عوض الله ، " **الاقتصاد الدولي** "، الدار الجامعية، بيروت ،1992.

18- محمد إبراهيم عبد الرحيم، " **العولمة والتجارة الدولية** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

19- دومنيك سلفادور، " **الاقتصاد الدولي** "، سلسة شوم، دار ماكروهيل للنشر، بدون سنة إصدار.

20- جودة عبد الخالق ، **الاقتصاد الدولي** ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.

21- علي عبد الفتاح أبو شرار،" **الاقتصاد الدولي** "**نظريات وسياسات**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2007.

22- عمر صخري، " **التحليل الاقتصادي الوحدوي**"، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001 .

23- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

24- جون هدسون ومارك هرندر، " **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، ترجمة: طه منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.

25- عبد الباسط وفا، **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة،2000،ص14-15.

26- قاشي فايزة،" **الاقتصاد الدولي**"، منشورات دار الأديب، وهران، 2007.

27- عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

28- جمال جويدان،" **التجارة الدولية** "، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2010 .

29- زايري بلقاسم، "**إقتصاديات التجارة الدولية** "، دار الأديب للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007 .

30- محمد أحمد السريتي السيد، " **إقتصاديات التجارة الخارجية** "، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ، مصر 2009 .

31- يوسف مسعداوي ، "**دراسات في التجارة الدولية**"، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر 2010.

32- محمود يونس واخرون ،" **التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية** " ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ، مصر 2015.

33- عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية: تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، النزهة الجديدة،القاهرة،2009.

34- محمد أحمد السريتي، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية،2008.

35- عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الاقتصادية**"، على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة الدول العربية، 2003.

36- عادل أحمد حشيش وآخرون،" **أساسيات الاقتصاد الدولي** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

37- زينب حسين عوض الله، " **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008.

38- عبد الخالق جوده، "**الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ**"، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة،1992.

39- زينب حسين عوض الله، " **الاقتصاد الدولي** "، نظرة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.

40- معروف هوشيار، " **تحليل الاقتصاد الدولي** "، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

41- أحمد السباعي، " **الوسيط في القانون التجاري المغربي المقارن** "، الجزء الأول، مكتبة المعارف، الرباط، 1983.

42- طاهر حمدي كنعان، " **هموم اقتصادية عربية** "، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

43- مصطفى رشدي شيحة،" **المعاملات الاقتصادية الدولية** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

44- عادل أحمد حشيش، " **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

45- رضا عبد السلام، " **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق** "، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2007.

46- بول صامويلسون، " **العلاقات التجارية والمالية الدولية** "، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1993.

47- أحمد جامع وصفوت عبد السلام، " **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار النهضة العربية، 1992.

48- هشام محمود الاقداحي، " **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

49- محمد زكي الشافعي، " **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** "، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1970.

50- محمد نجيب شقير،" **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.

51- حسين وجدي محمود، " **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار الجامعة المصرية، القاهرة، 1998.

52- جاسم محمد،" **التجارة الدولية** "، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

53- زينب حسين عوض الله،" **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، الإسكندرية للطباعة والنشر، 1998.

54- محمد إبراهيم عبد الرحيم، " **العولمة والتجارة الدولية** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

55- عبد الملك عبد الرحمن مطهر،" **الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية**" ، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2009.

56- محمد عمر حماد أبو دوح، "**منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** "، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.

57- نبيل حشاد،" **الجات والمنظمة العالمية للتجارة، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**"، النشر الذهبي للطباعة، القاهرة، 1996.

58- عبد المطلب عبد الحميد، " **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية** "، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2003.

59- عيسى صالح محسن، "**عولمة اقتصاديات البلدان النامية والأقل نموا وتبعاتها على الصناعات اليمنية** "، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، 2002.

60- أحمد جامع، " **اتفاقيات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)** "، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

61- بها جيراث لالداس،" **منظمة التجارة العالمية دليل الإطار العام للتجارة الدولية** "، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، الرياض 2006.

62- زينب حسين عوض الله، " **الاقتصاد الدولي** "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

63- محمد دويدار،" **الاقتصاد الدولي** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

64- مدني بن شهرة، "**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** "، مطبعة دار هومة، بوزريعة، الجزائر،2008.

65- إبراهيم مرعى العتيقي، " **سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم** "، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.

66- جيلالي عجة،" **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر2007 .

67- منصور خلدون الهياتي، " **لشراكة التعريف والأهداف والأسس** "، دار الآن ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى الأردن 2018.

68- عبد السلام أبو قحف، " **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، الطبعة الأولى، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 2003.

69- رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**"، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، المكتبة العصرية، سنة 2007.

70- أميرة حسب الله محمد، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** "، دون ذكر الطبعة، مصر، الدار الجامعية ،2005.

71- فريد راغب النجار، "**إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة** "، مؤسسة الجامعة، القاهرة، ،1999.

72- قادري عبد العزيز،" **الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات**"، دار هومه، الجزائر، ،2004.

73- عمر الصخري،" **اقتصاد المؤسسة**"، الطبعة الثانية، بن عكنون- الجزائر- ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

74- أحمد طرطار،" **تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**"، الطبعة الثانية، دون ذكر بلد النشر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.

75- بوبكر محمد، " **تقييم برنامجي تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم.

76- هاني حامد الضمور، "**التسويق الدولي**"، **دار** وائل للنشر والتوزيع، ط 3، الأردن، 2004.

77- بديع الجميل قدو، "**التسويق الدولي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

78- علي عباس فاضل، سرمد عباس جواد، "**الاستثمار في المناطق الحرة في العراق- الفرص والتحديات**"، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، العراق، 2011.

المذكـــــــرات و الأطروحـــــــات :

1- طارق عيشوش ، "**تمويل التجارة الخارجية**"، رسالة ماجستير، تخصص مالية، المركز الجامعي الوادي، الجزائر 2009.

2- صوايلي صدر الدين، "**النمو والتجارة الدولية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006.

3- شرفاوي عائشة، **تطور التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية**، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

4- شنيني سمير،" **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة (1989-2004)**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.

5- هناء يحي سيد أحمد، "**دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الإقتصادية والسكانية خلال الفترة (1980-2005)** "، أطروحة دكتوراه, قسم الإحصاء و البرمجية, كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، سوريا 2007.

6- علي سالم عبير، " **دور السياسات الجمركية في حماية وتطور الصناعات المصرية بالتطبيق على صناعة الجرارات في مصر** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 1998.

7- محمد حشماوي، "**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006.

8- مصطفى خامد،" **واقع الصادرت غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها**"-دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة (2001-2014)- رسالة ماجستير، علوم إقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016 .

9- محمد الأمين زاهي، "**الإصلاحات الإقتصادية على التجارة الخارجية و إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التحليل المالي, جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر3، 2009 .

10- فتيحة قشرو،" **استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل العولمة الإقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)**"، أطروحة دكتوراه, جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر3، 2017 .

11- غانم جلطي، " **ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع**"، رسالة ماجستير، علوم إقتصادية ، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر3 ،2001 .

12- زينب يعلي، " **تكور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2010)**"، رسالة ماجستير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر3، 2012.

13- سلمى سلطاني، " **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية-حالة الجزائر**- ،رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر2003 .

14- محمد حشماوي،" **التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الإهتمام بحالة الجزائر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية ، الجزائر، 1994.

15- عائشة قادري،" **الذكاء الإقتصادي وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات**"، دراسة حالة مؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة بالجزائر- أطروحة دكتوراه, تخصص الذكاء الإقتصادي وإدارة الأعمال, جامعة بشار,الجزائر,2021.

16- أوشن ليلى، " **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** "، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص: قانون التعاون الدولي، تيزي وزو، جامعة مولود معمري،2011.

17- هاجر بريطل، " **دور الشراكة الأجنبية في تمويل و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر – دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية** "، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاديات النقود والبنوك، والأسواق المالية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2016.

18- عبد الكريم سهام، " **دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** "- دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، البليدة، جامعة سعد دحلب.

19- بن عزوز محمد ،" **الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها و أفاقها**" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001.

20- عليواش أمين عبد القادر، "**أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**"، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، الجزائر، جامعة الجزائر، 2007.

21- مريم قطوش، **برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص: إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف ،2009/ 2010.

22- بوشويط ابتسام، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية)**، مذكرة ماجيستير، تخصص: إدارة مالية، قسنطينة، جامعة منتوري.

23- الحامدي عيدون، **أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2015.

24- منور أوسرير: "**دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ ، سنغافورة ، مصر** " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، نوفمبر 1995.

25- نور اوسرير، " **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ، 2005 – 2004.

26- ساعد مرابط، "**التوقع بالمبيعات على المدى القصير باستعمال طريقة بوكس-جنكنز (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة اللوالب و السكاكين و الصنابير (B.C.R) وحدة عين الكبيرة (U.C.E) سطيف)**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر: 2001-2002

المنشورات العلمية :(المقالات و المداخلات و الأيام الدراسية. الندوات العلمية):

1- شاهد يوسف، تغيرات في مشهد التنمية، " **مجلة التمويل والتنمية**" ، العدد4 ، المجلد36 ، ديسمبر 1999 .

2- بن عبد العزيز سفيان ومجاهد سيد أحمد، **ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات "زراعة التمور نموذج"**: الملتقى الوطني الأول حول " **اقتصاديات التمور في الجزائر**"، المركز الجامعي الوادي، أيام 11 و12 أفريل، الجزائر، 2011.

3- سعيد سعد مرطان، **مدخل الى الفكر الاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

4- بيترس هبلر، "**جعل المعونة مجدية**"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 3، سبتمبر 2005.

5- محمود عبيدات،" **مدخل للتحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر2000.

6- **الجريدة الرسمية** 1974 .

7- الجريدة الرسمية رقم 36: **المادة الأولى من المرسوم 88-167 الصادر بتاريخ06 سبتمبر1988م.**

8- **الجريدة الرسمية الجزائرية**،1994.

9- **الجريدة الجزائرية الرسمية**،1987.

10- **الجريدة الجزائرية الرسمية**،1996.

11- شاهين محمد، حدوش شروق، " **تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الدوائية في تونس بالشراكة بين القطاعين العام والخاص** "، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية، الواقع والآفاق، يومي 21، 22 فيفري ، أدرار ،2017.

12- مراد حطاب، فاطمة محبوب، " **تأثير التحالفات الاستراتيجية على ربحية مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية، الواقع والآفاق، يومي 21، 22 فيفري ، أدرار، 2017.

13- أونيس عبد المجيد، " **دور الشراكة الصناعية الاستراتيجية في دعم وتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات**"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية، الواقع والآفاق، يومي 21، 22 فيفري ، أدرار، 2017.

14- كمال رزيق، مسدور فارس،"**الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، بكلية العلوم الإقتصادية ، جامعة سعد دحلب،البليدة.

15- بحيح عبد القادر، يحياوي سليمان،" **دوافع تطبيق ادارة الشراكة الصناعية في ضوء الركائز والتوجهات الاقتصادية الجديدة**"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية الواقع والآفاق، يومي 21، 22 فبراير، أدرار، 2017.

16- بربري محمد أمين، بورزاق أسية، حديدي أمنة، "**عقود التصنيع كاستراتيجية المحيط الأزرق للمؤسسة في ظل المنافسة**"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية، الواقع والآفاق، يومي 21،22 فبراير ، أدرار، 2017.

17- قصاب سعدية ،" **الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي** "، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003.

18- ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان بابنات ، "**دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر**" ، مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي ، العدد الثالث ، المدرسة العليا للتجارة ، 2007.

19- زايري بلقاسم ، " **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر**" ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، جامعة الشلف ، 2005.

20- بن عزوز محمد ، " **الإقتصاد الجزائري بين تفعيل الإصلاحات الإقتصادية و الشراكة الأجنبية** "، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة ، واقع و رهانات ، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2005.

21- كوبالي بغداد ، " **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**" ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 08 ، 2005.

22- زعباط عبد الحميد ، " **الشراكة الأورو متوسطية و أثرها على الإقتصاد الجزائري**" ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 00، جامعة الشلف ، 2004.

23- قاش عبد الله ،" **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري** "، مجلة علوم إنسانية ، 29 جويلية 2006.

24- قدي عبد المجيد، " **الإقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد**"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23أفريل ،2003.

25- بارك بلالطة، "**أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**"، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 13-14نوفمبر ،2006.

26- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، "**مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** "، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5 ، 2008.

27- سليمة غدير أحمد، " **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا** "، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.

28- علي لزعر، بوعزيز ناصر، " **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2007.

29- سالم عبد العزيز، عزيزي أحمد عكاشة، بوشرى عبد الغني، "**دور الشراكة في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (برنامج الشراكة الجزائرية الأوروبية ميدا، البرنامج الجزائري الفرنسي)**"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية، الواقع والآفاق، أدرار ، يومي 21،22 فبراير 2017.

30- قوريش نصيرة،"**آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الدول العربية، يومي 17و18 أفريل، جامعة الشلف، 2006.

31- جمال بلخباط، "**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 افريل ،باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2006.

32- بلاطة مبارك، "**أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنة 2006 .

33- رحايلية سيف الدين، بوداح عبد الجليل، **الطاقة الشمسية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية: دراسة حالة الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر الدولى الأول: تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17.

34- بوفاس الشريف ، بلايلية ربيع، "**الحدود الجزائرية بين التحديات التنموية و التهديدات الأمنية**"، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر الدولى الأول: تنمية و تطوير المناطق الحدودية: واقع و آفاق. 17-2016/11/17 .

35- حرم محمد بدوي محمد، عبد العظين سليمان المهل، "**دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الازرق و اثيوبيا**" ، مجلة العلوم الاقتصادية ، الجزء 2 العدد 16 لسنة 2015 ، عمادة البحث العلمي ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.

36- منور اوسرير "، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)** "، مجلة الباحث، العدد ،2003.

37- بلعزوز بن علي ، مداني احمد، "**دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر**" ،دراسة حالة المنطقة الحرة –بلارة – الملتقى الدولي حول اثار و انعكاسات اتفاق.

38- هشام ذح، سمية حاجي، "**التحفيزات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر**"، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 26-25ماي ،2016.

39- منور أوسرير، محمد مداحي، "**إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: العوائق والتحدت**"، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 26-25ماي ،2016.

40- تقرير أسبوعي المشروع: **انجاز مركزين حدوديين ثابتين (الجزائر موريتاني)** ، مديرية التجهيزات العمومية 15 ديسمبر 2022.

41- رابح بلعباس، **فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في اتخاذ القرارات** ، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 14 و 15 أفريل 2009.

المواقع الإلكترونية

1- عائد عميؤة، أول معبر حدودي بين الجزائر وموريتانيا، على الخط، متاح على:
https://www.noonpost.org/content/24556 (24-12-2018)

2- أحمد الساسي، معبر "تندوف شوم" الجزائر تواجه المغرب وموريتانيا، على الخط، متاح على:
https://www.hespress.com/politique/402746.html (24-12-2018)

المراجع باللغة الاجنبية

1- Jacques B.Gélinas, La globalisation du monde, Laisser faire ou faire ?, Montréal, éd ecosociété , 2000,p 22-38.

2- La libéralisation des échanges réduit le coût de la vie.

3- Adam Smith, The Wealth of Nation, Copyright The Pennsylvania State University, Vol I, 2005, P 20.

4- Brahim Guendouzi , les relations économiques internationales , édition El Maarifa, Alger , 1998 , p18.

5- W. Leontief, Domestic Production and Foreign Trade: The American Capital Position Re-examined, in Economica Internazionale, vol. VII, N°1, 1954.

6- Michel Rainelli, le commerce international, édition la découverte, Paris, 1996, p78.

7- Organisation mondial du commerce , division de l'information et des relation avec les médias , 2ème édition, Genève, Suisse ; 2001. P 04.

8- أما المصطلح بالفرنسية: » OMC l'Organisation Mondial du Commerce" «. الانجليزي:WTO « World Trad Organisation »

9- Dix avantages du système commercial de l' OMC, publication de l'OMC, Genève, Suisse, Juillet 2000 ; P 01.

10- Dix malentendus fréquents au sujet de l' OMC, publication de l' OMC, Genève, Suisse, Juillet 2000 ; P 01.

11- Chehrit Kamel, Histoire de la monnaie et de la finance, M.L.P. éditions, Alger, 1999, P45.

12- Marie Francoise Labouz,Le partenarial de L'union Europèene avec Les pays tiers, Conflis et convergences,Bruylant,Bruxelles,P 48.

13- Bruno Ponson,Nguyen Van chan, Georges Hirsh, partenarial d'entreprise et Mondialisation,Karthala, paris,1999,p 14.

14- Marie Françoise labouz, op.cit,pp 39-40.

15- Bruno ponson, op. cit, p 26.

16- www. mir – algeria 3org , la mise à niveau des entreprises, site web de ministère de 1'in-dusrie, consulté le 13/09/2008.

17- Lamiri Abdelhak , la mise à niveau : Enjeux et pratiques des entreprises algériennes , revue des sciences commerciales et de gestion, N2. ESC, Alger , 2003 , p48.

18- Timothy. M Collins et Thomas L – Doorley, Op.Cit, pp. 128-129.

19- A.Deysine et j.Duboin, s'internationaliser stratégies et techniques, édition Dalloz, Paris, 1995, P 667.

20- Timothy, M.Collins et Thomas L.Doorley, Op.cit, P141.

21- Alain Noël et Pierre Dussange, Perspectives en management stratégique ,édition economica, Paris, 1994,P186 .

22- Yves Doz gay Hamel, l'avantage des alliances, édition dunod, 2000, pp. 170-186.

23- B. Garrette, P Dussange, OP cit, P 258 .

24- Ibid, P 259.

25- B.Garrette, P. Dussange, OP cit, P 262.

26- B.Aliouat, op cit, p 133.

27- LAMIRI Abdelhak, La mise à niveau :enjeux et pratiques des entreprises Algérienne, Revue de sciences commerciales et gestion ,N°02, école supérieure de commerce. Alger, 2003 , P46.

28- www. mir – algeria 3org , la mise à niveau des entreprises, site web de ministère de 1'in-dusrie, consulté le 13/09/2008.

29- Lamiri Abdelhak , la mise à niveau : Enjeux et pratiques des entreprises lgériennes , revue des sciences commerciales et de gestion, N2. ESC, Alger , 2003 , p48.

30-M.david , J-C Michoud, La prévision: approche empirique d'une méthode statistique, Ed Masson, Paris, France, 1989, p33.

31- J.C.Usunier, Pratique de prévision à court terme: Conception de système de prévision, Éd Dunod, Paris, France, 1982, p :45.

32-J.C.Usumier, Op-cit, p: 45.

33- Damodar N. Gujarati , Econométrie, Traduit par Bernier Bemard, Edition de Boeck, Belgique, 2004.

34- Régis Bourbonnais, Econométrie (Manuel et exercices corrigés), 7e édition, Duond, Paris, France, 2009, p : 233.

35- David A. Dickey. and Wayne A. Fuller, Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root, Journal of the American Statistical Association, Vol 74, N 366, United states, 1979, p: 427.

36- Éric DOR, Économétrie, Pearson Education, Paris, France, 2004, p : 166.

37- Régis Bourbonnais, Idem, pp : 235-236.

38- SPYROS Makridakis & MICHÉLE Hibon, ARMA Models and the Box-Jenkins Methodology, Journal of Forecasting, Vol 16, John Wiley & Sons, France, 1997, p: 147.

39- Gourieroux C, Monfort A, Séries temporelles et modèles dynamiques, 2éme édition, Economica, Paris, France, 1995, p :148.

40- Badi H. Baltagi, Econometrics, Fourth Edition, Springer, U.S.A, 2008, p: 358.